



محمد م. الأرناؤوط

من الحكومة إلى الدولة

تجربة الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠)





من الحكومة إلى الدولة

تجربة الحكومة العربية في دمشق

١٩١٨-١٩٢٠

من الحكومة إلى الدولة تجربة الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨ –١٩٢٠) (دراسات)

د. محمد م. الأرناؤوط

الطبعة الأولى ٢٠٢٠.



الآن ناشرون وموزعون

المدير العام: د. باسم الزعبي

الأردن، عمّان، شارع الملكة رانيا، عمارة البيجاوي (٦٩)، ط٣.

هاتف: ٠٧٩٧١٦٢٧٢٠، ٠٦٥٦٢٠٧٢٢ (٩٦٢+)

alaan.publish@gmail.com

alaanpublishers.com

المراجعة اللغوية: م. سامر المجالي

التنسيق الفني: م. سجود العناسوة

تصميم الغلاف: بسام حمدان

لوحة الغلاف: الصورة الرسمية للملك فيصل بعد تتويجه على رأس «المملكة العربية السورية»، المحفوظة في دار الكتب الوطنية بحلب.

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الأردنية: (٦٧٨/ ٢/ ٢٠٢٠)

ISBN: ٩٧٨-٩٩٢٣-١٣-٢٢٨-٩



محمد م. الأرناؤوط

من الحكومة إلى الدولة

تجربة الحكومة العربية في دمشق

١٩١٨-١٩٢٠

دراسات ومراجعات





فهرس المحتويات

دراسات

مراجعات

إلى روح خيرية قاسمية

التي نفتقدها هذه الأيام

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

تصادفت الذكرى الأربعون لتأسيس الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨–١٩٥٨) مع حدث تاريخي آخر يتمثل في إعلان «الجمهورية العربية المتحدة»، التي قامت أيضا على أجندة قومية استلهمت تجربة الدولة العربية الأولى (١٩١٨–١٩٢٠). ما بين هذين التاريخين كان إعلان استقلال سورية في ٨ آذار ١٩٢٠ وتنصيب الأمير فيصل ملكًا دستوريًّا عيدًا قوميًّا ملهمًا للجيل الذي دفع باتجاه تأسيس «الجمهورية العربية المتحدة» سنة ١٩٥٨.

فبعد معركة ميسلون في ٢٤/ ٧/ ١٩٢٠، وتكريس الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان بقي ٨ آذار يوما مشهودا، تُنشر حوله كل عام المقالات في الصحف وتقام فيه المهرجانات وتلقى فيه خطب الشخصيات المخضرمة، التي كانت تساهم بحضورها في إحياء مشاعر وذكريات سنوات (١٩١٨–١٩٢٠) طيلة العشرينات والثلاثينات.

ففي مطلع الثلاثينات برزت «عصبة العمل القومي» التي تأسّست في لبنان سنة ١٩٣٣، وتفرّخت منها لاحقا الأحزاب القومية، التي حملت بدورها «روح فيصل» إلى الجيل القومي الجديد، بما فيها حزب البعث العربي. ومن هذا الجيل الجديد كان مؤسسو «حزب البعث العربي» الذي برز سنة ١٩٤٧، والذي كانت تتصدّر مكاتبه تماثيل نصفية للملك فيصل. وفي هذا السياق بات معروفا دور حزب البعث في الدفع نحو تحقيق «الجمهورية العربية المتحدة» سنة ١٩٥٨.

في غضون ذلك بقي الاحتفال بيوم ٨ آذار ١٩٢٠ تقليدا، سواء في الصحافة أو في المهرجانات في سورية ولبنان والأردن وفلسطين، بل إن هذا اليوم كان عطلة رسمية في «المملكة الأردنية الهاشمية» (التي كانت تشمل فلسطين الشرقية) حتى عام ١٩٦٣. في ذلك العام حدث، كما هو معروف، الانقلاب العسكري في دمشق ضد «حكم الانفصال» للمطالبة باستعادة «الجمهورية

العربيـة المتحـدة»، وقـد تمخـض عـن أحـداث نيسـان ١٩٦٣ تفـرّد «حـزب البعـث العربـي بالحكم مع ما صاحب ذلك من خلافات مع الدول المجاورة.

ومع توقف الأردن عن الاحتفال بـ٨ آذار الأول (١٩٢٠) برز الآن ٨ آذار الثاني (١٩٦٣) الـذي غطّى لاعتبارات أيديولوجيـة علـى ٨ آذار الأول، وأصبح مصـدر الشرعية للحكـم الجديـد في «الجمهورية العربية السورية». ومع الظروف والصراعات والحروب في المنطقة خلال ستينات وسبعينات وثمانيات القرن الماضي أصبح ٨ آذار الأول (١٩٢٠) لا يعني سوى المخضرمين الـذين تحولـوا إلـى قلّـة بعـد تضاعف عـدد سكان سـورية والأردن عـدة مرات خـلال العقـود الأخيرة.

ومع ذلك بقيت دمشق تُعد «قلب العروبـة»، وهـذا مـا سـمح سنة ١٩٨٨ بمشاركةٍ سوريةٍ في الندوة العلمية التي أقيمت عـام ١٩٨٨ بمناسبة الـذكرى الثمـانين لـتأسيس «الحكومـة العربيـة في دمشق» في جامعة آل البيت الأردنية في المفـرق (التـي تبعـد حـوالي مئـة كـم عـن دمشـق)، والتي تمخّضت أعمالها عن مجلد ضخم بعنوان موسّع «بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصـل بـن الحسين في سورية والعراق».

كانت ندوة ١٩٨٨ تجمع بين الطابع الاحتفالي (باعتبارها الأولى من نوعها) والطابع العلمي الإقليمي الذي شمل مشاركين من جامعات بـلاد الشـام علـى أسـاس «ليس في الإمكـان أحسـن مما كان»، وبالتالي غابت عن هذه المناسبة روح المراجعة النقدية ومشـاركة الـرأي الآخـر الـذي تمثل في دراسات جديـدة لمـؤرخين أوروبيين وأمـريكيين. فعشـية تلـك المناسـبة (١٩٨٥) صـدر كتـاب المـؤرخ مـالكولـم رَسِّـل «الدولـة العربيـة الحديثـة الأولـى: سـورية تحـت حكـم فيصـل (١٩١٨–١٩٢٠)»، الذي أصبح مرجعا لكل من كتب عن هذه التجربة في الغرب، ولكنـه للأسـف لم يترجم بعد إلى العربية، وفي الذكرى الثمانين صدر الكتاب المهم للمؤرخ الأمريكي جيمس غلفنـت «ولاءات منقسـمة: القوميـة والسياسـة الجماهيريـة في سـورية مـع نهايـة الإمبراطوريـة»، الذي لم يحظ بالاهتمام ولم يُترجم للأسف حتى الآن مع حلول الذكرى المئوية.

مع اقتراب الذكرى المئوية، لم تعـد الأوضـاع كمـا كانـت في المنطقـة. فدمشـق، التـي كانـت «قلب العروبة» ومركز الحدث التـاريخي في الفـترة (١٩١٨–١٩٢٠)، كانـت منشـغلة بالـدفاع عـن

نفسها أمام المعارضة المسلحة في ضواحيها (حرستا ودوما وعربين إلخ)، وتفتّتْ أراضي «الجمهورية العربية السورية» بين القوى الداخلية والخارجية.

في هذا الوضع المرير حلّت الذكرى المئوية للحكومة والدولة العربية في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠)، الذي لم يعد يسمح سوى بمبادرات محدودة في الدول المجاورة (الأردن ولبنان) كانت أبرزها الندوة التي عقدها منتدى الفكر العربي في عمان في ٢/ ٩/ ٢٠١٨ والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الذي خصّص لها المؤتمر السادس للدراسات التاريخية في بيروت في الفترة من ٢٦-٢٧/ ٤/ ٢٠١٩.

مثل هذه الأوضاع لم تكن تسمح بالاستفادة من هذه المئوية، التي كانت تحتاج إلى سنوات من التحضير، لأجل إجراء مراجعة نقدية شاملة لهذا الحدث التاريخي، أي خارج مفهوم الاحتفالية والاستعادة والإشادة إلخ، في ضوء الوثائق والمصادر الجديدة التي لم تكن في حوزة الباحثين وفي ضوء الدراسات الجديدة التي نشرت بالعربية والإنجليزية والفرنسية وقدّمت مقاربات جديدة لهذا الحدث التاريخي.

ومن هذه المقاربات ما جاء في كتاب المؤرخ رَسِّل الذي يوحي عنوانه بالكثير «الدولة العربية الحديثة الأولى: سورية تحت حكم فيصل ١٩١٨-١٩٢٠». فمع ملاحظاته النقدية حول التجربة، ومن ذلك افتقاد الحركة القومية للمرونة، إلا أنه يعتبر أن فترة الحكم الفيصلي قد أسّست لقاعدة قوية ألهمت جيلا على الأقل. ومن ناحية أخرى يقرّ رَسِّل بالدور السلبي للغرب في تخييب العرب من قيمه التي يتظاهر بتسويقها كالديمقراطية والعلمانية. فخلال فترة الحكومة العربية (١٩١٨-١٩٢٠)، كان هناك ترحيب كبير بالأفكار الغربية ولم تكن العلمانية (التي تبناها دستور ١٩٢٠ في بنده الأول باسم «المدنيّة») تمثل تهديدا للمسلمين. ولكن مع ممارسات الكولونيالية الغربية بالتدخل العسكري لإسقاط التجربة، ثم الممارسات الكولونيالية خلال الفترة (١٩٢٠-١٩٤٥)، «أصبح القبول بالأفكار والمؤسسات الأوروبية والأمريكية يفرض صداما مع الإسلام».

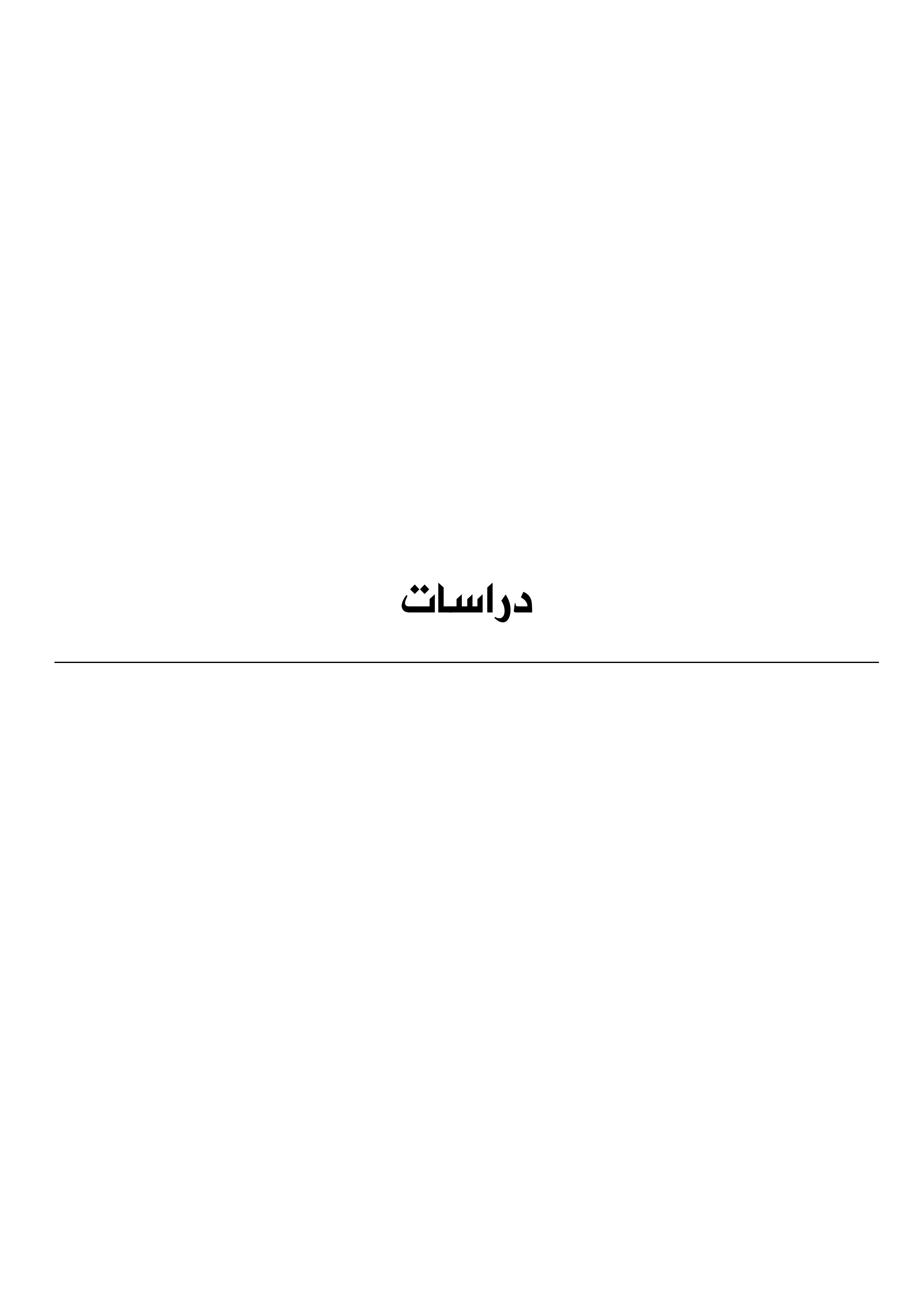
ومن هنا يأتي هذا الكتاب، الذي يضمّ أوراقا مقدمة لندوات ومؤتمرات دولية، ليمثل الحدّ الأدنى من مفهوم المراجعة التي تتضمّن فيما تتضمّن مراجعة بعض الأساطير التي أصبحت

راسخة في الكتب والأذهان. ومن ذلك أسطورة تدمير سكة حديد الحجاز خلال الثورة العربية، وتوقف سير القطارات، إذ توضح إحدى الدراسات في هذا الكتاب خطل هذه الإسطورة، وتثبت أن الحكومة العربية في دمشق تمكّنت من إصلاح سكة الحديد وتسيير القطارات بين دمشق والمدينة خلال السنوات (١٩١٩-١٩٢٠). وبعبارة أخرى لم يتوقف سير القطارات بين دمشق والمدينة إلا بعد معركة ميسلون وتكريس الانتداب الفرنسي- البريطاني على بلاد الشام.

يتألف هذا الكتاب، كما يصدر الآن، من ثلاثة أقسام. في القسم الأول لدينا الدراسات أو الأوراق المقدمة إلى ندوات ومؤتمرات دولية عقدت من بيروت إلى تونس ما بين الذكرى الثمانين والذكرى المئوية للحكومة العربية في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠). ويتألف القسم الثاني من مراجعات لكتب جديدة نُشرت في العربية أو الإنجليزية وحملت جديدا إلى ما هو معروف. أما القسم الثالث (الملاحق) فيضم الوثائق المؤسسة للمناخ السياسي الجديد والمؤسسات التي قامت عليه، وصولا إلى دستور ١٩٢٠، الذي كان الأكثر تقدميّة في الشرق الأوسط في حينه (بالمقارنة مع تركيا وإيران).

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أشكر الزملاء الذين شاركوني في قراءة بعض الدراسات المنشورة، وكانت لهم ملاحظاتهم سواء في الندوات والمؤتمرات أو في اللقاءات الشخصية، وأود أن أخصّ بالذكر الزميل والصديق جمال باروت الذي أمدّني بنسخة إلكترونية من جريدتي «المصباح» و«حلب» (١٩١٨-١٩٢٠)، والمحامي علاء السيد الذي زوّدني بالنسخة الرقمية من «القانون الأساسي للمملكة العربية السورية»، التي استفدتُ منها في إكمال بحثي عن دستور ١٩٢٠.

محمد م. الأرناؤوط
معهد الدراسات الشرقية
بريشتينا- كوسوفو



دراسات

من الحكومة إلى الدولة
قضايا المرحلة المستجدة الراهنة
(١٩١٨م – ١٩٢٠م)

«خرج الأتراك من بلادنا ونحن الآن كالطفل ليس لنا حكومة ولا جند ولا معارف، والسواد الأعظم من الشعب لا يفقه معنى الوطنية والحرية ولا ما هو الاستقلال».

من خطاب الأمير فيصل في حلب بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩١٨م

كان البلاغ الأول الذي أعلنه الأمير فيصل بعد وصوله إلى دمشق في ٥ / ١٠ / ١٩٨١م يمثل، على إيجازه، مفاصل الدولة العربية الجديدة التي كان يحلم بها الأمير فيصل والنخبة المثقفة العسكرية المدنية التي نذرتْ نفسها للقضية العربية. ومن المؤكد أن تكوين الأمير فيصل ومشاركته في الحياة البرلمانية – السياسية في العاصمة العثمانية، واتصالاته مع العاملين في القضية العربية، ونشاطاته الدبلوماسية في أوروبا، قد صقلته وجعلته يتطور من سياسي يمتلك تصورا ما عن دولة لم تؤسس بعد إلى رأس دولة قائمة بالفعل. ومع أن هذه الدولة التي وجد على رأسها لم تكن كما أرادها تماما، نتيجة للظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بها، إلا أنه يمكن القول إنها كانت متقدمة على زمنها، وربما لأنها كانت كذلك فقد تعثرت وسقطت. ويمكن رؤية ذلك من خلال القضايا المستجدة التي طرحت خلال تلك الفترة، والتي تبدو الآن أنها لا تزال راهنة في الذكرى المئوية لتأسيس هذه الدولة.

حدود الدولة

خلال زيارة الأمير فيصل المهمة لدمشق في آذار – أيار ١٩١٥م، التي اتصل خلالها بالجمعيات والشخصيات العربية، وانضم فيها إلى جمعية العربية الفتاة، سلّمته الجمعية

«المصور الذي يعين حدود البلاد العربية في آسيا، وهي التي يجب أن يدور السعي على أساسها لنيل الاستقلال»، لإرساله إلى والده الشريف حسين[1]. ولا شك في أن مطالب الشريف الحسين في مراسلاته مع المندوب السامي البريطاني في مصر السير هنري مكماهون كانت تستند إلى مثل هذا التصور لحدود الدولة العربية الجديدة (رسالة ١٤ تموز ١٩١٥م)[2]. فقد كانت هذه الحدود تمتدّ شمالاً على خط مرسين – أضنة الموازي لخط ٣٧ حتى حدود فارس، وشرقاً على طول حدود فارس حتى خليج البصرة وجنوباً المحيط الهندي (باستثناء عدن) وغرباً البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط حتى مرسين، أي أنها كانت تشمل شبه الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام[3]. ولكن مع إصرار مكماهون على التوفيق بين هذه الحدود المطلوبة وبين التزامات بريطانيا مع الأطراف الأخرى، وافق الشريف حسين بن علي على التخلي عن مرسين وأضنة ووضع العراق تحت الإدارة البريطانية لفترة من الوقت (رسالة ٥ تشرين الثاني ١٩١٥) وتأجيل البحث حول «بيروت وسواحلها» مع فرنسا إلى ما بعد الحرب (رسالة ١ كانون الثاني ١٩١٦م). وعلى هذا الأساس أُعلنت الثورة العربية في ١٠ حزيران ١٩١٦م، ودخلت قوات الثورة دمشق في ١/ ١٠/ ١٩١٨[4].

---

(١) أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٩٣م، ص٤٦.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن جريدة «العاصمة» قد نشرت لأول مرة هذه المراسلات بعنوان (ثمانية كتب عن سورية بلاد العرب) في ٩ تشرين الأول ١٩١٩م، نقلا عن جريدة (المقطّم) القاهريّة التي أخذتها عن «الطان»الفرنسية، بينما لم تنشرها الحكومة البريطانية رسميا إلا في آذار ١٩٣٩م. للمزيد حول هذه المراسلات انظر: سليمان الموسى، الحركة العربية –المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة (١٩٠٨م - ١٩٢٤م)، بيروت، دار النهار، ١٩٧٧م، ص ص(٢٠١–٢٦٠).

(٣) المرجع السابق، ص ص(٢٠٤–٢٠٥).

(٤) يذكر علي جودت في مذكراته عن يوم دخول دمشق أن ضابط الارتباط البريطاني الميجر يانك كان ينصحهم بأخذ قسط من الراحة قبل دخولهم إلى دمشق، ولكن هذا دفعهم إلى مواصلة السير على الرغم مما هم فيه من مشقة حتى «لا يتمكن الجيش الإنجليزي من الدخول إلى الشام قبل وصولنا إليها»: علي جودت، ذكريات (١٩١٠م–١٩٥٨م)، بيروت، مطابع الوفاء، ١٩٧٦م، ص٦٦.

ولـدى وصـول الأمير فيصـل إلـى دمشـق في ٣ تشـرين الأول ١٩١٨م، الـذي تـزامن مـع وصول القائد العام الجنرال اللنبي، عرف الأول من الأخير الترتيـب – التقسيم «المؤقـت» للـبلاد إلـى ثـلاث منـاطق (الشـرقية والسـاحلية والجنوبيـة) إلـى أن يبـتّ مصيرها مـؤتمر الصلح[١]. ومع أن هذا الترتيب -التقسيم «المؤقت» كان عبارة عن تطبيـق لاتفاقيـة سـايكس بيكو ١٩١٦م، إلا أن «الدولة العربية» التي بقيت سلطتها طيلة السنوات (١٩١٨م-١٩٢٠م) لا تتجاوز المنطقة الشرقية كانت حدودها على الورق تـنكمش باستمرار لتقـترب في حـدودها على الأرض كما جـاءت في اتفاقيـة فيصـل – كليمنصـو التـي توصـلا إليهـا في كـانون الثـاني ١٩٢٠م[٢]. ومـع أن المـؤتمر السـوري رفـض هـذه الاتفاقيـة وأعلـن في ٧-٨ آذار ١٩٢٠م استقلال سـورية بحـدودها الطبيعيـة، إلا أن ذلـك لـم يوسـع حـدود الدولـة العربيـة القائمـة بالفعـل، بـل سـارع في سـقوطها وتفتيتهـا بعـد معركـة ميسـلون في ٢٤ تمـوز ١٩٢٠م إلـى عـدة دويلات (دولة دمشق، دولة حلب إلخ).

العروبة

ارتبطت الدولـة العربيـة المعلنة بمفهـوم متقـدم للعروبـة منسـجم مـع الغـرب، وانتهـت بوطنية سـورية متصـارعة مـع الغـرب. فقـد تـم التركيـز في الدولـة علـى «القاعـدة المتبعـة في أوروبا اليوم لتعيين الجنسية (القومية) في اعتبار اللغة ومسقط الرأس ليس إلا»[٣] وعلى «كُلّ من يتكلم بالعربية يشعر بمثل هذه العواطف» وعلى أسبقية العروبة على الدين، كما ورد في خطاب فيصل في حلب من أعمال الحكومة، الذي ورد فيه أن «لا أديـان ولا مـذاهب فـنحن

(١) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين (١٩١٨م-١٩٢٠م)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢م، ص ص(٥١-٥٤).

(٢) حول هذه الاتفاقية والظروف التي أفرزتها لدينا تفاصيل مهمـة لـدى الـدكتور أحمـد قـدري الـذي كـان مرافقا للأمير فيصل في باريس: قدري، مذكراتي عن الثورة العربية، ص١٥٣.

(٣) محب الدين الخطيب، قوميتنا العربية، جريدة «العاصمة»، عدد ٤٨، دمشق ٧ آب ١٩١٩م، ص١-٢.

عرب قبل موسى ومحمد وعيسى»[1]. وفي الحقيقة، كان هذا التوجه العروبي ينسجم في البداية مع الغرب، على المستوى الحضاري والسياسي. فقد كان هناك ارتياح باكتشاف «استعداد وقابلية الشرق لتَمثل مدنية الغرب»[2] وموقف الحلفاء «الذين ما زالوا يعطفون على الأمة العربية في كل موقف من المواقف الحرجة»[3]. ولكن بعد التطورات على الأرض في ربيع وصيف ١٩١٩م (زيارة لجنة كينغ – كراين و«برنامج دمشق» وتفاهم لويد جورج – كليمنصو في أيلول ١٩١٩م إلخ)، أخذت العروبة تنكمش لصالح الوطنية السورية التي تريد الدولة بحدودها السورية على الأقل، وتتصاعد معها مشاعر الإحباط والتصادم مع الغرب الذي يعرقل المشاريع العروبية - الوطنية. وهكذا فقد استقال رئيس الحكومة في ٢٢ / ١١/ ١٩١٩م احتجاجا على تفاهم لويد جورج -كليمنصو «الذي هو تطبيق معاهدة سايكس بيكو المجحفة بحقوق البلاد، والمنافية لمبدأ الحلفاء، وتصريحاتهم الرسمية ووعودهم، من حيث منح الشعوب المحررة حق حياتها واستقلالها وفقا لرغائبها»[4]، وعبّر المؤتمر السوري في بيان له حينئذ (٢٢ / ١١ / ١٩١٩م) عن إحباطه لأن «حلفاء العرب قد نكثوا عهودهم مع العرب، وبدأوا بتقسيم الشعوب وتهيئة أسباب استعمارها حسبما تقتضيه مصالحهم الاستعمارية»[5]. وقد بقيت هذه المشاعر تتصاعد في نهاية ١٩١٩م وربيع وصيف ١٩٢٠م حتى انتهت بصدام مسلح مع القوات الحليفة (الفرنسية والإنجليزية) في أكثر من مكان. وبالاستناد إلى هذا، يمكن القول إن المشروع العروبي (على الورق) كان يستلهم

(١) «الخطاب التاريخي العظيم لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل المعظم»، جريدة «العاصمة»، عدد ٣٥، دمشق ١٦ حزيران ١٩١٩م، ص٣-٤.

(٢) ش. ح (شاكر حنبلي)، «الرؤيا الصادقة»، جريدة «العاصمة» عدد ٢٣، دمشق ٧ حزيران ١٩١٩م، ص١.

(٣) راشد البيلاني، «سمو الأمير فيصل المعظم»، جريدة «العاصمة» عدد ٢٢، دمشق ٢ حزيران ١٩١٩م، ص١.

(٤) في المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ٧٩، دمشق ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩م، ص٥.

(٥) جواب المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ٧٩، دمشق ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩م، ص٥.

الغـرب وينسـجم معـه، ولكنـه انتهـى إلـى تعـارض سياسـي وصـدام عسـكري معـه علـى الأرض[1].

الاتحاد العربي والحكومات العربية المتحدة:

بدت العروبة في الأيام الأولى للحكومة العربية كأنها «دين جديد فوق كل دين: دين الوحدة العربية الذي يجمع أبناء البلاد على اختلاف مذاهبهم»[2].

ولكن مع مرور الأيام والتعرف على الواقع وما فيه من تباينات بين المناطق والأقطار، أخذ الأمير فيصل يعبّر عن تصور واقعي أكثر للاتحاد بين العرب. فمع إيمانه بأن «البلاد

---

(١) كان الأمير فيصل قد نبّه في وقت مبكر من مخاطر الإحباط العربي من الغرب على مستوى العالم الإسلامي. ففي رسالة له إلى رئيس الحكومة البريطانية بتاريخ ٢١ أيلول ١٩١٩م يحذر فيصل من أن تجاهل الغرب لوعوده للعرب سيؤدي إلى ثورة عامة في العالم الإسلامي ضد الغرب:

Amir Faisal to Prime Minister, ٢١ September ١٩١٩, FO ٣٧١ / ٢٠٨٠٧, Hashemite Dynasties, Vol. ١٠, Part One, Syria: The Reign of King Faisal, Edited by Alan de L. Rush, London (Archive Edition) ١٩٩٥, p. ٢٥٨.

وقد تنبّه السفير الأمريكي شارل كراين (عضو لجنة كينغ -كراين) إلى مخاطر هذا التحول في وقت مبكر أثر عودته من زيارته الثانية لبلاد الشام في ١٩٢٢م. ففي لقاء له مع جريدة «واشنطن بوست» صرح بما يلي: «كان العالم الإسلامي منذ ثلاث سنوات شديد الرغبة في التفاهم مع العالم الغربي، وكانت شروطه معقولة ومقبولة. ولكن قد تبدل الموقف تبدلا كلّيا والعوامل الجديدة، مثل سياسة الفرنسيين في سورية تزيد الحالة خطورة وجراحة في كل ساعة».

وقد أوضح كراين هذه الرؤية المبكرة بصورة أدق في مقالة نشرها حينئذ في مجلة «عالمنا» الأمريكية، إذ كتب يقول: «كان الشرق منذ أربع سنوات، وعلى الأخص الشرق الإسلامي، في خير حالة روحية معقولة لأنه كان يشتاق حقيقة إلى التفاهم مع العالم الغربي، وأثرت فيه المبادئ الأربعة عشرة تأثيرا عميقا كأساس للتسوية، ولكن نكث الحلفاء عهودهم نكثا تاما، وعدم احترام شيء من رغبة تلك الشعوب وتبديدهم بأفظع طريقة همجية كل مظاهرة للحرية أو الاستقلال، كل هذه الأمور جعلت الشرق كله تيار كره عميق اليوم ضد الغربيين»: حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين الفيصلي والانتداب الفرنسي (١٩١٥م-١٩٤٦م)، بيروت،دار صادر، ١٩٧٤م، ص ص٤٧٦-٤٧٧، ٤٨١.

(٢) الجنرال اللنبي في النادي العربي، جريدة «العاصمة» عدد ٤، دمشق ٢٧ شباط ١٩١٩م ص٣.

العربية لا تتجزأ وتسكنها أمة واحدة تريد الاستقلال» أخذ يعترف بأن الظروف القائمة «غير كافية لجعلها أمة واحدة تحت رعاية حكومة واحدة»، ولذلك أخذ يميل إلى تصور اتحاد بين كيانات متجانسة «سورية بحدودها الطبيعية والعراق والحجاز، حيث يكون لكل كيان حكومة مستقلة، على أن يكون تعليمها وسكّتها وجماركها ومناسباتها الاقتصادية موحدة لا يجوز وضع حاجز بينهما»[1]. وفي هذا الإطار، أخذت جريدة الحكومة العربية «العاصمة» على عاتقها الاهتمام بتجارب الغير (الغرب) في هذا المجال، وانتهت إلى أن الفيدرالية العربية التي تسميها «الحكومات العربية المتحدة» هي «أفضل أنواع الحكومات وأكثرها ملاءمة لحالة البلاد (العربية) وطبيعتها وموقعها الجغرافي»[2]. ولكن مع التطورات اللاحقة سيميل الأمير فيصل بدوره إلى القبول بنوع من الحكم الذاتي، حتى في إطار الكيان السوري الواحد (جبل الدروز)، وحتى الاستقلال للبنان تحت الانتداب الفرنسي[3]. وقد أخذ هذا بعين الاعتبار المؤتمر السنوي حين أعلن في ٧ – ٨ آذار ١٩٢٠م استقلال سورية بحدودها

---

(١) في خطبته المذكورة في حلب في ١١ تشرين الأول ١٩١٨م، أي في الأيام الأولى بعد إعلان الحكومة العربية باسم والده الشريف حسين يطرح الأمير فيصل لأول مرة كما لو أنه بتوجيه من والده: «العرب أمم وشعوب مختلفة باختلاف الإقليم. فالحلبي ليس كالحجازي والشامي ليس كاليماني. ولذا قرّر والدي أن يجعل البلاد مناطق يطبق عليها قوانين خاصة، بنسبة أطوار وأحوال أهلها. فالبلاد الداخلية يكون لها قوانين ملائمة لموقعها، والبلاد الساحلية أيضا يكون لها قوانين رغائب أهلها»: ساطع الحصري، يوم ميسلون – صفحة من تاريخ العرب الحديث، بيروت، مكتبة الكشاف، د. ت، ص٢٠٠.

ولكن مع التجربة الجديدة التي خاضها الأمير فيصل سواء على المستوى الإقليمي أو الأوروبي، أخذ يعبّر عن الأمر بمفردات خاصة به في ربيع ١٩١٩م بعد عودته في مؤتمر الصلح في باريس، قال: «إنّ سورية والحجاز مقاطعتان، كل منها يريد أهلها الاستقلال فيجب أن تكون مستقلة بمقتضى حدودها الطبيعية وكذلك العراق، وما يعمل في سورية يعمل في العراق الذي يجب أن تؤسس فيه حكومة لا علاقة لها بسورية وسائر البلاد العربية.. وهذه المقاطعات يجب أن يكون تعليمها وسككها وجمركها ومناسباتها الاقتصادية موحدة ولا يجوز وضع حواجز بينها»: ش. ح (شاكر حنبلي)، «الحكومات العربية المتحدة»، جريدة «العاصمة»، عدد ٢٥، دمشق ١٢ أيار ١٩١٩م، ص١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية، ص ص١٥٦–١٥٧.

الطبيعية (على أن تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الإدارية، وعلى أن تراعى أماني اللبنانيين في إدارة مقاطعتهم لبنان[1].

الوطنية

مع وضوح الأخطار على المشروع العربي، وخاصة بعد اتفاق لويد جورج – كليمنصو في أيلول ١٩١٩م، زاد الشعور بالخطر الداهم على الوطن (سورية) وأطلق هذا موجة جارفة من الوطنية السورية حتى أصبح تعبير «الوطنية السورية» يرد لاحقا لـمفهوم «القومية العربية» للدلالة على مرجعيته ومشروعيته[2].

وكما في العروبة، فقد جرى التأكيد أيضا في «الوطنية السورية» على التلاحم أو «الاتحاد المقدس بين أبناء الوطن الواحد من مسلمين ومسيحيين (لأن) نبتة القمح التي تنبتها تربة هذا الوطن لم يكتب الله عليها كلمة مسلم ولا كلمة مسيحي»[3].

وتسوق جريدة الحكومة العربية الأمر كأنه اكتشاف جديد، حيث تقول: «من أجل هذا نحن كتلة واحدة في الواقع، وكان ينقصنا أن نعلم هذه الحقيقة، وإذا كنا عالمين بها، فقد كان ينقصنا أن نعلنها للملأ بكل صراحة»[4].

وكما في العروبة نجد أن «العاصمة» تروّج للوطنية من خلال استلهام الغرب. وهكذا تصبح «الوطنية» فضيلة «لا يستحي أحد من المجاهرة بها في كل مكان وبكل لسان.. وهو درس تعلمناه في عصرنا الأخير من الأوروبيين والأمريكيين، ونحن نعلم أنهم يجلّون من

---

(١) جواب المؤتمر السوري على خطاب العرش، جريدة «العاصمة»، عدد ١٠٨، دمشق ١١ آذار، ١٩٢٠م، ص٢.

(٢) محب الدين الخطيب، «الاتحاد المقدس»، جريدة العاصمة، عدد ٧٣، دمشق ٧ تشرين الثاني ١٩١٩م، ص١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

تعلم هذا الدرس»[1]، ويصبح الأمر عبارة عن «واقع بالفعل سواء أردناه أو لم نرده، والبلاد صارت متهيجة الأعصاب بحس الوطنية مهما تلطفنا في التعبير عن هذه الحقيقة»[2]. ومع كشفها لهذه الحقيقة، تناشد «العاصمة» الأهالي لكي يساعدوا الحكومة على إنشاء تربية جديدة وطنية من خلال الاهتمام بالتعليم «الذي انتصر به الغرب على الشرق»[3].

الدولة والدين

بعد يومين من وصوله إلى دمشق، أعلن الأمير فيصل في ٥ / ١٠ / ١٩١٨م بلاغه المشهور الذي يحدد فيه أسس الحكومة العربية الجديدة. وقد ورد في نهاية هذا البلاغ أن الحكومة العربية «قد تأسّست على قاعدة العدالة والمساواة، وتنظر إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحدا لا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي، فهي تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتحكم على هذه الدولة التي قامت باسم العرب»[4]. ولا شك أن مثل هذا الموقف المبكر كان يمثل قطيعة مع المفاهيم والتقاليد الإسلامية العثمانية التي ترسخت في البلاد خلال الحكم العثماني الطويل، ورغبة مؤكدة في قطع أي محاولات للتدخل من الخارج باسم حماية الأقليات (المسيحية) في البلاد. وفي هذا الإطار، أخذت جريدة الحكومة العربية منذ بداياتها تسعى إلى نشر وتعزيز مفهوم جديد عن العلاقة بين الدولة والدين. فالدين حيثما ورد لم يعد يعني دين الأغلبية (الإسلام) فقط، وإنما الدين بشكل عام، لأن الأديان كلها ما جاءت إلا لإصلاح البشر[5].

---

(١) محب الدين الخطيب، «الوطنية»، جريدة «العاصمة»، عدد ٨٢، دمشق ٨ كانون الأول ١٩١٩م، ص١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) قبلان الرياشي، «حب الوطن جامعة العرب»، جريدة «العاصمة»، عدد ٢١، دمشق ٢٨ نيسان ١٩١٩م، ص١.

(٤) الحصري، يوم ميسلون، ص١٩٤-١٩٥.

(٥) محب الدين الخطيب، «لنرجع إلى الدين»، جريدة «العاصمة» عدد ٧٧، دمشق ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٩م، ص١.

وضمن هذا التوجه، تستعرض جريدة الحكومة تجارب «أوروبا المسيحية» و«اليابان الوثنية» لتستنتج «أن كل الديانات قبلت التمدن الحديث بصدر رحب، مع تعديل يتمثل فيه ذوق الأمة المنتزع من تقاليدها القديمة وميراثها التاريخي»[1]، أي أن الإسلام أيضا لا يمكن أن يكون عقبة في وجه التمدن الحديث. ومع هذا التوجه الجديد، جرت مناقشات مواد الدستور الجديد للدولة العربية، إذ أقرّت أخيراً في ١٢ / ٧ / ١٩٢٠م المادة الأولى التي أكدت على «أن حكومة المملكة العربية السورية حكومة مدنية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام»[2]، أي أن العلاقة بين الدولة والدين (الإسلام) انحصرت في ديانة ملكها فقط، واعتبرت متقدمة جداً بالنسبة لذلك الزمن[3].

الديمقراطية

في بلاغه المشهور في ٥ / ١٠ / ١٩١٨م، «إلى أهالي سورية» أعلن الأمير فيصل عن تشكيل «حكومة دستورية عربية شاملة جميع البلاد السورية». وفي انتظار التئام مجلس تأسيس، ووضع قانون أساسي (دستور) للبلاد، يحدد نظام الحكم الجديد، كانت الديمقراطية من المصطلحات الجديدة التي راجت في العهد الجديد. ولكن يلاحظ هنا أن الديمقراطية في البداية ارتبطت بمظاهر معينة وليس بمفاهيم سياسية محددة، حتى إن المأدبة التي أقامها الأمير زيد في حديقة الأمة في دمشق في شهر نيسان ١٩١٩م، وصافح فيها المدعوين واحداً واحداً اعتبرت «مشهدا من مشاهد الديمقراطية»، وبعثا لما كان عليه ملوك العرب من «البساطة والتساهل والامتزاج بأفراد الأمة وتفقد الشؤون بأنفسهم»، بينما

---

(١) محب الدين الخطيب، «دعامتا الاستقلال»، جريدة «العاصمة» عدد ٥٤، دمشق ٢٨ آب ١٩١٩م، ص١.

(٢) جلسات المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ١٤٠، دمشق ١٥ تموز ١٩٢٠م، ص٢.

(٣) في تحليله لدستور ١٩٢٨م، الذي نصّ على أن سورية «جمهورية نيابية وعاصمتها دمشق ودين رئيسها الإسلام» اعتبره د. بشور متقدما بالنسبة لذلك الوقت، نظرا لأن فقرة دين رئيس الدولة عُدّلت بعد ٣٠ سنة في عهد رئاسة شكري القوتلي الثانية (١٩٥٥م–١٩٥٨م) لتصبح «دين الدولة الإسلام»:
د. وديع بشور، سورية– صنع دولة وولادة أمة، دمشق، (د. ن)، ١٩٩٣م، ص٣٩١.

«الديمقراطية العربية ستبدو بأجلى مظاهرها يوم يرون جلالة الملك يصافح أبناء الأمة العربية على سنة أجداده»[1]. وفي هذا الإطار، كان يشار إلى ما كان عليه الخليفة عمر بن الخطاب، وإلى أن هذه الروح الديمقراطية هي «التي نشرت لواء مجد العرب في الأصقاع الدانية والقاصية»[2]. وهكذا تصبح الديمقراطية في الدولة العربية الجديدة كما لو كانت «بضاعتنا رُدّت إلينا». ولكن هذا المفهوم للديمقراطية العربية سرعان ما تغير بعد التئام المؤتمر السوري العام، وانشغاله بوضع قانون أساسي (دستور) للبلاد على نمط الدول الأوروبية المتقدمة[3]. وهكذا أصبحت الديمقراطية ترتبط بمظهرين أساسيين كما «في الديمقراطية الغربية»:

١. وجود السلطة العامة بيد الشعب والتصرف فيها بواسطة نواب ينتخبهم لينوبوا عنه في وضع القوانين ومراقبة تنفيذها.

٢. أن تكون قوانين البلاد وأنظمتها مبنية على قواعد الحرية والعدل والمساواة[4].

وفي إشارة بليغة على هذا التحول في فهم الديمقراطية، يؤكد محب الدين الخطيب في افتتاحية «العاصمة» أن «المبادئ الديمقراطية مبادئ جليلة عم القول بها كل الدول الراقية.. وأخذت بها أكثر حكومات الأرض، وأما الباقي من الحكومات، فإنه سائر في هذا الطريق».

---

(١) راشد البيلاني، «الديمقراطية عند العرب»، جريدة «العاصمة»، عدد ١٩، دمشق ٢١ نيسان ١٩١٩م، ص١.

(٢) المصدر السابق، ص٢.

(٣) يذكر دروزة، عضو اللجنة التي انتخبت لوضع مشروع الدستور في مذكراته أن اللجنة اتخذت غرفة في النادي العربي مقراً لها «واستحضرت دساتير كثيرة من بلاد عديدة لتستأنس بها في عملها»: مذكرات محمد عزّة دروزة، ج ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٣٣م، ص٣٨٨.

(٤) محب الدين الخطيب، «التربية الاستقلالية والمبادئ الديمقراطية»، جريدة «العاصمة»، عدد ٩٦، دمشق ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٠م، ص١.

البرلمانية

مع أن العرب شاركوا مع غيرهم من شعوب الدولة العثمانية في التجربة البرلمانية الجديدة، سواء خلال السنوات (١٨٧٦م – ١٨٧٧م) أو خلال السنوات (١٩٠٨م – ١٩١٨م)، حتى إن الأمير فيصل نفسه كان نائب لواء جدة في البرلمان العثماني، إلا أن التجربة البرلمانية في الدولة العربية الجديدة كانت لها خصوصيتها. وعلى الرغم من أن البلاغ الأول للأمير فيصل في دمشق في ٥/ ١٠/ ١٩١٨م أشار إلى تشكيل «حكومة دستورية»، إلا أن الدعوة إلى المؤتمر السوري العام جاءت على عجل نتيجة للأوضاع الخارجية المستجدة (قرار مؤتمر الصلح بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق، لجنة كينغ – كراين) وليس استجابة لمطالب داخلية[1]. وبسبب ذلك، فقد جرت الانتخابات على عجل في المنطقة الشرقية (الداخلية) حسب قانون الانتخاب العثماني القديم الصادر في أيار ١٩١٩م، بينما لم تسمح السلطات الفرنسية والإنجليزية بمثل هذه الانتخابات في الساحل السوري وفلسطين، ولذلك فقد أُختير ممثلون عن تلك المناطق ضمن حلقات ضيقة[2]. ويلاحظ هنا أن المناطق التي جرت فيها الانتخابات (دمشق وحلب وحماة وحمص) انتهت إلى فوز القيادات التقليدية، بينما أُختيرت شخصيات قومية شابة في المناطق التي لم تجر فيها الانتخابات (الساحل السوري وفلسطين). وإذا أخذت دمشق على سبيل المثال، نجد أن الانتخابات انتهت إلى فوز ساحق للقيادات التقليدية (١٤ من أصل ١٦ ممثلا)، بينما لم يتمكن من الفوز إلا اثنين من القائمة الشابة (نسيب البكري وفايز الشهابي). وعلى الرغم من أنّ المؤتمر (البرلمان) مثّل الأقليات (وخاصة المسيحيين) بأكثر من عددهم الحقيقي، إلا أن هذا التمثيل لم يكن شاملا وحقيقيا. فبسبب عدم إجراء انتخابات في الساحل

---

(١) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية، ص ص١٢١–١٢٢؛ يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦م، ص٩٠.

(٢) Philip S. Khoury, Urban Notables and Arab Nationalism – The Politics of Damascus ١٨٦٠-١٩٢٠, Cambridge, ١٩٨٣, p ٨٦.

السوري، لم يتم تمثيل حقيقي ومتناسب للمسيحيين لا في جبل لبنان ولا في البقاع[1]، وكما لم يُمثّل العلويون أيضا بأي نائب[2].

ونتيجة لهذه الظروف، فقد جاء المؤتمر السوري ليمثل في أغلبيته الاتجاه السياسي لجمعية العربية الفتاة، مع واجهتها «حزب الاستقلال»، أكثر مما يمثل الاتجاهات الأخرى الموجودة على الأرض. ولذلك، فقد فشل الأمير فيصل حين عاد من باريس بإنجازه الدبلوماسي (اتفاق فيصل -كليمنصو) في إقناع المؤتمر السوري به لأن المعارضة الشديدة كانت من الشباب الذين جاؤوا من الساحل وفلسطين، وليس من النواب الذين انتخبوا في الداخل[3].

الدستور

أعلن الأمير فيصل في بلاغه الأول في ٥/ ١٠/ ١٩١٨م عن تشكيل «حكومة دستورية» في سورية، وساهمت التطورات اللاحقة في تسريع وضع أول دستور للبلاد. وفي الحقيقة، لقد ارتبط ذلك بقرار مؤتمر الصلح، بإرسال لجنة لتقصي الحقائق (لجنة كنغ -كراين)، إلا أن الأمير فيصل حين افتتح هذا المؤتمر في ٣ حزيران ١٩١٩م وسّع من مهامه حين ذكر في كلمته الافتتاحية: «إنّ مهمة المؤتمر تنحصر في تمثيل البلاد أمام اللجنة الأمريكية، وفي سنّ

---

(١) Malcolm B. Russell, The First Modern Arab State – Syria under Faisal ١٩١٨-١٩٢٠, Minneapolis, ١٩٨٥, pp ٦٢-٦٣.

(٢) يذكر بشور في تعليله لذلك أن الاضطهاد الذي مورس على العلويين سبّب «تفشي الانعزالية بينهم كما في لبنان، واستغلّ الفرنسيون هذه الحقائق وصنعوا لهم كيانا خاصا باسم (بلاد العلويين) فلم ترسل قيادتهم نوابـاً إلى المؤتمر السوري تضامنا وإخلاصا منهم لفرنسا): بشور، سورية- صنع دولة، ص٣٩١.

(٣) Russell, The First Modern Arab State, p ١٢٤.

ويذكر رَسِّل في موضع آخر (ص١٧٩) أن المؤتمر السوري كان حتى تموز ١٩٢٠م يمثل موقف القوميين المتشددين الذي لا يقبلون بالحلول الوسط، بينما أخذت النخبة التقليدية تنتقده علنا لأنه لا يمثل إرادة الشعب بشكل كامل، ودعت إلى إجراء انتخابات جديدة في المنطقة الشرقية (سورية) لمجلس تشريعي جديد.

القانون الأساسي ليكون دستور سورية المستقبل»[1]. وبعد إعلان الاستقلال في ٨ آذار ١٩٢٠م، قدّمت الوزارة بيانها الأول إلى المؤتمر، حيث تمنت فيه الإسراع في وضع القانون الأساسي وقانون انتخاب الأمة. وقد ألّف المؤتمر لجنة لوضع الدستور برئاسة هاشم الأتاسي، واستغرق عملها عدة أسابيع، درست فيه دساتير العديد من الدول. ووضعت مشروع الدستور على أساس النماذج الديمقراطية في الدول الأوروبية. وقد بدأ المؤتمر بمناقشة مواد الدستور والمصادقة عليها منذ مطلع تموز ١٩٢٠م، إذ صادق على المواد السبعة الأولى حتى ١٤ تموز ١٩٢٠م، قبل أن تعلق جلساته بسبب اقتراب الجيش الفرنسي من دمشق.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمير فيصل كان قد تمنى في كلمته الافتتاحية للمؤتمر السوري حين يضع الدستور أن «يحفظ حقوق الأقليات»، ولذلك نجد أن مشروع الدستور أعطى الأقليات امتياز أن ينتخبوا من النواب عددا أكبر من نسبتهم لكي يضمنوا حضورا أقوى في المجالس القادمة[2]. ومن ناحية أخرى، فقد أوضحت لجنة وضع الدستور في مضبطة الأسباب الموجبة لوضع القانون الأساسي، الدوافع وراء وضع المادة الأولى المتعلقة بنوع نظام الحكم (ملكي مدني نيابي)، إذ ذكرت أنه «أريد بذلك أن تكون البلاد نيابية مدنية تتجلى فيها حاكمية الأمة، وأن لا يترك للعوامل الدينية البحتة مجال في السياسة والأحكام العمومية، مع احترام حرية الأديان والمذاهب في البلاد دون تفريق بين طائفة وأخرى»[3].

---

(١) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية، ص١٢٢.

(٢) نص الدستور في المادة (٨٦) على انتخاب نائب واحد عن كل أربعين ألفًا من السوريين، بينما حفلت المادة (٨٩) بامتياز للأقليات، إذا اعتبرت كل مقاطعة دائرة انتخابية واحدة ونصت على انتخاب نائب واحد من كل ثلاثين ألفًا منهم. ويبدو مما نشرته العاصمة أن هذه المادة بالذات كانت مثار مناقشات ولم تقر بالشكل المذكور الذي اقترحه إبراهيم الخطيب وعزّة دروزة إلا في ٧ حزيران ١٩٢٠م: جلسات المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ١٣١، دمشق ١٠ حزيران ١٩٢٠م، ص٣.

(٣) الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص ص٢١٦-٢١٧.

حكم الحزب الواحد

على الرغم من أن الدولة العربية الجديدة انطلقت مع شعارات الحرية والديمقراطية والدستورية والبرلمانية، إلا أن الحياة الحزبية فيها لم تعكس مثل هذا التطور. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القوى التقليدية، التي دخلت الحياة الحزبية متأخرة في الإطار العثماني، تقبلت راضية أو مرغمة دخول القوات العربية الحليفة، وإعلان الدولة العربية الجديدة، ورؤية زعامة جديدة غير مألوفة[1].

وفي الواقع، كانت الحكومة العربية الجديدة أقرب إلى حكومة الحزب الواحد خلال الفترة (١٩١٨م – ١٩٢٠م)، وهو ما اعتبره العمري في مذكراته أحد أسباب فشل وسقوط هذه الحكومة[2]. فقد كان الأمير فيصل قد انضم إلى جمعية العربية الفتاة خلال وجوده في دمشق في أيار ١٩١٥م، والتحق بعض أعضاء الجمعية بقوات الثورة العربية بقيادة الأمير فيصل، ودخلوا معه إلى دمشق، حيث تبوأ أعضاء هذه الجمعية أهم المراكز في الدولة الجديدة (الحكومة، وقيادة الجيش، والإدارة، إلخ)، وبقوا يحيطون به سواء في دمشق، أو حتى خلال وجوده في باريس. وتجدر الإشارة إلى أن العربية الفتاة بقيت منظمة سرية حتى ربيع ١٩١٩م، حين بدأ النشاط السياسي -الحزبي في البلاد مع الدعوة إلى عقد المؤتمر السوري. ففي ذلك الحين، شكلت العربية الفتاة حزب «الاستقلال العربي» كواجهة علنية لها بينما بقيت قيادتها سرية. وفي هذه الظروف، تمكن هذا الحزب (العربية الفتاة أو حزب الاستقلال) من تأمين غالبية مؤيدة له في المؤتمر السوري العام [3]. وتوحي جريدة الحكومة

---

(١) Khoury, Urban Notables, pp. ٧٥, ٨١.

(٢) صبحي العمري، ميسلون نهاية عهد، لندن -قبرص، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٣م، ص ص٢٠٦-٢٠٧.

(٣) تذكر د. الريماوي أن ٨٠٪ من أعضاء المؤتمر السوري «هم من أعضاء الحزب أو من أعضاء واجهاته»، وتستخدم لذلك تعبير «الحزب الحاكم» وتقارنه بحزب الاتحاد والترقي في أيام سيطرته على الحكم في الدولة العثمانية: سهيلة الريماوي، الحكم الحزبي في سورية أيام العهد الفيصلي (١٩١٨م-١٩٢٠م)، عمّان، دار مجدلاوي)،١٩٧٧م، ص ص٧٣-٧٤، ١١٤.

بذلك حين تقول: «نحن لا نود أن يكون في المجلس العمومي أحزاب ترمي إلى غايات مختلفة، بل نود أن يكون أعضاء المجلس من كبيرهم إلى صغيرهم حزبا واحدا يرمي إلى غاية الاستقلال»[١].

إلا أن هذا الوضع انتهى إلى خلاف وتعارض ما بين رأس الدولة (الأمير ولاحقا الملك فيصل) والحزب المهيمن حول العلاقة مع فرنسا، مما أفسح المجال لظهور حزب آخر وهو (الحزب الوطني السوري) ليمثل القيادات التقليدية في العاصمة، والمصالح المحلية التي تجعله يتعاون بيسر، سواء مع الملك فيصل أو مع فرنسا[٢]. وهكذا، فقد عهد الملك فيصل بعد معركة ميسلون إلى أحد زعماء هذا الحزب (علاء الدين الدروبي) بتشكيل الحكومة الجديدة في ٢٦ تموز ١٨٢٠م، التي رضيت بالتعاون مع فرنسا، وترحيل الملك فيصل في صباح ٢٨ تموز ١٩٢٠م.

التعليم

بعد وصوله إلى دمشق، وإعلانه عن تشكيل «حكومة عربية»، قام الأمير فيصل بجولة في البلاد، فزار حماة في ٩ تشرين أول ١٩١٨م، حيث استنهض «همة الأهالي بالعلم وافتتاح المدارس» في إطار ما كان يعتبره «المشروع الهام: مشروع العلم روح البلاد» [٣]. وقد عاود التركيز على هذا الموضوع في خطبته المهمة في حلب (١١ تشرين الأول ١٩١٨م) التي كانت أقرب إلى برنامج سياسي لمواجهة التحديات أمام الدولة العربية المعلنة. ففي هذه الخطبة، رسم الأمير فيصل لوحة قائمة، ولكن واقعية عن الوضع: «لقد خرج الأتراك من بلادنا، ونحن الآن كالطفل الصغير: لا حكومة ولا جند ولا معارف، والسواد الأعظم من الشعب لا يفقه معنى الوطنية والحرية ولا ما هو الاستقلال»[٤]. وفي مثل هذا الوضع، اعتبر فيصل

---

(١) أمين حشمي، «الأحزاب»، جريدة «العاصمة» عدد ٣٢ دمشق ٥ حزيران ١٩١٩م، ص١.

(٢) Russell, The First Modern Arab State, p. ١٠٥.

(٣) الحصري، يوم ميسلون، ص٢٠١.

(٤) المصدر السابق، ١٩٧.

أنه من المهم جداً للسكان (العرب) أن يلمسوا «قدر نعمة الاستقلال»، ولذلك طالب بالسعي لنشر لواء العلم لأن الأمم لا تعيش إلا بالعلم والنظام. ومن هنا ركز الامير في نهاية الخطبة على أمرين مهمين فقط: حفظ النظام، وترقية المعارف[١].

ويبدو في هذا المجال، كما في بقية المجالات، استحضار التجربة الغربية في جريدة الحكومة. وهكذا تذكر «العاصمة» ما كانت عليه الشعوب الأوروبية في الماضي، وما أصبحت عليه بعد انتشار العلم الذي يولد حب الوطن، ولذلك فإن الأمة العربية كغيرها يمكن لها مع انتشار العلم أن تنعم بالنهضة[٢]. وبعبارة أخرى، فإن العاصمة تربط بوضوح ما بين الاستقلال – المستقبل وإنشاء جيل جديد متمسك بالوطن بواسطة التعليم (تربية جديدة وطنية) لأن الاستقلال «لا يقوم بالمال والرجال بل إن أقوى دعامة له هي حب الوطن»[٣] وربما، مع كل هذا الاهتمام بالتعليم منذ الأيام الأولى، يمكن القول إن أهم نشاط / إسهام للحكومة العربية إنما كان في هذا المجال. فقد أنشأت الحكومة «ديوان المعارف» منذ تشرين الثاني ١٩١٨م، وقامت بإنشاء المدارس المختلفة (الثانوية والزراعية والعسكرية ودور المعلمين)، ونواة الجامعة السورية (معهد الحقوق والمعهد الطبي)، مع الاهتمام بتعريب المناهج[٤].

إلا أن كل هذا الاهتمام لم يغيب حقيقة مهمة منذ الشهور الأولى للحكومة العربية. فقد أوضح فخري البارودي في مقالة له في «العاصمة» خلال آذار ١٩١٩م وهم الاتكال على الحكومة فقط في هذا المجال، لأن الحكومة مهما أنشأت المدارس (لا تقدر أن تفي بحاجة الأمة، لأن وارداتها لا تمكن من النفقة على المعارف بقدر المطلوب) ولذلك (إذا اتكل

---

(١) المصدر السابق، ص٢٠٠.

(٢) قبلان الرياشي، «حب الوطن جامعة العرب»، جريدة «العاصمة» عدد ٢١، دمشق ٢٨ نيسان ١٩١٩م، ص١.

(٣) المصدر السابق، ص٢.

(٤) للمزيد حول إنجازات الحكومة العربية في هذا المجال انظر: قاسمية، دمشق، الحكومة العربية، ص ص٢٣٣–٢٤٧.

الشعب على حكومته في كل الشؤون الخاصة والعامة، نكون قد نلنا استقلالا سياسيا وعشنا عيشا اتكاليا)[1].

ومن ناحية أخرى، وبعد كل هذا الحماس للتعليم والتعريب، جاءت الذكرى الأولى لإعلان الحكومة العربية (١ تشرين الأول ١٩١٩م) لتبرز أن البلاد بحاجة إلى نوع آخر من التعليم. فقد أوضحت المقالة الافتتاحية لـ «العاصمة» أن المدارس الجديدة لا تُخرّج سوى موظفين، و«لذلك ازدحمت أبواب دوائر الحكومة بطلاب الوظائف، وأنها قاصرة على شيئين: النظريات والمحفوظات»، بينما «يجب أن تكون برامج المدارس مؤسسة على ضرورة التعليم العملي»[2].

الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي

في زيارته الأولى لحلب، بعد عشرة أيام من إعلان الحكومة العربية في دمشق، اكتشف الأمير فيصل واعترف علانية بأن «السواد الأعظم من الشعب لا يفقه ما هو الاستقلال»، وأنه لابد لهذا السواد الأعظم أن يلمس «قدر نعمة الاستقلال»[3]. ومع كل الاهتمام والحماس لنشر التعليم والتعريب خلال الشهور الأولى، التي جعلت الشعب «يتنعم» بالاستقلال، إلا أن الاتفاق على هذا التعليم طرح من جديد معنى ومغزى الاستقلال. وهكذا كشفت المقالة الافتتاحية لـ «العاصمة» أن «الاستقلال لم يكن في أمة من الأمم غاية للنهوض، وإنما هو من وسائله»[4]. وبعبارة أخرى، فقد أوضحت (العاصمة) أهمية تطوير الزراعة والصناعة في البلاد لأن «الاستقلال السياسي ليس سوى وسيلة لغاية عظيمة الشأن

---

(١) فخري البارودي، «مدرستان ضروريتان»، جريدة «العاصمة» عدد ٧، دمشق ١٠ آذار ١٩١٩م، ص١.

(٢) محب الدين الخطيب، «كيف يجب أن نكون»، جريدة «العاصمة»، عدد ٦٥، دمشق ٩ تشرين الأول ١٩١٩م، ص١.

(٣) الحصري، يوم ميسلون، ص ص١٩٧–١٩٨.

(٤) محب الدين الخطيب، «دعامتا الاستقلال»، جريدة «العاصمة» عدد ٥٤، دمشق ٢٨ آب ١٩١٩م، ص١.

هي الاستقلال الاقتصادي»[1]. ويذهب محب الدين الخطيب في توضيح هذه العلاقة الترابطية بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي، إلى استعراض تجربة الأمم الأخرى (الأوروبية) التي «كانت تتمتع بحرية الاستقلال السياسي، ثم ما لبثت أن أيقنت أنه لا يغنيها عن النجاح شيئ، إلا إذا أقامته على دعامتين، إحداهما: مادية، وهي الاستقلال الاقتصادي، والثانية معنوية، وهي الأخلاق الشخصية والاجتماعية والسياسية»[2]. ولذلك يرى الخطيب أن «التدرج في الاستقلال الاقتصادي شرط أساسي للاستفادة من الاستقلال السياسي»، ويحذّر بحدس ذكي من أنه «إذا لم يبادر أفرادنا وجماعاتنا، عامتنا وخاصتنا، حكامنا وطبقات شعبنا، إلى إيجاد هذه النهضة الاقتصادية بقدر ما تحتمل طاقة الأمة، نكن متباطئين ومتهاونين في تقوية بنيان الاستقلال السياسي الذي أرهقت صفوة شيبتنا دماءها لأجله على المشانق وفي الخنادق»[3].

---

(١) المصدر السابق، ص٢.

(٢) المصدر السابق، ص١-٢.

(٣) المصدر السابق، ص٢.

علماء دمشق والحكومة/ الدولة العربية
(١٩١٨- ١٩٢٠م)

مقدمة

لم تكن دمشق تشكل استثناء في ما يتعلق بالدور الذي يلعبه العلماء في المدينة، والذي كان ينبع من طبيعة الصلة الوثيقة بين الدين (الإسلام) ونظام الحكم العثماني الإسلامي التي كانت تعطي الشرعية للنظام القائم[١]، دون أن يعني هذا استثناء المكانة الخاصة لدمشق (الأحاديث النبوية الواردة فيها، وأهمية قافلة الحج الشامي التي تجتمع وتنطلق منها بالنسبة للدولة العثمانية إلخ)[٢]. ولا يخفى هنا أن هذه المكانة الخاصة لدمشق، هي التي ساهمت في اجتذاب العلماء من البلدان الأخرى للاستقرار في دمشق، وتأسيس عائلات دمشقية خرّجت أشهر العائلات كالمرادي والبكري والغزي وغيرهم[٣].

---

(١) للمزيد حول هذه الصلة انظر: بيري أندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة: بديع عمر نظمي، بيروت،مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣م، ص١٤-١٥، ود. وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي -من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨م، ص٤١-٤٢.

(٢) للمزيد حول الأحاديث المرغّبة بالهجرة إلى الشام والاستقرار فيها انظر: أحمد بن محمد المقدسي، مثير الغرام بفضائل القدس والشام، تحقيق: أحمد سامح الخالدي، يافا،المطبعة العصرية، د. ت. وحول أهمية قافلة الحج لدمشق انظر: د. عبدالكريم رافق، قافلة الحج الشامي وأهميتها في العهد العثماني، دراسات تاريخية، عدد ٦، دمشق، ١٩٨١م، ص ص٥-٢٨.

(٣) حول أصول هذه العائلات ومكانتها في دمشق بعد أن استقرت وتجذرت فيها، انظر:

Linda Schathowski Schilcher, Families in Politics – Damancene Factions and Estates of the ١٨th and ١٩th centuries, Stuttgart, ١٩٨٥, pp. ١٥٦-١٩٣.

وكان هذا الدور المهم الذي يمارسه العلماء، سواء بالنسبة للمجتمع المحلي أو بالنسبة للدولة العثمانية، إنما ينبع من «احتكار» هؤلاء العلماء لـ «العلم الشرعي» الذي كان يتيح لهم ممارسة هذا الدور من خلال أهم المؤسسات بالنسبة للمجتمع والدولة: القضاء (المحاكم الشرعية حينئذ)، والتعليم (المدارس الشرعية أو التقليدية)، والإفتاء والأوقاف ومهام الجامع (الإمامة والخطب والوعظ) التي كانت تمارس تأثيرًا كبيرًا في العامة. وقد أدى هذا «الاحتكار» للعلم وتوارثه في عائلات محددة (البكري والشطّي والمحاسني والأسطواني والخطيب وغيرها)[١] إلى تحوّل العلماء في دمشق إلى قوة مهمة موازية للقوة الإدارية العسكرية العثمانية ومتحالفة معها بسبب ارتباط المصالح حتى مطلع القرن التاسع عشر[٢].

وفي الواقع، فقد حمل القرن التاسع عشر جملة من التطورات التي هزّت هذه العلاقة المستقرة منذ قرون عديدة بين العلماء ونظام الحكم.

ففي خريف ١٨٣١م، فوجئ العلماء بانهيار النظام العثماني أمام تقدم جيوش محمد علي باشا في بلاد الشام، إلا أنهم لم يتخلوا عنه بسهولة. ففي البداية، عندما حاول محمد علي باشا أن يحصل من علماء الشام على فتوى تفيد بعدم صلاحية وقدرة السلطان العثماني (محمود الثاني) على الحكم، جاء رد علماء دمشق ببطلان هذا الإجراء[٣]. وعلى الرغم من أن إبراهيم باشا لم يهمل تمثيل العلماء في الإدارة الجديدة التي أقامها، إلا أن هذا التمثيل

(١) Ibid, pp. ١١٤ -١٢٤, ١٥٦-١٩٣; Philip S. Khoury Urban Notables and Arab Nationalism – The politics of Damascus ١٨٦٠-١٩٢٠, Cambridge, ١٩٨٣, pp. ١٣-١٦.

(٢) Khoury, Urban Notables, pp. ١٣-١٦.

(٣) د. لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام (١٨١٣م–١٨٤١م)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م، ص١٨.

ولكن يبدو، بالاستناد إلى البيطار، أن علماء دمشق استجابوا فيما بعد لضغط إبراهيم باشا وأصدروا فتوى بخلع السلطان محمود الثاني. وقد اشترك حينئذ في إصدار هذه الفتوى مفتي دمشق وعلماؤها من المذاهب الأربعة.

كان يعكس في الواقع المكانة الجديدة للعلماء في نظام الحكم غير المألوف. ففي حزيران ١٨٣٢م، تشكّل مجلس شورى دمشق من اثنين وعشرين عضواً مع قلة من العلماء برئاسة شخصية مسيحية (ذمّي) هو حنّا بحري، مما أثار عليه نقمة العلماء[١]. ومن ناحية أخرى، وضع الحكم الجديد أهم حصن للعلماء (القضاء) تحت سيطرته، بعد أن ترك للعلماء (القضاة) النظر في القضايا الشرعية (الأحوال الشخصية) وحوّل كل القضايا الأخرى لمجلس الشورى الذي أصبح بمثابة محكمة عليا، بل أعطى للمجلس الحق في أن تُستأنف أمامه أحكام العلماء (القضاة)[٢].

ولذلك، فقد رحّب العلماء سنة ١٨٤٠م بعودة النظام العثماني، الذي لم يعد في الواقع كما كان نتيجة للتنظيمات (الإصلاحات الجديدة) (فرمان كُلْخانة سنة ١٨٣٩م وما تبعه حتى ١٨٥٦م)[٣].

وقد اتضح هذا في فتنة ١٨٦٠م، التي استغلها نظام الحكم العثماني الجديد ليضرب القوى التقليدية (العلماء وغيرهم) التي أخذت تقاوم أو تعرقل التنظيمات

---

(١) عبدالرزاق البيطار، حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر، ج ١، دمشق، ١٩٦٠م، ص٢٣.
إن أفضل من يعبّر عن نقمة العلماء هذه هو الشيخ عبدالرزاق البيطار الذي يصف إبراهيم باشا في ترجمته كما يلي: «غشوم ظالم... قدم العيسويّة على المحمدية، وأذل أهل الشرف والعلم والاحترام، وأعز الأسافل الطغاة اللئام»: المصدر السابق، ص٢٣.

(٢) سالم، الحكم المصري في الشام، ص٩١.

(٣) يتّضح هذا في اليوم الثاني لعودة الحكم العثماني، حين بادر مفتي دمشق الشيخ محسن الأسطواني إلى كتابة «خلاصة» تطالب المسيحيين بعدم التشبّه بالمسلمين (عدم ركوب الخيل وحمل السلاح واقتناء الجواري واعتماد اللفة البيضاء إلخ)، مما أثار احتجاج المسيحيين لدى المتسلم العثماني الجديد. ولما استدعى المتسلم المفتي وسأله عن ذلك أجابه إنما فعل ذلك لأن النصارى خرجوا عن حدودهم وصاروا يقلدون الإسلام بجميع أمورهم. ولكن في اليوم التالي، جاء القائد العثماني الجديد أحمد زكريا باشا وأمر بالمناداة في شوارع دمشق «إن النصراني يقنى جواري ويلف لفة بيضة ويركب ويشرب عرق وخمر ويكون مثل أيام إبراهيم باشا وزيادة... »:

والإصلاحات[1]. وبفضل هذه الضربة، تمكن نظام الحكم الجديد من متابعة تطبيق التنظيمات (الإصلاحات) في أهم حصون العلماء أي القضاء والتعليم. ففي ما يتعلق بالقضاء تشكّلت حينئذ مؤسسات قضائية متخصصة ومحاكم تجارية إلخ. ومع هذا (الانتقاص) الكبير للقضاة (العلماء)، الذي لم يبقَ لهم من صلاحياتهم الواسعة إلا النظر في الحياة الاجتماعية للولاية[2]. وفي ما يتعلق بالتعليم، فقد بدأ التغيير مع صدور قانون ١٨٤٦م الذي تولت الدولة بموجبه الإشراف على التعليم، بعد أن كان تحت إشراف العلماء، ونص على مجانية التعليم باختلاف أنواعه وتعيين معلمين من غير العلماء بعد أن أصبح التعليم يشمل العلوم الحديثة، وتنظيم التعليم على كافة مستوياته من الابتدائي وحتى العالي[3].

وعلى الرغم من هذه التطورات، فقد تمكّن العلماء من خلال أولادهم من التكيّف مع النظام الجديد، وخاصة من خلال قانون الأراضي الذي تمكّنوا بواسطته من الاستحواذ على ملكيات واسعة، مما جعلهم من جديد قوة محلية مهمة منسجمة مع النظام العثماني في مطلع القرن العشرين[4].

---

(١) مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سورية، تحقيق أحمد غسان سبانو، دمشق، دار قتيبة، د. ت، ص ص١٣٨-١٣٩.

ومن ناحية أخرى، يعبّر قاضي دمشق الشيخ محمد سعيد الأسطواني في مذكراته عن مشاعر العلماء حين وصل وقُرئ في دمشق فرمان كُلْخانة ١٨٥٦، الذي كان يحمل «التوصية الكلية بالمسيحيين المتضمن للمساواة والحرية وغيرها من مصادقات الشريعة المطهرة... »:

الشيخ محمد سعيد الأسطواني، مشاهد وأحداث دمشقية في منتصف القرن التاسع عشر، جمع وتحقيق: الدكتور أسعد الأسطواني، دمشق، د. ت، ١٩٩٣م، ص١٦٢.

(٢) كوثراني، السلطة والمجتمع، ص٨٢. د. تيسير خليل محمد الزواهرة، تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق من ١٨٤٠م-١٨٦٤م، الكرك (جامعة مؤتة) ١٩٩٥م، ص١٩٠.

(٣) كوثراني، السلطة والمجتمع، ص٩٠.

(٤) الزواهرة، تاريخ الحياة الاجتماعية، ص١٤١.

Khoury, Urban Notables, pp. ٣٠-٣٥.

ويبدو هذا الانسجام لدى غالبية العلماء[١] في الموقف من الفكرة (الحركة العربية الصاعدة في ذلك الوقت). فقد كان موقف العلماء يتراوح بين المتحفظ والمتجهم والمهاجم لفكرة الحركة العربية[٢]. ويبدو هذا بوضوح في الموقف من (مؤتمر باريس) (١٩١٣م) الذي اتسم بمشاركة علماء دمشق، وعلى رأسهم المفتي ونقيب الإشراف وغيرهم، بإصدار بيان عنيف يدين عقد هذا المؤتمر[٣]. وفي هذا الإطار، شارك علماء دمشق (الشيخ عبدالمحسن الأسطواني وغيره) في ما سُمّي حينئذ «مؤتمر إسطنبول» الذي اعتبر بدوره أن المشاركين في «مؤتمر باريس» سنة ١٩١٣م، لا يمثلون سوى أنفسهم، ودعا إلى توطيد الإطار العثماني مع الاهتمام بالإصلاحات التي تفيد العرب في الدولة العثمانية[٤].

وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، حرص علماء دمشق على التعبير عن تأييدهم للدولة العثمانية في هذه الحرب، بعد أن أعلن السلطان العثماني الجهاد، وخاصة في

---

(١) في المقابل، نجد أن خير من يمثل الأقلية المختلفة الشيخ طاهر الجزائري، الذي قام بنشاط كبير في الربع الأخير للقرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين إلى أن اضطر في ١٩٠٧م إلى الهجرة إلى القاهرة تعبيرا عن احتجاجه على مضايقة السلطات العثمانية له. وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ الجزائري قد شكل حلقة علمية انضم إليها الشيخ جمال الدين القاسمي والشيخ عبدالرزاق البيطار والشيخ سليم البخاري وغيرهم من الجيل الشاب (عبد الحميد الزهراوي وشكري العسلي وعبد الرحمن الشهبندر) التي أخذت تعمل على إحياء التراث العربي والاجتهاد الإسلامي والانفتاح على الصالح من الحضارة الغربية. وقد أدت هذه الحلقة إلى تشكل حلقة أضيق من العلماء الذين قدموا إلى المحكمة في عام ١٨٩٥م فيما عرف بـ (حادثة المجتهدين). للتوسع حول ذلك انظر: كوثراني، السلطة والمجتمع ص ص١٤٥–١٥٠. وللمزيد عن الشيخ الجزائري انظر: عدنان الخطيب، الشيخ طاهر الجزائري رائد النهضة العلمية في بلاد الشام وأعلام من خريجي مدرسته، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١م.

(٢) مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣، ص٢٧٧، وشكيب أرسلان، سيرة ذاتية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٩م، ص ص١٠٨–١٠٩.

(٣) كوثراني، السلطة والمجتمع، ص١٨٦، ود. علي سلطان، تاريخ سورية ١٩٠٨م - ١٩١٨م، دمشق، دار طلاس، ١٩٨٧م، ص١٨٠.

(٤) للمزيد عن هذا المؤتمر انظر: أرسلان، سيرة ذاتية، ص ص١١٠–١١٣.

اللحظات الحاسمة. وهكذا فقد شاركت نخبة منهم (المفتي محمد أبو الخير عابدين والشيخ عبدالمحسن الأسطواني والشيخ تاج الدين الحسني والشيخ عبدالقادر الخطيب وغيرهم) في الوفد الذي ذهب إلى إستانبول في أيلول ١٩١٥م للتهنئة بالانتصار العثماني في الدردنيل على القوات الإنجليزية[١]. ومع اندلاع الثورة العربية في الحجاز في حزيران ١٩١٦م لم يتوان مفتي دمشق الشيخ محمد أبو الخير عابدين عن إصدار فتوى بتكفير الشريف حسين بن علي[٢].

علماء دمشق والحكومة / الدولة الجديدة:

في خريف ١٩١٨م، وبعد انهيار الدولة العثمانية، وجد العلماء أنفسهم في موقف جديد لم يختاروه ولم يكن لهم خيار آخر سوى القبول به على مضض ثم التكيف معه بالتدريج. فمع وصول الأمير فيصل إلى دمشق في ٣ تشرين الثاني ١٩١٨م، وبيانه الأول إلى السكان في٥ تشرين الثاني ١٩١٨م، بدت في الأفق ملامح دولة جديدة غير مألوفة بالنسبة للعلماء حتى ذلك الوقت. ففي البيان الأول للأمير فيصل جاء فيه أنه «تشكلت في سورية حكومة دستورية عربية مستقلة» وأن هذه «الحكومة العربية» قد «تأسست على قاعدة العدالة والمساواة فهي تنظر إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظرا واحدا لا تفرّق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي»[٣]. وفي الحقيقة، لقد بدت

---

(١) مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١ ص٢٥٨. وقد شارك ضمن وفد العلماء أربعة صحفيين معروفون هم:محمد كرد علي وحسين الحبال ومحمد الباقر وعبد الباسط الأنس، كانوا يغطون أخبار هذه الزيارة ونشروا لاحقا كتابا حول هذه الزيارة وما قيل خلالها في بيروت ١٩١٦م بعنوان «البعثة العلمية إلى دار الخلافة». ويذهب دروزة في تعليقه على ما قيل خلال هذه الزيارة (ص٢٥٨-٢٥٩) إلى أن الهدف الحقيقي لها هو امتداح ما قام به جمال باشا في سورية حتى ذلك الحين.

(٢) سليمان موسى، الحركة العربية -المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨م — ١٩٢٤م، بيروت، دار النهار، ١٩٧٧م، ص٢٨٥.

(٣) ساطع الحصري، يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث، بيروت، مكتبة الكشاف، د. ت، ص١٩٤.

دمشق بعد وصول الأمير فيصل وقوات الثورة العربية أقرب ما تكون إلى عاصمة الدولة العربية التي كانت تطمح إليها النخبة المحيطة بالأمير فيصل، والتي كانت تتشكل في معظمها من «أغراب» على السلطة بالنسبة للعلماء سواء بالمفهوم المحلي أو الاجتماعي. فقد غصّت دمشق بالقوة الحجازية التي رافقت الأمير فيصل وكبار الضباط العراقيين والسوريين والمثقفين اللبنانيين والفلسطينيين (المسلمين والمسيحيين)، وتشكّلت الحكومة العربية الأولى من هذا الخليط العربي برئاسة رضا الركابي، الدمشقي الذي لم يكن يمثل العائلات العريقة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار المؤسسات الأخرى التي أخذت تتشكل حينئذ مثل مجلس الشورى، والمؤتمر السوري، والمجمع العلمي العربي إلخ، لوجدنا أن الوضع الجديد كان غير مألوف بالنسبة للعلماء. فقد وجد هؤلاء أنفسهم، بعد عدة قرون من التمتع بالنفوذ في المجتمع المحلي والمشاركة القوية في السلطة العثمانية، أنهم أخذوا يفقدون الكثير في «الدولة العربية» نتيجة للمفاهيم والممارسات الجديدة.

ومن ناحية أخرى، كان يلاحظ أن نظام الحكم الجديد، سواء من خلال خطب الأمير فيصل أو من خلال الجريدة الرسمية للحكومة «العاصمة»، كان يركز على مفهوم جديد للعلاقة بين الدين والدولة الجديدة، وهو الذي لم يعتد عليه علماء دمشق الذين ارتبطوا أيدولوجيًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا بالعثمنة والخلافة الإسلامية. ففي البيان الأول للأمير فيصل، في ٥ تشرين الثاني ١٩١٨م، تم التأكيد على أن الحكومة العربية الجديدة تقوم على المساواة بين جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم دون تفريق «في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي»، وهو ما كرّره الأمير فيصل في خطاب له في حلب بعد عدة أيام في ١١ تشرين الثاني ١٩١٩م حين ذكر أن «العرب هم عرب قبل عيسى وموسى ومحمد، وأن الديانات تأمر في الأرض باتباع الحق والأخوة»[1].

(١) المصدر السابق، ص١٩٨.

وتجدر الإشارة، كما سنرى لاحقا، إلى أن هذا التركيز على الطابع الوطني (اللاديني) للدولة الجديدة سيبرز لاحقا خلال المناقشات في المؤتمر السوري لوضع الدستور الجديد للدولة.

ومن ناحية أخرى، فقد كان نظام الحكم الجديد يركز على منذ الأيام الأولى على مفهوم الجدارة وليس العراقة، وعلى مفهوم الكفاءة وليس الوراثة للمناصب العلمية والإدارية، وهو لم يكن مألوفا بالنسبة لمجتمع تركزت فيه المعرفة (الشرعية) والعراقة في عائلات محدودة. وهكذا فقد أكّد الأمير فيصل في خطبته المذكورة في حلب في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨م على مفهوم الجدارة والكفاءة بالنسبة للإدارة الجديدة «دون أن ينظر للمرء من حيث شرف عائلته وخصوصيته، بل ينظر إلى الرجل الكفء شريفا كان أو وضيعا، إذ لا شرف إلا بالعلم»[١]. وفي هذا الإطار، نجد أن مجلس الشورى الجديد، الذي شكّله الركابي في الأيام الأولى للدولة الجديدة، ضمّ الشيخ عبدالمحسن الأسطواني من علماء دمشق وقسطاكي الحمصي من حلب وجورج رزق الله من بيروت[٢].

وفي هذا الإطار أيضا، نجد أن المجمع العلمي العربي الذي تشكل في ٣٠ تموز ١٩١٩م برئاسة الأستاذ محمد كرد علي ضم الشيخ عبدالقادر المغربي من علماء دمشق، كما ضمّ نخبة من المثقفين المسيحيين كالمطران أفرام برهوم مطران السريان وسليم عنجوري[٣]. ولم يكن الوضع يختلف في المؤسسات الأخرى كمعهد الحقوق، والمعهد الطبي وغيرها.

وفي الواقع، فإن الشهور الأولى للحكومة الفيصلية (الدولة العربية) (تشرين الأول ١٩١٨م- أيار ١٩١٩م) شهدت بعض التطورات التي ساهمت في بلورة موقف العلماء من هذه الحكومة:

(١) المصدر السابق، ص١٩٩.

(٢) يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، بيروت، دار النهار، ١٩٦٦م، ص٣٩.

(٣) المصدر السابق، ص٤٤.

١. قدوم بعض العلماء إلى دمشق خلال تلك الفترة، سواء من الدمشقيين المقيمين في القاهرة لأسباب سياسية (الشيخ كامل القصّاب، محب الدين الخطيب)، أو القادمين من المناطق المجاورة (الشيخ محمد رشيد رضا، الشيخ سعيد مراد الغزي) للمشاركة في المؤتمر السوري، والذين ساهمت مواقفهم في بلورة المفاهيم الجديدة (الوطنية والديمقراطية والمدنية إلخ) للدولة الجديدة.

٢. التوجّه نحو انتخاب مجلس (مؤتمر) يعبر عن رغبات السكان أمام لجنة التحقيق المنبثقة من مؤتمر الصلح المنعقد في باريس، وهو ما كان يؤمل منه إعطاء غطاء شرعي للحكومة الفيصلية والدولة العربية، إضافة إلى منحها أساساً دستوريّاً (وضع دستور جديد). وقد جرت الانتخابات بالفعل خلال أيار ١٩١٩م في المناطق الداخلية فقط (دمشق وحلب وحماة وحمص)، بينما تمت ترشيحات الأعضاء من قبل التجمعات والجمعيات المحلية في المنطاق الأخرى (لبنان وفلسطين)[1]. ونتيجة لذلك، فقد كانت انتخابات دمشق العاصمة هي الأهم، لأنها أول فرصة لاستبيان القوى القديمة الصاعدة في العهد الجديد. وهكذا، فقد انتهت الانتخابات إلى فوز ساحق لقائمة العلماء والأعيان (١٤ من أصل ١٦ ممثلا)، بينما لم يتمكّن من الفوز إلا اثنان من القائمة التي تمثل الحكومة الجديدة (نسيب البكري وفايز

(١) يكشف دروزة في مذكراته (ج ١،ص ٣٤٨ –٣٥٠) أن هذه التزكيات كانت تقابل بمعارضة أحيانا وتؤدي إلى إضافة أسماء أخرى لحفظ توازنات معينة. ومن ناحية أخرى، يبين رَسِّل في رسالته للدكتوراه أن ممثلي جبل لبنان كانوا يتساوون تقريبا بين المسلمين والدروز والأرثوذوكس دون أن يكون بينهم أي ماروني. ومن ناحية أخرى، فقد كان المسيحيون يمثلون مناطق ليس فيها ثقل مسيحي ولا يتمثلون في المناطق ذات الثقل المسيحي كبعلبك مثلا:

Malcolm B. Russell, The First Modern Arab State – Syria under Faisal ١٩١٨-١٩٢٠, Minneapolis, ١٩٨٥, p. ٦٢ .

الشهابي)[١]. وفي هذا الإطار، كان ضمن القائمة الفائزة من علماء دمشق الشيخ عبدالقادر الخطيب والشيخ تاج الدين الحسني والشيخ مسلم الحصني، الذين أصبحوا الآن ممثلين لدمشق في المؤتمر السوري[٢].

وبعد تكامل أعضاء المؤتمر السوري، سواء بالانتخاب أو بالتوكيل والتعيين، افتتح الأمير فيصل هذا المؤتمر في ٧ حزيران ١٩١٩م، وركّز على دوره بوضع دستور جديد للدولة[٣]. ومع المناقشات التي دارت بعدئذ في المؤتمر السوري، سواء حول السياسة الخارجية أو حول مواد الدستور الجديد، أخذ يتبلور نوع من الانقسام بين العلماء على مستويين مختلفين: الأول سياسي، والثاني فكري – اجتماعي.

فعلى الصعيد السياسي، يمكن القول إن هذا الموقف أخذ يتبلور حول سياسة الأمير الخارجية، وبالتحديد، حول العلاقة مع فرنسا. وتجدر الإشارة إلى أن بعض العلماء (الشيخ كامل القصاب، والشيخ محمد رشيد رضا وغيرهم) كانوا في الأصل غير ميالين إلى الشريف حسين وأولاده[٤]. وعندما جاء هؤلاء مع أركان الحزب إلى دمشق بعد إعلان الحكومة (الدولة العربية) قبلوا بوجود الأمير فيصل على رأس هذه الحكومة (الدولة) الذي أصبح يجمعهم معه حزب العربية الفتاة (حزب الاستقلال)، ولكنهم اختلفوا مع

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن جمعية العربية الفتاة أرسلت جميل مردم بك، باعتباره سليل إحدى العائلات الدمشقية البارزة، إلى محمد فوزي باشا العظم ممثل القوى التقليدية لدعم القائمة القومية والترشيح، إلا أن العظم رفض هذا الاقتراح فورا باعتباره إهانة لكرامته: مذكرات خالد العظم، ج ١، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣م، ص٩٤–٩٥. وانظر أيضا:

Khoury, Urban Notables, p,٧

(٢) مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١، ص٣٥١.

(٣) الدكتور أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٩٣م، ص١٢٢.

(٤) مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١، ص ص٢٣٩، ٤٠٧–٤٠٩، وللمزيد حول هذا الحزب انظر: خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨م–١٩٢٠م، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢م، ص٧٢؛ صبحي العمري، أوراق الثورة العربية: ميسلون نهاية عهد، لندن –قبرص، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٣م، ص ص٦٦–٨٦.

الأمير فيصل حول العلاقة مع فرنسا. فبعد جولة الأمير فيصل في أوروبا في خريف ١٩١٩م وعودته بأقصى ما تمكن من انتزاعه (اتفاق فيصل – كلمنصو في ٦ كانون الثاني ١٩٢٠م)، تصاعدت المعارضة للأمير فيصل وخاصة من خلال «اللجنة الوطنية العليا» (التي تأسّست في تشرين الثاني ١٩١٩م) منذ مطلع ١٩٢٠م برئاسة الشيخ كامل القصاب وغالبية المؤتمر السوري الذي تولى رئاسته في أيار ١٩٢٠م الشيخ محمد رشيد رضا، بعد أن كان نائبا للرئيس منذ اليوم الأول له(١). وفي المقابل، نجد أن علماء دمشق من العائلات العريقة أخذوا يقتربون أكثر من الأمير فيصل، ويتقبّلون أكثر سياسته الواقعية مع فرنسا. وقد تبلور هذا الموقف أكثر بمشاركة هؤلاء العلماء في تأسيس «الحزب الوطني السوري» في كانون الثاني ١٩٢٠م، الذي اعتبر بمثابة الحزب الدمشقي المعارض لنفوذ «الغرباء» أو «حزب الاستقلال»(٢)، على الرغم من التشابه الكبير في الأهداف المعلنة(٣). وقد شارك حينئذ في تأسيس هذا الحزب من العلماء: الشيخ تاج الدين الحسني، والشيخ عبدالقادر الخطيب، والشيخ عبدالمحسن الأسطواني، والشيخ مسلم الحصني، والشيخ محمد المجتهد(٤). وقد لجأ الملك فيصل في ٢٦ تموز ١٩٢٠م، أي بعد معركة ميسلون بيومين، إلى تشكيل حكومة

---

(١) الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص٩٥.

(٢) مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١ ص٤٢١.

ويضيف دروزة (ص٢٤١) إن تحريض زعماء هذا الحزب ضد «الغرباء» (أي الوافدين إلى دمشق) قد أثرت على نفسه كثيرا وجعلته يرفض دعوة من ساطع الحصري من «تكرار تنبه الروح الإقليمية في العراق كما تنبهت دمشق، إذا صار رجال العروبة يتوافدون على العراق ويشغلون فيه المراكز والمناصب».

وللمزيد حول هذا انظر: العمري، أوراق الثورة العربية، ص٦٩–٧٠؛ ود. سهيلة الريماوي، الحكم الحزبي في سورية أيام العهد الفيصلي ١٩١٨م–١٩٢٠م، عمّان، مجدلاوي، ١٩٩٧م، ص ص٥٠–٥٢.

(٣) الريماوي، الحكم الحزبي، ص٥١–٥٢ ويلفت النظر، كما يقول دروزة ج ١ ص٢٤١ أن عدداً من مؤسسي هذا الحزب كانوا أعضاء قدامى في جمعية العربية الفتاة وحزب الاستقلال.

(٤) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية، ص١٧٣؛ مذكرات محمد عزة، ج ١، ص٤٢١؛ الريماوي، الحكم الحزبي، ص٥٣.

جديدة من هذا الحزب برئاسة علاء الدين الدروبي، إلا أن هذا الحزب ذهب في تعاونه مع الفرنسيين إلى حد أنه طلب من الملك فيصل مغادرة البلاد بعد ثلاثة أيام فقط[١].

أما على الصعيد الفكري-الاجتماعي، فقد تبلور الموقف خلال المناقشات لمواد الدستور الجديد للدولة، وبالتحديد، حول شكل نظام الحكم، والعلاقة بين الدين والدولة وحقوق المرأة... إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسي هذا الحزب كانوا من المعارضين للشريف حسين، وبالتحديد لأي ربط لمصير سورية بالحجاز، سواء بالمفهوم الديني أو السياسي، وهو ما يبدو بوضوح في برنامج هذا الحزب[٢]. ومما يلفت النظر أن مشاركة علماء كالشيخ محمد رشيد رضا والشيخ كامل القصاب في تأسيس هذا الحزب وبلورة مبادئه، لم تمنع من تبنّي الحزب لنظام حكم علماني (مدني) لسورية المستقلة. فقد ورد في المبادئ الأساسية للحزب أن يكون الحكم في سورية المستقلة على «مبدأ الديمقراطية اللامركزية، ويكون أساس قوانينها وأحكامها مدنيا بحتا ما عدا أحكام الأحوال الشخصية»[٣]. ويعترف الشيخ محمد رشيد رضا في وقت لاحق أنه رضي أن يكون من مؤسسي هذا الحزب المخالف لمذهبه السياسي لأجل «الحرص على تعاون المسلمين مع النصارى على طلب الاستقلال التام الناجز لسورية بعد أن أطال الدعوة إلى مذهبه، فلم يستجب له من فضلاء النصارى بمصر إلا أفراد قليلون»[٤].

وكان من الطبيعي بعد انتقال أركان هذا الحزب إلى دمشق، وانضمامهم إلى «الحزب الحاكم» (العربية الفتاة-الاستقلال)، وانتخابهم أعضاء في المؤتمر السوري (الشيخ رشيد

---

(١) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية، ص٢٧٥؛ مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١، ص٤٨٣.

Russel, The First Modern Arab State, p. ١٠٥ .

(٢) مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١، ص٤٠٨-٤٠٩.

(٣) العمري، أوراق الثورة العربية، ص٦٨.

(٤) محمد رشيد رضا، «المسألة السورية والأحزاب»، مجلة «المنار»، المجلد ٢١، الجزء ٤، القاهرة ١٩١٩م، ص٢٠٢-٢٠٣.

رضا نائب الرئيس ثم الرئيس) أن يبرز تأثير هذا التوجه العلماني (المدني) في المناقشات التي كانت تدور سواء في جلسات المؤتمر السوري أو خارجه على صفحات الجرائد. وهكذا بعد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السوري في ٣ حزيران ١٩١٩م، التي اتُّفق فيها على رفع عريضة شكر وتأييد للأمير فيصل لما قام ويقوم به في سبيل سورية، توتّر الوضع في الجلسة الثانية حين اعترض علماء دمشق على خلوّها من البسملة، فقابلهم النواب الآخرون وكلهم من خريجي المعاهد الحقوقية والعلمية العالية بأن «الأمة تتطلع إلى فجر جديد تتجلى فيه فكرة تأسيس حكومة تتفق وروح العصر لا دخل فيها للدين، فتبقى الأديان السماوية في حرمتها وقداستها وتسير السياسة في انطلاقتها حسبما تقتضيه مصلحة الوطن أسوة بالأمم الراقية»[1]. إلا أن العلماء عادوا إلى المعارضة واحتدم الجدال بين الفريقين، ووصل حدا يوحي باحتمال انقسام الأمة وراء نوابها إلى شطرين، إلا أن تدخل النائب يوسف الحكيم، الذي أوضح أن التعددية التي يرغب فيها بعض النواب لا تتناقض مع الاعتقاد بالله، واستشهد على ذلك ببريطانيا التي تظهر في كل مناسبة تمسكها بالدين دون أن تدخله في السياسة، خفّف من هذا التوتر، وأقرّ المؤتمر حلا وسطا اقترحه، يتمثل في الاكتفاء ببسملة عامة من كلمتين «بسم الله»[2].

ونظرا لأن الأمير فيصل قد أشار في كلمته الافتتاحية للمؤتمر السوري إلى أنه من المستحسن أن يؤلف المؤتمر لجنة لتضع مشروع دستور للدولة السورية، فقد بادر المؤتمر بالفعل في جلسة خاصة في شهر تموز ١٩١٩م إلى انتخاب هذه اللجنة برئاسة هاشم الأتاسي التي دخل في عضويتها بعض العلماء كالشيخ عبدالقادر الكيلاني والشيخ عبدالعظيم الطرابلسي. ويذكر لنا سكرتير هذه اللجنة عزّة دروزة أن اللجنة قد استأنست بدساتير كثيرة من بلاد عديدة لوضع مشروع الدستور خلال الدورة الأولى للمؤتمر السوري (حزيران — كانون الأول ١٩١٩م)، بينما لم تبدأ مناقشة مشروع الدستور إلا في الدورة الثانية للمؤتمر

---

(١) الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص٣٩.

(٢) المصدر السابق، ص٣٩.

السوري (آذار-تموز ١٩٢٠م)[١]. ويلاحظ هنا أن المناقشات التي دارت حول مواد مشروع الدستور أبرزت الانقسام حول موضوعين حساسين بالنسبة لذلك الوقت: العلاقة بين الدين والدولة والحقوق السياسية للمرأة.

وفيما يتعلق بالموضوع الأول، تجدر الإشارة إلى أنه قد أثير أولاً في جلسة ٧ آذار ١٩٢٠م التي خُصّصت لإعداد قرار باستقلال سورية. فقد اقترح بعض الأعضاء من غير المسلمين أن ينص قرار المؤتمر على أن حكومة سورية لادينية (لائكية)، ووافقه بعض المسلمين وعارضه آخرون مقترحين أن ينص على أنها حكومة إسلامية عربية أو دينها الرسمي الإسلام. وحين احتدم الخلاف بين الطرفين تدخل الشيخ محمد رشيد رضا باقتراح السكوت على هذه المسألة لأنه «إذا أعلنت الحكومة لادينية، فسيفهم منها المسلمون أنها حكومة كفر وتعطيل لا تتقيد بحلال ولا ولا بحرام، ومن لوازم ذلك أنها غير شرعية فلا تجب طاعتها ولا إقرارها بل يجب إسقاطها عند الإمكان»[٢]. وقد وافق أغلبية الأعضاء على هذا الاقتراح والاكتفاء باشتراط أن يكون دين ملكها الرسمي هو الإسلام. وبعد إعلان استقلال سورية في اليوم التالي (٨ آذار ١٩٢٠م) بدأ المجلس بمناقشة مواد مشروع الدستور الجديد، وقد تأخر إقرار المادة الأولى التي تتعلق بنظام الحكم حتى ١٢ تموز ١٩٢٠م. وهكذا، فقد تضمّنت المادة الأولى أن «حكومة المملكة العربية السورية حكومة مدنية نيابية عاصمتها دمشق الشام، ودين ملكها الإسلام»، أي أن العلاقة بين الدولة والدين (الإسلام) انحصرت في ديانة ملكها فقط.

أما فيما يتعلق بالموضوع الآخر-الحقوق السياسية للمرأة، فقد دارت حوله مناقشات حامية أكثر وأخذت حيزا أكبر من الجلسات خلال نيسان ١٩٢٠م. وقد ثار النقاش نتيجة لإصرار بعض النواب على النص صراحة على مساواة المرأة بالرجل سياسيا ومدنيا

(١) مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١، ص١٩٠.

(٢) الشيخ محمد رضا، «العبرة بسيرة الملك فيصل»، مجلة «المنار» المجلد ٣٤، الجزء ١، القاهرة ١٩٣٤م، ص٦٩.

وتمثيلا وانتخابا، مما أثار معارضة مضادة من علماء دمشق الذين قدّموا مذكرة بخصوص عدم الموافقة على إعطاء المرأة حق الانتخاب.

وكان ممن شارك في الدفاع عن مساواة المرأة الشيخ سعيد مراد الغزي، الذي كانت له وقفة قوية إلى جانب حقوق المرأة ومساواتها في إطار آراء جريئة إصلاحية إسلامية عن المرأة في في الإسلام وحقوقها وأهليتها. ومع هذه المناقشات، تبلورت أغلبية لصالح إقرار المساواة السياسية للمرأة مع الرجل وحقها في الانتخاب والترشيح للمجلس النيابي، إلا أن هذه الأغلبية اكتفت حينئذ بتسجيل انتصارها في المحاضر كي لا تثير «العوام» في الخارج، والإبقاء على النص الوارد في مشروع الدستور الذي يشمل في المطلق الرجل والمرأة. فقد نصّ البند (١٠) على«إن السوريين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات»، بينما نص البند (٧٨) على أنه «لكل سوري أتم العشرين من سنّه، ولم يكن ساقطا من الحقوق المدنية حق أن يكون نائبا أول ويكون الحائز شهادة المدارس العالية منهم رأيان»[(١)(٢)].

تأطير العلماء في الدولة الجديدة

بادرت الحكومة الفيصلية أو الدولة العربية في أيامها الأولى إلى تأليف «مجلس الشورى» الذي خُوّل درس وإعداد لوائح القوانين والأنظمة والقرارات التي كانت ضرورية للإدارة الجديدة[(٣)].

وهكذا، فقد صدر بعد أسبوعين فقط من تشكيل الحكومة العربية أي في ١٣ تشرين الأول ١٩١٨م، مشروع «قانون التشكيلات العدلية» الذي أدخلت عليه بعض التعديلات قبل إقراره بالشكل النهائي في ٩ كانون الثاني ١٩٢٠م. وفي الواقع، إنّ هذا القانون إنما يؤكد

(١) جريدة «العاصمة»، عدد ١٣٩، دمشق ١٥ تموز ١٩٢٠م، ص١؛ مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١ ص٤٦٢.

(٢) قاسمية، الحكومة العربية، ص ص٢٩٢، ٣٠٠.

(٣) الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص٣٩.

التقاليد التي تشكّلت في سورية منذ إصلاحات إبراهيم باشا و«تنظيمات» الدولة العثمانية في الفصل بين المحاكم الشرعية والمحاكم العادية – العدلية. وهكذا، فقد بينت المادة الأولى من القانون وجود نوعين فقط من المحاكم (عدلية وشرعية)، وحددت مهام المحاكم الشرعية في المادة الثانية التي أصبحت تتناول «الدعاوى العائدة للمناكحات والنفقات والحضانة والوصية والدعوى على التركات بين الورثة والدعاوى المصدرة على الأوقاف إلخ»، بينما تُركت كل القضايا الأخرى للمحاكم العدلية حتى تفصل بموجب القوانين المدنية[1].

ومن ناحية أخرى، كرست الدولة تقليدا جديدا أصبح بموجبه الأمير (الملك فيصل لاحقا) يصادق بإرادة مطاعة على تنسيب «لجنة التوجهات العلمية» التابعة لدائرة الأوقاف بتعيين من تراه مناسبا في الشواغر (الإمامة والخطابة والتدريس والتولية على الأوقاف إلخ). ويلاحظ هنا أن هذه الشواغر أصبحت تعلن في الجريدة الرسمية «العاصمة»، ويُطلب ممن يجدون في أنفسهم المؤهلات لذلك التقدم إلى دائرة الأوقاف، حيث كانت «لجنة التوجيهات العلمية» تقوم بإجراء مسابقة بين المتقدمين لاختيار الأفضل، ثم تصدر إرادة أميرية (مَلكية) بتعيين من تنسب به اللجنة المذكورة. وعلى هذا النحو أيضا أصبح الأمير (الملك) فيصل يصادق على تعيين المفتين بعد انتخابهم وسواء في الأقضية[2] أو على

---

(١) جريدة «العاصمة»، عدد ١٤، دمشق ٣ نيسان، ١٩١٩م، ص٦–٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: جريدة «العاصمة»، عدد ٩، دمشق، ١٩١٩م، ص٨، حيث لدينا إعلان عن الشواغر «وظيفة الإمامة في جامع السادات، وظيفة الإمامة والخطبة في جامع السروجية، ووظيفة الإمامة والخطبة في جامع الدلبة». وفي العدد نفسه ص (٦) لدينا مصادقة الأمير فيصل على توجيه إمامة جامع التل إلى الشيخ حسن الخطيب والإمامة والخطبة في جامع درويش باشا إلى الشيخ سعيد البكري.. إلخ.

مستوى المذاهب كما حدث مع مصادقته على انتخاب الشيخ عبدالمحسن الأمين مفتيا على الشيعة في دمشق وأعمالها[1].

ومن الإجراءات الجديدة التي اتخذت في الأسابيع الأولى للدولة العربية قرار مجلس الشورى في ١٨ تشرين الثاني ١٩١٨م باعتماد جدول للعلماء الذين يستحقون «المعاونة والمساعدة على أمر تأمين معيشتهم للنفع الذي ينجم عن اشتغالهم بالعلم»، ولكن «إذا عُيّن أحدهم في أي وظيفة كانت ذات راتب» تُقطع عنه هذه المساعدة فورا. وقد ضمّ هذا الجدول عشرين من علماء دمشق أو الموجودين في دمشق حينئذ (مفتي طرابلس الغرب، الشيخ عبدالله المنجد، الشيخ أمين سويد، الشيخ أحمد دهمان، الشيخ عبدالرحيم دبس وزيت، الشيخ بهجت البيطار وغيرهم)[2].

ومن ناحية أخرى، لم تقصّر الدولة الجديدة في الاهتمام بالتعليم الديني وذلك لإصلاحه وجعله عصريا أكثر، مع أن اهتمامها الأساسي كان في إكمال شبكة التعليم المدني من المدارس الابتدائية وحتى المعاهد العليا. وهكذا تورد «العاصمة» أن الأمير فيصل كان قد أوعز خلال زيارته لحلب بتنظيم المدارس الدينية، وطلب بتوفير ما تحتاجه من النفقات. وقد أكملت اللجنة المذكورة عملها ووضعت برنامجا للمدارس الدينية يقرب من برنامج الأزهر في الإدارة والترتيب، حيث أصبحت مدة التحصيل اثنتي عشرة سنة وتقسم إلى ثلاثة أقسام (ابتدائي وثانوي وعال)، وأضيفت بعض العلوم العصرية (التاريخ والجغرافيا والهندسة وعلم الفلك إلخ) إلى هذه الأقسام[3].

ومن أهم القوانين التي أصدرتها الدولة الجديدة في أواخر عهدها لتنظيم مؤسسة العلماء كان «قانون تشكيل مديرية الأمور العلمية» الذي أصدره رئيس الحكومة الركابي في

---

(١) جريدة «العاصمة»، عدد ٥٢، دمشق، ٢١ آب ١٩١٩م، ص٤.

(٢) جريدة «العاصمة»، عدد ٨، دمشق، ١٤ آذار ١٩١٩م، ص٥.

(٣) جريدة «العاصمة»، عدد ٥٣، دمشق، آب ١٩١٩م، ص٥-٦.

٢٩ آذار ١٩٢٠م، وصادق عليه الملك فيصل في مطلع نيسان ١٩٢٠م. ويلاحظ هنا أنه ولأول مرة، ومع روح بناء المؤسسات الجديدة في الدولة، تُشكّل هيئة مرجعية مرتبطة برئاسة الوزراء مباشرة، كي تكون «مرجعا للمفتين والمدرسين ومشايخ الطرق» ولها حق الإشراف على المؤسسات الدينية الإسلامية (البند ١)، كما أصبح من واجبها «الإدارة العامة للأوقاف الإسلامية» (البند ٢)[1]. ولا شك في أن هذا القانون كان يمثل أهم «تدخل» للدولة العربية في دمشق لتأطير العلماء في مؤسسة مرتبطة مباشرة بالحكومة.

(١) جريدة «العاصمة»، عدد ١١٨، دمشق، ١٩ نيسان ١٩٢٠م، ص٣-٤.

التنوّع والتعدّد الديني والإثني في سورية
وموقف «الحكومة العربية» خلال السنوات ١٩١٨-١٩٢٠

تميّزت بلاد الشام بالتنوع والتعدد الديني والإثني، الذي تشكّل بالتدريج خلال الدول المتلاحقة: الأموية والعباسية والفاطمية والمملوكية، واكتمل مع نهايات الدولة العثمانية مع انتشار الكاثوليكية والبروتستانتية بين العرب الأرثوذكس واستيطان بعض الجماعات الإثنية التي جاءت من الخارج في نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين: الشركس والشيشان والبوشناق والألبان والأرمن.

وإذا كان هذا التنوع والتعدّد بقي يميّز بلاد الشام حتى نهايات الدولة العثمانية، على الرغم من الفتاوى الدينية ضد بعض الجماعات مثل الدروز والعلويين إلخ، والحملات التي جرت ضدّهم في الدولتين المملوكية والعثمانية، إلا أنه بعد الحكم المصري خلال الفترة (١٨٣١-١٨٤٠) الذي أسّس لإدارة جديدة للتنوع الديني قائمة على المساواة في التمثيل والمشاركة في الإدارة [1]، وإعلان التنظيمات العثمانية (فرمان كُلْخانه ١٩٣٩

(١) للمزيد حول ذلك انظر: لطيفة محمد سالم، حكم محمد علي في الشام، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠، ص ص٤٠-٤٥ ; وقاسم محمد النواصرة، قراءة في الموقف الأوروبي والروسي والأمريكي والعثماني من حكم محمد علي باشا الألباني لبلاد الشام والأناضول خلال الفترة ١٢٤٧-١٢٥٧ هـ/ ١٨٣١-١٨٤١، عمان، وزارة الثقافة، ٢٠١٥، ص ص٤٠-٤٢.

جاء حكم محمد علي ليكشف عما كان يلحق بالأقليات خلال الحكم العثماني. ففي تقرير مؤرخ في ٢٦ رجب ١٢٥٠ هـ/ ٢٨ تشرين الثاني ١٨٣٤ لسليم بك أمير لواء المدفعية في الساحل السوري إلى القائد إبراهيم باشا يرد أن قوة من العرب الذين انضموا إلى جيش محمد علي قاموا بغزوة على جبال النصيريين (العلويين) واستولوا على عدد كبير من الغنم والبقر وأسروا امرأتين. ولما استغرب ذلك أمير اللواء قيل له إن إمام جامع المغربي في جبلة يقول في وعظه «يجوز أسر أولاد وعيال النصيريين»، فقال لهم مؤنبا: «إنهم

والفرمان الهمايوني ١٨٥٦) التي أسّست لدولة جديدة تقوم على الدستور والمساواة الدينية في التمثيل والمشاركة في الإدارة المحلية (مجالس الولايات والبلديات والمحاكم إلخ) [1]، حدثت نكسة مع بروز دور جمعية الاتحاد والترقي منذ صيف سنة ١٩٠٨ وتبنّيها للحكم المركزي الذي ارتبط بـ «التتريك» عند العرب منذ ١٩٠٩، وهو الذي مثل أحد المبررات الأساسية لنهضة الشريف حسين ضد حكم الاتحاد والترقي في ١٠ حزيران ١٩١٦[2].

وإذا كان التنوّع والتعدّد الديني والإثني قد زاد في بلاد الشام خلال الألف سنة الأخيرة فإن إدارة هذا التنوع كانت تختلف من دولة إلى أخرى، وحتى من ولاية إلى ولاية في الدولة الواحدة بحسب سياسية أو مزاجية الحاكم أو الوالي. وينطبق هذا على الدولة العثمانية بطبيعة الحال التي انتقلت من نظام الملة الدينية إلى نظام المواطنة العثمانية في النصف الثاني للقرن التاسع عشر ثم إلى «سنوات التتريك» عشية الحرب العالمية الأولى. ومن هنا يبدو من المفيد الاطلاع على تجربة «الحكومة العربية» في دمشق في إدارة التنوع والتعدد الديني والإثني في سورية خلال الفترة (١٩١٨-١٩٢٠)، خاصة وأنها كانت نتاج الثورة العربية التي اندلعت في ١٩١٦ كردة فعل على «سياسة التتريك».

ولكن لدينا هنا بعض القضايا المنهجية التي لا بد أن تؤخد بعين الاعتبار حتى لا تُحمّل «الحكومة العربية» أكثر من طاقتها في ما يتعلق بهذا الموضوع (إدارة التنوع والتعدد). فلدينا أولا ثلاث شخصيات على رأس التجربة وليس شخصية واحدة: الشريف الحسين الذي بويع ملكا على العرب ولكن الحلفاء اعترفوا به ملكا على الحجاز، ولكن بقي يوجّه من

رعايا مولانا وأسرهم خلاف رضا ولي النعم وإنه ليس بعمل يليق بشأن دولة مولانا، فلا تحدثوا مثل هذا الكلام مرة أخرى»:

يوسف نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام في أثناء حملة محمد علي باشا ١٢٤٧-١٢٥٦ هـ/ ١٨٣١-١٨٤١م، دمشق، جامعة دمشق،٢٠٠٣، ص ص٤٣١-٤٣٢.

(١) للمزيد حول ذلك انظر: أحمد عبدالرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٤، ص ص١٩٩-٢١٤.

(٢) سليمان الموسى، الحركة العربية ١٩٠٨-١٩٢٤، ط ١ بيروت، دار النهار، ١٩٧٠.

مكة سياسة «الحكومة العربية» في دمشق ويدعمها بالمساعدات، والأمير فيصل بن الحسين الذي بدأ فترته الأولى بتفويض من الحلفاء ثم من أعيان البلاد في الفترة الثانية وصولا إلى اختياره ملكا دستوريا في ٨/ ٣/ ١٩٢٠، والأمير زيد بن الحسين الذي شغل مكان أخيه حوالي نصف الفترة الأولى والثانية (٣/ ١٠/ ١٩١٨-٨/ ٣/ ١٩٢٠) بسبب وجود الأمير فيصل في أوروبا [(١)].

ومن ناحية أخرى لا بد من التمييز بين ثلاث فترات متباينة لـ «الحكومة العربية» خلال الفترة (١٩١٨-١٩٢٠). فعند وصول الأمير فيصل إلى دمشق في ٣/ ١٠/ ١٩١٨ واجتماعه مع الجنرال اللنبي الذي وصل إلى دمشق في اليوم ذاته عرف منه الحالة الانتقالية، التي قُسّمت فيها بلاد الشام إلى ثلاثة مناطق عسكرية (الشرقية والغربية والجنوبية) إلى أن يتم حسم مصيرها في مؤتمر الصلح. وبموجب ذلك أقيمت إدارة عسكرية عربية في المنطقة الشرقية (سورية الداخلية) يكون فيها فيصل قائد القوات العربية تابعا للجنرال اللنبي الذي قام بتعيين علي رضا الركابي حاكما عسكريا عاما. وفي هذا السياق سارع فيصل إلى الإعلان في ٥/ ١٠/ ١٩١٨ عن تأسيس «الحكومة العربية» باسم والده الشريف الحسين بن علي، ولكن أعلام هذه الحكومة سرعان ما أزيلت في المنطقة الغربية (الساحل السوري الذي سيطرت عليها القوات الفرنسية خلال الأيام اللاحقة)، وفي المنطقة الجنوبية- فلسطين التي كانت القوات البريطانية قد سيطرت عليها في نهاية ١٩١٧ وبداية ١٩١٨. ولكن هذه الفترة الأولى اتسمت بعدم وضوح الصلاحيات، إذ إن الحاكم العسكري على الركابي كان أيضا «المدير العام» أو رأس إدارة (حكومة) تتكون من مديرين عامين للداخلية والمالية والعدلية

---

(١) على الرغم من أهمية المسؤولية التي اضطلع بها الأمير زيد في الحكومة العربية خلال الفترة (١٩١٨-١٩٢٠)، إلا أنه لم يحظ بما يستحقه بسبب نقص المصادر، ولكن الكشف عن أوراقه التي تتضمن يومياته ورسائله في ٢٠٠٧ ونشرها في ٢٠١٦، بعد مذكراته التي كان قدمها للمؤرخ سليمان الموسى ونشرها عام ١٩٧٦، أصبح يسمح الآن بمراجعة ما كُتب عن تلك الفترة:

سليمان الموسى، مذكرات الأمير زيد – الحرب في الأردن، ط ٣، عمان، دار ورد الأردنية، ٢٠١١ ; سعد أبو دية، المسعى النبيل – الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق، عمّان، أمانة عمان الكبرى، ٢٠١٦.

والحربية والصحة والتعليم والأشغال العامة والزراعة والقبائل، ولذلك كانت تنشأ لديه حساسية من تدخلات الأمير فيصل في الوقت الذي كان يعتبر أن صلاحياته مستمدة مباشرة من الجنرال اللنبي [(١)].

ولكن الأمير فيصل بعد عودته من مؤتمر الصلح في باريس في نيسان ١٩١٩، حيث مثّل والده باعتباره ملك الحجاز، التقى وفود أعيان سورية في اجتماع كبير في دار البلدية في ٧ أيار ١٩١٩ وحصل منهم على تفويض بإدارة سياسة البلاد الداخلية والخارجية بعد أن عاهدهم على السعي لاستقلال البلاد وتأسيس مجلس منتخب يضع القوانين للبلاد [(٢)]، وهو ما مثل انعطافة في الفكر السياسي نحو الوطنية السورية التي رحّبت بها جريدة «العاصمة» [(٣)]. ومع انتخاب المؤتمر السوري استُحدث نظام حكومي جديد باسم مجلس المديرين برئاسة الأمير فيصل أو من ينيبه، وأصبح المديرون (الوزراء) يشاركون في اتخاذ القرارات، كما منح المجلس نفسه حق إصدار قرارات لها حكم القانون تصبح نافذة بعد مصادقة الأمير فيصل عليها. وبذلك أصبح الأمير فيصل في هذه الفترة الثانية مسؤولا عن إدارة البلاد وسياستها بعد أن كانت صلاحياته محدودة [(٤)].

ومع عودة الأمير خائبا من آخر جولة من المفاوضات مع بريطانيا وفرنسا في كانون الثاني ١٩٢٠ بدأت الفترة الثالثة التي تتوجت بإعلان الاستقلال، إذ عُهد إلى الأمير زيد بتشكيل

---

(١) تبدو هذه الحساسية في صحيفة «العاصمة» الناطقة باسم «الحكومة العربية» التي نشرت منشورا بصفة قانون للآثار باسم على الركابي في حزيران ١٩١٩ دون أي ذكر للأمير فيصل إذ بدأه بـ «أنا علي رضا الركابي بما لي من السلطة المخولة إليّ بصفتي المدير العام للقسم الشرقي من بلاد العدو المحتلة بتفويض من قبل القائد العام للحملة المصرية بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩١٨» وينهيه بلقبه «الحاكم العسكري العام للمنطقة الشرقية من بلاد العدو المحتلة»:

جريدة «العاصمة» عدد ٣٣، دمشق، ٩ حزيران ١٩١٩، ص٦.

(٢) انظر الملحق (٢) في نهاية الكتاب.

(٣) «الحكومات العربية المتحدة»، جريدة «العاصمة»، عدد ٢٥، دمشق، ١٢ أيار ١٩١٩، ص١.

(٤) قاسمية، الحكومة العربية، ص١٢٤.

حكومة جديدة في ٢٦/ ٢/ ١٩٢٠ والاستعداد لإعلان الاستقلال لوضع الحلفاء أمام الأمر الواقع. وفي هذا السياق اجتمع مع أعضاء المؤتمر السوري في ٦/ ٣/ ١٩٢٠ وطلب منهم تقرير شكل الدولة المستقلة ووضع الدستور المناسب لها. وقد اجتمع أعضاء المؤتمر في اليوم الثاني في جلسة طويلة امتدت حتى فجر ٨ آذار ١٩٢٠ وانتهت بإعلان استقلال سورية الموحدة (مع لبنان وفلسطين) وانتخاب الأمير فيصل ملكا دستوريا عليها. ومع هذا التحول تشكّلت لأول مرة وزارة جديدة حمل أعضاؤها لقب وزراء وأصبحت مسؤولة أمام المؤتمر، وسارع المؤتمر إلى وضع مشروع دستور متقدم بالنسبة لتقنين التنوع والتعدد الديني والإثني، والبدء بإقراره خلال شهري أيار وحزيران ١٩٢٠ لينتهي ذلك مع تقدم القوات الفرنسية باتجاه دمشق واحتلالها في ٢٥ تموز ١٩٢٠.

ونظرا لأن الموضوع يتعلق بموقف «الحكومة العربية» من التنوع والتعدد الديني والإثني فقد كان المصدر الرئيس والأنسب هو جريدة «العاصمة» الناطقة باسم هذه الحكومة بالإضافة إلى أوراق ومذكرات الشخصيات التي كان لها حضورها ودورها خلال الفترات الثلاث: الأمير زيد بن الحسين وأحمد قدري وساطع الحصري ويوسف الحكيم وغيرهم. وتتنوع المواد المنشورة في «العاصمة» التي لها علاقة بالموضوع ما بين المقالات الافتتاحية ومواقف الأمير فيصل وغيره من الشخصيات والتعيينات ومناقشات مواد الدستور الجديد في المؤتمر السوري التي لها علاقة بالتنوع والتعدد أو الحفاظ على الأقليات.

الفترة الأولى ٥/١٠/١٩١٨- ٧/٥/١٩١٩

جاء إعلان الأمير فيصل بن الحسين عن تأسيس الحكومة العربية بدمشق في ٥/ ١٠/ ١٩١٨ تعبيرا عن روح «النهضة العربية» التي أطلقها الشريف الحسين بن علي في ١٩١٦ التي سعت إلى دولة عربية مستقلة تتسع لكل المكونات الموجودة فيها عبر التاريخ. ففي بلاغ تأسيس الحكومة العربية ورد أنها «تأسّست على قاعدة العدالة والمساواة وتنظر إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظرا واحدا لا تفرّق في الحقوق

بين المسلم والمسيحي والموسوي»[1]. وفي اليوم التالي جاءه رؤساء الطوائف المسيحية وحاخام اليهود لمبايعته مع مراعاة الشروط السبعة التي وافق عليها الأمير فيصل: «طاعة الله، احترام الأديان، الحكم شورى على مقتضى القوانين والنظامات التي تسنّ لذلك، المساواة في الحقوق، توطيد الأمن، تعميم المعارف وإسناد الوظائف إلى أكفائها»[2]. وقد أكّد الأمير فيصل على ذلك بعد أيام (١١/ ١٠/ ١٩١٨) خلال زيارته إلى مدينة حلب المعروفة بتنوّع سكانها على أن أعمال الحكومة العربية «تدل على أن لا أديان ولا مذاهب (لها) فنحن عرب قبل موسى ومحمد وعيسى»[3].

كانت سياسة الحكومة العربية هذه منسجمة مع توجيهات الشريف الحسين التي أطلقها بعد عدة أيام من إعلان تأسيس الحكومة العربية في دمشق، إذ أكد فيها على أن السوريين «أعرف الناس بما يلزم لها من الحاجيات، وهم الأجدى بتولي أمورها على أسلوب العرف فيها»، وأن البلاد «هي لأهلها يتمتعون بكل حقوقها ويجنون من كل ثمراتها، فلا يفرق بينهم في الحقوق والواجبات أي سبب من الأسباب»[4].

وقد تمثل موقف الحكومة العربية في الشهور الأولى من خلال الجريدة الرسمية «العاصمة» في التوسّع بمفهوم الدين (الذي لم يعد ينحصر بدين الغالبية) ليشمل كل الأديان الموجودة «لأنّ الأديان كلها ما جاءت إلا لإصلاح البشر»[5]. كما تمثلت سياسة الحكومة في التركيز على جمع كل المكوّنات الدينية والإثنية في بوتقة «حب الوطن»

---

(١) انظر النص كاملا في: ساطع الحصري، صفحة من تاريخ العرب الحديث، بيروت، مكتبة الكشاف، د. ت، ص ص١٩٤-١٩٥.

(٢) وردت هذه الشروط ثانية خلال نص المبايعة للملك فيصل في دار البلدية في ٨/ ٣/ ١٩٢٠ ونشرت بشكل بارز في «العاصمة» عدد ١٠٨، دمشق، ١١ آذار ١٩٢٠، ص٣.

(٣) الخطاب التاريخي لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل المعظم، جريدة «العاصمة» عدد ٣٥، دمشق، ١٦ حزيران ١٩١٩، ص٣-٤.

(٤) إيضاحات مولانا صاحب الجلالة الهاشمية، جريدة «القبلة» عدد ٢٢٠، مكة، ٤ محرم ١٣٣٧، ص١.

(٥) محب الدين الخطيب، لنرجع إلى الدين، جريدة «العاصمة» عدد ٧٧، دمشق، ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٩، ص١.

المشترك من خلال التعليم، وذلك مع تأسيس ديوان المعارف في تشرين الثاني ١٩١٨ وإنشاء المدارس المتنوعة (الثانوية والزراعية والعسكرية ودور المعلمين) وتأسيس نواة الجامعة السورية (كلية الحقوق وكلية الطب) سنة ١٩١٩ [١].

وفي الواقع نجد في العدد الأول لـ«العاصمة» الذي صدر في ١٧ شباط ١٩١٩ حرص الحكومة العربية على قيام المسؤولين بجولات ميدانية لحلّ بعض الإشكالات التي تحدث أحيانا قبل أن تتخذ بعدا إثنيا أو طائفيا. ففي هذا العدد لدينا تغطية لجولة ياسين الهاشمي رئيس ديوان الشورى الحربي في شرق الأردن التي شملت قرية الفحيص التي شهدت نزاعا بين العرب المسيحيين والتركمان المسلمين حول ملكية الأراضي، ونجاح الهاشمي في حلّ هذا النزاع [٢].

ولكن الظروف العامة التي ورثتها الحكومة العربية كانت فوق طاقتها. فقد كانت ظروف الحرب العالمية الأولى والمجاعة التي صاحبتها والضائقة الاقتصادية الجديدة بسبب الانفصال القسري بين سورية الداخلية (المنطقة الشرقية) وسورية الساحلية (المنطقة الغربية) والهجرة من الأسباب التي أدت إلى تعديات من البدو والفلاحين المعدمين على أطراف المدن والقرى، مما كان يأخذ بعدا طائفيا أحيانا. فمع أن الحكومة العربية جاءت باسم القومية العربية إلا أن السكان بعد قرون من الحكم العثماني كانوا متمحورين حول فكرة الارتباط والولاء للجماعة أو الطائفة أو المنطقة [٣].

وفي هذا السياق جاءت «فتنة حلب» أو «مجزرة الأرمن» بعد أيام من حل الإشكال في قرية الفحيص. ففي سوق يوم الجمعة (تحت القلعة) الموافق ٢٨ شباط ١٩١٩ تحول خلاف بين حلبي مسلم وأرمني على بقرة إلى عنف أدى خلال أقل من ساعة إلى مقتل أكثر من ثلاثين أرمنيا في السوق ثم امتد إلى هجوم بعض العوام على حي الأرمن مما رفع عدد

---

(١) جريدة «العاصمة» عدد ٤٩، دمشق، ١١ آب ١٩١٩

(٢) جريدة «العاصمة» عدد ١، دمشق، ١٧ شباط ١٩١٩، ص٥.

(٣) قاسمية، الحركة العربية، ص٦٣.

القتلى منهم إلى ٥٢ أرمنيا مقابل مسلم واحد[١]. وفي هذه الحالة أصدرت الحكومة العربية بلاغا حول «حادثة حلب المؤلمة والمؤسفة لكل عربي» وعزت ذلك إلى أن «بعض الأيادي العدائية للعرب والحلفاء لعبت برؤس الجهلة فساقتهم إلى هذا القتال المشؤوم الأمر الذي يتنصل منه كل عربي صميمي». ونشرت «العاصمة» برقية من الأمير فيصل يعبّر فيها عن أسفه، وبلاغا من الحاكم العسكري العام (علي الركابي) عبّر فيه عن استيائه وختمه بتذكير الجميع «أن نكون نحن والأرمن أعوانا على الضراء والسراء»[٢]. ويلاحظ هنا أن البلاغ المذكور نُشر بعد أكثر من شهر من «الحادثة» أو «المجزرة» (كما تسمى عند الأرمن)، ولم يعط تفاصيل عنها أو عن مصير المتسببين بها.

ويبدو أن ما حدث كشف عن شرخ، ولذلك خصّصت «العاصمة» بعد ثلاثة أسابيع مقالها الافتتاحي لـ «حب الوطن». وفي هذا المقال ينطلق الكاتب قبلان الرياشي من أن «حب الوطن هو الذي انتصر به الغرب على الشرق بل هو الجامعة الكبرى التي تضم إلى المملكة الواحدة ما ينضوي تحت لوائها من العناصر والأجناس المتعددة» ويربط التخلف الذي لحق بالبلاد إلى الجهل وينتهي إلى مناشدة أبناء البلاد «أن ينبذوا أسباب التعصب والشحناء.. ويساعدوا الحكومة على إنشاء تربية جديدة وطنية لأن الاستقلال لا يقوم بالمال والرجال بل إن أقوى دعامة له هي حب الوطن وتبادل هذا الحب بين أفراد الأمة على السواء»[٣].

الفترة الثانية ١٩١٩/٥/٧-١٩٢٠/٣/٧

بعد عودة الأمير فيصل من باريس واجتماعه مع وفود تمثل أعيان سورية في دار البلدية يوم الأربعاء ٧/ ٥/ ١٩١٩ وطلبه التفويض لخطته في إدارة البلاد والسعي لاستقلالها، وأصبح بذلك له مرجعية قوية في الداخل، لحظت جريدة الحكومة «العاصمة» هذا التغيّر

---

(١) للمزيد حول «فتنة حلب» انظر: كامل الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب ج٣ حلب ١٩٢٦، ص٧١٤-٧٢٦.

(٢) جريدة «العاصمة» عدد ١٥، دمشق، ٨ نيسان ١٩١٩، ص٢.

(٣) قبلان الرياشي، حب الوطن، جريدة «العاصمة» عدد ٢١، دمشق، ٢٨ نيسان ١٩١٩، ص ص١-٢.

وأكدت أن الأمة السورية في دار البلدية «ألقت إليه مقاليدها وسلمته زمامها وجعلته وكيلا مطلقا يتكلم باسمها ويعرب عن أمانيها»، وهو ما جعله الآن يركز على سورية. وبعد هذا الاستهلال يركز المقال الافتتاحي للجريدة بعنوان «الحكومات العربية المتحدة» على ما اعترف به الأمير فيصل في اللقاء المذكور من أن «المستوى العلمي في البلاد العربية ليس على منوال واحد إذ بينها مفاوز وتفاوت وطرق المواصلات فيها غير كافية لجعلها أمة واحدة تحت رعاية حكومة واحدة»، ولذلك «يجب أن تكون سورية مستقلة بحدودها الطبيعية» وكذلك العراق والحجاز، مما يعني أن الأمير فيصل أصبح يفضّل تأسيس حكومات مستقلة في كل من سورية والعراق تجمعهما مع الحجاز المستقلة جامعة سياسية خارجية وجامعة اقتصادية داخلية، أي على نمط الدول الفدرالية [(١)].

والمهم هنا بالنسبة للموضوع (التنوع والتعدد) أن الأمير فيصل حصل على تفويض قوي من السوريين وأصبحت الأولوية الآن لسورية ومسؤوليته أكبر عما يحدث في البلاد بالمقارنة مع الفترة الأولى. ولذلك نلحظ بعض المستجدات في التعامل مع التنوع والتعدد.

وكان رؤساء الطوائف المسيحية وحاخام اليهود قد زاروا الأمير فيصل في اليوم الثاني لإعلانه عن تأسيس الحكومة العربية، أي في ٦/ ١٠/ ١٩١٨ كما مرّ معنا، وبايعوه على أن يعاهدهم بقبول الشروط السبعة والعمل بها. ومن هذه الشروط «المساواة في الحقوق وإسناد الوظائف إلى أكفائها». وفي الحقيقة كان الأمير فيصل منفتحا على كل الطوائف ومقدّرا للكفاءات، ولذلك نجد أنه حينما التقى في درعا الصحفي المعروف عيسى العيسى دعاه إلى القدوم إلى دمشق وعيّنه في منصب كاتب البلاط، كما أن القس الماروني د. حبيب اسطفان الذي اشتهر بعروبته وملكته الخطابية آثر أن يخلع الثوب الكهنوتي ويعمل مستشارا للأمير فيصل، واستدعى الأمير فيصل الماجور (الميجر) جبرائيل حداد من فلسطين ليكلّفه بتنظيم الشرطة في دمشق. وفي هذا السياق كان الأمير فيصل يحرص على زيارة رؤساء الطوائف في مناسبات معينة. ففي نهاية أيار ١٩١٩ قام بزيارة بطريرك الروم الأرثوذكس

---

(١) شاكر الحنبلي، الحكومات العربية المتحدة، جريدة «العاصمة» عدد ٢٥، دمشق، ١٢ أيار ١٩١٩، ص١.

جريجـروس حـداد في دار البطريركيـة، وهـو الـذي كـان ضـمن الوفـد الـذي بايعـه يـوم ٦/ ١٠/ ١٩١٨ [(١)].

ويبدو في هذه الفترة التي تعززت فيها سلطته ومسؤوليته أن الأمير فيصل أصبح أكثر حرصا على توصيل مفهوم الحكومة العربية للتنوع والتعدد في انتظار قدوم لجنة التحقيق التي قررت عصبة الأمم إرسالها للتأكد من رغبة السكان بمن يحكمهم. ففي مطلع حزيران ١٩١٩ زار حلب، التي كانت قد شهدت الفتنة بين العرب والأرمن قبل عدة شهور، وتوجه بخطاب قوي في نادي العرب بالمدينة ركز فيه على موضوع الوحدة الوطنية وتعهّد بأن تعمل الحكومة القادمة على حماية حقوق الأقليات. ومع أنه انطلق من مقدمة عاطفية قال فيها «نعلم أنه فينا من هو في الأقلية ومن هو في الأكثرية بالنظر إلى المذهب.. أما أنا فأقول لا أكثرية ولا أقلية لدينا ولا شيء يفرق بيننا، إننا جسم واحد، ولا شك أن أعمال الحكومة المؤقتة تدل على أن لا أديان ولا مذاهب» إلا أنه انتهى إلى ما هو قادم: «إن الحكومة التي ستؤسس بمساعدة من أخذ يناصرنا من الأمم المتمدنة ستعمل بجميع ما هو واجب لتأييد حقوق الأقلية، وسنقطع على ذلك العهود بالصحائف، وأنا واثق أن هذه الصحائف التي تكتب لحفظ حقوق الأقلية ستأتي الأقلية فتمزقها بيدها لأنها سترى أن الأكثرية عاملة بما سطرته وفوق ما سطرته» [(٢)].

ومن ناحية أخرى تعزّزت في هذه الفترة ملامح الحكومة العربية ومكانة الأمير فيصل والحرص على مؤسسة التنوع والتعدد بعد دعوة السوريين لانتخاب مندوبيهم إلى المؤتمر السوري الذي افتتح في مطلع حزيران ١٩١٩ وكان المسيحيون يتمثلون فيه بأكثر من عددهم

---

(١) جريدة «العاصمة» عدد ٣٠، دمشق، ٣٠ أيار ١٩١٩، ص٣.

كان البطريرك حداد من أوائل من بايع الأمير فيصل باسم الطائفة الأرثوذكسية في ٦/ ١٠/ ١٩١٨ والوحيد الذي خرج لتوديع الملك فيصل بعد أن خرج من دمشق في ٢٥/ ٧/ ١٩٢٠: محمد يونس العبادي، أوراق الملك فيصل ملك العراق، عمّان، دار ورد الأردنية، ٢٠١٤، ص٦٦.

(٢) الخطاب التاريخي العظيم لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل المعظم في حفلة نادي العرب في مدينة حلب، جريدة «العاصمة» عدد ٣٥، دمشق، ١٦ حزيران ١٩١٩، ص ص٣-٤.

في البلاد. وعلى حين أن المنطقة الشرقية (سورية الداخلية) جرت فيها انتخابات حسب آخر قانون عثماني لم تسمح السلطات العسكرية الفرنسية والبريطانية في المنطقة الشمالية (الساحل السوري) والمنطقة الجنوبية (فلسطين) بإجراء انتخابات ولذلك جرى اختيار المندوبين بالانتدابات، كما عرقلت السلطات العسكرية وصول بعض المندوبين إلى دمشق. وبسبب ذلك حضر جلسة الافتتاح ٦٩ مندوبا من أصل ٨٥. وقد تمخّضت المناقشات عن مجموعة من القرارات المهمة، ومن ذلك استقلال سورية والمطالبة بحكومة نيابية لها صفة اللامركزية مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأقليات وتأمين المساواة بين المواطنين، واحترام الوضع الخاص بلبنان وضمانة تمتع اليهود بحقوقهم العامة في فلسطين [1].

وخلال وجود اللجنة الدولية، التي اقتصرت على مندوبين أمريكيين هما هنري كنغ H. King وتشارلز كراين Ch. Crane بعدما تهرّبت فرنسا وبريطانيا من تسمية مندوبين لعلمهم المسبق برغبات الغالبية في سورية، نجد أن روح الحكومة العربية في التعامل مع التعدد والتنوع الديني والإثني انعكست في القرار الذي قدّمه أعضاء المؤتمر السوري للجنة المذكورة في ٣/ ٧/ ١٩١٩. ففي هذا القرار أكّد الأعضاء على أنهم يمثلون السوريين «من مسلمين ومسيحيين وموسويين» وهم يطالبون بأن «تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية مدنية نيابية تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية وتحفظ فيها حقوق الأقليات»[2].

---

(١) انظر الملحق (٣) في نهاية الكتاب.

(٢) كانت لجنة كينغ- كراين رفعت تقريرها إلى عصبة الأمم في ٢٨ آب ١٩١٩، ولكنه أُهمل بشكل متعمد إلى تخلّت الولايات المتحدة عن عصبة الأمم وقرّر مجلس الحلفاء (في غياب الولايات المتحدة) في اجتماعه بسان ريمو خلال نيسان ١٩٢٠ فرض الانتداب الفرنسي على لبنان وسورية والانتداب البريطاني على فلسطين والعراق. ولذلك لم ينشر تقرير اللجة الدولية (التي أصبحت تُعرف باسم لجنة كينغ- كراين) إلا في ١٩٢٢ لدى دار نشر في نيويورك تحت عنوان «تقرير كينغ-كراين عن الشرق الأدنى». للمزيد عن التقرير وما ورد فيه عن بلاد الشام انظر:

King-Crane Report on the Near East,New York (Editor & Publisher Co.) ١٩٢٢.

وقـد أدى وجـود هـذه المؤسسـة الجديـدة (المـؤتمر السـوري) إلـى تطـور في السـلطة التنفيذية مع إحداث نظـام مجلس المـديرين الـذي يشبه نظـام مجلس الـوزراء، إذ يشـارك المديرون في مسؤولية الحكم إلى جانب إدارتهم لمصالح الدولة ويكون تحت رئاسة الأمير فيصل أو من ينيبه. ويحق للمجلس اتخـاذ قـرارات يكـون حكمهـا حكـم القـانون في الأمـور السياسية والإدارية بعد أن تنال تصديق الأمير فيصل إلى حين اجتمـاع المجلس التشـريعي القادم. وبناء على ذلك يلاحظ أن مجلس المديرين الـذي استحدث في ٤ آب ١٩١٩ وكلّـف الأمير فيصل على رضا الركـابي برئاسته كـان يتكـون مـن ستة مـديرين منهم درزي (رشـيد طليع للداخلية) وثلاثة مسيحيين (إسكندر عمـون للعدليـة وسـعيد شـقير للماليـة وجبرائيـل حداد للأمن العام) [1].

ولكن مع عدم نشر تقرير لجنـة التحقيـق الدوليـة، بعـدما رفـض الكـونغرس الأمريكـي الموافقة على معاهدة فرساي وعصبة الأمـم المدافعـة عـن حقـوق الشـعوب التـي اقترحهـا الرئيس ولسون، وإصـرار فرنسـا علـى حضـورها العسـكري في لبنـان وتمـدّدها نحـو سـورية برزت بوضوح الروح الوطنية في سورية التي تشمل كل المكونات نتيجـة لسياسـة الحكومـة العربية التي كان يمثلها الأمير زيد بن الحسين في غياب الأمير فيصل في أوروبا للتفاوض مع فرنسا وبريطانيا حول استقلال سورية ١٩١٦. وتبدو هذه الـروح الوطنيـة الجديـدة في رسـالة للأمير زيد بتاريخ ٤/ ١١/ ١٩١٩ يصف فيها الإقبال على التطوع والتدرب للدفاع عن الوطن المشترك ويقول «أما حالة الشعب هنا فقد بدت فيه روح الوطنية بصـورة فـوق التصـور.. لا فرق بين المسلم والمسيحي. الجميع اتفقوا على الدفاع عن وطنهم العزيز» [2].

جورج أنطونيوس، يقظة العرب – تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت، ١٩٦٦، ص ص٦٠٠–٦١٦ ; خيرية قاسمية، الحكومة العربية، ص ص١١٨–١٢٠.

(١) المرجع السابق، ص ص١٢٣–١٢٤.

(٢) أبو دية، المسعى النبيل، ص٢١٠.

في غضون ذلك كان الأمير فيصل في أوروبا يسعى تحت الضغوط البريطانية إلى التفاهم مع فرنسا على حل وسط أو القبول بـ«انتداب ناعم». ولكن مع التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية فيصل- كليمانصو في ٦ كانون الثاني ١٩٢٠ [١] عاد الأمير فيصل إلى دمشق ليجد الشارع معبئا لأجل المقاومة المسلحة ضد فرنسا ومتحمسا للاستقلال. ولذلك تجاوب الأمير فيصل وأجرى تعديلات إدارية استعدادا للاستقلال، فصل فيها بين الحكومة العربية والحاكمية العسكرية التي كان مرجعها الجنرال اللنبي ويمثلها على رضا الركابي. وهكذا فقد قدّم الركابي استقالته للأمير فيصل وليس للجنرال اللنبي وقام الأمير فيصل بتكليف أخيه الأمير زيد لتشكيل حكومة جديدة تمثلت فيها الأقليات بثلاث حقائب (رشيد طليع للداخلية وإسكندر عمون للعدلية وأحمد حلمي للمالية) [٢].

الفترة الثالثة ١٩٢٠/٣/٨ـ ١٩٢٠/٧/٢٤

تعتبر هذه الفترة التي تحولت فيها «الحكومة العربية» إلى «المملكة العربية السورية» مهمة لموضوع التنوع والتعدد الطائفي وذلك لأنها شهدت التوجّه لإعداد القانون الأساسي (الدستور) باعتباره المرجعيه العليا التي تضبط إدارة التنوع والتعدد وتحميه بقوة القانون حين الحاجة بعد أن تحول المؤتمر السوري إلى جمعية تأسيسية.

وهكذا افتتح المؤتمر السوري دورته الجديدة بحضور ثلثي الأعضاء يوم السبت ٦ آذار ١٩٢٠ في حضور الأمير فيصل والحكومة، إذ ألقى عوني عبدالهادي كلمة الأمير فيصل. وقد تناولت الكلمة ما وصلت إليه جهود الأمير فيصل الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا ليسلم

---

(١) للمزيد حول تلك الفترة العصيبة للأمير فيصل بين لندن وباريس وما عاد به بالفعل انظر تفاصيل جديدة في الفصل الخاص عن الاستقلال العربي بكتاب المؤرخة الكندية مرغريت ماكميلان «باريس، ١٩١٩ ستة شهور غيرت العالم» الذي صدر مؤخرا:

Margaret Macmilan,Paris ١٩١٩ Six monts That Changed The World,New York (Random House) ٢٠٠٣,p. ٤٠٧.

(٢) جريدة «العاصمة» عدد ٩٦، دمشق ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٠، ص٢ ; قاسمية، الحكومة العربية، ص١٥٧.

الأمانة الآن إلى المؤتمر السوري: «أيها السادة، إن وظيفتكم اليوم خطيرة ومهمتكم كبيرة. فأوروبا تنظر إليكم عن كثب وستحكم لنا أو علينا بالنسبة إلى الخطة السياسية التي سنسير عليها والأعمال التي سنقوم بها في المستقبل». وبالاستناد إلى ذلك حمّل الأمير فيصل المؤتمر السوري مسؤولية كبيرة: «إن دولتنا الجديدة التي قام أساسها على وطنية أبنائها الكرام هي في حاجة اليوم إلى تقرير شكلها أولا ووضع دستور لها يعيّن لكل منا –آمرا ومأمورا– حقوقه ووظائفه في حياتنا المستقلة» [1].

وفي اليوم التالي الموافق ٧/ ٣/ ١٩٢٠ اجتمع المؤتمر ليقدم «جواب المؤتمر السوري على خطاب العرش» كما دعته جريدة «العاصمة». وقد بدأ الجواب بتقدير الجهود الكبيرة التي بذلها الأمير فيصل في سبيل استقلال سورية وانتهى إلى عدة قرارات «بإجماع الرأي» على رأسها «استقلال بلادنا السورية التي منها فلسطين بحدودها الطبيعية استقلالا تاما لاشائبة فيه مبنيا على الأساس المدني النيابي وحفظ حق الأقلية»، وإعلان «انحلال الحكومات الاحتلالية في المناطق الثلاث على أن تقوم مكانها حكومة ملكية مدنية مسؤولة تجاه مجلس الأمة وعلى أن تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الإدارية»، ومسؤولية الحكومة الجديدة تجاه الأمة، واستمرار عمل المؤتمر «لسنّ القانون الأساسي الذي تبين فيه أساسات الحكم من جهة وتكون الحكومة مسؤولة تجاهه.. إلى أن تتمكّن الحكومة من جمع مجلس النواب وفقا للقانون الذي سيوضع في هذا الشأن»، وتحديد اليوم الثاني وبعد ظهر (٨ آذار) لإعلان الاستقلال ومبايعة الأمير فيصل ملكا دستوريا على البلاد [2].

وفي اليوم التالي بعد الظهر تمّ في احتفال كبير بمبنى البلدية في ساحة الحجاز إعلان الاستقلال ومبايعة الأمير فيصل ملكا دستوريا على «المملكة العربية السورية» وسط

---

(١) خطبة العرش– عند افتتاح المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ١٠٧، دمشق ٨ آذار ١٩٢٠، ص ص١–٢.

(٢) جواب المؤتمر السوري على خطاب العرش، جريدة «العاصمة» عدد ١٠٨، دمشق ١١ آذار ١٩٢٠، ص ص١–٢.

حضـور يمثـل نجـاح الحكومـة في إدارة التنـوع والتعـدد الـديني والإثنـي خـلال السـنوات (١٩١٨-١٩٢٠) على الرغم مـن المحـاولات الفرنسـية لاسـتقطاب المسـيحيين بشـكل عـام والموارنة بشكل خاص. فقد كان من الملاحظ أن بطريريك أنطاكية وسائر المشـرق للـروم الأرثـوذكس جريجوريـوس حـداد كـان أول مـن تقـدّم لمبايعـة الملـك فيصـل مـن الرؤسـاء الدينيين الحاضرين. وفي هذه المناسبة قدّم رؤساء كل الطوائف المسيحية الثمـاني وحاخـام اليهود صكا إلى الملك فيصل ورد فيه «لمّا كان قد وقع اختيـار الأمـة السـورية علـى تمليـك سمو الأمير فيصل ابن جلالـة الملـك الأول حسـين الأول علـى سـورية بحـدودها الطبيعيـة حضرنا اليوم.. نبايعه ملكا على هذه البلاد متعهدين بالطاعة والإخلاص لجلالته والمعاونة لحكومته بكل ما تصل إليه القدرة» [1].

وتجدر الإشارة إلى أن صك المبايعة تضمن الشروط السبعة التي قبل بهـا الأميـر فيصـل في المبايعة الأولى له على رأس الحكومة العربية في ٦ تشرين الأول ١٩١٨، والتي تضـمنت: «المساواة في الحقوق وإسناد المناصب والوظائف إلى أكفائها». وفي هذا السياق قام الملك فيصل في اليوم الثـاني بتكليـف رضـا الركـابي بتشـكيل وزارة جديـدة تمثـل فيهـا المسـيحيون بشخصـيتين معـروفتين: فـارس الخـوري للماليـة ويوسـف الحكـيم للتجـارة والزراعـة والنافعة[2].

---

(١) انظر الملحق (٦) في نهاية الكتاب

(٢) الوزارة الجديدة- أعضاء الوزارة السورية، جريدة «العاصمة» عدد ١٠٨، دمشق ١١ آذار ١٩٢٠، ص٤.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بسبب الضغوط والتهديدات العسكرية الفرنسية قام الملك فيصل بتكليف هاشم الأتاسي بتشكيل وزارة جديدة تنشغل بالدفاع عن البلاد في ٣/ ٥/ ١٩٢٠ إذ ضمّت يوسف العظمة للحربية وعبد الرحمن الشهبندر ومن المسيحيين فارس الخوري للمالية وجورج رزق الله للنافعة. ولكن بعد يومين (٥/ ٥/ ١٩٢٠) صدرت «الإرادة المطاعة» للملك فيصل بإعادة يوسف الحكيم إلى وزارة التجارة والزراعة والنافعة:

جريدة «العاصمة» عدد ١٢٢، دمشق، ٣ مايو (أيار) ١٩٢٠ ص٥، وعدد ١٢٣، دمشق ٦ مايس ١٩٢٠، ص٣.

وكانت الخطوة الثانية المهمة تشكيل لجنة لوضع القانون الأساسي (الدستور) برئاسة هاشم الأتاسي، التي استفادت من أحدث الدساتير الأوروبية لتضع بعد عشرة أسابيع مشروع القانون المكون من ١٤٨ مادة، الذي يمكن اعتباره أفضل دستور في الشرق الأوسط آنذاك لجهة حماية التنوع والتعدد الديني والإثني.

ويلفت النظر في مشروع القانون الأساسي (الدستور)، الذي بدأ المؤتمر السوري في مناقشة وإقرار بنوده خلال شهري أيار وحزيران ١٩٢٠، ما ورد في البند الأول من الفصل الأول (في المصالح العامة) أن «حكومة المملكة العربية السورية حكومة ملكية مدنية نيابية»، أي أنه لم يجعل للدولة أي مرجعية دينية للأغلبية المسلمة سوى في دين ملكها. كما نصّ القانون الأساسي في الفصل الثالث (حقوق الأفراد والجماعات) على أنه «لا يجوز التعرض لحرية المعتقدات والديانات ولا منع الحفلات الدينية لطائفة من الطوائف»، في الوقت الذي ركّز فيه على «أن يكون أساس التعليم والتربية في المدارس الرسمية والخصوصية واحدا على أساس المبادىء الوطنية في جميع المقاطعات السورية».

وفي الواقع لقد أخذ القانون الأساسي بتقسيم المملكة إلى مقاطعات (لا تقل مساحة الواحدة عن ٢٥ ألف كم مربع، ولا يقل سكانها عن نصف مليون نسمة) لمراعاة التنوع والتعدد في أطراف المملكة مثل لبنان وشرق الأردن وفلسطين، إذ نصّ على أن «المقاطعات تُدار على طريقة اللامركزية في إدارتها الداخلية» و«لكل مقاطعة مجلس نيابي يسنّ قوانينها ونظمها المحلية وفقا لحاجاتها ويراقب أعمال حكومتها». وفي هذا السياق حرص الدستور على تمثيل الأقليات الصغيرة التي يُخشى ألا تحصل على ما يكفي من الأصوات في المجالس النيابية للمقاطعات (نائب واحد عن كل أربعين ألف)، ولذلك نصّ في الفصل الحادي عشر (في المقاطعات) على تعيين عدد من النواب للأقليات في المجالس

وقد أصبح لكلاهما شأن في الحياة السورية خلال السنوات اللاحقة، وحرص الحكيم على نشر مذكراته عن العهد الفيصلي التي تعتبر مرجعا مهما:

يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، بيروت، دار النهار، ١٩٦٦.

النيابية للمقاطعات (نائب واحد لكل ١٥ ألف نسمة). ومن ناحية أخرى أخذ الدستور بالواقع العشائري في بعض أنحاء المملكة فنصّ في الفصل الثاني عشر (في مواد شتى) على أن يقوم المؤتمر بسن قانون «يبيّن فيه كيفية إدارة العشائر وحلّ الاختلافات التي تحدث بينهم» [١].

ومن الجدير بالملاحظة أن المؤتمر السوري، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي كانت تمر فيها البلاد مع التهديدات الفرنسية للسيطرة على سورية، تابع عمله بحماس لإقرار مواد القانون الأساسي خلال أيار - تموز١٩٢٠، إذ أُقرت ٢٣ مادة من أصل ١٤٨. ويلاحظ هنا أن المؤتمر بدأ بإقرار مواد القانون بشكل معكوس إذ بدأ بنقاش وإقرار المواد التي تتعلق معظمها بحقوق الأقليات (من ١٢٢ إلى ١٥٠) في حين أن المادة الأولى والأهم التي أرست النظام النيابي المدني لم تقر إلا في جلسة ١٢ تموز [٢].

وللأسف إن تجربة الحكومة العربية في إدارة التنوع والتعدد وصولا إلى القانون الأساسي لعام ١٩٢٠، الذي يمكن اعتباره أفضل دستور في الشرق الأوسط آنذاك من حيث تركيزه على نظام الحكم المدني النيابي ونظام اللامركزية وتخصيص كوتا للأقليات، لم يتح لها الاستمرار بفعل التدخل العسكري الخارجي في صيف ١٩٢٠ وفرض نظام الانتداب الفرنسي الذي حمل معه سياسة مختلفة تماما في هذا المجال تقوم على تقسيم المقسّم على أسس طائفية (دولة بغالبية مسيحية في لبنان، دولة للعلويين، دولة للدروز إلخ).

---

(١) انظر الملحق (٧) في نهاية الكتاب.

(٢) جلسات المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة»، عدد ١٣٤، دمشق، ٢٤ حزيران ١٩٢٠، ص٢-٤.

من إنجازات الحكومة العربية / المملكة السورية:
إصلاح وتشغيل سكة الحديد بين دمشق والمدينة
١٩١٩-١٩٢٠

مقدمة

جاء تشغيل سكة حديد الحجاز من دمشق إلى المدينة في أيلول ١٩٠٨ ليعيد إلى دمشق وولاية سورية، التي تشكلت بهذا الاسم في عام ١٨٦٥، مكانتها في الدولة العثمانية بعد أن تداخلت الأهداف وراء هذا المشروع الأكبر من نوعه في مطلع القرن العشرين. فقد أصبحت دمشق مركزا جاذبا للحجاج والتجار للذهاب إلى الحجاز بوسيلة سريعة وآمنة خلال ٣-٤ أيام بعد أن كانت مثل هذه الرحلة تحتاج إلى ٤-٥ أسابيع. ويكفي أن نشير هنا إلى أن تدفق البضائع من دمشق إلى المدينة زاد بسرعة ووصل إلى حوالي مئة ألف طن في السنة، مما جعل السكة تحقّق عشية الحرب العالمية الأولى عائدا سنويا صافيا وصل إلى أكثر من ربع مليون ليرة عثمانية ذهبية [1].

وكانت الآراء قد تنوّعت حول الدوافع التي حدت بالدولة العثمانية أو بالسلطان العثماني (١٨٧٦-١٩٠٩) لانجاز مثل هذا المشروع المهم ما بين حرص السلطان على تعزيز مكانته في العالم الإسلامي من خلال التسهيل على الحجاج للوصول إلى الحجاز والتنبّه

---

(١) عبدالعزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (١٨٦٤-١٩١٤)، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٩، ص٢٨٥ ; ووجيه الخيمي، «الخط الحديدي الحجازي – ماضيه وحاضره ومستقبله»، مجلة «الفيصل» عدد ٣٢، الرياض، ١٩٨٠، ص ص١٢٧-١٢٨.

إلـى الأبعـاد الاقتصـادية والتجاريـة والعمرانيـة لسـكة حديـد الحجـاز، وكـذالك الناحيـة العسكرية التي تتيح للدولة سرعة إرسال جنودها إلى الأرجاء البعيدة كالحجاز [١].

وعلى الرغم من النفقات الكبيرة التي صُرفت على هذا المشروع الكبير[٢]، إلا أن بدايـة تشغيله في أواخر ١٩٠٨ سرعان ما تزامنت مع تطورات عصفت بالدولة العثمانية خلال ١٩٠٩–١٩١٨ (عَزْل السلطان عبدالحميد الثاني والعدوان الايطالي على ولاية طرابلس والحرب البلقانية والحرب العالمية الأولى). وفي هذا الإطار جاء إعلان الشريف الحسين بن علي للثورة العربية ضد الحكم العثماني ليطرح بقوة أهمية هذه السكة ومصيرها مع نهاية الحرب العالمية الأولى وإعلان الحكومة العربية في دمشق في ٥/ ١٠/ ١٩١٨.

وفي هذا السياق سادت في الأدبيات «أسطورة» خراب السكة خلال الثورة العربية مع تبادل الاتهامات حول مسؤولية كل طرف. فقد كشف المؤرخ الأردني سليمان الموسى أن لورنس نقل لقيادة الثورة العربية التوجيهات الجديدة للقيادة البريطانية بتخريب السكة لمنع القوات العثمانية المتمركزة في المدينة من التحرك للشمال والمشاركة في الحرب على جبهة سيناء مع تحفظه الشخصي على ذلك [٣]، وهو ما يذهب إليه المؤرخ المصري عبدالعزيز الشناوي الذي يعتبر أن قوات الثورة العربية لجأت إلى ذلك «تنفيذا لرأي لورنس عميل

(١) السلطان عبدالحميد الثاني، مذكراتي السياسية، ط ٢ بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢، ص٣٣ ; وجورج أنطونيوس، يقظة العرب، ط ٢، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٨، ص١٤٢ ؛وأحمد عبدالرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٦، ص٢٥٠–٢٥١ ;

William Ochenvald ,The Hijaz Railroad,Virgina (University Press of Virginia) ١٩٨٠, p. ٤.

(٢) قُدّرت نفقات بناء السكة التي امتدت ١٣٠٢ كم وشملت بناء حوالي ألف جسر وعبّارة حوالي ٣ , ٤ ملايين ليرة ذهبية عثمانية جاءت كلها من تبرعات من أنحاء العالم الإسلامي وإيرادات من الطوابع واقتطاعات من الضرائب إلخ. للمزيد من التفاصيل حول مصادر تمويل بناء السكة انظر:

متين هولاكو، الخط الحديدي الحجازي – المشروع العملاق للسلطان عبدالحميد الثاني، القاهرة، دار النيل، ٢٠١٢، ص ص١١٢–١١٦.

(٣) سليمان الموسى، لورنس والعرب – وجهة نظر عربية، ط ٤ عمّان، وزارة الثقافة، ٢٠١٧، ص١٢٣.

الاستعمار وانتزاع قضبانه في عدة أجزاء في المنطقة الوقعة بين معان والمدينة المنورة»[1]، على حين أنّ المؤرخ المصري السيد محمد الدقن يحسم الأمر بالقول «إن التآمر الاستعماري البريطاني على الخط الحجازي ظل يلاحق هذا الخط منذ بداية إنشائه حتى واتتهم الفرصة لتخريبه وتعطيله، بعد إتمام بنائه وتشغيله لمدة تسع سنوات»، وأنه «نتج عن تعطيل الخط نكبة على اقتصاد سورية وفلسطين والأردن»[2].

ولكن هذه «الأسطورة» عن «تعطيل» سكة حديد الحجاز يناقضها وصول الأمير عبدالله بن الحسين بالقطار من المدينة المنورة إلى معان في ٢١ تشرين الأول ١٩٢٠ [3] وما قامت به الحكومة/ الدولة العربية في دمشق خلال ١٩١٩-١٩٢٠ لإصلاح وتشغيل سكة حديد الحجاز ضمن المنطقة التابعة لها، وبالتحديد من دمشق إلى تبوك، وحتى إلى المدينة المنورة، وهو الأمر الذي لم يحظ باهتمام الباحثين مع سيطرة «أسطورة» تخريب وتعطيل هذا الشريان الهام الذي كان يربط الحجاز ببلاد الشام حتى الآن[4]. ويعتمد هذا البحث هنا

---

(١) عبدالعزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج ٣ القاهرة،مكتبة الإنجلو المصرية،١٩٨٣، ص١٣٤٠.

(٢) السيد محمد الدقن، سكة حديد الحجاز الحميدية- دراسة وثائقية، ط ٢ القاهرة،د. ن، ٢٠١٤، ص٢٧٠.

(٣) بعد معركة ميسلون في ٢٤/ ٧/ ١٩٢٠ وصلت إلى الملك الحسين كتب عديدة تطالبه بإرسال أحد أولاده، والأمير عبدالله بالاسم في بعض الكتب، على رأس قوة لاسترداد الشام من الاحتلال الفرنسي. وقد انطلق الأمير عبدالله من مكة المكرمة إلى المدينة في أيلول ١٩٢٠ ومنها انطلق بالقطار في نهاية أيلول ليصل إلى معان في ١٢/ ١٠/ ١٩٢٠ بعد رحلة شاقة استغرقت ٢٧ يوما بسبب خراب الخط في بعض الأماكن (التي كانت تحتاج إلى تدعيم) وحاجة القطار إلى وقود:

سليمان الموسى، الثورة العربية الكبرى، ط ٣، عمّان، أمانة عمّان الكبرى، ٢٠١٦، ص٢٧٠.

(٤) خلال كتابة هذا البحث نشرت الجريدة الأردنية الأكثر انتشارا «الرأي» خبرا عن مشروع لإعادة تشغيل جزء من الخط الحديدي الحجازي (من الزرقاء إلى الجيزة) الذي «دُمّر خلال الحرب العالمية الأولى»:

عودة قطار الخط الحديدي الحجازي بين عمّان والزرقاء والجيزة، جريدة «الرأي» عمّان ١٣/ ٢/ ٢٠١٨.

على المصادر، وبالتحديد على المذكرات وعلى الجريدة الرسمية للحكومة/ الدولة العربية «العاصمة» التي كانت تتابع باستمرار هذا الموضوع.

تخريب وتعطيل السكة بين الحقيقة والأسطورة

ينطلق د. الدقن في كتابه المرجعي «سكة حديد الحجاز الحميدية» من أن «معظم عمليات التخريب التي وقعت أثناء الحرب كانت جنوبي عمّان، أي كانت في معظمها داخل القسم الحجازي الذي خرب معظم جسوره ومحطاته ومعداته» [١] مع أن الأمير عبدالله بن الحسين جاء بالقطار من المدينة إلى معان في تشرين الثاني ١٩٢٠ ليدعو من هناك إلى «تحرير سورية من الاحتلال الفرنسي» باعتباره نائبا عن الملك فيصل، وتابع طريقه بالقطار أيضا من معان إلى عمّان في آذار ١٩٢١ [٢].

ويبدو أن «أسطورة» تخريب وتعطيل سكة حديد الحجاز ترتبط بما كان ينشر في جريدة «القبلة»، التي كانت لسان حال الحكومة العربية الجديدة في مكة، وحتى في التقارير التي كانت تُرسل إلى الشريف حسين والمذكرات العائدة للمشاركين في العمليات العسكرية. ويبدو أن بعض المعلومات أو المعطيات التي كانت ترد عن مدى التخريب الحاصل بالسكة تتسم ببعض المبالغة بسبب الحرب الدعائية بين المعسكرين المتحاربين التي كانت

---

(١) الدقن، سكة حديد الحجاز، ص٣٣.

(٢) تكشف ذكريات سائق القطار المخضرم توفيق جابر، الذي عمل في السكة خلال الحكومة العربية، كيف أنه عندما وصل الأمير عبدالله إلى معان و«أعلن أنه سيتولى قيادة القوات العربية لمحاربة الفرنسيين» تم توقيف سير القطارات من عمّان إلى معان، ولكنه في ٣٠/ ١١/ ١٩٢٠ انطلق بالقاطرة تحت زخات الرصاص إلى أن وصل إلى معان واستقبل بترحاب من الأمير والموجودين معه. وكما يتذكر جابر فقد كانت القاطرة التي جاء بها الأمير من المدينة قديمة بينما كانت القاطرة التي هرب بها هو إلى معان «جديدة وممتازة». وبعد أن اعتزم الأمير التوجه إلى عمّان في آذار ١٩٢١ «تم إعداد القاطرتين وما كان متوافرا من عربات»:

سليمان موسى، أوراق من دفتر الأيام – ذكريات الرعيل الأول، عمّان، د. ن، ٢٠٠٠، ص٤١.

جريدة «القبلة» واحدة من ساحاتها [1]. فبعد نجاح قوات الثورة العربية في السيطرة على ميناء الوجه في كانون الثاني ١٩١٧ عمدت القيادة العثمانية إلى توزيع قواتها على ثلاثة مراكز (المدينة بقوة تعدادها ١٤ ألف جندي وتبوك بقوة تعدادها ٤ آلاف جندي ومعان تعدادها ٧ آلاف جندي) للدفاع عن سكة الحديد [2].

ومع نجاح قوات الثورة العربية في السيطرة على العقبة في ٦/ ٧/ ١٩١٧ تابعت تقدمها عبر شرق الأردن، حيث قامت عشائر عقيل والتوايهة والرْوَلة والعطيات والحويطات بعدة هجمات على سكة الحديد جنوب وشمال معان أفضت كما يقال إلى تدمير ما يزيد عن ثلاثين جسرا ونزع عشرة آلاف قضيب [3]. وقد تركزت هجمات الجيش الشمالي للثورة العربية بقيادة الأمير زيد على محطة الجردونة إلى الشمال من محطة معان، حيث أُنجزت أربع هجمات عليها خلال نيسان- أيار ١٩١٨ تميزت بخسائر كبيرة إلى أن سقطت معان بيد الأمير زيد في ٢٣/ ٩/ ١٩١٨ فقامت الحامية العثمانية بالانسحاب من محطة الجردونة في اليوم التالي [4].

ولكن إن صحّت العمليات التي قامت بها قوات الثورة العربية لتخريب السكة فلا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أن الجانب العثماني كان يسعى على الفور إلى إصلاح ما تعرَض إلى خراب بسبب أهمية السكة إلى وجود القوات العثمانية الموجودة إلى الجنوب من عمّان، التي كانت ترسل من حين إلى آخر المزيد من القوات والفنيين لإصلاح ما يتضرر من السكة، كما كان يعتمد على سلاح الطيران لتشتيت القوات المهاجمة لتخريب السكة. ومقابل هذا الدور لمحطة عمّان والحامية العثمانية في الشمال كانت محطة المدينة المنورة

---

(١) كانت «القبلة» تخصّص ركنا في أعدادها عن عمليات تفجير وتخريب سكة الحديد، التي كانت تتسم بالمبالغة فيما لو جمعناها كاملة، وهو موضوع دراسة تحت الإعداد.

(٢) يرى المؤرخ العسكري جون غرينر مبالغة في العدد المذكور للقوات العثمانية في المدينة المنورة:

D. Grrainger,The Battle for Syria ١٩١٨-١٩٢٠,Woodbridge (The Bogdell Press) ٢٠١٣,p. ٥٥.

(٣) Ibid.

(٤) الروسان، حروب الثورة العربية، ص٦٤.

والحامية العثمانية في الجنوب تعاود إصلاح السكة واستخدامها كلما تعرضت إلى تخريب بالديناميت «من قبل البدو المدعومين من الحلفاء» (١).

ومن ناحية أخرى فقد عمدت السلطات العثمانية إلى نزع قضبان السكة الفرعية، التي بنتها من محطة عنيزة إلى غابة الهيشة قرب الشوبك لتزويد القطارات عوضا عن الفحم الحجري، لكي تستعين بقضبانها في استبدال ما يتعرض للتخريب في السكة الرئيسية (٢). وبحسب نائب المعتمد البريطاني في جدة الكولونيل باست إلى الملك الحسين بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩١٨ كانت القوات العثمانية تسيّر دوريات قوية حتى في الليل لمنع تخريب السكة(٣)

ويبدو الاختلاف في المعطيات حول واقع السكة في خريف ١٩١٨ حتى في المصادر التي تحتاج إلى مراجعة. ففي رسالة من الأمير فيصل إلى الأمير زيد بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩١٨ يرد فيها أن «الخط الحجازي مخرب بين درعا والشام وعمّان» (٤)، بينما يورد الأمير زيد في يومياته بتاريخ ١٨/ ١١/ ١٩١٨ أنه «تحرك من عمّان بالقطار الحديدي إلى المفرق ومنها بالدرزينة إلى درعا»، وفي صباح اليوم التالي تحرك «بقطار خاص إلى الشام» (٥).

وفي هذا السياق وصل الأمير فيصل إلى درعا بعد أن رُفع علم الثورة العربية على دار الحكومة فيها يوم ٣٠/ ٩/ ١٩١٨، وغادرها بالقطار إلى دمشق حيث استُقبل بحفاوة في محطة القدم في يوم ٣/ ١٠/ ١٩١٨، مما يعني أن سكة الحديد كانت سليمة في هذا الجزء الأقدم من السكة. وبعد يومين أعلن الأمير فيصل عن تشكيل الحكومة العربية التي بدأت أعمالها في ظروف بالغة الصعوبة نتيجة عدم وضوح ولايتها وامتدادها ونقص الموارد وكثرة المطالب. وعلى الرغم من ذلك كله فقد كان من أولوياتها إصلاح وتشغيل سكة

---

(١) David Fromkin,A Peace to End All Peace-The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East,New York (Holt) ٢٠٠٩,p. ٢٢٨.

(٢) سليمان الموس، مذكرات الأمير زيد -الحرب في الأردن ١٩١٧-١٩١٨، ط ٣ عمّان، منشورات دار ورد الأردنية، ٢٠١١، ص٩٧.

(٣) المصدر السابق، ص١٥٩.

(٤) المصدر السابق، ص١٦٩.

(٥) المصدر السابق، ص١٩٧.

الحديد بين دمشق والمدينة باعتبار أن نصفها تقريبا (حتى تبوك) سيدخل ضمن صلاحيتها، كما أن الحكومة العربية التي أعلنها الأمير فيصل كانت باسم الملك الحسين بن علي، وهو ما كان يحتّم الاهتمام بسكة الحديد التي توصل ما بين دمشق والمدينة. وبناء على ذلك، كما تقول د. قاسمية، اتخذت الحكومة العربية «وسائل لتعمير السكة الحديدية وإصلاح الجسور، ووضعت بالمناقصة العلنية إحضار المواد اللازمة لعملية الإصلاح، ونتيجة لذلك وصل القطار من المدينة إلى دمشق في أواخر ١٩١٨» [١].

ومع عدم ذكر د. قاسمية لأي مرجع لما ذكرته فإنه يبدو لنا من المشكوك فيه أن تقوم الحكومة العربية الغارقة في مشاكلها خلال الأسابيع الأولى من وجودها بإجراء مناقصات وإنجاز إصلاحات بهذه السرعة حتى يتم تشغيل سكة الحديد ووصول أول قطار من المدينة إلى دمشق في أواخر ١٩١٨، بينما يتضح هذا كله خلال ١٩١٩ من خلال الجريدة الرسمية للحكومة «العاصمة» التي كانت تحفل بتفاصيل عن كل ذلك.

إصلاح وتشغيل سكة الحديد ما بين دمشق والمدينة

بالاستناد إلى المصادر (مذكرات ويوميات الأمير زيد بن الحسين الذي كان نائبا للأمير فيصل خلال غيابه الطويل عن دمشق وجريدة «العاصمة» إلخ) يتّضح أن الاهتمام بإصلاح وتشغيل سكة الحديد مابين دمشق والمدينة كان الهم المشترك ما بين الملك الحسين في مكة وأولاده: الأمير علي في المدينة والأميرين فيصل وزيد في دمشق منذ الأسابيع الأولى لوجود الحكومة العربية في دمشق. ففي رسالة من الأمير زيد في دمشق، الذي كان يقوم مقام الأمير فيصل خلال غيابه في أوروبا، إلى الملك الحسين بن علي في ١٤/ ١٢/ ١٩١٨ يرد أنه «بعد انقضاء أسبوعين يفتح الخط إلى معان» [٢]. وفي رسالة جوابية من الملك الحسين إلى

(١) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين (١٩١٨-١٩٢٠)، عمّان، وزارة الثقافة، ٢٠١٧، ص٢٢٩.

(٢) سعد أبو دية، المسعى النبيل -الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق، عمّان، أمانة عمان الكبرى، ٢٠١٦، ص١٣٠.

الأمير زيد بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩١٩ يرد «أن الخط الحديدي وصل إلى معان ويُطلب منه أن يصل إلى المدوّرة بسرعة» [١].

وكان الملك حسين بعد استسلام وانسحاب القوات العثمانية من المدينة عيّن ابنه الأمير علي أميرًا على المدينة المنورة «ليعيد إلى ذلك البلد الطاهر نور الحضارة» كما تذكر جريدة «القبلة». وفي هذا السياق فقد بدأ ولايته بتشكيل مجلس إدارة ومجلس بلدي وعمد إلى توسيع مفهوم إقامة الحد على شارب الخمر ليشمل سوقه إلى الجندية و«استخدامه في تعمير الخط الحجازي» [٢]، الذي يفهم منه أن العمل في إصلاح سكة الحديد كان قائما في ذلك الوقت.

وعلى حين أن جريدة «العاصمة» أعلنت في نفس العدد عن تسيير خط دمشق- حيفا، الذي هو جزء من سكة حديد الحجاز، ابتداء من ١٠ حزيران ١٩١٩ وتخصيص عدد الركاب في كل درجة، إلا أن الخبر الأهم جاء بعد شهر بالإعلان عن سفر لجنة برئاسة الأمير زيد وعضوية كبار الشخصيات بالقطار إلى محطة القطرانة لاستقبال الأمير علي الذي كان قادما بالقطار من المدينة إلى محطة القطرانة [٣]. وبعد أيام وصل الأمير علي إلى محطة الحجاز في دمشق حيث «كانت الجماهير والدرك والشرطة وتلاميذ المدارس مصطفة كسلك متصل من محطة الحجاز إلى دار الإمارة» [٤]. وبعد إقامة امتدت حوالي أسبوعين، وصفت «العاصمة» الجو الحافل في محطة الحجاز لـ«وداع ضيف سورية الجليل، الأمير علي بن الحسين أمير المدينة المنورة والقائد العام للجيش الهاشمي الجنوبي» [٥] بمناسبة عودته إلى المدينة بالقطار.

---

(١) المصدر السابق، ص٤٨.

(٢) جريدة «العاصمة» عدد ٣٣، دمشق ٩ حزيران ١٩١٩، ص٢.

(٣) المصدر السابق، عدد ٤٢، دمشق ١٤ تموز ١٩١٩، ص٣.

(٤) المصدر السابق، عدد ٤٤، دمشق ٢٥ تموز ١٩١٩، ص٣.

(٥) المصدر السابق، عدد ٤٨، دمشق ٧ آب ١٩١٩، ص٤.

ومع هذا القدوم للأمير علي إلى دمشق بالقطار يبدو أن سكة الحديد لم تكن جاهزة تماما أو كانت لا تزال تحتاج إلى إصلاح بعض الجسور. ومما يدل على ذلك أن «العاصمة» نشرت تحت عنوان «بناء جسور السكة الحجازية» ما يفيد أن «إحالة بناء الجسور والأقسام المخربة من السكة الحجازية» قد طرحت وأن آخر يوم لقبول العروض في مكتب مدير المالية في دار الحكومة سيكون ٢٧/ ٨/ ١٩١٩ لكي «يُحال التلزيم من قبل المديرية واللجنة الخاصة بالسكة الحجازية»[١].

ولم يمض شهر على ذلك حتى نشرت «العاصمة» خبرا يفيد بوصول «قطار خاص من المدينة المنورة» يقلّ الأمير عبدالإله نجل الأمير علي و«صاحبتي السمو جدة الأمراء الكرام وعقيلة سمو الأمير علي» لقضاء عيد الأضحى في دمشق. ومن الملفت للنظر هنا أنه بالإضافة إلى الاستقبال الرسمي للأمير عبدالإله جاء وفد نسائي لاستقبال «جدة الأمراء الكرام وعقيلة الأمير علي». وبالإضافة إلى العائلة الأميرية جاء في هذا القطار الخاص القائمقام شكري الشربجي قائد الفرقة الجنوبية وسامي البكري من أعيان دمشق والدكتور حسن رعد مدير مستشفى الغرباء بالمدينة المنورة[٢].

ويبدو أن تشغيل سكة الحجاز بدأ يجدي ويظهر تأثيره في سعي الركاب لاستغلال القطار في تهريب البضائع بين دمشق والمناطق الجنوبية (شرق الأردن) بحجة أنها من عفش الركاب ولذلك فقد قررت «إدارة السكة الحجازية»، وهو المسمى الذي يظهر لأول مرة، تحصيل ضعفي أجرة عفش الركاب المهرب[٣]. ويبدو أنه باستثناء موسم الحج كان السفر بالقطار من دمشق إلى المدينة في مناسبات معينة فقط. فقد كشفت «العاصمة» في عدد ١١/ ١١/ ١٩١٩ أنه «سافر منذ يومين قطار من قطارات السكة الحجازية قاصدا المدينة

(١) المصدر السابق، عدد ٥٣، دمشق ٢٥ آب ١٩١٩، ص٤.

(٢) المصدر السابق، عدد ٥٧، دمشق ١١ أيلول ١٩١٩، ص٦.

(٣) المصدر السابق، عدد ٧٤، دمشق ١١ تشرين الثاني ١٩١٩، ص٢.

المنورة وعليه فريق من مهاجري المدينة المنورة وبعض الضباط الذين كانوا موجودين هنا بالإجازة»[1].

وبعد عودة الأمير علي إلى المدينة المنورة تكشف المراسلات بينه وبين الأمير زيد من ناحية وبين الملك الحسين من ناحية أخرى أن موضوع تسيير القطار على سكة الحجاز من دمشق إلى المدينة كان الشغل الشاغل لهم. ففي ذلك الوقت الذي تزامن مع موسم الحج لدينا رسالة من الأمير علي في المدينة إلى الأمير زيد في دمشق يستغرب فيها من عدم وصول قطارات من دمشق إلى المدينة ويسأل عن أسباب التأخير[2]. وحول هذا الموضوع كتب الملك الحسين إلى الأمير زيد يخبره أن حجاج إيران الموجودين في مكة طلبوا منه قطارا ينقلهم من المدينة إلى دمشق، ويطلب منه أن يرسل لهم قطارا[3]. وفي رسالة أخرى من الأمير علي إلى الأمير زيد في دمشق بتاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩١٩ يرد اسم مدير السكة (شوقي) ويطلب من الأمير زيد أن يأمره «أن يحرّك قطارا إلى المدينة حيث يوجد حجاج قصدهم السفر إلى الشام». ونظرا لأن الأمير علي فهم أن التأخير يعود إلى نقص الأموال لـ «تعمير المكاين» (القاطرات) فقد ختم الرسالة بقوله «الحوالة تصلكم في هذه الأيام.. لا تهمل أشغال السكة»[4].

ويبدو أن هذه الجهود المشتركة قد أثمرت خلال الأيام اللاحقة في تسيير القطارات بين دمشق والمدينة. ويلاحظ هنا أن الرسائل المتبادلة بين الأمير علي وبين الأمير زيد أصبحت تتحدث عن نوعين من القطارات التي تُسيّر بين دمشق والمدينة: القطارات الخاصة بالأسرة الهاشمية الحاكمة والقطارات العامة. ففي رسالة من الأمير علي إلى الأمير زيد بتاريخ ١٢/ ١١/ ١٩١٩ يرد أنه تحرك في اليوم السابق «قطار من المدينة يحمل ٥٠٠ حاج»

(١) المصدر السابق، ص٢.

(٢) أبو دية، المسعى النبيل، ص١٧٨.

(٣) المصدر السابق، ص١٨٠.

(٤) المصدر السابق، ص١٨٢.

(٥) المصدر السابق، ص٢٢٧.

وفي برقية عاجلة من الأمير علي إلى الأمير زيد بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩١٩ يطلب منه إرسال «جميع المكاين الموجودة عندكم مع الواغانات إلى المدينة عدا ماكينة واللازم من الواغانات لأجل حركة العائلة» [١]. وبعد أسبوع بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٩١٩ لدينا برقية أخرى من الأمير علي إلى الأمير زيد يرد فيها «مصاريف تعمير السكة تصلكم. القطارات أرسلوها شيء في شيء، لا تؤخروا عندكم منها شيء خلال القطارين للعائلة اللذين سبق لكم... للعائلة»[٢].

ومما يلفت النظر في هذه المراسلات الرؤية الجديدة التي تقدّر أهمية هذه السكة في «الربط بين القطرين» (الشامي والحجازي). ففي رسالة من الأمير زيد إلى الأمير علي في ٤/ ١١/ ١٩١٩ يرد فيها: «من شأن السكة الحديدية كونوا مطمئنين أن لا نرضى أدنى مداخلة خارجية. وأنا أرى من الضروري البدء في العمل لأجل ارتباط القطرين. قد طلبنا وسوف نطلب عند انجلاء الجيش الإنجليزي تسليم الخط الحجازي مع قسم حيفا لأنها ليست عايدة لحكومة أو شركة عايدة للمسلمين (أوقاف)، ولنا الحق بالمطالبة إن شاء الله» [٣].

وبعد إعلان الاستقلال في ٨ آذار ١٩٢٠ وتنصيب الأمير فيصل ملكا دستوريا على على الدولة الجديدة، التي أصبحت فيها الحكومة مسؤولة أمام المجلس النيابي، نجد أن الاهتمام بسكة الحديد يتّجه إلى تحسين وتعزيز حالة السكة حتى يصبح «من الممكن للقطارات المرور عليها بسهولة تامة». ولدينا من الأسابيع الأولى للاستقلال «تقرير من المدير العام للسكة الحجازية إلى رئاسة الوزراء» مؤرخ في ٢٢ نيسان ١٩٢٠ يتعلق بالقسم الممتد من القطرانة إلى معان، ويفيد بإجراء استبدال القضبان في بعض المناطق وإحكام أسس بعض الجسور وبناء قناطر لبعض الجسور سواء من قبل الحكومة مباشرة أو من قبل

---

(١) المصدر السابق، ص٣٠٢.

(٢) المصدر السابق، ص٣٠٣.

(٣) المصدر السابق، ص٢١١.

المتعهدين لينتهي التقرير بالقول إنه «لن يطول أمد إتمام إصلاح القسم الباقي حتى معان»[1].

ويبدو إن إعلان الاستقلال ورفض الدول الكبرى (فرنسا وبريطانيا) الاعتراف واقتصار سلطة الدولة على سورية الداخلية وشرق الأردن، بينما بقيت موانىء الواجهة البحرية (الإسكندرونه وطرابلس وبيروت وحيفا) التي كانت تتدفق منها المستوردات تحت سيطرة فرنسا وبريطانيا، قد أخذ يؤثر على تشغيل القطارات على سكة الحديد الحجازية. ومن هذا نجد أن «العاصمة» تنشر إعلانا رسميا يفيد بتوقف تسيير القطار من دمشق إلى المدينة المنورة «بسبب فقدان الفحم الحجري وصعوبة الحصول عليه»، وأن تسيير القطار من جديد مؤجل «حتى يتوفر المقدار اللازم من الفحم» [2].

وفي الأسابيع الأخيرة من عمر المملكة السورية نجد أن انشغال الحكومة بسكة الحديد الحجازية قد تتوج بالإعلان في ١٠ حزيران ١٩٢٠ عن صدور تقرير رئيس «لجنة تعمير السكك الحجازية» (التي يرد ذكرها لأول مرة) الذي يفيد بالانتهاء من أعمال تدعيم القسم الأخير من القطرانة إلى معان، الذي تقرر قبوله مؤقتا في ١١/ ٦/ ١٩١٠ «على أن يكون قبوله نهائيا بعد انقضاء شهرين من ذلك التاريخ»، وبناء على ذلك سيبدأ تسيير القطارات رسميا ابتداء من ١٤/ ٦/ ١٩٢٠ [3]. وبالاستناد إلى ذلك نشرت «العاصمة» ما جاءها من «مديرية السكة الحجازية» عن جدول مواعيد حركة القطار من دمشق إلى معان مرورا بدرعا وعمّان والقطرانة. وبناء على هذا الجدول يتضح أن القطار من دمشق إلى معان كان ينطلق مرة في الأسبوع، حيث ينطلق من دمشق مساء كل اثنين الساعة الرابعة والنصف ويصل إلى معان في يوم الثلاثاء في الساعة الخامسة و٥٧ دقيقة، ليعود في اليوم التالي - الأربعاءإلى دمشق.

(١) المصدر السابق، عدد ١٢٠، دمشق ٢٦ نيسان ١٩٢٠، ص٥.

(٢) المصدر السابق، عدد ١٢٦، دمشق ٢٠ أيار ١٩٢٠، ص٥.

(٣) المصدر السابق، عدد ١٣١، دمشق ١٠ حزيران ١٩٢٠، ص٧.

ويبدو من جدول مواعيد القطار الدقة بالساعة والدقيقة في تحديد موعد وصول القطار إلى كل محطة من المحطات المذكورة (درعا وعمّان والقطرانة ومعان) وموعد انطلاقه منها[1].

وعلى الرغم من أن المملكة السورية سقطت بعد معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠ ودخول الجيش الفرنسي إلى دمشق وتشكيل حكومة تقبل بالانتداب الفرنسي على سورية، وإرغام الملك فيصل على التوجه بالقطار إلى درعا ومنها إلى حيفا، إلا أن الحكومة الجديدة بقيت عدة شهور تتعامل مع شرق الأردن كأنه لا يزال تابعا لها. ومن ذلك كان استمرارها في تعيين المتصرّفين الإداريين، كتعيين مظهر أرسلان متصرفا على السلط وتعيين علي نيازي قائمقام لجرش [2]، واستمرار تبعية سكة الحديد حتى معان لـ«مديرية السكة الحجازية» في دمشق. وفي هذا السياق نجد أن «العاصمة» تنشر ما وردها من «مدير السكة الحجازية» من مواعيد قطار دمشق – معان للركاب والبضائع قد تغيرت، فقد أصبح ينطلق صباح الاثنين ويعود صباح الخميس من معان [3].

وبعد أسبوع من ذلك أعلنت «إدارة السكة الحجازية» عن تطور جديد ابتداء من ١٨ تشرين الأول ١٩٢٠ يقضي بتسيير قطار كل يوم اثنين من دمشق إلى عمّان فقط ويعود منها قطار آخر في اليوم الثاني (الثلاثاء) إلى دمشق، بينما يستمر القطار الأول في سيره إلى معان ويعود إلى دمشق في الساعة ٢ و١٨ دقيقة من مساء الخميس. وقد نشرت «إدارة السكة الحجازية» مع هذا التغيير الجديد مواعيد القطارين خلال الشهور الثلاثة القادمة، أي حتى ٢٧/ ١٢/ ١٩٢٠ [4]، وهي الفترة التي وصل فيها الأمير عبدالله بن الحسين إلى معان ليبدأ معها تأسيس إمارة شرق الأردن واقتسام السكة بين البلدين [5].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، عدد ١٦٣، ١٤ تشرين الأول ١٩٢٠، ص٢.

(٤) المصدر السابق، عدد ١٦٥، دمشق ٢١ تشرين الأول ١٩٢٠.

(٥) في ذكريات الدكتور موفق خزنة كاتبي أن والده عادل خزنة كاتبي الذي ولد في دمشق وتخرج من الأكاديمية الألمانية لسكة الحديد في محطة القدم جنوب دمشق وعمل فنيا بعد تخرجه والتحق بعد ذلك

الحدود الجنوبية للحكومة / الدولة العربية
تشرين الأول ١٩١٨ – تموز ١٩٢٠

مقدمة

أعلن شريف مكة الحسين بن علي الثورة على الحكم العثماني في ١٠/ ٦/ ١٩١٦ لتحقيق دولة عربية مستقلة قبل أن يتوصل في مراسلاته مع ممثل ملك بريطانيا في مصر السير هنري مكماهون (H. Macmahon) إلى اتفاق واضح حول حدود هذه الدولة العربية المرغوبة. وفي الواقع كانت رسائل مكماهون تحرص على «الغموض المقصود» لكي لا تتعارض وعود بريطانيا للشريف حسين مع اتصالاتها ووعودها مع الطرفين المعنيين بالمنطقة: فرنسا والحركة الصهيونية الصاعدة.

ومن هنا كانت المقاربة البريطانية مختلفة حول الحدود التي يمكن أن تُترك لـ«الدولة العربية المستقلة» بعد التوصل إلى اتفاق سايكس- بيكو في ١٩١٦ من ناحية، وإصدار وعد بلفور لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وصولا إلى دخول الجنرال اللنبي (Edmund Allenby)

بالحكومة العربية كان من الفريق الذي أعاد إصلاح وتسيير القطار على سكة الحجاز من دمشق إلى المدينة لأول مرة و«كان يفاخر بأنه لمس شباك الرسول في المدينة».

ومن ناحية أخرى يكشف د. خزنة كاتبي عن جانب آخر من «أسطورة» تخريب وتعطيل سكة الحجاز بتوضيحه أن السكة بقيت كما تركتها المملكة الحجازية في ١٩١٦، ولكن بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية خشيت من تقدم القوات الألمانية من شمال إفريقيا باتجاه مصر فقامت بتفكيك «الخط الموجود الذي كان صالحا للاستعمال ويصل إلى المدينة» وبنوا بقضبانه خط معان- النقب «فأصبح خط معان- المدورة- المدينة مقطوعا»:

موفق عادل خزنة كاتبي، محطة عمّان في الأربعينات من القرن العشرين كما عشتها وعرفتها، عمان، وازرة الثقافة، ٢٠١٦، ص ص٤٣، ٦٢ و٩٣.

القدس فاتحا في نهاية ١٩١٧ [(١)]. وبناء على هذه المقاربة يلاحظ أنه على الرغم من تقدّم جيش الثورة العربية (الجيش الشمالي بقيادة الأمير فيصل) عبر شرق الأردن كانت القيادة البريطانية حريصة على أن لا يكون هناك أي وجود عسكري عربي ولو بشكل رمزي ضمن القوات التي «حرّرت» القدس في ٢٧/ ١٢/ ١٩١٧، على حين أنها سمحت لطليعة الجيش الشمالي أن يدخل مع طليعة الجيش البريطاني إلى دمشق في اليوم ذاته من جهتين مختلفتين.

على مشارف دمشق في ٣٠ أيلول ١٩١٨ كانت هناك رؤية مختلفة لدى كل طرف عن ما هو آت. فقد كانت النخبة العسكرية المتحلّقة حول الأمير لا تخفى رغبتها في العمل في اليوم التالي على دخول دمشق على «إعادة تأسيس الدولة الأموية» [(٢)]، بينما كان الطرف

---

(١) بعد إصدار وعد بلفور واللغط الذي أثاره، تقدم سبعة من الشخصيات السورية المقيمة في القاهرة بمذكرة للحكومة البريطانية تطالب بتوضيح سياستها حيال البلاد العربية، وقد أصدرت بريطانيا في ١٦/ ٦/ ١٩١٨ تصريحا اعتُبر مؤشرا لملامح المنطقة الجديدة بعد أن قُسِّمت إلى أربع مناطق: المناطق التي كانت في الأصل مستقلة، المناطق التي حررتها القوات العربية، المناطق التي حررتها قوات الحلفاء والمناطق التي لا تزال تحت سيطرة الأتراك. وعلى حين أن بريطانيا أقرت بالاستقلال للمناطق الواقعة تحت ١+٢ إلا أنها تركت الأمور مفتوحة فيما يتعلق بالمناطق تحت ٣+٤:

جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت، ١٩٦٦، ص ص٥٨٧-٥٨٨.

ولكن بعد يومين (١٨/ ٦/ ١٩١٨) أوضح اللورد كرزون (George Curzon) عضو حكومة الحرب أن «حكومة جلالته لا تزال ملتزمة بتأمين الاستقلال العربي»، ولكنها لن تسمح لقوة أخرى بالسيطرة على فلسطين، بينما ستكون المناطق ١+٢ «تحت تصرف السكان الأصليين، وان التدخل الأجنبي في البلاد العربية سيكون في إطار المساعدة والحماية»:

Jonathan Schneer, The Balfour Declaration- The Origin of the Arab-Israeli Conflict ,New York (Random House) ٢٠١٢,p. ٨٤ .

(٢) ورد هذا على لسان الضابط تحسين قدري، المرافق اللاحق للأمير فيصل، في ضاحية دمشق (غباغب) حين سأله الضابط البريطاني المرافق للجيش الشمالي أليك كيركبرايد عما سيفعله في اليوم التالي لدى دخوله دمشق. وقد نشر كتابه عن ذكرياته عن المشاركة في الثورة العربية عام ١٩٧١، ونشر منه سليمان الموسى مقاطع منه بمثابة ملحق لمذكرات الأمير زيد عن الحرب في الأردن:

البريطـاني قـد بلـور مـع الطـرف الفرنسـي الخطـوط العامـة للحـدود الجديـدة في اتفـاق ٣٠/ ٩/ ١٩١٨ [١]. وفي الوقت نفسه كان الحليف الأمريكي قد بلور رؤية مختلفة تماما حـول حدود الكيانـات الجديـدة مدعمـة بـالخرائط والمـبررات اللغويـة والإثنيـة والتاريخيـة التـي يجب أن تُقام في بلاد الشام تحت ولاية المنظمة الدولية المقترحة- عصبة الأمم [٢].

ولكن بعد وصول الأمير فيصل إلى دمشق واجتماعه الأول مع الجنرال اللنبي في فنـدق فكتوريا بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩١٨ بدأت رؤية ما هو آت تتضح. فبعد المجاملات السريعة صـدم الجنـرال اللنبـي الأميـر فيصـل بوضـعه أمـام الأمـر الواقـع باعتبـار أن الحـرب لـم تنتـه، وأن بريطانيـا سـتكون مسـؤولة عـن «إدارة أراضـي العـدو» العسـكرية مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار الاتفاقية الموجودة بـين بريطانيـا وفرنسـا والمقصـود اتفاقيـة سـايكس- بيكـو، التـي تسـمح لفرنسا في المنطقة A التي تضم مدن دمشق وحمص وحماة وحلب بأن تحتفظ بقـوة حمايـة مع «التزامها بدولة عربية مستقلة». وبنـاء علـى برقيـة وصـلته ذلـك اليـوم مـن حكومتـه فـإن الجنـرال اللنبـي «مستعد للاعـتراف بـإدارة عربيـة تحـت رئاسـة فيصـل بوصـفه ممثلًا لوالـده الملك حسين في أراضي «العـدو» الممتـدة شـرق الأردن التـي تمتـد مـن العقبـة ومعـان إلـى

Sir Alec Kirkbride,An Awakening-The Arab Campaign ١٩١٧-١٩١٨, Tavistoch (Unisersity Press of Arabia) ١٩٧١ .

سليمان الموسى، مذكرات الأمير زيد – الحرب في الأردن، ط ٣ عمّان، دار ورد الأردنية، ٢٠١١، ص٢٣٣.

(١) كان هذا الاتفاق يتضـمن الخطـوط الرئيسـية للخريطـة الجديـدة للمشـرق التـي تشـمل حمايـة مصـالح فرنسـا في المنـاطق التـي لهـا بحسـب اتفاقيـة سـايكس – بيكـو، وذلـك بتعيـين مستشـار فرنسـي سياسـي في المنطقة الزرقاء بخريطة سايكس – بيكو يقوم بدور الوسيط بين القيادة العليا والحكومات العربيـة المزمـع إنشاؤها ويحقّ له تعيين مستشارين سياسيين في تلك المنطقة:

خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين (١٩١٨–١٩٢٠)، عمّان، وزارة الثقافة، ٢٠١٧، ص٥٢.

(٢) للمزيد حول الرؤية الأمريكية انظر:

Weslley J. Reisser,The Black Book-Woodrow Wilsons's Secret Plan for Peace,New York (Lexington Books) ٢٠١٢,pp. ١٤٦-١٥٢ .

دمشق»، ولكن على الأمير فيصل أن يعين ضابطي ارتباط: الأول مع بريطانيا والثاني مع فرنسا [1].

وبعد عشرين يوما من هذا اللقاء مع الأمير فيصل رفع الجنرال اللنبي التصور الجديد للحدود في تقريره إلى وزارة الحربية عن تنظيم «أراضي العدو المحتلة» Occupied Enemy Territory بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩١٨. وبحسب هذا التقرير فقد قُسِّمت بلاد الشام إلى ثلاثة أقسام تخضع لثلاثة إدارات مختلفة:

١. المنطقة الجنوبية OET South وتشمل متصرفية القدس ولواء عكا ونابلس وأقضيتها وتكون تحت الإدارة البريطانية.
٢. المنطقة الشمالية OET North (فيما بعد الغربية OET West) وتشمل جبل لبنان وكل المنطقة الساحلية الممتدة من عكا حتى الإسكندرونة وتكون تحت الإدارة الفرنسية.
٣. المنطقة الشرقية OET East وتشمل ولاية دمشق العثمانية مع القسم الجنوبي من ولاية حلب وتكون تحت الإدارة العربية [2].

ويبدو أن كل طرف أخذ يتصرف آنذاك لفرض الأمر الواقع على الطرف الآخر. فالأمير فيصل بصفته قائد قوة حليفة (الجيش العربي) كان يُعتبر تابعا للقائد العام الجنرال اللنبي، ومن هنا مارس الجنرال اللنبي صلاحياته وعيّن رضا الركابي بلقب «الحاكم العسكري العام»، بينما سارع الأمير فيصل في ٥/ ١٠/ ١٩١٨ إلى إصدار بيان يُعلم فيه الشعب أنه «تشكلت في سورية حكومة دستورية عربية على قاعدة العدالة والمساواة»[3]، دون توضيح لحدود سورية الجديدة. وكما تقول د. قاسمية بحق فقد كانت الإدارة العربية الجديدة

---

(١) Zeine N. Zeine,The Struggle for Arab Independence – Western Diplomacy &The Rise of Faisal's Kingdom in Syria ,second edition,New York (Caravan) ١٩٧٧,pp. ٣٠-٣٢ .

(٢) المرجع السابق، ص٤٠، وانظر في العربية: قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ص ص٥٣-٥٥.

(٣) ساطع الحصري، يوم ميسلون صفحة من تاريخ العرب الحديث، بيروت، مكتبة الكشاف، د. ت، ص١٩٤.

تتجاهل تبعيتها إلى القائد العام الجنرال اللنبي وتهدف إلى إرساء قواعد حكومة قومية في منطقة عربية تكون حدودها سورية كلها برغم كل مخططات ساسة أوروبا، وبالتالي فقد سعى الأمير فيصل ومستشاروه إلى «إحداث أمر واقع اعتبروه شيئا طبيعيا ومعقولا» [1].

ولكن مع التوصل إلى الاتفاق الجديد بين بريطانيا وفرنسا في ٣٠/ ٩/ ١٩١٩ الذي نصّ على الانسحاب الفوري للقوات البريطانية من بلاد الشام (باستثناء فلسطين) ونزول القوات الفرنسية في مدن الساحل السوري حيث أنزلت العلم العربي عن المنشآت التي رُفع عليها، وتوجّه الأمير فيصل إلى التفاهم مع الطرف الفرنسي خلال مشاركته في مؤتمر الصلح بباريس ومع الطرف الصهيوني خلال وجوده هناك وصولا إلى توقيعه على الاتفاقية المعروفة مع حاييم وايزمان في ٣/ ١/ ١٩١٨ [2]، بدأت حدود الدولة العربية تنحسر بالتدريج وتنحصر أكثر في اتجاه الجنوب / شرق الأردن، وهو ما نحاول استجلاءه هنا بالاستناد إلى مصادر تلك الفترة (الوثائق والمذكرات والبلاغات الرسمية المنشورة في جريدة الحكومة «العاصمة» التي كانت تتضمن تعيين الحكام الإداريين والقضاة والمعلمين وغيرهم).

نواة الإدارة الجديدة في مشارف الشام- شرق الأردن

في إطار الحماس للثورة العربية والحلم بـ«استعادة الدولة الأموية» خلال تقدم الجيش الشمالي باتجاه دمشق، يلاحظ أن الضباط العرب كانوا يبادرون من تلقاء أنفسهم إلى تشكيل نواة أو أساس الإدارة العربية الجديدة من خلال التعيينات التي كانوا يصدرونها في الميدان. فبعد نجاح الجيش الشمالي في دخول معان، التي تقسم إلى قسمين: معان

---

(١) قاسمية، الحكومة العربية، ص٥٥.

(٢) حول اتفاقية فيصل -وايزمن انظر: أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٩٣، ص٤٦ ; سليمان الموسى، الوجه الآخر، ط ١ بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢، ص ص٥٦-٥٩.

Nicholas Bathell,The Palestine Triangle-The Struggle for the Holly Land ١٩٣٥-١٩٤٨,New York (G. P. Putnams's Son) ١٩٧٩,p. ٢١.

الحجازية ومعان الشامية في ٢٥/ ٩/ ١٩١٨ تابع الأمير فيصل طريقه نحو دمشق وترك شقيقة الأمير زيد نائبا عنه وجعفر العسكري قائدا عاما، وبهذا «اضطلع جعفر باشا بإدارة مشارف الشام، وهي ما أُطلق عليه فيما بعد شرق الأردن، فعيّن في المقاطعات حكاما عسكريين وترك في كل مقاطعة قوة لفرض النظام واستتباب الأمن» [1]. وعندما وصلت طليعة الجيش العربي إلى درعا في ٢٧/ ٩/ ١٩١٨ قامت أولا برفع العلم العربي فيها. وكما يقول الضابط البريطاني أ. كيركبرايد (A. Kirkbride) المصاحب للنخبة العسكرية العربية فإن «القادة العرب لم يضيّعوا أي وقت في سبيل مطالبهم بدولة عربية مستقلة في سورية»، فقام نوري السعيد بتعيين أحد ضباطه حاكما عسكريا للمنطقة «كي يفوّت على القائد البريطاني إنشاء إدارة عسكرية من قبله» [2]، كما عُيِّن جلال القطب (١٨٩٦–١٩٨٠) قائدا لفوج درك حوران[3].

وعلى الرغم من مسارعة الأمير فيصل إلى دخول دمشق على رأس قوة من الجيش الشمالي وإعلانه عن تشكيل «الحكومة العربية» في ٥/ ١٠/ ١٩١٨، إلا أن الأمير زيد بن الحسين الذي خلف شقيقه في معان استمر بمهاجمة بقايا الجيش العثماني التي بقيت تقاوم هنا وهناك في شرق الأردن. وهكذا، كما يذكر في يومياته، استسلمت حامية تبوك العثمانية في ١٥/ ١٠/ ١٩١٨، وفي ١٨/ ١٠/ ١٩١٨ تقهقرت القوات العثمانية إلى محطة الأخضر (الحجاز) بعد أن بلغ عدد الأسرى ٣٠٠ جندي و٣ ضباط [4]. ونظرا لاضطرار الأمير فيصل

---

(١) محمد علي العجلوني، ذكرياتي عن الثورة العربية الكبرى، عمّان، دار الكرمل، ٢٠١٢، ص٨٤.

(٢) الموسى، مذكرات الأمير زيد، ص٢٣٢.

(٣) سليمان الموسى، أوراق من دفتر الأيام – ذكريات الرعيل الأول، عمّان، د. ن، ٢٠٠٠، ص١٤.

في هذه الصفحة لدينا صورة عن وثيقة موقعة بيد الشريف ناصر بن علي تفيد بأن الأمير فيصل هو من أمر بتعيينه في هذا المنصب.

(٤) الموسى، مذكرات الأمير زيد، ص ص١٩٥–١٩٦.

للسفر إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح فقد استدعى شقيقه الأمير زيد في ٣٠/ ١٠/ ١٩١٨ لينوب عنه في دمشق على رأس الحكومة العربية خلال غيابه في باريس [١].

ومع مغادرة الأمير زيد إلى دمشق بقي جعفر العسكري قائد القوات النظامية في الجيش الشمالي الذي اتخذ من عمّان مركزًا له، واضطلع بإدارة المنطقة العسكرية الممتدة من تبوك جنوبا إلى السلط شمالا [٢]. وهكذا بدأ يتشكّل القاطع الجنوبي لحدود الدولة العربية من تبوك إلى السلط، لأن البلاغات الرسمية للحكومة الجديدة في دمشق التي بدأت تُنشر في الجريدة الرسمية «العاصمة» أصبحت تشمل التعيينات في الأجهزة القضائية والإدارية والتعليمية التي تغطي تماما هذه المنطقة (من تبوك إلى معان) خلال الفترة (١٩١٩-١٩٢٠).

من «جيش الثورة» إلى «الجيش العربي» النظامي

بعد وصول الأمير فيصل إلى دمشق وإعلانه عن تشكيل «الحكومة العربية» في ٥/ ١٠/ ١٩١٨ بدأت تظهر ملامح الإدارة الثنائية العسكرية - الإدارية أو سعي كل طرف إلى تكريس الأمر الواقع. فمع أن الجنرال اللنبي أوضح للأمير فيصل في اجتماعهما الأول في ٣/ ١٠/ ١٩١٨ ملامح المرحلة الانتقالية (إلى أن تنتهي الحرب ويتم الصلح) وقام بتعيين رضا الركابي حاكما عسكريا عاما يتبع له إلا أن الأمير فيصل بعد إعلانه تشكيل «الحكومة العربية» في ٥/ ١٠/ ١٩١٨ شكّل المديريات (الوزارات) التي شملت الداخلية والمالية والعدلية والحربية والصحة والتعليم والأشغال العامة والزراعة والقبائل، واكتمل التنظيم الإداري بإنشاء ديوان الشورى العسكري برئاسة ياسين الهاشمي، وعُهد إليه بتنظيم

---

(١) بالاستناد إلى يوميات الأمير زيد فقد تحرك من معان في ٩/ ١٠/ ١٩١٨ ولم يصل دمشق إلا في ١٨/ ١٠/ ١٩١٨ بسبب مصاعب السفر ضمن الدولة الجديدة: المصدر السابق، ص ص١٩٦-١٩٧.

(٢) العجلوني، ذكرياتي عن الثورة العربية، ص ص٨٣-٨٤.

«الجيش العربي» بعد حلّ «جيش الثورة العربية» ووصول الضباط السوريين الذين كانوا يخدمون في الجيش العثماني بعد الهدنة [١].

وهكذا في الأيام الأولى للحكومة العربية بدأت تصل إلى عمّان البلاغات الرسمية التي تحمل قرارات ديوان الشورى العسكري بتحويل «جيش الثورة العربية» إلى «الجيش العربي» بحسب الأصول العسكرية خاصة فيما يتعلق بالأقدمية العسكرية مع وصول الضباط النظاميين من الذين خدموا في الجيش العثماني. ويحدثنا عن ذلك في مذكراته محمد علي العجلوني الذي عُيّن قائدا بالوكالة للواء الرابع مشاة في الجيش الشمالي الذي حلّ في عمّان. ويعترف العجلوني أنه وجد نفسه في هذا الموقع «لاعتبارات اقتضتها أحوال الثورة» وليس بحسب الرتبة والأقدمية [٢]. ولكن لم تمض أيام على وجوده في عمّان حتى وصلت بلاغات ديوان الشورى الحربي بالإيعاز إلى ضباط الوحدات في عمّان ليسلموا وظائفهم إلى الضباط الذين تعيّنوا حديثا وانطلقوا من دمشق في طريقهم إلى عمّان، وهؤلاء «من الفئات المتخلّفة عن الجيش العثماني أو من الذين أُطلق سراحهم من الأسر». وينقل العجلوني هنا ما وصل من دمشق بأن «مغزى هذه البلاغات أن ضباط الثورة قد انتهت مهمتهم، وأن الأكفاء منهم قد يعيّنون في الوظائف الشاغرة في الجيش على الترتيب، ومن لم يكن حائزا على الشروط التي يراها ديوان الشورى الحربي فله حرية الانصراف إلى أهله» [٣].

التقسيمات الإدارية الجديدة

مع مغادرة الأمير زيد معان إلى دمشق في ٩/ ١٠/ ١٩١٨ وبقاء جعفر العسكري قائدا للقوات النظامية للجيش الشمالي في المنطقة الممتدة من تبوك، التي سقطت بيد قوات

---

(١) قاسمية، الحكومة العربية، ص٦١.

(٢) العجلوني، ذكرياتي عن الثورة العربية، ص٨٤.

(٣) المصدر السابق، ص٨٦.

الثورة العربية في ١٥/ ١٠/ ١٩١٨، إلى السلط، بادر فورا إلى تعيين حكام عسكريين لكل المناطق و«تحليف وجهاء البلاد يمين الإخلاص للعلم العربي والحكومة العربية» [١]. وفي الواقع لقد ظلت هذه المنطقة تسير طبقا للتشكيلات الإدارية العثمانية حتى الاتفاق البريطاني- الفرنسي في أيلول ١٩١٩، حيث قرّرت الحكومة الجديدة في دمشق (مجلس المديرين) في ١٥/ ٩/ ١٩١٩ إلغاء التشكيلات الإدارية العثمانية الموجودة وإصدار تشكيلات إدارية جديدة. وبموجب هذا القرار شُكّلت ثلاثة ألوية تضم ما أسميناه القاطع الجنوبي للدولة العربية:

لواء الكرك ومركزه الكرك، ويضم أقضية الطفيلة ومعان والعقبة ونواحي الشوبك والعراق وذيبان وتبوك.

لواء البلقاء ومركزه السلط، ويضم قضائي الجيزة وعمّان وناحية مادبا.

لواء حوران ومركزه درعا، ويتبعه قضاء عجلون وقضاء جرش [٢].

وفي غضون ذلك كانت الحكومة قد بدأت بإصدار الجريدة الرسمية «العاصمة» منذ ١٧/ ٢/ ١٩١٩ التي أخذت تنشر فيها البلاغات الرسمية والتعيينات الجديدة في الإدارة والأجهزة القضائية والتعليمية التي تكشف بطبيعة الحال عن المناطق التي كانت تتبع الدولة العربية أو تعتبرها ضمن حدودها «الطبيعية». وبناء على ذلك يلاحظ أن أولى البلاغات الرسمية المنشورة في «العاصمة» كانت تتعلق بإلغاء مسمى ومنصب «الحاكم العسكري» وتعيين متصرفين وقائمي مقام ومديرين على رأس الألوية والأقضية والنواحي، أو تعيين شيوخ عشائر إلخ. وكانت هذه التعيينات الإدارية تأخذ شكل «إرادات» تصدر عن «سمو الأمير المعظم» (فيصل بن الحسين)، بينما كان الأمر في التعيينات القضائية يعتمد على ما تنسّب به «لجنة موظفي العدلية» ثم يصدر الأمير فيصل قرارا بذلك. ويلاحظ هنا

---

(١) سليمان الموسى، الثورة العربية الكبرى، دار ورد، عمّان، ٢٠١٦، ص١٥٥.

(٢) المرجع السابق، ص٢٦٠.

أن التعيينات المنشورة في «العاصمة» كانت تغطي المنطقة الممتدة من تبوك، التي يمكن اعتبارها الحد الجنوبي لأقصى ما شملته خريطة الدولة العربية»، وإلى عجلون في الشمال.

وهكذا بمجرّد صدور الجريدة الرسمية للحكومة العربية في دمشق «العاصمة» بدأت تتّضح من الإرادات الأميرية والقرارات الإدارية المنشورة «الحدود الجنوبية» للدولة العربية المنشودة. ففي عدد ٦/ ٣/ ١٩١٩ نشرت «العاصمة» إرادة أميرية بالموافقة على تعيين الشيخ عطيوي شيخًا لمشايخ الكرك براتب عشرة جنيهات في الشهر [1]، بينما ورد في عدد ١٨/ ٣/ ١٩١٩ أن سمو الأمير صادق على تعيين إبراهيم أبو الهدى حاكما على العقبة[2]. وبعد شهور امتدت الحدود إلى الجنوب أكثر عندما نشرت «العاصمة» في عدد ٤/ ٩/ ١٩١٩ «أمر سمو الأمير المعظم بتعيين عبدالقادر أفندي مدير مدرسة تبوك مديرا لتبوك» باعتبار أن تبوك كانت ناحية تابعة للواء الكرك [3]. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن التعيينات الإدارية الجديدة كانت تبرز الشخصيات المحلية من أبناء المنطقة التي أخذت تتبوّأ المناصب الإدارية الجديدة بعد أن كانت التعيينات الأولى توحي بأن الشخصيات

---

(١) جريدة «العاصمة»، عدد ٦، دمشق، ١٨ آذار ١٩١٩، ص٧

(٢) المصدر السابق، عدد ٩، دمشق ١٨ آذار ١٩١٩، ص٦.

(٣) المصدر السابق، عدد ٥٦، دمشق، ٤ أيلول ١٩١٩، ص٣.

وهذا يتناقض مع ما أورده الضابط البريطاني المرافق لجيش الشمال والمعتمد البريطاني في عمّان أليك كيركبرايد في كتابه «النهضة العربية» الذي صدر بالإنجليزية سنة ١٩٧١ ونشر مقاطع منه سليمان الموسى كملحق لمذكرات الأمير زيد، إذ يقول إنه بعد دخوله مع جيش الثورة إلى دمشق «سُمح للأمير فيصل وأنصاره أن يؤسسوا إدارة عربية في سورية الداخلية، وكانت هذه تضم شرق الأردن فيما عدا منطقة معان، التي كانت تابعة للملك حسين في الحجاز»:

الموسى، مذكرات الأمير زيد، ص٢٣٧.

المعينة من بقية مناطق بلاد الشام [1]. ومن ذلك صدور إرادة أميرية في أيلول ١٩١٩ بتعيين حنّا العمّارين رئيس كتاب محكمة استئناف الكرك عضوا فيها بدلا من يعقوب المدانات «الذي طال أمد مرضه» [2]، وصدور إرادة أميرية بتعيين توفيق المجالي معاونا لمتصرف الكرك [3]، وتعيين عوده القسوس مدّعيا عاما للاستئناف في آب ١٩١٩ بعد أن كان معاونا للحاكم المنفرد في الكرك [4] وتعيين علي الشركسي مستنطق السلط في شباط ١٩٢٠ في وظيفة المدعي العام في معان [5] إلخ.

وبعد إعلان استقلال «المملكة العربية السورية» وانتخاب الأمير فيصل ملكا دستوريا في ٨/ ٣/ ١٩٢٠ يلاحظ أن «جلالة الملك» وافق في اليوم نفسه «على مذكرة لجنة انتخاب موظفي العدلية» بتسمية ممدوح المجالي وعبد الله السحيمات وعبد الله عكشة أعضاء في محكمة استئناف الكرك ويوسف سكّر عضوا في محكمة استئناف السلط [6].

وعلى الرغم أن المملكة السورية التي أعلنت استقلالها في ٨/ ٣/ ١٩٢٠ لم تستمر سوى أربعة شهور ونصف تقريبا، وبالتحديد حتى معركة ميسلون في ٢٤/ ٧/ ١٩٢٠ ودخول الجيش الفرنسي دمشق مساء ذلك اليوم، يلاحظ أن الحكومة الجديدة برئاسة علاء الدين الدروبي التي قبلت بالانتداب الفرنسي بقيت عدة أسابيع تعتبر شرق الأردن تابعا لها واستمرت في تعيين كبار الموظفين هناك. ففي ٦ آب ١٩٢٠ وافق رئيس الوزراء علاء الدين

---

(١) من ذلك نُقل نمر الشهابي مدير ناحية مادبا ليصبح مديرا للجيزة في تموز ١٩١٩: جريدة «العاصمة» عدد ٤٢، دمشق، ١٤ تموز ١٩١٩، ص٦.

(٢) جريدة «العاصمة» عدد ٤٤، دمشق، ٢٥ أيلول ١٩١٩، ص٥.

(٣) جريدة «العاصمة» عدد ٤٥، دمشق، ٢٨ تموز ١٩١٩، ص٤.

(٤) جريدة «العاصمة» عدد ٥٤، دمشق، ٢٨، آب ١٩١٩، ص٣.

(٥) جريدة «العاصمة» عدد ٩٩، دمشق، ٥ شباط ١٩٢٠، ص٣.

(٦) جريدة «العاصمة» عدد ١٠٧، دمشق، ٨ آذار ١٩٢٠، ص٥.

الدروبي على كتاب وزارة الداخلية بتسمية مظهر أرسلان متصرفا على السلط (بعد أن كان حتى ذلك الحين وكيل متصرف) وتسمية علي نيازي قائم مقام لجرش [١]، وهو آخر مؤشر لاستمرار ولاية دمشق على شرق الأردن الذي دخل في مرحلة جديدة في ذلك الوقت.

خاتمة

تكشف تجربة الحكومة/ الدولة العربية على هشاشة الحدود بين ما كانت تتمناه أو تنشده النخبة العروبية المتحلّقة حول الأمير- الملك فيصل خلال تشرين الأول ١٩١٨- تموز ١٩٢٠ وبين ما كانت تريده القوى الكبرى التي انتصرت على الدولة العثمانية، خاصة بريطانيا وفرنسا، واتفقت على تقاسم المنطقة في خريف ١٩١٩. وينطبق هذا بشكل خاص على «الحدود الجنوبية» لسورية «بحدودها الطبيعية» التي نادى باستقلالها المؤتمر السوري في ٧/ ٣/ ١٩٢٠ ومبايعة الأمير فيصل ملكا عليها في اليوم التالي.

إن هذا يؤكّد ما انتهى إليه ريتشارد هارتشون (R. Hartshorne) من أنه لا وجود لحدود طبيعية، بل إن كلّ الحدود من صنع البشر أو اصطناعية تُرسم مِن قبل مَن ينتصرون بعد الحروب أو بعد المفاوضات [٢]. ولذا حقّ لوزير المستعمرات ونستون تشرشل (Winston Churchill) أن يدّعي أنه رسم حدود شرق الأردن (الذي كانت تشمله الإرادات الأميرية والقرارات الإدارية للدولة العربية كما رأينا) بجرّة قلم في عصر يوم أحد بالقاهرة خلال مشاركته في مؤتمر الشرق الأوسط الذي عقد هناك خلال آذار ١٩٢١ لرسم السياسة البريطانية الجديدة في المنطقة [٣].

---

(١) جريدة «العاصمة»، عدد ١٤٦، دمشق، ١٢ آب ١٩٢٠، ص٧.

(٢) A. C. Diener & J. Hahen (editors), Borderlines and Borderlands- Political Oddities ate the Edge of the Nation-State,New York (Rowman & Littlefield Publishers) ٢٠١٠,p. ٨.

٣ Ibid. ,pp. ١٨٩-١٩٠.

دستور «المملكة العربية السورية» ١٩٢٠
موقف العلماء من الدستور
وما أُقرّ منه حتى ١٧ تموز ١٩٢٠

مقدمة

مع أن نظام الحكم العثماني الجديد تميّز منذ بدايته بثنائية الشرع – القانون، فقد أصبح من صلاحيات السلطان إصدار قوانين تشرّع لأوضاع جديدة، إلا أنه شهد نقلة كبيرة في النصف الثاني للقرن التاسع عشر مع قيام النخبة المتنوّرة في ١٨٧٦ بفرض الدستور على السلطان الشاب عبدالحميد الثاني (١٨٧٦–١٩٠٩)، الذي أصبح أول سلطان عثماني يحكم بموجب دستور أو على رأس نظام حكم مشروط بالدستور، وهو ما عُرف بـ «المشروطيّة الأولى»[1].

ولكن السلطان عبدالحميد الثاني، الذي كان مرغما على القبول بالدستور أو الحكم المشروط بالدستور وعلى القبول بمجلس منتخب، انتهز فرصة انشغال الدولة بالحرب العثمانية- الروسية (١٨٧٧–١٨٧٨) مع اقتراب القوات الروسية من العاصمة والهياج في البرلمان والشارع، وأصدر في ١٤/ ٢/ ١٨٧٨ أمره بتجميد العمل بالدستور حتى إشعار آخر. ومع هذا الفراغ الدستوري عمل السلطان عبدالحميد الثاني على بلورة مرجعية ومشروعية

(١) للمزيد حول ذلك انظر الأوراق المقدّمة للمؤتمر الدولي في العربية والتركية والإنجليزية الذي عقد في إسطنبول بمناسبة الذكرى المئوية لإعادة العمل بالدستور العثماني:

Proceedings of the International Congress on the Second Constitutional period of the Ottoman State on its Centenary, Istanbul (IRCICA) ٢٠١٢.

جديدة لنظام الحكم تتمثل في دعمه لفكرة الجامعة الإسلامية وإحياء فكرة الخلافة في العالم الإسلامي، مما جعل له مؤيدين في الخارج ومعارضين في الداخل [١].

وضمن هذه الثنائية نجد في بلاد الشام أن العلماء انقسموا إلى قسمين: غالبية تقليدية مؤيدة ومستفيدة من حكم السلطان عبدالحميد الثاني، وأقلية متنورة وملاحقة بتهمة «الاجتهاد» كما كانت الحال مع «حلقة المجتهدين» في دمشق التي التفّت حول الشيخ طاهر الجزائري (١٨٥٢–١٩٢٠) وضمّت أحمد محي الدين الجزائري (١٨٣٣–١٩٠٢) وعبد الرزاق البيطار (١٨٣٧–١٩١٦) وجمال الدين القاسمي (١٨٦٦–١٩١٤) وعبد الرحمن الشهبندر (١٨٧٩–١٩٤٠) وغيرهم، الذين انفتح بعضهم لاحقا على العروبة أيضا[٢].

وكان الشيخ طاهر الجزائري، الذي يعود إليه الفضل في شحذ روح الاجتهاد والتجديد بين الجيل الجديد من العلماء، قد تميّز عن غيره من العلماء المحافظين أو التقليديين بمعرفة عدة لغات: التركية والفارسية والفرنسية، وباطلاعه على العلوم الحديثة والمدنية الأوروبية، ولذلك فقد كان من أوائل من طرح التقليد جانبا، ودعا إلى الأخذ بمبادئ المدنية الحديثة، ويبدو هذا التأثير في مذكرات القاسمي، إذ يشير إليه بتقدير كبير لكونه «الشيخ المفيد المرقّي الوحيد» [٣]. ومن هذه الحلقة اشتهر بشكل خاص عبدالرزاق البيطار وجمال الدين القاسمي، على الرغم من الفارق في السن بينهما، إلا أن الأمير شكيب أرسلان يقول عن القاسمي إنه «رجل لا يتمارى اثنان في الشام في كونه من أفذاذ العصر، ومن العلماء الذين تحتج بمثلهم دمشق في كل مقام مباهاة» [٤].

---

(١) للمزيد حول ذلك انظر: قيصر أ. فرح، السلطان عبدالحميد الثاني والعالم الإسلامي، ترجمة محمد م. الأرناؤوط، بيروت، جداول، ٢٠١٢.

(٢) للمزيد حول «حلقة المجتهدين» وانفتاح بعض أعضائها على العروبة انظر:

David Commins,«Religious reformers and arabists in Damascus ١٨٨٥-١٩١٤»,International Journal of Middle East Studies,Vol. ١٨,No. ٤, Cambridge University Press ١٩٨٦,pp. ٤٠٥-٤٢٥ .

(٣) ظافر القاسمي، جمال الدين القاسمي، دمشق، مكتبة أطلس، ١٩٦٥، ص٤٢٧.

(٤) المصدر السابق، ص٤٠٦.

وقد اشتهرت «جمعية المجتهدين» في دمشق ودخلت التاريخ في شعبان ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م باسم «حادثة المجتهدين» بعد أن سعى الوشاة من العلماء التقليديين إلى إبلاغ الوالي عثمان ناظم باشا بأنهم يسعون إلى تشكيل مذهب جديد باسم «المذهب الجمالي» وينتقدون تحوّل الخلافة إلى ملك عضوض. وقد طالب الوالي من مفتي الشام محمد المنيني التدخل فعُقدت بحضوره محاكمة لهم في المحكمة الشرعية في ١١ شعبان ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م، وقد دافع القاسمي عن نفسه في هذه المحاكمة وأنكر اتهامه باستحداث مذهب جديد (المذهب الجمالي)، وأقرّ فقط أنهم يطالعون كتاب «كشف الغمة» للشعراني وغيره للكشف عن غوامض بعض الأمور. وقد شغلت دمشق بهذه المحاكمة التي حضرها حشد كبير، ولا سيما بعد أن أُوقف القاسمي ليلة واحدة، إلا أنه خرج منها باستقبال كبير أكّد مكانته الجديدة [1].

ومع هذا فقد أصبح القاسمي منذ ذلك الحين تحت مراقبة السلطة الحميدية، التي كانت ترصد تحركاته ولقاءاته سواء في بيته أو في جامع السنانية حيث كان يخطب الجمعة. وبعد اعتقال عبدالحميد الزهراوي في ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م، فوجئ القاسمي في إحدى الليالي بمختار المحلة مع بعض رجال الشرطة يدقون عليه الباب ليطلبوا منه كتاباً لديه من تأليف الزهراوي. وقد ذهب القاسمي بعد هذه المحنة في زيارة إلى بيروت حيث التقى هناك صديقه عبدالرحمن الشهبندر (١٨٧٩-١٩٤٠)، الذي دعاه إلى زيارة الجامعة الأمريكية التي كان يدرس فيها، كما زار الجامعة اليسوعية وأُعجب بما شاهده هناك من مظاهر التقدم. ولكن بعد عودته إلى دمشق كانت بانتظاره محنة أخرى في رمضان ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦ م، حيث أثار عليه العلماء التقليديون (أو «الحشويون» كما يسميهم) عاصفة عاتية بسبب كتابه

---

(١) للمزيد عن هذه المحاكمة انظر:

نزار أباظة، جمال الدين القاسمي أحد علماء الإصلاح الحديث في الشام ١٢٨٣-١٣٣٢هـ/ ١٨٦٦-١٩١٤ م، دمشق، دار القلم، ١٩٩٧، ص ص١١٢-١٢٠.

«مجموعة الأصول» وأهاجوا عليه القاضي والوالي الجديد شكري باشا و«كاد يلحق به السوء لولا أن الله يسّر بعض المخلصين فتوسّطوا له» [1].

موقف العلماء من إعلان العمل بالدستور في ١٩٠٨

في مثل هذا الجو من المضايقات يمكن لنا أن نتفهّم ترحيب القاسمي وغيره من المتنوّرين بالتغيّر الجديد في صيف ١٩٠٨، وبالتحديد إذعان السلطان عبدالحميد الثاني وقبوله بإعادة العمل بدستور ١٨٧٦ في ٢٤ تموز ١٩٠٨.

وفي ما يتعلق بالإعلان عن ذلك يلاحظ أن الخبر قد سجّله القاسمي في مذكراته بشكل مقتضب في يوم الجمعة ٢٤ تموز ١٩٠٨ حيث اقتصر على ذكر وصول التلغراف من الصدر الأعظم إلى الولايات المتحدة بـ«إجراء العمل على القانون الأساسي واتخاذ أعضاء مجلس المبعوثين بناء على صدور الإرادة السَّنية». ولكن المهم هنا تعليق القاسمي على الخبر حيث دوّن تحته ملاحظة تفيد متابعته لما يحدث في العالم: «وقد صادف في ٤ تموز حرية أمريكا وفي ١٤ حرية فرنسا وفي ٢٤ حرية المملكة العثمانية» [2].

ويبدو أن الخبر كان مباغتاً لأركان الولاية في دمشق والعلماء التقليديين في آن، حيث سيطر التحفظ والحذر في انتظار ما سيحدث حتى ١٣ آب ١٩٠٨ إذ جرى الاحتفال الرسمي بالحدث والطلب من الموظفين في الولايات القسم للعمل بالدستور. وحتى هذا جاء مباغتاً لشخصية عامة كالقاسمي، فقد دوّن في مذكراته في ١٣ آب ١٩٠٨ «اليوم ونحن على الغداء سمعنا ضرب ٢١ مدفعاً، ثم علمنا أن المدافع ضُربت لما فُرغ من تلاوة فرمان العمل بالقانون الأساسي، والحلف من الموظفين على العمل به» [3].

ويبدو أنه بعد هذا الاحتفال، الذي حسم الترقّب والتحفظ، أصبح في وسع القاسمي وأمثاله من العلماء المنفتحين أن يعبّروا عما في نفوسهم وأن يؤيدوا العهد الجديد. ومن

---

(١) ظافر القاسمي، جمال الدين القاسمي، ص٢٦٠.

(٢) المصدر السابق، ص ص٢١٤-٢١٥.

(٣) المصدر السابق، ص٢١٦.

الواضح أنه في الأيام السابقة كان هناك تشوش مما تعنيه المفاهيم والمصطلحات الجديدة التي أخذت تستخدم بكثرة مثل «المشروطية» و«القانون الأساسي» و«الدستور» إلخ، إذ إن العلماء التقليديين أخذوا يشيعون في العامة «أن الدولة تريد أن تخرج بالناس عن دينهم، وأن القرآن والسنّة لم يعد لهما من مكان، وأن الحكم للدستور والقانون والنظام التي هي من وضع البشر» ولذلك فقد كان من المهم ما يقوله آنذاك القاسمي وأمثاله من العلماء المنفتحين(١).

ففي ذلك اليوم الذي ضربت فيه المدافع احتفالاً بإعلان الدستور في ١٣ آب ١٩٠٨ دُعي جمال الدين القاسمي وأخوه محمد قاسم إلى اجتماع بهذه المناسبة في بيت الشيخ سليم الكزبري لـ «الاحتفال بأمر الدستور» حضره عدد من أركان الولاية مثل عبدالرحمن العظم محافظ الحج وعبد الله باشا الأمير وسامي باشا ومحمود باشا وعطا باشا البكري وعدد من النخبة الدمشقية الجديدة مثل أحمد بك الشمعة ورفيق بك العظم وعلي أفندي الكزبري و«الكثير من العلماء والمدرِّسين». وبالإضافة إلى هذا الحشد فقد شارك ممثل عن قيادة «جمعية الاتحاد والترقي» ألا وهو أسعد بك. وقد بدأ الاجتماع عبدالرحمن العظم الذي تحدث عن ما حدث في إسطنبول وطالب الحاضرين أن يؤيدوا الجيش في ما قام به،

(١) المصدر السابق، ص٢١٧.

يقول القاسمي الابن بالاستناد إلى أوراق أبيه: «كان أكثر الناس يجهل معاني هذه الألفاظ التي دخلت المجتمع الإسلامي: الدستور والقانون والنظام، وأخذوا في التساؤل عن حقائقها ومفاهيمها ودلالتها، وكاد الاضطراب يقع في العامة.. فرأى القاسمي أن واجبه يدعوه لأن يقف الوقفة التي تقتضيها المصلحة العامة».

وحتى القاسمي نفسه يهتم بهذا الأمر فيبحث عن كلمة «دستور» في المعاجم فلا يجد ما يشفي غليله فيسأل ويقرأ أكثر حتى يسجل ما يلي في مذكراته: «الدستور معرّب عن الفارسية. وهو مركب من (دست) أي قاعدة و(ور) بمعنى صاحب، وجمعه دساتير. والدستور الآن اسم لمجموعة قوانين ونظامات وفرمانات مؤلفة من أربعة مجلدات بالتركية»:المصدر السابق، ص ص٢٢٧-٢٢٨.

وتحدث بعده أسعد بك ممثل «الاتحاد والترقي»، ثم قام عبدالرحمن العظم فصافح أسعد بك وأقسم له على الولاء للدستور والعهد الجديد وكذلك فعل الحاضرون[1].

ولكن المهم في هذا الاجتماع كانت كلمة العلماء المشاركين، التي كان يحتاجها النظام الجديد لمواجهة تحريض العلماء التقليديين العامة على الدستور باسم الدين. وقد ألقى الكلمة التي كتبها جمال الدين القاسمي عن «منزلة القانون من الدين» أخوه محمد قاسم الذي درس عليه. وعلى الرغم من أن مسوّدة هذه الكلمة موجودة ومحفوظة بخط جمال الدين إلا أننا لا نعرف السبب الذي دعاه ليفوض أخاه بإلقاء هذه الكلمة التي نالت الاستحسان من جميع الحاضرين. وقد بدأ الكلمة بسؤال من صديق له «عن منزلة القانون من الفقه ومداه عند العلماء» ثم جواب جمال الدين بأن «القانون والنظام والدستور يشبه الفروع المدونة في كتب الفقه، التي أخذها الاجتهاد والاستنباط من الأصول الأربعة: الكتاب والسنّة والإجماع والقياس». وبعد أن يوضّح القاسمي مواقف كبار العلماء من الإمام مالك إلى الشاطبي الذين أكدوا على مصالح العباد قال: «وبالجملة فعلماؤنا وفقهاؤنا، وأئمة العصور من السلف الصالح، سبقوا كل واضع قانون ونظام إلى اعتبار رعاية المصالح التي لا قوام للأمة إلا بها. إنما ذكرتُ ذلك وكرّرته ليخفّ أمر القانون على من يسمع به ويظنه أمراً نكراً، وما هو إلا فروع ومسائل». وبعد أن وجّه القاسمي اللوم على الظلم والظالمين في العهد السابق الذي كبت الحريات أشار إلى فرحة الناس بالعهد الجديد حيث «وجوههم باشة وأنفسهم هاشة والصدور مفعمة بالمسرات والجوانح تهتز بالبشارات» وينتهي إلى توجيه رسالة مهمة في نهاية الكلمة إذ يقول: «إننا قد دخلنا الآن والحمد لله في حياة جديدة ومنحنا نعمة حميدة. فيجب علينا أن نخصص للوطن أنفسنا ونسعى جهدنا لإعلاء شأنه وتعزيزه، حقق الله الآمال»[2].

---

(١) المصدر السابق، ص٢١٦.

(٢) المصدر السابق، ص ص٢١٨– ٢٢٥.

وأفضل ما يعبّر عن مشاعر القاسمي إزاء إعلان الدستور ودلالته ما دوّنه في نهاية كتابه «دلائل التوحيد»، الذي كان قد عانى لأجل طباعته خلال العهد السابق. فقد كان القاسمي قد جمّد العمل في مسودة الكتاب للمطبعة بعد التحقيق معه، ولكن بعد إعلان الدستور في ٢٥ جمادي الثانية ١٣٢٦هـ - ٢٤ تموز ١٩٠٨ عاد إلى إكمال العمل وإعداده للمطبعة وكتب عن ذلك في مقدمة الكتاب: «رجعتُ إلى إتمام تبييضه حتى كمل في أواخر جمادي الثانية عام ١٣٢٦، في الأسبوع الذي مُنحت فيه الأمة العثمانية العمل بالدستور المبني على قواعد العدل واحترام الشورى، ونشر العلوم، وتحرير الأنفس من قيود الاستعباد. فلله ذلك الأسبوع الذي قلب نظام الملك وغيّر هيئة البلاد وبدّل الأرض بغير الأرض إذ انسلخت عن حياتها الأولى، حياة الخمول والذل، والضعف والجهل، واستبدلت بحياة العز والنشاط، والقوة والعلم والارتباط»[1].

ويبدو أن القاسمي كان لا يسلم من نقد العلماء التقليديين على تأييده الدستور. فقد نشر آنذاك مقالاً في جريدة «ثمرات الفنون» التي كان يصدرها في بيروت الشيخ أحمد حسن طبّارة بعنوان «بلى من سبر عرف» يؤيد فيها الدستور ويبين عدم تعارضه مع الشريعة. وقد وجّه إليه أحد أعضاء الجمعية الإسلامية في مصر، الذي كان في جولة في سورية آنذاك، رسالة انتقده فيها على هذا المقال ورد فيها «إننا ننصح جمال الدين القاسمي ونقول: لا يحقّ له أن يذكر مسألة في الجرائد مناقضة للشرع لأنه من العلماء»[2].

ويبدو أن هذه الرسالة قد حرّضت القاسمي على الاهتمام أكثر بهذا الموضوع وكتابة مقالة بعنوان «أصل وضع الدستور»، ربما كان يعدّها للنشر ولا نعرف إذا ما نشرت آنذاك. وفي هذه المرة يعرّف القاسمي الدستور كما يفهمه وكما يجب أن يفهمه القارئ «الدستور

وحتى ابنه ظافر القاسمي يستغرب ذلك لأنه لو ألقاه بنفسه لـ «كان أعمق وأبلغ»، ولم يجد تفسيرا سوى في تواضعه: المصدر السابق، ص ص٢٢٥-٢٢٦.

(١) المصدر السابق، ص٢٢٨.

(٢) المصدر السابق، ص ص٢٢٩-٢٣٠.

أو القانون عبارة عن كتاب يحتوي فروعـًا ومسائل من أحكام المسائل الفقهيـة لا العبـادات وتدبير المملكة، وقـوانين الحسبة، وقيـادة الجيـوش، وتوسـيع العلـوم والمعـارف، وحفـظ الأمـوال والأعـراض والأنفـس وسـائر الحقـوق، ومنـع التعـدي والاغتصـاب، واسـتبداد الحكام، وكفّ يد المرتشين والمفسدين، وجعل الحكومة شورى، يرأسها سـلطان، بمعنـى أن ينتخب من كل بلد يحوي عدداً عديداً من الأنفس رجالاً ذوي كفـاءة ولياقـة، ومعرفـة في أحكام المعاملات، وتسهيل الإصلاحات، ثم يجتمع جميع من انتخب مـن أولئـك الرجـال الأخيار في مجلس يرأسه السلطان، فيتفكرون في إصلاح المملكة من جهـة إدارتهـا العامـة». وبعـد هـذا التعريـف يـربط القاسـمي بـين العـدل وتطـور الأمـم، وبالتحديـد بـين الاسـتبداد وتقهقر المسلمين، حيث يقول: «ومعلوم أن الحاكم إذا استبد، ولـم يردعه عن الظلم تقـوى ولا صلاح، أهلك الحرث والنسل. ولئن وجد في بعض العصور خلفاء صالحون، كعمر بن عبدالعزيز ونور الدين محمود وصلاح الدين يوسـف الأيـوبي وأمثـالهم، فهـم مـن النـادر». وينتهي القاسمي في هذه الصفحات إلى جملة حاسمة يقـول فيهـا: «وبالجملـة فالدسـتور لا ينـافي الـدين بـل يؤيـده ويحفـظ الحقـوق بطريقـة أقـوى منهـا. وموضـوعه بالإجمـال فـروع اجتماعيـة لعـلاج الأمـة وسياسـتها، ولتقويتهـا وإعـلاء شـأنها، مـع حفـظ الـدين والآداب والأخلاق، فمن أحسن فلنفسه ومن أساء فعليها»[1].

وعلى الرغم من هذا فإن العلماء التقليديين في دمشق بقـوا علـى مـوقفهم المـتحفظ مـن الدستور والنظام الجديد وأخذوا ينشطون في ما سمّاه القاسمي «الجمعية الحميدية الفسادية التـي بعـث السـلطان أعضـاءها لقلـب الدسـتور»، إلـى أن حـدثت محاولـة الانقـلاب علـى الدستور والنظام الجديد في إسطنبول خلال نيسان ١٩٠٩[2]. وبعد خلع السلطان عبدالحميد

(١) المصدر السابق، ص ص ٢٣١–٢٣٣.

(٢) للمزيـد حـول هـذه الحركـة الانقلابيـة انظر: محمـد م. الأرنـاؤوط، «مـذكرات إسـماعيل كمـال حـول «الثورة المضادة» في إسطنبول: أحداث ١٣–٢٧ نيسان ١٩٠٩»، المجلة العربية للدراسات العثمانية، عدد ٧–٨، زغوان– تونس، ١٩٩٣.

الثاني، الذي كان له صداه بين العلماء التقليديين في دمشق، توجّه وفد من أعيان وعلماء دمشق إلى إسطنبول لتأييد النظام الجديد وتهنئة السلطان الجديد محمود رشاد لتوليه للحكم. ويلاحظ هنا أنه بين هؤلاء كان الأخ الأصغر لجمال الدين القاسمي د. صلاح الدين القاسمي الذي خطب باسم الوفد أمام السلطان، ثم كتب سلسلة من المقالات عن زيارته لإسطنبول ومظاهر العهد الدستوري الجديد في جريدة «المقتبس»[(١)].

وقد أخذ جمال الدين القاسمي آنذاك يشارك مع غيره من العلماء المؤيدين للدستور في الاحتفالات التي كانت تجري تأييداً للنظام الجديد بعد فشل الانقلاب. وفي هذا السياق يحدثنا في مذكراته عن احتفال أقيم في تكية السلطان سليمان في دمشق (المتحف الحربي الآن) في يوم الجمعة ٢٣ جمادي الأولى ١٣٢٧هـ - ١١ حزيران ١٩٠٩، إذ قرأ فيه صديقه الشيخ عبدالرزاق البيطار «المولد النبوي عن روح الأحرار بحضور الوالي والقاضي وأعيان البلدة... وبعد ذلك سمعنا خطباً وقصائد تليت في تأبين شهداء الحرية وفي الحرية»[(٢)].

وفي غضون ذلك (١٩٠٨- ١٩١٤) كانت قد عُقدت عدة انتخابات للبرلمان العثماني الجديد (مجلس المبعوثين) مما ساهم بالتدريج في إرساء ثقافة دستورية وبرلمانية جديدة، تمثلت خاصة في مساءلة الحكومة وفي النقاش داخل البرلمان حول القضايا الجديدة التي

---

(١) يلفت النظر هنا أن صلاح الدين القاسمي كان من مؤسسي «جمعية النهضة العربية» في ١٩٠٦ وأول أمين عام لها، وهي التي تعتبر «البذرة الأولى التي كان لها الفضل في نشوء الروح القومية»، ويعلق د. ظافر القاسمي أن الشيخ جمال الدين القاسمي «لم يكن غريبا عنها إن لم يكن واحدا من الذين وضعوا برامجها ومناهجها، ولا شك أنه على الأقل أحد الذين أوحوا بتأليفها»:

المصدر السابق، ص٢١٣.

(٢) المصدر السابق، ص٢٢٨.

أصبحت تهم الرأي العام مع انتشار الصحافة مثل موضوع الحقوق الثقافية للعرب والاستيطان الصهيوني المتزايد في فلسطين إلخ [١].

«حكومة دستورية» تمهّد للدستور الجديد ١٩١٨-١٩٢٠

مع إعلان الشريف حسين بن علي لـ «النهضة العربية» في حزيران ١٩١٦ برز من أولاده الأمير فيصل (١٨٨٣-١٩٣٣) الذي كان قد خاض تجربة العهد الدستوري الجديد بعد انتخابه نائبا لجدة في البرلمان العثماني (١٩٠٩- ١٩١٢)، إذ اكتسب خلال إقامته في إسطنبول ومشاركته في جلسات البرلمان خبرة جديدة في الحياة السياسية والديمقراطية. ولذلك لم يكن من المستغرب بعد أن وصل إلى دمشق على رأس الجيش الشمالي أن يعلن في ٥/ ١٠/ ١٩١٨ عن تشكيل «حكومة دستورية عربية شاملة جميع البلاد السورية» [٢]، في الوقت الذي لم يكن والده في مملكة الحجاز يأخذ بذلك [٣].

---

(١) للمزيد حول مشاركة العرب في الحياة البرلمانية في تلك الفترة انظر: عصمت برهان الدين عبدالقادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦.

(٢) الحصري، يوم ميسلون، ص١٥٠.

(٣) بعد مبايعة الشريف حسين بلقب «ملك البلاد العربية» في ٢/ ١١/ ١٩١٦، الذي تحفظت عليه بريطانيا وفرنسا واعترفتا به ملكا على الحجاز فقط، شكّل الملك حسين في اليوم التالي حكومة برئاسة ابنه الأمير علي بلقب «رئيس الوكلاء» وعهد فيها بوزارة الخارجية لابنه الأمير عبدالله ووزارة الداخلية لابنه الأمير فيصل... إلخ، وشكّل في اليوم نفسه «مجلس الشيوخ» لـ «النظر في كل ما يتعلق بمنافع البلاد والمراقبة على أعمال الدووابن والدوائر الرسمية وإبداء الرأي فيما تعرضه الدوائر على مقام رئيس الوكلاء». ولكن، كما يكشف د. الخوالدة، لا توجد هناك محاضر اجتماعات ولا تقارير عن معالجته للقضايا التي تدخل ضمن اختصاصه وعمله، ولذلك كان المجلس «عبارة عن هيئة شورى وليس سلطة تشريعية». ومن ناحية أخرى فقد عُرف عن الملك حسين معارضته للحكم الدستوري وقد «ختم حياته السياسية بمعارضته الحكومة الدستورية التي أسّسها نجله الأمير علي، بعد استقالته سنة ١٩٢٤ بناء على طلب أعيان الحجاز. فقد اعتبر

ومع أن الظروف السياسية لم تكن تسمح بأكثر من ذلك نظرا لتبعية «الإدارة العربية» إلى قيادة قوات الحلفاء بالمنطقة (الجنرال اللنبي) في انتظار حسم مؤتمر الصلح في باريس لمصير الولايات العثمانية السابقة، إلا أن مبادرة الأمير فيصل بعد عودته المتفائلة من باريس في نيسان ١٩١٩ واجتماعه بوفود أعيان سورية في دار البلدية بدمشق في ٧/ ٥/ ١٩١٩ سمحت له أن يحصل منهم على تفويض بإدارة سياسة البلاد الداخلية والخارجية بعد أن عاهدهم على السعي لاستقلال البلاد وتأسيس مجلس منتخب يضع القوانين للبلاد [1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه مع التئام المجلس الجديد أو «المؤتمر السوري» في ٣/ ٦/ ١٩١٩[2] تجلّت فيه نخبة ذات ثقافة قانونية دستورية أو خبرة في الممارسة البرلمانية خلال (١٩٠٨-١٩١٨) مثل هاشم الأتاسي وسعد الله الجابري وتيودور أنطاكي وغيرهم. وفي الجلسة الثانية التي عُقدت في اليوم اللاحق (السبت ٤ تموز ١٩١٩) تمّ انتخاب «لجنة وضع القانون الأساسي» برئاسة هاشم الأتاسي التي ضمّت عشرين عضوا من الشخصيات من ذوي الخبرة، حيث كان ربعهم من حلب: عبد الحميد الجابري ورضا أفندي وأحمد العيّاش وسعد الله الجابري وتيودور أنطاكي [3].

أن القيود المفروضة على سلطة الملك والصيغة الدستورية الحديثة التي أقرّها الأعيان أمرا منافيا للتعاليم الدينية التي يجب إبقاؤها دستورا للبلاد»:

زياد تركي الخوالدة، الحجاز تحت حكم الشريف حسين (١٩٠٨-١٩٢٤)، عمّان، وزارة الثقافة، ٢٠١٧، ص ص ٢٩٠-٢٩١ و٣١٣-٣١٤.

(١) انظر الملحق (٢) في نهاية الكتاب.

(٢) لدينا تواريخ مختلفة لانعقاد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السوري حتى في الصحافة الصادرة في ذلك الوقت. فجريدة «المصباح» الحلبية تذكر أن المؤتمر افتتح يوم الجمعة ٣ حزيران ١٩١٩، بينما تذكر جريدة «حلب» الرسمية أن الجلسة الافتتاحية كانت يوم الاثنين ٦ حزيران ١٩١٩، في حين أن جريدة الحكومة العربية «العاصمة» الصادرة في دمشق تذكر بدورها أن الجلسة الافتتاحية كانت في ٧ حزيران.

(٣) اجتماع المؤتمر السوري، جريدة «المصباح» عدد ٢٦، حلب، الأربعاء ٨ تموز ١٩١٩، ص٤.

ويبدو أن بعض أعضاء المؤتمر كان يستسهل أو يستعجل إنجاز القانون الأساسي أو الدستور. فبعد أسبوعين فقط من تشكيل لجنة وضع الدستور قدّم مبعوث اللاذقية محمد الشريقي مداخلة حول تأخر أعضاء لجنة وضع الدستور في إنجاز عملها ورد فيها أن «الغرض من لجنة القانون الأساسي أن ننظم هذا القانون ليأخذه الأمير ويعرضه على مؤتمر السلام ليكون حجة للسوريين أمام العالم المتمدن على طرز حكوماتهم المدنية القائمة على أساس الديمقراطية الحرّة». ولكن رئيس اللجنة هاشم الأتاسي أوضح في ردّه أن اللجنة تحتاج إلى وقت لإنجاز عملها، ولذلك انتهت الجلسة إلى المطالبة بتسريع العمل لإنجاز وضع الدستور وإرساله إلى الأمير فيصل في أوروبا إذا لم يُنجز قبل سفره [١].

وفي الواقع كانت اللجنة واعية لعملها بحكم خبرة الأعضاء، فقد انشغلت أولا في وضع «لائحة القانون الأساسي» الذي تضمّن المنطلقات والمبادئ الأساسية للقانون الأساسي أو الدستور الجديد. وقد تمكنت اللجنة من إنجاز هذه اللائحة حتى ٢٥ تشرين الأول ١٩١٩، وحُدّدت لها جلسة يوم الثلاثاء ٢٨/ ١٠/ ١٩١٩ لتدقيقها من المؤتمر [٢].

ولكن مع انكشاف مضمون الاتفاق البريطاني – الفرنسي الذي كان في أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩١٩، وذاك مع بداية سحب القوات البريطانية من سورية لتحلّ محلها قوات فرنسية، والتشوّش في الرأي العام دُعي المؤتمر السوري إلى جلسة في يوم السبت ٢٩/ ١١/ ١٩١٩ للاستماع إلى كلمة الأمير فيصل (التي ألقاها علي رضا الركابي) حول المستجدات لبيان رأي المؤتمر ليكون ذلك «عونا للأمير فيصل المفوّض من قبل الأمة للدفاع عن حقّها السياسي المطلق.. وفقا للغاية المشتركة التي هي الاستقلال التام» [٣]. وفي رد المؤتمر على ذلك الذي تلاه هاشم الأتاسي جاء التركيز من وحي «لائحة القانون

---

(١) المؤتمر السوري، جريدة «حلب» عدد ٦٢، حلب، ٧ تموز ١٩١٩، ص٢.

(٢) لائحة القانون الأساسي والمؤتمر السوري، جريدة «حلب»، عدد ٩٢، حلب، ٢٥ تشرين الأول ١٩١٩، ص٢.

(٣) خطاب دولة الحاكم العسكري العام، جريدة «حلب»، عدد ١٠٤، حلب، ١ كانون الأول ١٩١٩، ص١.

الأساسي» على المطالبة بـ «إعلان الاستقلال التام للقطر السوري.. مع تعيين شكل الحكومة بأنها شورية مدنية» [1].

إلا أن إنجاز وضع القانون الأساسي أو الدستور لم تكن مهمة سهلة بسبب التباين الكبير بين التيار التقليدي سواء من العلماء أو من المحافظين وتيار التحديث الذي كان يمثله المتعلمون الجدد أو المتنورون من العلماء. وهكذا بعد الجلسة الافتتاحية الرسمية توتر الوضع في جلسة العمل الأولى حين اعترض علماء دمشق على خلّوها من البسملة فقابلهم الأعضاء الآخرون وكلّهم من خريجي كليات الحقوق والعلوم بأن «الأمة تتطلع إلى فجر جديد تتجلى فيه فكرة تأسيس حكومة تتفق وروح العصر لا دخل فيها للدين» [2]. وفي هذا الجو دارت مناقشات ساخنة حول مواد الدستور القادم التي تتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة وحقوق المرأة... إلخ.

وقد تبلور هذا الاتجاه، الذي سيعتمد مصطلح الدولة المدنية عوضا عن الدولة اللادينية أو اللائكية (العلمانية)، بشكل أقوى بعد شهر حين عقد المؤتمر السوري جلسة في ٢ تموز ١٩١٩ ليعتمد اللائحة التي سيقدّمها للجنة كينغ - كرين التي جاءت المنطقة بقرار من عصبة الأمم لاستطلاع رغبات سكان المنطقة في الاستقلال أو الانتداب. ففي اللائحة التي قُدّمت للجنة في اليوم التالي ٣/ ٧/ ١٩١٩ ورد أنّ المؤتمر السوري يطالب بأن «تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية، مدنية، نيابية، تُدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة وتحفظ فيها حقوق الأقليات، على أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل» [3].

وقد أُثير هذا الموضوع بشكل قوي في جلسة المؤتمر السوري في ٧ آذار ١٩٢٠ التي خُصّصت لإعداد قرار بشأن الاستقلال. فقد اقترح بعض الأعضاء من غير المسلمين أن يُنصّ في قرار المؤتمر على أن تكون حكومة سورية لا دينية (لائكية - علمانية) ووافقهم

(١) المصدر السابق، ص٢.

(٢) يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، بيروت، دار النهار، ١٩٦٦، ص٣٩.

(٣) راجع النص الكامل في الملحق (٢).

بعض الأعضاء المسلمين بينما عارضهم آخرون طالبوا بالنص على أن تكون «حكومة عربية إسلامية». وحين احتدم الخلاف تدخّل الشيخ رشيد رضا باقتراح السكوت عن هذه المسألة لأنه «إذا أُعلنت لا دينية يفهم منها جميع المسلمين أنها حكومة كفر وتعطيل لا تتقيد بحرام أو حلال، ومن لوازم ذلك أنها غير شرعية فلا تجب طاعتها ولا إقرارها بل يجب إسقاطها عند الإمكان» (١). وقد وافقت آنذاك أغلبية الأعضاء على ذلك، ولكن يلاحظ أن قرار إعلان الاستقلال جاء «بإجماع الرأي» ليمثل التوافق على أن تكون الدولة المستقلة مبنية «على الأساس المدني النيابي وحفظ حقوق الأقلية» (٢).

وكان من الملاحظ أنه في «خطبة العرش» التي تلاها عوني عبدالهادي في المؤتمر السوري باسم الملك المُعلن فيصل بن الحسين أن الملك قد أكد في ختام هذه الخطبة الموجهة لأعضاء المؤتمر السوري أن «دولتنا الجديدة التي قام أساسها على وطنية أبنائها هي في حاجة اليوم إلى تقرير شكلها أولا ووضع دستور لها يعيّن لكل منا – آمرا ومأمورا- حقوقه ووظائفه» (٣). وبعد ذلك مارس المؤتمر السوري دوره الجديد الذي حدّده لنفسه في الرد على «خطبة العرش» فورا. فقد جاء في هذا الرد أن أعضاء المؤتمر اجتمعوا باعتبارهم «ممثلي الأمة السورية» وقرّروا «بإجماع الرأي» مبايعة الملك فيصل بعد ظهر ٨ آذار على أن تقوم في سورية «حكومة ملكية مدنية مسؤولة تجاه مجلس الأمة». وقد اختتم الرد بقرار وضع فيه الجميع حاكمين ومحكومين أمام الأمر: «لما كانت الحكومة التي قررنا تأليفها هي حكومة مسؤولة تجاه الأمة فقد قررنا إبقاء مجلسنا هذا لسنّ القانون الأساسي الذي تُبيّن فيه أساسات الحكم في البلاد من جهة، وتكون الحكومة مسؤولة تجاهه في كل ما

---

(١) رشيد رضا، العبرة بسيرة الملك فيصل، مجلة «المنار» مجلد ٤٣، جزء ١، القاهرة، ١٩٣٤، ص٩٦.

(٢) انظر القرار في الملحق (٤).

(٣) خطبة العرش، جريدة «العاصمة» عدد ١٠٧، دمشق، ٨ آذار ١٩٢٠، ص٢.

يتعلق بأساس استقلال البلاد التام إلى أن تتمكن الحكومة من جمع مجلس النواب وفقا للقانون الذي سيوضع في هذا الشأن»[1].

وبعد هذا القرار دبّت الحميّة في المؤتمر السوري للنظر في مشروع «القانون الأساسي» الذي قُدّم للمؤتمر. وكان المؤتمر قد اختار لجنة لوضع مشروع «القانون الأساسي» مؤلفة من عشرين عضوا، و«باشرت عملها بكل جدّ ونشاط باحثة منقبة في أحدث مدونات الحقوق الأساسية، مقتبسة كل ما رأته ملائما لحالة البلاد وأهلها» إلى أن وضعت «مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي» لكي تناقش في المؤتمر. وفي هذه «المضبطة» اعترفت اللجنة في مقدمتها أن الأمير فيصل هو الذي «ارتأى أن يضع المؤتمر السوري العام قانونا أساسيا للمملكة السورية الجديدة تتخذه دستورا في تنظيم أمورها الداخلية، وتعيين شكلها الجديد الذي تتجلى به روح الرعاية، والمحافظة بنوع خاص على حقوق الأقليات من المواطنين». وقد أشارت اللجنة بشكل خاص إلى المادة الأولى من مشروع الدستور الجديد، التي نصّت على أنّ «حكومة البلاد العربية السورية حكومة مدنية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام»، ونوّهت إلى أنه «أُريد بذلك أن تكون البلاد نيابية مدنية، تتجلى فيها حاكمية الأمة لتكون حاكمة نفسها بنفسها، وألا تترك للعوامل الدينية البحتة مجالا في السياسة والأحكام العمومية مع احترام حرية الأديان والمذاهب التي في البلاد بلا تفريق بين طائفة وأخرى»[2].

وكان المؤتمر السوري، الذي أخذ بهذا يمارس مهامه في مناقشة مشروع الدستور الجديد ومراقبة أعمال الحكومة، قد بدأ مهامه الجديدة يوم الأحد ١٠ آذار ١٩٢٠ بجلسة عامة ترأسها الشيخ سعيد الكرمي أكبر الأعضاء سنا (١٨٥٦-١٩٣٥) وتمّ فيها انتخاب هاشم الأتاسي للرئاسة بأغلبية الأصوات (٥٥ صوتا) ويوسف الحكيم نائبا بأغلبية

---

(١) جواب المؤتمر السوري على خطبة العرش، جريدة «العاصمة» عدد ١٠٨، دمشق، ١١ آذار ١٩٢٠، ص٢.

(٢) انظر الملحق (٨) في نهاية الكتاب.

الأصوات (٤٣ صوتا) ومحمد عزة دروزة سكرتيرا بأعلى الأصوات (٥٦ صوتا) وغير ذلك من الهيئات [١].

ومع هذا التحول تشكّلت أول حكومة وزارية وعهد الملك فيصل إلى رضا الركابي بمنصب «رئيس الوزراء»، وفي هذا السياق اعتبر رئيس الوزراء من واجبه التقدم ببيان إلى المؤتمر السوري في ٢٧ آذار ١٩٢٠ لينال الثقة باعتبار أن الحكومة أصبحت «مسؤولة أمام مجلس الأمة». وفي جملة تُسمع لأول مرة قال الركابي إن «هيئة الوزارة سعيدة جدا بكونها أول وزارة وطنية دستورية ظهرت أمام مجلس ممثل للأمة تقرأ بيانها وتبسط خطتها». وضمن هذه الخطة أوضح الركابي أن «إدارتنا الداخلية تبقى على الأساسات الحاضرة (العثمانية- المؤلف) إلى أن يصدر القانون الأساسي»، ولذلك توجّه في النهاية بالقول لأعضاء المؤتمر إن «الحكومة ترجو من المجلس الموقر أن يسرع بوضع القانون الأساسي وقانون انتخاب مجلس الأمة لتباشر بإجراء الانتخابات وجمع المجلس التشريعي بأقرب ما يمكن» [٢].

ولكن التطورات السياسية المستجدة بعد إعلان المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو عن قراراته في ٢٥/ ٤/ ١٩٢٠ بتوزيع الانتداب على بلاد الشام والعراق ما بين بريطانيا وفرنسا، التي جاءت مفاجئة، أثّرت على عمل المؤتمر بعد أن اختير رئيسه هاشم الأتاسي رئيسا للوزراء، مما دعا المؤتمر إلى تخصيص جلسة جديدة في ٥ أيار١٩٢٠ لانتخاب رئيس جديد هو رشيد رضا ونائب له هو عبدالقادر الخطيب. وقد ترتّب على ذلك أن تتقدم الحكومة الجديدة ببيانها إلى المؤتمر لنيل الثقة في ٨ أيار ١٩٢٠، الذي ألقاه وزير الخارجية الجديد عبدالرحمن الشهبندر [٣].

---

(١) المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد١٠٨، دمشق، ١١ آذار ١٩٢٠، ص٦.

(٢) جريدة «العاصمة» عدد ١١٣، دمشق، ٢٩ آذار ١٩٢٠، ص ص١-٣.

(٣) ولد عام ١٨٧٩ في دمشق وكان أصغر المنضمين إلى حلقة الشيخ طاهر الجزائري، وبعد «محاكمة المجتهدين» ذهب إلى بيروت ودرس الطب في الجامعة الأمريكية. عاد إلى دمشق بعد إعلان العمل بالدستور، وبعد معارضته لسياسة الاتحاديين لجأ إلى مصر وتولى رئاسة تحرير جريدة «الكوكب» التي

وبسبب هذه الظروف لم يبدأ المؤتمر السوري بمناقشة وإقرار بنود مشروع الدستور الجديد إلا في ٢٠ أيار ١٩٢٠. ويلاحظ هنا أن مناقشة مواد مشروع الدستور الجديد لم تكن بحسب تسلسل ورودها بل بحسب تقدير أهميتها من رئاسة المؤتمر كما يبدو، كما أن مناقشة بعض المواد أخذت وقتا طويلا على حساب المواد الأخرى وصاحبها اختلاف كان يؤدي أحيانا إلى ضوضاء تستدعي توقيف الجلسة أو تأجيلها، وهو ما أخرّ إقرار كل مواد الدستور الجديد حتى تعطيل عمل المؤتمر بقرار من الملك فيصل في ٢٠ تموز ١٩٢٠ في محاولاته للحدّ من اندفاع القوات الفرنسية نحو دمشق [١].

ففي جلسة ٢٠ أيار ١٩٢٠ تليت المادة ١٢٤ من الفصل الحادي عشر (في المقاطعات) من مشروع الدستور، و«بعد مناقشة طويلة تأجل البتّ فيها إلى الجلسة القادمة» وخُتمت الجلسة بذلك [٢]. وفي الجلسة التالية بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٢٠ تُليت مرة أخرى المادة ١٢٤ وطال النقاش حولها حتى تأجل النظر فيها إلى الجلسة اللاحقة [٣]. وقد تميّزت جلسة ٢٦/ ٥/ ١٩٢٠ بتقديم اقتراح من ٢٨ عضوا يطلبون فيه «الاكتفاء بمذاكرة المادة ١٢٤ فقُبل الطلب». ولكن سرعان ما أعقب ذلك مناقشة طويلة اقترح فيها العضو عفيف الصلح وآخرون إعادة الفصل بكامله (الحادي عشر) إلى اللجنة التي وضعت مشروع الدستور فقُبل الاقتراح ثم «تعطّلت الجلسة بالنظر لحدوث الضوضاء» [٤]. ومع عودة المؤتمر إلى

أصدرتها الاستخبارات البريطانية ونشط وسط السوريين في القاهرة، وكان أحد الشخصيات الذين أصدرت لندن باسمهم «تصريح السبعة» في ١٦/ ٦/ ١٩١٨، ثم عاد إلى دمشق، في ١٩١٩ ليشارك في العهد الاستقلالي الجديد وبقي وزيرا للخارجية حتى معركة ميسلون، ليغادر من جديد إلى مصر ويواصل نشاطه المعارض للانتداب الفرنسي حتى اغتياله في ١٩٤٠.

(١) محمد يونس العبادي، أوراق الملك فيصل ملك العراق، عمّان، دار ورد الأردنية، ٢٠١٤، ص٥٧.

(٢) جلسات المؤتمر السوري، خلاصة ضبط السبت ٢٠/ ٥/ ١٩٢٠، جريدة «العاصمة» عدد ١٠٧، دمشق، ٢٧ أيار ١٩٢٠، ص٥.

(٣) المصدر السابق، ص٥.

(٤) جلسات المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ١٢٨، دمشق، ٣١ أيار ١٩٢٠، ص١.

الانعقاد في جلسة ٢٧/ ٥/ ١٩٢٠ تُليت المادة ١٢٤ للمرة الثالثة، وتلي اقتراح مقدّم من ٤٣ عضوا يطالبون فيه أن تكون المادة بحسب الصيغة التالية «المقاطعات تُدار على أصول اللامركزية الواسعة في إدارتها الداخلية ماعدا الأمور التي تدخل في اختصاصات الحكومة العامة كما هو مصرّح بهذا القانون»، ولكن «حدث جدل وتعطلت الجلسة ثم أُعيدت الجلسة وقبلت الصيغة ثانية» (١).

أما الجلسة التالية للمؤتمر في يوم السبت ٢٩/ ٥/ ١٩٢٠ فقد بدأت بتلاوة كتاب من بيروت مُقدّم من السيد محمد الباقر وآخرون «يحبذون ما قام به المؤتمر من المذاكرات بلزوم إعطاء المرأة حق الانتخاب فقوبل بالهتاف» (٢).

وفي الجلسة التالية يوم الاثنين ٣١/ ٥/ ١٩٢٠ تُليت المادة ١٢٥ من مشروع الدستور، وبعد المناقشة اقترح منح هارون استبدل كلمة «مجلس إدارة» عوضا عن «مجلس نيابي» فلم يُقبل اقتراحه، بل قُبلت المادة على حالها وهي «لكلّ مقاطعة مجلس نيابي يدقق ميزانية المقاطعة ويسنّ قوانينها ونظمها المحلية وفقا لحاجاتها ويراقب أعمال حكومتها، وليس له أن يسنّ قانونا يخالف نصّ هذا القانون الأساسي ولا القوانين العامة المعطى حقّ وضعها للمؤتمر» (٣).

وبعد ذلك حدث تطور جديد ألا وهو تقدّم عزّة دروزة باقتراح لإضافة مادة جديدة إلى مشروع الدستور ألا وهي: «يُشترط في أساس تقسيم المقاطعات أن لا تقلّ مساحة كل مقاطعة عن خمسة وعشرين ألفا من الكيلومترات المربعة، وألا يقلّ عدد سكانها عن خمس مئة ألف نسمة، وأن تراعى فيها الارتباطات الطبيعية والاقتصادية». وبعد مناقشة هذه المادة

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) جلسات المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ١٢٩، دمشق، ٣ حزيران ١٩٢٠، ص٤.

المضافة اقترح ثلاثة وأربعون عضوا «الاكتفاء بالمذاكرة وقبول اقتراح السيد عزة دروزة، فقُبل الاقتراح ثم تعطلت الجلسة»[1].

وفي جلسة الثلاثاء ١/ ٦/ ١٩٢٠ نظر المؤتمر في المادة (١٢٧) من مشروع الدستور، و«بعد مناقشة طويلة تعطّلت الجلسة بالنظر لحصول الضوضاء». ولما عادت الجلسة لاستكمال مناقشة المادة اقترح العضو حكمت النيّال من حلب وآخرون أن يكون الحد الأصغر لسن النائب في مجلس المقاطعات خمسا وعشرين سنة، فقُبل الاقتراح وصارت المادة على هذا النص: «انتخابات المجلس النيابي للمقاطعة تكون على درجة واحدة، وأوصاف الناخب الأول وأوصاف النائب المصرحة في المادة ٧٩ والمادة ٨٠ من هذا القانون تراعى أيضا في انتخاب مجالس المقاطعات فيما عدا سنّ النائب في مجلس المقاطعة، فإنّ الحدّ الأصغر لها يجب أن يكون خمسا وعشرين سنة» [2].

وخلال شهر حزيران جاءت أول جلسة في ٣/ ٦/ ١٩٢٠ تُليت فيها أولا المادة ١٢٨ فاقترح العضو دعاس جرجس ورفقاؤه أن تكون مدة مجالس المقاطعات أربع سنوات أو ثلاثة فلم يُقبل الاقتراح، بل قُبلت المادة على حالها: «مدة أعضاء مجلس المقاطعة سنتان، وتدوم نيابة النائب إلى أن تتم الانتخابات الجديدة ويجوز إعادة انتخابه» [3]. وبعد هذه المادة تُليت المادة (١٢٩) فقُبلت كما جاءت: «يُنتخب نواب مجالس المقاطعات بنسبة نائب واحد إلى عشرين ألفا من نفوس المقاطعة، والكسر المعتبر فيما دون النصاب عشرة آلاف»[4]. ولكن حين تُليت المادة (١٣٠) والمادة (١٣١) تقرّر «تأجيل المذاكرة فيها إلى يوم السبت حيث يتذاكر المؤتمر في المواد العائدة للأقليات» [5].

---

(١) المصدر نفسه، ص ص٤-٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) جلسات المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ١٣٠، دمشق، ٧ حزيران ١٩٢٠، ص٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

وفي الجلسة ذاتها تُليت المادة (١٣٢) و«بعد المناقشة قُبلت على هذه الصيغة»: «تبتدئ انتخابات مجالس المقاطعات في أول شهر تموز من كل سنتين، وتجتمع في أول شهر أيلول من كل سنة وتدوم اجتماعاتها شهرين، ويجوز تمديد مدة الاجتماع إذا طلبه الحاكم العام أو سبعة من أعضاء المجلس ووافق عليه ثلثا الأعضاء الموجودين في الجلسة» [١].

وفي جلسة يوم السبت ٥/ ٦/ ١٩٢٠ التي كانت مخصّصة للأقليات تليت المادة (٨٩) و«بعد المناقشة وردت عدة اقتراحات فتأجّل البحث فيها إلى الجلسة القادمة» [٢]. وفعلا نوقشت هذه المادة في الجلسة اللاحقة يوم الاثنين ٧/ ٦/ ١٩٢٠ وطال النقاش حولها ثم تُليت بعض الاقتراحات ولم تُقبل، بينما «قُبل التعديل المعطى من إبراهيم الخطيب وعزة دروزة ورفقائهما وأصبحت المادة بهذه الصيغة»: «تُعتبر كل مقاطعة دائرة انتخابية واحدة بالنسبة للأقليات، ويكون النصاب لها ثلاثين ألفا، والكسر المعتبر فيما دون النصاب خمسة عشر ألفا» [٣].

وفي اليوم التالي الثلاثاء ٨/ ٦/ ١٩٢٠ اقتصرت الجلسة على نقاش محضر الجلسة السابقة حول الأقليات، إذ اعترض تيودور أنطاكي وطلب تصحيح المحضر «بذكر انسحاب مندوبي الأقلية من مذاكرة أمس لعدم قبول الأكثرية تقريرهم القائل بجعل النصاب الأكبر عشرين ألفا والنصاب الأصغر عشرة آلاف»، ولكن «اعترض عليه بأن الانسحاب لم يكن من جميع مندوبي الأقلية» [٤].

أما جلسة يوم الخميس ١٠ حزيران ١٩٢٠ فقد بدأت باعتراض تيودور أنطاكي على المادة (٩٢) بعد تلاوتها، ثم «تناقش الأعضاء في ذلك وبالنهاية قُبل اقتراح عزة دروزة

---

(١) المصدر السابق.

(٢) جلسات المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ١٣١، دمشق، ١٠ حزيران ١٩٢٠، ص٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) جلسات المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ١٣٤، دمشق، ٢٤ حزيران ١٩٢٠، ص٢.

فقُبلت وهي: «يُسنّ للانتخابات قانون خاص تُبيّن فيه كيفية إجرائها وسائر المعاملات المتفرعة عنها، وتُبيّن فيه أيضا القاعدة التي يجري عليها انتخاب الأقلية» (١).

ومع انعقاد الجلسة اللاحقة يوم السبت ١٢/ ٦/ ١٩٢٠ انشغل الأعضاء في نقاش بيان الحكومة حول السياسة الخارجية ما بين مؤيد ومعارض إلى أن «تقرّر أن بيان الوزارة كاف»، ولذلك اقتصر الوقت المتبقي على تلاوة المادة (١٢٨) وتأجيل البحث فيها إلى الجلسة اللاحقة (٢).

وبالمقارنة مع الجلسات السابقة جاءت جلسة يوم الاثنين ١٤/ ٦/ ١٩٢٠ لتثير النقاش والاختلاف من جديد حول الأقليات. فعندما تُليت المادة (١٢٩) اقترح العضو عبدالكريم الخيّر أن يكون النصاب خمسة عشر ألفا والكسر المعتبر فيما دون النصاب سبعة آلاف وخمس مئة، فقُبل الاقتراح وأصبحت المادة على هذا الشكل: «يُعيّن عدد نواب الأقليات في مجالس المقاطعات النيابية بنسبة مجموع نفوسهم في المقاطعة وباعتبار نائب واحد عن كل خمسة عشر ألفا، والكسر المعتبر في ما دون النصاب سبعة آلاف وخمسمئة» على الرغم من أن بعض ممثلي الأقليات (تيودور أنطاكي ودعاس جرجس وإلياس عويشق وعيسى المدانات وتوفيق مفرج ورشيد النفاع) عبّروا عن استنكافهم عن الاشتراك في مناقشة المادة (٥٧).

ومع ذلك فقد استمرّت الجلسة بإقرار المزيد من المواد. فقد تُليت المادة (١٣٠) وبعد المناقشة قُبلت على هذا التعديل»: «المقاطعات تسنّ قوانين لانتخاب مجالسها النيابية»(٣). كما تُليت المادة (١٣٢) وقُبلت كما هي: «القوانين التي تسنّها مجالس المقاطعات النيابية تُرفع بواسطة الحاكم العام إلى الملك للمصادقة عليها والأمر بإجرائها على أن يصدّق عليها وتعاد إلى المقاطعات خلال شهر واحد» (٤). ولكن المادة (١٣٣) لم تمرّ بسهولة بعد

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، ص٣.

(٣) المصدر السابق، ص ص٣-٤.

(٤) المصدر السابق.

أن رفضت الاقتراحات التي قُدّمت حولها، ولذلك رؤي أن تُحال إلى اللجنة التي وضعت مشروع الدستور «لتوضع لها صيغة مناسبة» (١).

وبالمقارنة مع الجلسات السابقة كانت جلسة ٢٨ حزيران ١٩٢٠ هي الأهم من حيث عدد المواد التي تليت وأُقرّت. فقد تليت فيها المواد (١٣٥) و(١٣٦) و(١٣٧) و(١٣٨) و(١٣٩) و(١٤٠) و(١٤١) و(١٤٢) و(١٤٣) و(١٤٤)، ثم تليت المادة (١٤٥) وبعد مناقشة اقترح عفيف الصلح طيّها فتمت الموافقة، وكذلك الأمر مع المادة (١٤٦) التي تُليت وطلب عادل زعيتر طيّها فحصلت الموافقة على ذلك، ثم تُليت المواد (١٤٧) و(١٤٨) و(١٤٩) و(١٥٠) فـ«قُبلت على حالها» (٢).

ومع هذا الزخم حلّ شهر تموز الأخير في عمر المؤتمر السوري، حيث شهدت جلسة يوم الخميس ١/ ٧/ ١٩٢٠ مناقشة مطولة للمادة (٦٤) المعدلة إلى أن طرح اقتراح بتأجيل مناقشتها للجلسة القادمة. وعلى عكس ذلك حظيت المادة (٦٥) بمناقشة وقُبلت على حالها: «إذا وقع اقتراح بتعديل القانون الأساسي ووافق على لزوم التعديل ثلثا كل من المجلسين فيجتمع المجلسان هيئة عامة ويقرران بالأكثرية شكل التعديل» (٣). وبعد ذلك تليت المادة (١٣٣) التي حظيت بمناقشة وقُبلت بالأكثرية بالنصّ التالي: «إذا أُعيدت القوانين المرفوعة من قبل المقاطعات دون التصديق من الملك بدعوى مخالفتها للقانون الأساسي أو القوانين العامة ينظر مجلس نواب المقاطعة فيها مرة أخرى، فإذا أصرّ على الشكل الأول ولم يصادق عليه في المرة الثانية حكم مجلس الشيوخ وكان حكمه هو النافذ، ويُشترط تصديقه في المرة الثانية أو إيداعه إلى مجلس الشيوخ خلال أسبوعين، أما قانون الميزانية فيُشترط تصديقه أو إعادته إلى مجلس الشيوخ خلال أسبوع واحد» (٤).

---

(١) المصدر السابق.

(٢) جلسات المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ١٣٦، دمشق، ١ تموز ١٩٢٠، ص١-٢.

(٣) جلسات المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ١٣٧، دمشق، ٥ تموز ١٩٢٠، ص١.

(٤) المصدر السابق.

وبعد يومين جاءت جلسة يوم السبت ٣/ ٧/ ١٩٢٠ لتراجع من جديد المادة (٦٤) التي نوقشت أكثر من مرة في الجلسات السابقة. و«بعد مناقشات طويلة.. قُبل الاقتراح القائل بأن الحلّ الأخير يكون لمجلس النواب بشرط أن يكون رأي ثلثي الأعضاء» وحُوّلت المادة إلى اللجنة «لأجل سبك عبارتها» لتصبح على الشكل التالي: «إذا تقرّر في مجلس النواب قانون من القوانين وأُرسل إلى مجلس الشيوخ فعدّله وأرجعه إلى مجلس النواب وأصرّ هذا على رأيه الأول ولم يتحول مجلس الشيوخ عن قراره يعاد القانون ثانية إلى مجلس النواب، فإذا أصرّ هذا على رفض التعديل تؤلف لجنة متساوية العدد من المجلسين لإزالة هذا الخلاف فإذا لم يمكن فقرار المجلس النيابي هو النفاذ على شرط أن يكون هذا القرار بموافقة ثلثيه. وأما قانون السنوية فليس لمجلس الشيوخ أن يعيده إلا مرة واحدة، فإذا أصرّ مجلس النواب على رأيه الأول فقراره هو النافذ» [1].

ومع توتر الأوضاع في البلاد عشية إنذار الجنرال غورو للملك فيصل شعر أعضاء المؤتمر بالخطر مع هذا التراخي في إقرار مواد مشروع الدستور. ومن هنا سارع رئيس المؤتمر رشيد رضا بعد جلسة ٣/ ٧/ ١٩١٢٠ بإرسال كتاب إلى رئاسة الوزراء يطلب فيه «إعداد المعدات للانتخابات النيابية القادمة» [2] لكي تُواجه فرنسا بمجلس نيابي منتخب يعبّر عن إرادة الشعب. ولذلك شهدت جلسة الاثنين في ٥ تموز ١٩٢٠ تطورا جديدا مع تقديم عثمان سلطان اقتراحا موقعا من سبعة عشر عضوا خلاصته «أن يُكتب للحكومة بالانتهاء من تدقيق لائحة القانون الأساس للمرة الأولى، ويُطلب منها المبادرة لتهيئة المعدات اللازمة للانتخابات حرصا على الوقت ريثما تتم القراءة الثانية وفقا لرغائب

---

(١) المصدر السابق.

والصياغة هنا بعد التعديل المذكور مأخوذة من مشروع القانون الأساسي الذي نشره عضو المجلس حسن الحكيم: الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي (١٩١٥-١٩٤٦)، بيروت، دار صادر، ١٩٧٤، ص٢١٤-٢٢٨.

(٢) الانتخابات النيابية، جريدة «حلب» عدد ١٥١، الاثنين ٥ تموز ١٩٢٠، ص٤.

الشعب السوري، والطلب منها أن تُبلّغ المؤتمر مباشرتها لذلك في عموم البلاد السورية تنفيذا لمنطوق القرار التاريخي الذي أودع تنفيذه لها»، وهو ما أقرّه المؤتمر [1].

ومن الواضح هنا أن أعضاء المؤتمر كانوا واعين إلى الانتقادات الموجّهة في الصحافة المؤيدة للانتداب الفرنسي حول مصداقية المؤتمر السوري ومدى تمثيله للسوريين، خاصة في لبنان وفلسطين حيث حالت السلطات دون إجراء انتخابات له، ولذلك رأوا الحل في تسريع إقرار مشروع الدستور وإجراء انتخابات تشريعية لانتخاب مجلس نيابي جديد بحسب الدستور الجديد. ومع أن الجلسة الأخيرة انتهت بالموافقة على الاستمرار بإقرار مواد مشروع الدستور في الجلسات اللاحقة إلا أن ما حدث لاحقا يثير الاستغراب. فمع ضغط الأحداث والتوترات عُقدت الجلسة اللاحقة في اليوم التالي ٦/ ٧/ ١٩٢٠ ولم تناقش فيها أو تُقرّ أي مادة [2]، وكذلك الأمر مع جلسة يوم الأربعاء ٧/ ٦/ ١٩٢٠ [3].

وفي هذه الأوضاع المتوترة جاءت الجلسة اللاحقة يوم الخميس ٨/ ٧/ ١٩٢٠ بمفاجأة ألا وهي العودة إلى مناقشة حق المرأة في الانتخاب. فقد «تُليت مذكرة من بعض علماء دمشق بخصوص عدم الموافقة على إعطاء المرأة حق الانتخاب فقُبلت وتقرر حفظها بين الأوراق» [4]. وفي ما بعد «تُليت مذكرة واردة من الدكتور سكاف وبركات تتضمّن لزوم إعطاء المرأة حق الانتخاب فتقرّر حفظها بين الأوراق» [5]. ويلاحظ هنا أن المذكرة الأولى «قُبلت وتقرّر حفظها بين الأوراق» بينما المذكرة الثانية «تُليت... وتقرّر حفظها بين

(١) جلسات المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ١٣٨، دمشق، ٨ تموز ١٩٢٠، ص١.

(٢) جلسات المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ١٣٨، دمشق، ٨ تموز ١٩٢٠، ص١.

(٣) المصدر السابق، ص ص١-٢.

(٤) جلسات المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ١٣٩، دمشق، ١٢ تموز ١٩٢٠، ص١.

(٥) المصدر السابق.

للمزيد عن الخلاف بين أعضاء المؤتمر السوري حول حقّ المرأة في الانتخاب وحجج كل طرف انظر: ماري ألماظ شهرستان، المؤتمر السوري العام (١٩١٩-١٩٢٠)، بيروت، دار أمواج، ٢٠٠٠، ص ص١٩٥-١٩٩.

الأوراق»، وهو ما يعكس تزايد نفوذ القوى التقليدية عشية الاجتياح الفرنسي للأراضي السورية، وهي القوى التي عوّلت عليها سلطات الانتداب الفرنسي الجديد [1].

ومع ذلك يلاحظ أن الجلسات الأخيرة للمؤتمر التي عُقدت عشية إنذار الجنرال غورو وحتى حلّ المؤتمر في ٢٠/ ٧/ ١٩٢٠ شهدت زخما في إقرار المواد الأولى المهمة الواردة في مقدمة مشروع الدستور.

ففي جلسة يوم الإثنين ١٢/ ٧/ ١٩٢٠ تُليت المادة الأولى من مشروع الدستور للمرة الثانية وقُبلت على حالها: «إن حكومة المملكة العربية السورية حكومة ملكية مدنية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام»[2]. وقد تُليت بعدها المادة (٢) من مشروع الدستور وقُدّمت اقتراحات وجرت مناقشات حولها «ثم رُفضت الاقتراحات كلها وقُبلت المادة على حالها وهي»: «المملكة السورية تتألف من مقاطعات ذات وحدة سياسية لا تقبل التجزئة» [3]. وعندما تليت المادة (٣) من مشروع الدستور «تقرّر الاستغناء عنها لوجودها في فصل المقاطعات»، وعندما تُليت المادة (٦) اقترح يوسف العيسى تعديلا بسيطا في مقدمتها فقُبل الاقتراح وأصبح نص المادة كما يلي: «اللغة الرسمية في جميع المملكة السورية هي اللغة العربية» [4]. وقد تُليت بعدها المادة (٤) من مشروع الدستور

(١) جاء تشكيل «الحزب الوطني السوري» في صيف ١٩١٩ ليعكس موقف القوى التقليدية الدمشقية من النخبة القومية العربية التي كانت تسيطر على جمعية العربية الفتاة وواجهتها السياسية (حزب الاستقلال)، الذي نجح في ضمان الفوز لثلاثة من أعضائه نوابا عن دمشق في المؤتمر السوري العام: عبدالرحمن باشا اليوسف والشيخ تاج الدين الحسني والشيخ عبدالقادر الخطيب. وقد تعاظم دور الحزب مع انتخاب اليوسف رئيسا لمجلس الشورى في أواخر حكم الملك فيصل، ودعم الحزب (الذي اشتهر باسم «حزب الذوات) الملك فيصل بدعوته إلى حل سياسي مع الجنرال غورو بعد توجيه إنذاره المعروف، ولذلك بقي اليوسف رئيسا لمجلس الشورى بعد معركة ميسلون وفرض الانتداب الفرنسي على سورية إلى أن اغتيل في حوران مع رئيس الحكومة المتعاونة مع الانتداب علاء الدين الدروبي في ١٢ آب ١٩٢٠.

(٢) جلسات المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ١٤٠، دمشق، ١٥ تموز ١٩٢٠، ص٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق، ص٣.

وبعد التعديل الذي قدّمه عزة دروزة وقُبل فورا أصبح نصّ المادة كما يلي: «ينحصر ملك المملكة السورية في الأكبر فالأكبر من أبناء الملك فيصل الأول متسلسلا على هذه القاعدة. وإن لم يكن لأحدهم ابن يكون الملك للأكبر من أقرب عصباته الذكور. وإن لم يبق من صلب الملك فيصل الأول ولد ذكر ينتخب المؤتمر مجتمعا بموافقة ثلثي أعضائه ملكا لسورية من سلالة الملك حسين الأول ملك الحجاز، ويكون إرث الملك في ذريته على ما تقرّر في ذرية الملك فيصل الأول» [1]. وقد اختتمت الجلسة بقراءة المادة (٥) التي قبلت بعد إضافة تعديل «بالأكثرية المطلقة» لتصبح على الشكل التالي: «يجلس الملك على سرير الملك عندما يتمّ السنة الثامنة عشرة من عمره، فإذا انتقل إلى من هو دون هذه السنّ ينتخب المؤتمر بالأكثرية المطلقة نائبا له يدير المملكة باسم الملك، ويشترط ألا يكون نائبه من صنف الجند. وعلى نائب الملك أن يقسم يمين الاحترام للشرائع الإلهية والأمانة للأمة والملك والمراعاة للقانون الأساسي» [2].

وبعد إقرار هذه المادة دخل الوزراء قاعة المؤتمر واعتلى وزير الحربية يوسف العظمة المنبر ليتلو بيانا باسم الحكومة يوضّح فيه أن القوات الفرنسية قد احتلت نقطتين و«قد حشدوا جيوشهم على حدودنا وإن الحكومة لا تريد إلا السلم» ولكنها «على استعداد للدفاع عن البلاد وحريتها بكل ما لديها من قوة عند اللزوم» [3].

وفي هذه الظروف العصيبة تسارع عقد الجلسات لاستكمال مناقشة وإقرار المواد الأخرى لمشروع الدستور. ففي يوم الأربعاء ١٤/ ٧/ ١٩٢٠ أعيدت قراءة المادة (٧) وبعد المناقشة الطويلة قُبلت المادة على حالها وهي: «الملك محترم وغير مسؤول» [4]. ولكن الجلسة تعطلت لاحقا بسبب فقدان الأكثرية.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، ص ص٣-٤.

(٤) جلسات المؤتمر السوري، جريدة «العاصمة» عدد ١٤١، دمشق ١٩ تموز ١٩٢٠، ص٢.

وفي يوم الخميس ١٥/ ٧/ ١٩٢٠ عُقدت الجلسة الجديدة وسط تفاقم الأوضاع بعد انتشار خبر إنذار الجنرال غورو للملك فيصل والإشاعات التي انتشرت حوله، ولذلك تقدّم أولا عثمان سلطان ورفقاؤه باقتراح تأجيل مناقشة بقية المواد لدعوة الوزارة للحضور إلى المؤتمر لـ «بيان الحالة الحاضرة» بعد أن أخذت الأوضاع تتفاقم في دمشق وجوارها. ولكن في المقابل تقدّم رياض الصلح باقتراح مضاد يقضي بإقرار مشروع الدستور بالقراءة الأولى و«تقديمه للحكومة ليقترن بالتصديق من جلالة الملك ويجري إيجابه»، وخلال المناقشة أُقرّ اقتراح بتأجيل البحث في اقتراح رياض الصلح «إلى ما بعد حضور الوزارة ومعرفة الموقف الحاضر». ولكن رئيس المؤتمر سرعان ما أخبر الحضور بأنّ «الوزارة تطلب تأخير إعطاء بيانها لصباح الأحد المقبل لتتمكن من بيان الحالة الحاضرة تماما»، أي إلى ما بعد ثلاثة أيام [1].

ويبدو أن أغلبية الأعضاء توجّست شرا من هذا التأجيل، مع تزايد الأخبار عن اتفاق ما مع فرنسا، ولذلك قدّم عثمان سلطان اقتراحا باسم خمسة وأربعين عضوا «خلاصته المحافظة على القرار التاريخي (في ٧/ ٣/ ١٩٢٠) وبقاء المؤتمر فقُبل الاقتراح بالاتفاق التام»:

«بما أن مؤتمرنا هذا، وهو ممثل للأمة السورية ويتكلّم بلسانها، كان قرّر في جلسة يوم الأحد ٧ آذار سنة ١٩٢٠ أن يبقى منعقدا إلى أن يجتمع المجلس النيابي، وبما أن البلاد دخلت اليوم في طور جديد يستدعي زيادة التضامن والتكاتف وجمع الكلمة حول غاية الوطن المشتركة وهي الاستقلال التام والدفاع عن شرف الأمة وحق حياتها، وكان الموقف الحاضر يستلزم اهتمام الأمة بأسرها نقترح إعطاء القرار الآتي وإبلاغه للحكومة ونشره على الأمة:

«إن المؤتمر السوري الممثل للأمة السورية في مناطقها الثلاث يعتبر قراره التاريخي بمواده الأساسية الثلاث التي هي: أولا، الاستقلال التام والوحدة ورفض الهجرة الصهيونية، ثانيا، ملكية جلال الملك فيصل على الأساس النيابي الدستوري، ثالثا، بقاء

(١) المصدر السابق.

المؤتمر منعقدا يراقب أعمال الحكومة المسؤولة أمامه إلى أن يجتمع مجلس النواب بموجب القانون الأساسي، قرارا واحدا لا يقبل التجزئة وإن نقض جزء منه يعتبره المؤتمر نقضا للقرار بحذافيره، وإن المؤتمر السوري لا يعترف – باسم الأمة السورية- بأي معاهدة أو اتفاقية أو بروتوكول يتعلق بمصير البلاد ما لم يصادق عليها هذا المؤتمر» [١].

وفي هذه الظروف عقد المؤتمر آخر جلسة له يوم السبت ١٧/ ٧/ ١٩٢٠ بالمصادقة على محضر الجلسة السابقة فاعترض بعض الأعضاء على عدم نشر القرار السابق، و»بعد المناقشة تقرّر نشر القرار المذكور كنشرات على الأمة مع تصحيح ما كتبته الجرائد». وبعد ذلك تابع المؤتمر عمله بنقاش المادة (٨) التي تتناول صلاحيات الملك، ومن ذلك العفو العام، فقُدّمت ثلاث اقتراحات حولها وجرت المناقشة حولها إلى أن تعطلت الجلسة بسبب تسرّب الأعضاء وفقدان النصاب [٢].

وكما هو معروف فقد أصدر الملك فيصل إرادة بتعطيل عمل المؤتمر في ٢٠/ ٧/ ١٩٢٠، وبعد معركة ميسلون في ٢٤/ ٧/ ١٩٢٠ صدرت جريدة الحكومة «العاصمة» في ٢٩/ ٧/ ١٩٢٠ بأسماء رئيس وأعضاء الحكومة الجديدة التي قبلت الانتداب الفرنسي (علاء الدين الدروبي وفارس الخوري ويوسف الحكيم وغيرهم)، كما نشرت في الصفحة الأولى بيان الجنرال الفرنسي غوبيه أمام الحكومة التي يلقي فيها بالمسؤولية على الملك فيصل الذي «أشرف ببلاده على قيد أصبعين من الهلاك، وأن مسؤوليته في الاضطرابات الدموية التي وقعت في سورية منذ شهرين أعظم وأوضح من أن تسوغ له المثابرة في الحكم»[٣]. وبذلك قُضي على هذا العهد الدستوري بما في ذلك المؤتمر السوري الذي كان يوشك على إقرار بقية مواد مشروع الدستور، الذي يمكن اعتباره أكثر الدساتير تقدمية في الشرق الأوسط ولا يزال يصلح للاستلهام حتى الآن.

---

(١) المصدر السابق، ص ص٢–٣.

(٢) المصدر السابق، ص٣.

(٣) صورة التصريح الذي ألقاه حضرة الجنرال جوبيه على هيئة الوزارة، جريدة «العاصمة» عدد ١٤٢، دمشق، ٢٩ تموز ١٩٢٠، ص١.

من العثمانية إلى العروبة:
مشاركة رشيد رضا في الحركة/ الدولة العربية الحديثة

تعكس مجلة «المنار» خلال سنوات صدورها فترة حاسمة من تاريخ العرب والمسلمين، إذ كانت المنطقة تموج بالتحديات الخارجية والنزعات الإصلاحية من سلفية وتحديثية، وهي تعبّر بدورها عن تموج أفكار ومواقف صاحبها من التطورات المتلاحقة (الجامعة الإسلامية، سلطنة – خلافة عبدالحميد الثاني، الثورة الدستورية في ١٩٠٨، سلطة الاتحاد والترقي، الحرب العالمية الأولى، الثورة العربية، الثورة البلشفية، الحكومة العربية في دمشق... إلخ). وإذا اعتبرنا «المنار» مصدرا أساسيا لأفكار ورؤى رشيد رضا، وبالتحديد لتطور مواقفه الفكرية والسياسية، فإن مشاركته المباشرة في الحياة الحزبية (حزب اللامركزية، حزب الجامعة العربية، حزب الاتحاد السوري، حزب الاستقلال) والسياسية (بناء الدولة العربية الحديثة في دمشق) تساهم بدورها في توضيح تطور مواقفه الفكرية والسياسية، وهو ما تحاول هذه الورقة التركيز عليه بالاستناد إلى مقالاته في «المنار».

وبالاستناد إلى ما كتبه رشيد رضا عن سنواته الطرابلسية المبكرة، يبدو من الواضح أن تكوينه ووعيه بالوضع السيئ الذي آل إليه العالم الإسلامي، كان وراء قراره بالهجرة إلى مصر «لأجل القيام بعمل إصلاحي للإسلام والشرق»[١].

وهكذا يبدو أنّ المشروع الإصلاحي الذي في ذهنه كان يشمل عالم الإسلام – الشرق دون حدود فاصلة سياسية – دينية. إلا أن رضا كان يفترض أو يتوّهم الفصل الممكن بين الإصلاح الذي يريده والسياسة التي لا يريدها، إذ إنه كما يعترف لم يشأ الاشتغال بالسياسة والإصلاح عن طريقها بل الاقتصار على الإصلاح الفكري والنفسي والاجتماعي[٢]. ولكنه

(١) رشيد رضا، الرحلة السورية الثانية، المنار مجلد ١٢ ج ٩، القاهرة ص٢٧٣.

(٢) المصدر السابق.

سرعان ما اكتشف وهم الفصل بين السياسة والإصلاح، وأنه لا مجال له في بلد إسلامي عربي غير مصر [١].

وكان رضا قد وطّد العزم وهو في طرابلس على الاستعانة بالشيخ محمد عبده، الذي كان قد تعرّف عليه وتأثر به خلال سنوات نفيه في بيروت (١٨٨٢-١٨٨٥)[٢]. ومن المعروف أن الشيخ محمد عبده كان قد عاد من منفاه بقطيعة مشهورة له مع السياسة تقول «أعوذ بالله من السياسة ومن لفظ السياسة ومن معنى السياسة، ومن كل أرض تذكر فيها السياسة، ومن كل شخص يتكلم أو يتعلم السياسة»[٣]، ولذلك فقد وافق على اقتراح رضا باصدار مجلة تكون منبراً لمشروعه الإصلاحي دون أن تشتغل بالسياسة. وفي هذا الإطار، كان الموقف من الدولة العثمانية هو الأهم، إذ إن رضا يعترف أن الشيخ محمد عبده طلب منه، بل ألزمه السكوت عن الإصلاح السياسي. ولذلك فقد صدرت، واستمرت «المنار» خلال وجود الشيخ محمد عبده تتميز بخطها الموالي للدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة الإسلامية[٤].

وعلى الرغم من هذا الخط الذي التزم به رضا، ألا أن التمعّن في مقالاته المبكرة التي نشرها خلال حياة الشيخ محمد عبده يكشف عن ما يمكن تسميته بالوعي أو الموقف

---

(١) وتجدر الإشارة إلى أن رضا يذكر في المقالة ذاتها (ص٧٧٣) أن عبدالقادر القباني صاحب جريدة «ثمرات الفنون» التي كانت تصدر في بيروت عرف برغبة رضا بالسفر إلى القاهرة لإصدار جريدة إصلاحية فعرض عليه رئاسة التحرير لجريدته، إلا أن رضا رد عليه «ليس في البلاد حرية تمكّن من ذلك».

(٢) محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، ج ١ القاهرة، مطبعة المنار، ١٣٩١هـ، ص٥٩٩.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من هذا التأثر كان رضا أول من أطلق لقب «الأستاذ الإمام» على الشيخ محمد عبده، الذي يحمل دلالته بطبيعة الحال.

(٣) إبراهيم أحمد العدوي، رشيد رضا الإمام المجاهد، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة، ص ص٢١٦-٢١٧.

(٤) يقول رضا حول ذلك لاحقا: «لقد بيّنت في العدد الأول من المنار الغرض من إنشائه ومذهبه في الإصلاح الديني والاجتماعي والأدبي، وسكتُّ عن بيان منهاجة في الإصلاح السياسي مع التصريح بنزعته العثمانية وخدمته للدولة العلية، وإنما أسكتني عن ذلك الأستاذ الإمام»:المنار، مجلد ٢١ ج ١، ص٢.

العروبي المسلّح أو المبرر بالإسلام والغطاء العثماني. ويبدو هذا بالتحديد في عنوان غير مألوف (الوحدة العربية) لمقال مبكر صدر خلال ١٣١٨هـ-١٩٠٠م. ففي هذا المقال، لا يخفي رضا أنه كان يتمنى لو أن الدولة العثمانية كانت غير ذلك في ما يتعلق بالعروبة والإسلام (تعميم اللغة العربية، وجعلها لغة رسمية وخصم سائر الكيانات الإسلامية)، ولكنه حتى في حالتها الراهنة، يرى أنه لصالح الإسلام والدولة العثمانية نفسها أن ينهض العرب وأن يتحدوا في الإطار العثماني على الأقل. ولتوضيح هذا الموقف، ينطلق رضا من أن «العرب وهم العنصر الأكبر متأخرون عن الترك وينذرهم من الخطر ما لا ينذر الترك» لأن «العرب عزُّ الإسلام وبيضته»... فإذا غلب الأجانب العرب فذلك هو الموت الأحمر». ويرى رضا أن أهم عناصر القوة التعليم والاستعداد الحربي، حيث يرى في كل مجال تغييبا للعرب وتقصيرا للحكم العثماني. ففي مجال التعليم لا يتوانى رضا عن توجيه الاتهام الصريح للدولة العثمانية. إنها «قد خصصت جزءاً منها للمعارف إلا أنها كادت تجعل ذلك محصورا في البلاد التركية». ومع ذلك، يؤكد رضا على «ما يقتضيه حسن الظن والتأليف بين العنصرين»، وافتراض أن الدولة عاجزة عن تعميم المعارف، ولذلك يدعو العرب خاصة والمسلمين عامة أن ينوبوا بـ «إحياء البلاد العربية بالعلوم والفنون ويعرفوا أهلها ما يتوعدهم من نوائب الدهر وغوائله» ويصل إلى أن هذا «سعي في مقدمة الوحدة العربية يرضى الدولة العلية ولا يهيج دول أوروبا»[1].

وفي ما يتعلق بالمجال العسكري، لا يتوانى رضا عن اتهام الدولة العثمانية بأنها «قد وجّهت عنايتها لتعليم فنونها (العسكرية) للأتراك أيضا، فلا يكاد يوجد عندها قائد عسكري من العرب»، ولذلك يدعو السلطان إلى تعميم التعليم العسكري «لأجل أن يكون كل فرد قادرا على الدفاع عن نفسه إذا وقعت الواقعة». وفي نهاية هذا المقال، يعتبر رضا أن ما يقدمه هنا هو «نوع من الاستعداد لحفظ الأمة العربية وسلامة وحدتها لا يخل بسيادة الدولة العلية على بلادها»، لأنه يؤكد مرة أخرى «أن الخطر الذي يلحق بالإسلام من استيلاء الأجانب

(١) رشيد رضا، الوحدة العربية، المنار مجلد ٣ ج ٦، القاهرة، ٣ أبريل ١٩٠٠م، ص ص٢٢١-٣٢١.

على العرب أشد من كل خطر»، ولـذلك، ينتهي إلى أنـه «على الأمـة العربيـة أن تسعى في تقوية نفسها وجمع كلمتها وحفظ وحـدتها»، و«على جميع المسلمين أن يساعدوها على ذلك»[1].

ومع وفاة الشيخ محمد عبده في ١٩٠٦م، يلاحظ أن رضا لم يعد يكتفي بالدعوة إلى الإصلاح في مجالات معينة (التعليم والجيش)، بل أصبح ينتقد نظام الحكم العثماني القائم (الفردي والمطلق للسلطان عبدالحميد الثاني)، ويدعو إلى مزيد من الشورى في المركز، وإلى نوع من اللامركزية في الولايات[2].

ومع هـذا الموقف، لا يُعد من المستغرب ترحيب رضا بالانقلاب الدستوري على السلطان عبدالحميد في ١٩٠٨م، وإنما يلفت النظر الحماس الكبير الذي أبداه للدستور، وما أرساه من حرية فكرية وسياسية وحزبية في الدولة تشكّل أرضية لبناء علاقة جديدة بين العرب والأتراك بشكل خاص، وبين عناصر الدولة العثمانية بشكل عام.

وهكذا، فقد عبّر خلال زيارته إلى دمشق في ١٩٠٩م عن عدم ارتياحه لتأسيس «جمعية الإخاء العربي» التي تأسست حينئذ في إسطنبول في أن تكون قد تأسّست بإيعاز من السلطان عبدالحميد لإرباك الوضع أو الحكم الجديد، إذ إنها كانت تدعو الناس إلى «العصبية الجنسية العربية» وتثير المشاعر «ضد الترك». وفي توضيحه لهذا الموقف، يذكر رضا أنه كان يبيّن للناس حينئذ في دمشق أنّ «تنفير العرب من الترك مفسدة من أضر المفاسد» وأن العرب «في أشد الحاجة إلى الاتحاد بالترك والاخلاص لهم ل أن مصلحتنا ومصلحتهم في ذلك»[3].

وفي الحقيقة، إن هذه «المصلحة» كما يراها رضا كانت تتمثل في «إحياء الدولة» على أسس جديدة تبرز كل عنصر/ جنس. وهكذا يوضّح رضا أن «على العرب ألا ينسوا أنفسهم

(١) المصدر السابق، ص٤٢١.

(٢) المنار، مجلد ٦ ج ١١، ص٣٣٤.

(٣) المنار، ج ١١، ص ص٦٣٩-٣٥٩.

في اتحادهم بالترك» بل «يجب منافسة إخوانهم في العلوم والفنون ليكونوا أهلا لإدارة بلادهم بأنفسهم إذا غلب في المستقبل حزب اللامركزية» الذي كان يقوده حينئذ الامير صباح الدين ابن أخت السلطان. وفي إشارة ذات مغزى يذكر رضا أن علماء السياسة يؤكدون أنه «لا بد في المستقبل من استقلال كل جنس بنفسه»، ويضيف إلى ذلك أنه في حال عدم استعداد العرب لذلك الوضع، فسيحكم عليهم بالخضوع لوصاية الاخرين. وفي الواقع، إن الجديد في تفكير رضا حينئذ هو ربط الاخلاص للدولة العثمانية بالاتحاد مع الترك وسائر العناصر العثمانية، ما دامت هذه العناصر مخلصة لهذه الدولة، وبثّ روح الدستور وإحكام الرقابة على الحكومة حتى ترسخ فيها الديمقراطية وتسير على الأصول الدستورية»[١].

وبهذا الفكر الجديد، ذهب رضا إلى العاصمة إسطنبول خلال ١٩١٠م، لكنه استشعر الخطر لما رآه هناك من دعوات في بعض الصحف التركية إلى التعصب للجنسية التركية وحفظ السيادة للعنصر التركي والتنفير من العرب، وما تركته هذه من تأثيرات على العرب هناك. وعلى الرغم من أن رضا سعى إلى تقريب الطرفين، سواء من خلال لقاءاته بكبار رجال الدولة (الصدر الأعظم ووزير الداخلية وغيرهما) والنخبة العربية في العاصمة أو مقالاته في الصحافة التركية (سلسلة مقالات «العرب والترك» في جريدة «إقدام»)، إلا أنه بعد شهور من الإقامة والمحاولة لكي «لا يتسع الخرق» توصّل إلى نتيجة مفادها أن رجال «الاتحاد والترقي» يقودون الدولة العثمانية إلى الانهيار وليس إلى الإنقاذ.

وفي هذا الإطار، استنتج رضا أن «اضطهاد» الحكم الجديد للعرب «سيعيد إليهم عصبيتهم الجنسية في بلاد حضارتهم كسورية والعراق»، وبناء على ذلك يعترف رضا أنه عوّل منذ تلك اللحظة على «جعل القاعدة التي يرفع عليها بناء النهضة العربية هي العلم والثروة والوحدة حتى لا تتوقف حياتهم على حياة هذه الدولة ولا يموتوا بموتها، مع الحذر أن يكونوا باختيارهم سببا من أسباب سقوطها»[٢].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المنار، مجلد ٣١، ص ص٨٤٧-٢٥٧.

إن هذا التحول أو الموقف الجديد في تفكير رشيد رضا سرعان ما تعزّز بعد عودته إلى القاهرة في العمل السياسي الحزبي المباشر على الصعيد العربي. وهكذا فقد شارك بزخم في تأسيس «حزب اللامركزية» في القاهرة في أواخر ١٩١٢م، إذ إنه هو الذي وضع برنامجه وكثيرا من منشوراته وتولى سكرتاريته.. ومع أن هذا الحزب كان علنيا ومفتوحا لكل عثماني بالاستناد إلى اسمه وبرنامجه (حزب اللامركزية الإدارية العثماني)، إلا أن عضويته اقتصرت في الواقع على الشوام سواء في مصر أو بلاد الشام والمهجر، كما أنه كان يعبّر بوضوح عن التفكير الجديد لرضا. ففي بيان للحزب موجّه إلى الصدر الأعظم يرد فيه أن الأمة العربية قد برهنت بأقوالها وأفعالها على شدة إخلاصها للدولة العثمانية، وتأكدت أن «سلامة السلطنة وحياة الدولة مرهونتان بالإدارة اللامركزية الواسعة التي تتيح لكل شعب من شعوبها إبراز أحسن ما لديه من استعداد في مجال البناء والعمل»[1].

وعلى الرغم من تعرض هذا الحزب لانتقاد بعض رجال الإصلاح العرب كشكيب أرسلان وغيره[2]، إلا أن هذا الحزب هو الذي أخرج الحركة العربية الجديدة من الإطار العثماني إلى الإطار الإقليمي والدولي بعد عقد المؤتمر العربي في باريس خلال ١٩١٣م[3].

ومع تعقد الوضع الدولي خلال السنوات (١٩١٢-١٩١٤) وانجرار الدولة العثمانية إلى دول الوسط في الحرب العالمية الأولى، يبدو أن رضا أخذ يفقد الأمل في استمرار الإطار العثماني، ولذلك، فقد أخذ يميل إلى الخيار أو الإطار العربي الذي انشغل منذ ذلك الحين بالعمل لأجله. فقد أسّس في ١٩١٤، بعد يأسه من الاتحاديين، الحزب السري «الجامعة العربية» الذي يبلور بشكل مبكر مشروع كونفدرالية عربية (تحالف سياسي وعسكري

---

(١) للمزيد حول هذا الحزب ودور رضا فيه انظر:

د. سهيلة الريماوي، حزب اللامركزية الإدارية العثمانية، في ناجي علوش (مشرف ومحرر) الحركة العربية القومية في مائة عام (١٩٧٥-١٩٨٢م)، عمّان، دار الشروق، ١٩٩٧م، ص ص٢١-٥٩.

(٢) شكيب أرسلان، بيان للأمة العربية عن حزب اللامركزية، القاهرة،مطبعة العدل، ١٩١٣.

(٣) اللجنة العربية العليا لحزب اللامركزية بمصر، المؤتمر العربي الأول، القاهرة، ١٩١٣، مقدمة رشيد رضا، ص ب-ج.

واقتصادي بين كافة أمراء وحكام الجزيرة العربية»[1]، وشارك في الاتصالات السرية التي كانت تجريها بريطانيا مع شخصيات المنطقة خلال الفترة (١٩١٤-١٩١٦). وفي هذا السياق، فقد تقدّم رضا في خريف سنة ١٩١٥م، بعد أن تخلى عن عثمانيته بالتدريج، إلى السيرر وينجت R. Wingate الحاكم البريطاني في السودان، الذي آلت إليه الاتصالات بعد ستورز في القاهرة، بمشروع دولة عربية تشمل الجزيرة العربية والعراق وسورية تكون ضمن خلافة إسلامية جديدة. وفي الواقع، لقد تصوّر رضا هذه الدولة بنظام فيدرالي -برلماني، إذ تقوم في أقاليمها حكومات محلية ترتبط بحكومة مركزية يرأسها حاكم ويعاونه مجلس نيابي منتخب وحكومة منتخبة من المجلس. ومع أن هذه الدولة لغتها العربية ودينها الإسلام، إلا أن رضا يشدّد في مشروعه على أن الحقوق الدينية والمدنية لكافة الفئات مضمونة بقوة القانون، ولذلك، لا يوجد ما يمنع أن يكون في الحكومة وزراء من غير المسلمين. ومن ناحية أخرى، فقد تصور هذه الدولة العربية المدنية، التي اقترح أن يكون مقرها دمشق، ضمن خلافة إسلامية جديدة يكون مقرها مكة، حيث يتولى الخليفة المنتخب الشؤون الدينية فقط[2].

ويمكن القول إن «الثورة العربية» التي أطلقها الشريف حسين من مكة خلال شعبان ١٣٣٤هـ/ حزيران ١٩١٦م جاءت لتمثل نقطة انعطاف بالنسبة لرشيد رضا، إذ أخذ يخرج بأفكاره ومواقفه حول الدولة العربية من السرّية إلى العلنية، ومن الأفكار والمشاريع

---

(١) للمزيد حول هذا الحزب انظر:

د. أحمد فهد بركات الشوابكة، محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية، عمّان، دار عمار، ١٩٨٩م، ص ص١٥٢-٣٦٢.

(٢) حول بدايات اتصال الإنجليز مع رشيد رضا عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى انظر:

أمين سعيد، أسرار الثورة العربية، بيروت، دار الكتاب العرب، ص ص٧٣-٩٣ وللمزيد حول اتصالات رشيد مع وينجت انظر: الشوابكة ص ص٢٦٦-٢٧٢، الذي اعتمد على الأرشيف السوداني في جامعة درم، وانظر أيضا:

Henry Seigman, «Arab Unity and disunity». MEJ vol. ١٠. No. ١ (١٩٦٢) pp. ٤٨-٥٩.

النظرية إلى الأمور والمواقف العملية التي جعلته يتوصل إلى توفيقيّة جديدة مع تيارات التحديث في المنطقة.

وهكذا، فقد سارع رضا إلى تأييد الثورة العربية، واعتبرها أعظم خدمة للعرب والمسلمين لأن «الخطر كان قد أحاط بالدولة العثمانية وأراد الشريف أن ينقذ حرم الله وجزيرة العرب من السقوط بيد الأجانب»(1)، كما نشر في «المنار» المنشور الأول للثورة ووصفه بأنه «منشور كُتب بمداد الحكمة وأصالة الرأي وشرف الغاية»(2). وقد عزّز رضا هذا الموقف حين ذهب في العام ذاته (١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م) إلى الحجاز واجتمع مع الشريف حسين، حيث ألقى خطبة سياسية مهمة في احتفال بمنى بحضور الشريف حسين، بيّن فيها رأيه في ضعف الدولة العثمانية وامتدح قيام الشريف بثورته الاستقلالية. فقد انطلق رضا من أن الدولة العثمانية صعدت في مرحلة ضعف فـ «سُرّ بها المسلمون، ورضي بعض حكامه المستقلين بسيادتها طوعا واختيارا» إلا أن هذه الدولة ضعفت بدورها وجاء رجال «الاتحاد والترقي» إلى الحكم بحجة الإصلاح فأوصلوا الدولة إلى حافة الانهيار بعد أن فقدت الكثير من أطرافها أو ولاياتها. وفي هذا الوضع ينتقل رضا إلى تبرير ما قام به الشريف حسين، إذ إنه «لو استطاع أن ينقذ الدولة نفسها من الخطر لفعل»، و«لكن العمل لإنقاذ الدولة من الخطر قد أصبح فوق طاقته وطاقة غيره، فرأى أن يبدأ بالمستطاع وهو إنقاذ الحجاز مهد الإسلام... ثم إنقاذ غيره مما يمكن إنقاذه من البلاد العربية، ليكون ذلك بينة لحفظ الاستقلال الإسلامي وعدم زواله بما يخشى ويتوقع»(3).

ويلاحظ هنا استخدام رضا لـ «الاستقلال الإسلامي»، وهو ما يجب أن نفهمه في السياق النفسي- الديني لردة الفعل الأولية في المنطقة إزاء إعلان «الثورة العربية». وهكذا في

(١) المنار، أراء الخواصي في المسالة العربية واستقلال الشريف في الحجاز، مجلد ١٩، جزء ٣، القاهرة، ٢٩ آب ١٩١٦، ص١٦٧.

(٢) المنار، مجلد ١٩، جزء ٤، القاهرة، ٢٨ سبتمبر ١٩١٦، ص٢٤١-٢٤٤.

(٣) رشيد رضا، الحالة السياسية في الحجاز، المنار مجلد ٢٠ جزء ٦، القاهرة ١١ فبراير ١٩١٨م، ص٢٨٣.

الوقت الذي كان فيه بعض العلماء يكفّرون الشريف حسين لما قام به[1] يرد رضا على ذلك بالقول أن «من يكفّر هذا الرجل المصلح فهو أكفر الناس للنعم»، لأن هذا العمل أعظم خدمة للإسلام في هذا الزمن[2]. وفي هذا الإطار، يحاول رضا أن يبرر قيام الحركة والدولة العربية بالإسلام، أي أنه لا يجعل من قيام دولة عربية مستقلة يتناقض مع دولة إسلامية جديدة تخلف الدولة العثمانية. وهكذا، فهو يحيي إعلان الشريف حسين لـ «استقلال العرب في الحجاز»، ويؤكد بهذه المناسبة أنه «ما كان يوجد في الأمة العربية ولا الأمة الإسلامية كلها من ينهض للقيام بهذا العبء العظيم»، كما أنه «لا يوجد في الدنيا كلها مكان يصلح لتأسيس دولة إسلامية تخلف الدولة العثمانية إلا جزيرة العرب، وما يتّصل بها من البلاد العربية»[3].

ويلفت النظر هنا إلى أن رضا بعد هذا الموقف العلني في تأييد الشريف حسين والاستقلال العربي، أخذ يوضّح في الأعداد اللاحقة من «المنار» مبررات هذا التغيير. وفي الواقع، لقد أخذ يطوّر ما أورده في خطبته بمِنى، ويركز على أنه من مصلحة العرب والمسلمين أن يكون للعرب دولة مستقلة. ويبدو هذا بوضوح في مقالته المهمة التي حملت عنوان «المسألة العربية» التي نشرت خلال ١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م. ففي هذه المقالة، يذكر رضا أنه «من مصلحة العرب والمسلمين أن يكون للعرب دولة مستقلة... «فالعرب أمة من أقدم أمم الأرض وأعرقها في الاستقلال»، ويصل إلى أن السبب في ضعف الأمة الإسلامية يعود إلى ضعف مزايا أمة العرب ولغتها وإهمال معظم شريعتها و«كل ذلك لعدم وجود دولة مستقلة لها»، لأنه «يستحيل أن ترتقي أمة بغير دولة»[4].

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن المفتي الشيخ أبو عابدين لم يتوان عن إصدار فتوى بتكفير الشريف حسين حينئذ:

سليمان موسى، الحركة العربية -المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة (١٩٠٨-١٩٢٤)، بيروت، دار النهار، ١٩٧٧، ص٢٨٥.

(٢) رشيد رضا، الحالة السياسية في الحجاز، المنار، مجلد ٢٠ جزء ٦، القاهرة، ١١ فبراير ١٩١٨م، ص٢٨٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) رشيد رضا، المسالة العربية، المنار ٢٠، ج ١، القاهرة، ٢٠ يوليو ١٩١٧م، ص٥٣.

ولكن في ذلك الوقت (١٣٣٥-١٣٣٦هـ/ ١٩١٧-١٩١٨م) أخذت تبرز في القاهرة تيارات متعددة بين العاملين لأجل الاستقلال عن الدولة العثمانية سواء فيما يتعلق بحدود الدولة (عربية أو سورية أو لبنانية محضة) أو بنوع نظام الحكم فيها (دينية أو مدنية / علمانية). وفي هذا الإطار، فقد شارك رشيد رضا في أيلول ١٩١٨ بتأسيس أهم حزب للشوام في مصر (حزب الاتحاد السوري)، الذي قام رضا بوضع مسودة برنامجه وأصبح نائبا لرئيسه ميشيل لطف الله[١].

ويلاحظ هنا أن رضا وجد نفسه في توفيقية جديدة سواء فيما بين التيار العروبي الواسع وبين التيار الإقليمي الضيق، او فيما بين التيار الإسلامي / الديني والتيار المدني / العلماني. فقد جاء هذا الحزب في الواقع حلا وسطا بين المنادين بدولة عربية واسعة، إذ إن الحزب أخذ بمفهوم استقلال أقاليم سورية واتحادها في دولة واحدة، كما أن هذا الحزب قد تبنى مفهوم الحكومة المدنية (العلمانية) للدولة الجديدة التي يسعى إليها، وذلك تحت تأثير الغالبية (من المسلمين والمسيحيين) التي كانت تدعو إلى التحديث على أسس غربيّة. وعلى الرغم من تحفظ رضا فيما بعد على هذا الموقف إلا أن وجوده في زعامة الحزب قد أعطى هذا الحزب أهمية معينة وسُمح له أن يشارك في بناء الدولة العربية الحديثة التي أعلنها في دمشق الأمير فيصل في ٥ تشرين الثاني ١٩١٨م.

وتجدر الإشارة إلى أن الإعلان المذكور قد ركّز على تأسيس «حكومة عربية دستورية» تقوم على قاعدة العدالة والمساواة لجميع الناطقين بالضاد على خلاف مذاهبهم وأديانهم، وهو ما أعطى إشارة واضحة إلى طبيعة الدولة القادمة على الطريق التي كانت «حديثة» بالمقارنة مع المفاهيم التقليدية للعثمانية الطويلة[٢].

---

(١) للمزيد حول هذا الحزب انظر: د. سهيلة الريماوي، المرجع السابق.

(٢) للمزيد حول ذلك انظر:

Philip S. Khoury. Urban Natables and Arab Nationalism, Cambridge, ١٩٨٣, pp. ٥٧, ٨١ .

وفي هذا الإطار، كان أركان «حزب الاتحاد السوري» قد انتقلوا إلى دمشق بعد إعلان تأسيس الحكومة والدولة العربية، وانضموا إلى «حزب الاستقلال» الواجهة العلنية للجمعية العربية الفتاة، الذي كان بمثابة الحزب الحاكم في الدولة الجديدة. وقد انتخب رشيد رضا في أيار ١٩١٩م عضوا للمؤتمر السوري، الذي كُلّف بوضع دستور للدولة الجديدة، ثم انتخب نائبا لرئيس المؤتمر لدى افتتاحه في ٣ حزيران ١٩١٩م وأخيرا رئيسا له منذ ٥ أيار ١٩١٢٠م.

وفي الواقع، لقد كُلّف هذا المؤتمر فور افتتاحه بوضع دستور جديد للدولة الجديدة، إلا أن هذه المهمة لم تكن سهلة نتيجة للتباين الكبير بين التيار التقليدي الذي كان يمثله العلماء وتيار التحديث الذي كان يمثله المتعلمون الجدد[١]. وهكذا بعد الجلسة الأولى الافتتاحية الرسمية توتر الوضع في الجلسة الثانية حين اعترض علماء دمشق على خلوها من البسملة فقابلهم النواب الآخرون وكلهم من خريجي المعاهد الحقوقية والعلمية العالية بأن «الأمة تتطلع إلى فجر جديد تتجلى فيه فكرة تأسيس حكومة تتفق وروح العصر لا دخل فيها للدين، فتبقى الأديان السماوية في حرمتها وقداستها وتسير السياسة في انطلاقتها بحسب ما تقتضيه مصلحة الوطن أسوة بالأمم الراقية»[٢]. وفي هذا الجو، دارت مناقشات ساخنة حول مواد الدستور التي تتعلق بالعلاقة بين الدولة والدين والحقوق السياسية للمرأة وغيرها.

وفي ما يتعلق بالموضوع الأول، تجدر الإشارة إلى أنه قد أُثير أولا في جلسة ٧ آذار ١٩٢٠م التي خصصت لإعداد قرار باستقلال سورية. فقد اقترح بعض الأعضاء من غير المسلمين أن يُنصّ في قرار المؤتمر على أن حكومة سورية لادينية (لائكية)، ووافقه بعض

---

(١) يورد رضا في مذكراته عن طبيعة أو تركيبة المؤتمر السوري أنّه «كان فيه العدد الكافي من دارسي علم الحقوق وأصول القوانين».

(٢) يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، بيروت، دار النهار، ١٩٦٦م، ص٩٣.

المسلمين وعارضه آخرون مقترحين أن يُنصّ فيه على أنها حكومة عربية إسلامية اتخذوا دينها الرسمي الإسلام. وحين احتدم الخلاف بين الطرفين، تدخل رشيد رضا باقتراح السكوت عن هذه المسالة لأنه «إذا أُعلنت غير دينية يفهم منها جميع المسلمين أنها حكومة كفر وتعطيل لا تتقيد بحلال وحرام، ومن لوازم ذلك إنها غير شرعية فلا تجب طاعتها ولا إقرارها بل يجب إسقاطها عند الإمكان[1]. وقد وافقت أغلبية الأعضاء على هذا الاقتراح والاكتفاء باشتراط أن يكون دين ملكها الرسمي هو الإسلام. وبعد إعلان استقلال سورية في اليوم التالي (٨ آذار ١٩٢٠م) بدأ المؤتمر بمناقشة مواد الدستور الجديد.

وقد تأخر إقرار المادة الأولى التي تتعلق بنظام الحكم حتى ١٢ تموز ١٩٢٠م، إذ جاءت منسجمة مع نتيجة المناقشة التي دارت حول ذلك في ٧ آذار ١٩٢٠م. وهكذا فقد تضمّنت المادة الأولى أن «حكومة المملكة العربية السورية حكومة مدنية نيابية عاصمتها دمشق ودين ملكها الإسلام»، أي أن العلاقة بين الدولة والدين (الإسلام) انحصرت في دين ملكها فقط[2].

أما فيما يتعلق بالموضوع الآخر (الحقوق السياسية للمرأة)، فقد دارت حوله مناقشات حامية أكثر وأخذت حيزا أكبر من الجلسات خلال نيسان ١٩٢٠م. وقد ثار النقاش نتيجة لإصرار بعض النواب على النصّ صراحة على مساواة المرأة بالرجل سياسيا ومدنيا وتمثيلا وانتخابا، مما أثار معارضة مضادة من علماء دمشق الذين قدموا مذكرة باسمهم تعارض إعطاء المراة حق الانتخاب. ومع هذه المناقشات، التي تزامنت مع تولي رضا رئاسة المؤتمر، تبلورت أغلبية لصالح إقرار المساواة السياسية للمرأة مع الرجل وحقها في الانتخاب والترشيح، إلا أن هذه الأغلبية اكتفت بتسجيل انتصارها في المحاضر كي لا تثير «العوام» في الخارج، والإبقاء على النص الوارد في مشروع الدستور الذي يشمل في المطلق

---

(١) رشيد رضا، العبرة بسيرة الملك فيصل، المنار، مجلد ٤٣ جزءا، القاهرة، ١٩٣٤م، ص٩٦.

(٢) جريدة «العاصمة»، عدد ٤١، دمشق، ١٥ تموز ١٩٢٠، ص٢.

الرجل والمراة. فقد نصّت المادة (١٠) على أن «السوريين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات»، بينما نصت المادة (٨٧) على أنه «لكل سوري أتمّ العشرين من سنّه ولم يكن ساقطا من الحقوق المدنية حقّ في أن يكون نائبا»[1].

إلا أن هذه الدولة، التي لم يكن قد اكتمل بعد إقرار مواد دستورها، سقطت بسرعة أمام تقدم الجيش الفرنسي بعد معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠م، واضطر رضا وغيره من رجال هذه الدولة مغادرة دمشق في أكثر من اتجاه. وقد اجتمع هؤلاء من جديد في جنيف خلال صيف ١٩٢٠ بمناسبة انعقاد الجمعية العامة لعصبة الأمم حيث عقدوا «المؤتمر السوري – الفلسطيني» لإثارة قضية الدولة السورية المحتلة أمام عصبة الأمم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤتمر، الذي انتخب فيه رشيد رضا نائبا للرئيس ميشيل لطف الله قد توصّل في ١٢ أيلول ١٩٢١ إلى «وجوب الاعتراف بالاستقلال الكامل لسورية ولبنان وفلسطين والاعتراف بحق هذه البلاد أن تتحد معا بحكومة مدنية نيابية مسؤولة أقام مجلس نيابي ينتخبه الشعب، وأن تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فيدراسون)[2].

ويبدو أن سقوط الدولة السورية قد دفع رشيد رضا إلى مراجعة هذه التجربة التي خاضها، والعودة إلى الأصل الذي انطلق منه – الدولة العربية، وذلك على الرغم من انشغاله طيلة العشرينات بموضوع الخلافة وتأليف كتاب الخلافة أو الإمامة العظمى، القاهرة، ١٣٤١هـ/ ١٩٩٢م، والمشاركة في المؤتمرات التي خصصت لذلك (مؤتمر القاهرة

---

(١) مذكرات محمد عزة ودروزة ج١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م، ص٩٣. وخيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨–١٩٢٠م)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢م، ص ص٢٩٢، ٢٠٠.

(٢) لدينا تفاصيل مهمة حول هذا المؤتمر، والخلافات التي عصفت بأطرافه وصولا إلى الاتفاق على البيان الذي قدم إلى عصبة الأمم في ١٢ أيلول ١٩٢١م: محمد رشيد رضا، الرحلة الإدارية، المنار، مجلد ٢٢، القاهرة، ١٩٢٢، ص ص٢١٠–٢١١.

١٩٢٦، ومؤتمر مكة ١٩٦٢، ومؤتمر القدس ١٩٣١م). وهكذا فقد نشر في نهاية العشرينات مشروعا لـ «توحيد بلاد العرب» للمؤلف الإنجليزي غوردون كانج تضمن عقد مؤتمر في القاهرة يدعى إليه مندوبون من جميع البلاد العربية وتشكيل مجلس دائم يكون مقرّه في القاهرة أو جدة أو دمشق واتخاذ إجراءات محددة لـ «توحيد الأمة العربية» ويتوج الأمر بعقد «معاهدة ومحالفة بين سلطات الاتحاد العربي والإمبراطورية الإنجليزية»[1]. وربما يلفت النظر في هذا المشروع، بالاستناد إلى تجربة الدولة العربية (١٩١٨-١٩٢٠)، أن رضا يمتدح هذا المشروع لما فيه من «آراء حكيمة في إمكان الجمع بين مصالح الإنجليز والعرب» لأن صاحب المشروع ينطلق من «أن العرب يجب أن لا يتصوروا أنه يتسنى لهم الوصول إلى هذه الغاية بغير مساعدة من الغرب»، وبالتحديد لا بد «كي ينتج هذا المشروع خير النتائج الحصول على تعضيد انجلترا ومعاونتها». وفي الحقيقة، إن تبرير رضا لهذا التعاون مع إنجلترا لأجل الاستقلال والاتحاد العربي إنما ينطلق من «حتمية» الوحدة العربية برأيه لأن «جميع أهل الرأي والمكانة في الأقطار السورية والعراقية والحجازية والنجدية متفقون على بذل الأنفس والنفائس في سبيلها سواء «بالسلم والمودة» وهذا الأفضل للطرفين، أو «بسفك الدماء» وهو ليس لمصلحة الطرفين بحسب رأيه[2].

وفي تطور لاحق وأخير في أفكار ومواقف رشيد رضا، نجد أنه قد تحمّس بعد نشر هذا المشروع للعمل طيلة السنوات (١٩٣٠-١٩٣٤م) لإنجاز الوحدة بين سورية والعراق كي تكون نواة الوحدة العربية التي كرّس لها سنواته الأخيرة.

---

(١) الكابتن جوردون كانج، الانتداب في البلاد العربية، المنار، مجلد ٣، جزء ٨، القاهرة، ٣٠ رمضان ١٩٤٨/ ١ مارس ١٩٣٠م، ص٧٠٦.

(٢) المصدر السابق، ص٩٠٦.

ويبدو أن هذه الفكرة، كما يتضح في رسالة من رضا إلى شكيب أرسلان خلال سنة ١٩٣١م، قد طُرحت في مطلع الثلاثينات بعد توصل العراق إلى معاهدة ١٩٣٠م مع بريطانيا التي أنهت الانتداب و«أزالت بعض القيود عن الملك»[١].

وقد شارك رضا مع نخبة من رجال الحركة العربية في اجتماع على هامش المؤتمر الإسلامي بالقدس في ٣١ كانون الأول ١٩٣١م، إذ اتفق المشاركون على توقيع ميثاق قومي عام وتنظيم مؤتمر قومي عام في إحدى العواصم العربية لبحث الوسائل المؤدّية إلى تحقيق الوحدة العربية. ويبدو من مراسلات السنوات بين رجال الحركة العربية في القاهرة ودمشق والقدس وبغداد أن رضا كان لولب هذه الحركة الجديدة التي أصبحت تمثل «الرجوع في المسألة العربية إلى طورها الأول الذي قامت لأجله الثورة، وهو استقلال الأمة العربية كلها، والبدء بوحدة القطرين»[٢]. وقد تمكن رضا بعد جهود كبيرة خلال ١٩٣٢م من تجاوز التحفظ السعودي لعقد المؤتمر القومي المقترح في بغداد خلال ١٩٣٣م، الذي يجب بحسب رضا أن يبتّ في خمسة أمور:

١. مسالة الوحدة العربية على قاعدة البدء بتوحيد سورية الطبيعية مع العراق.
٢. السعي لعقد الحلف بين الحكومات العربية المستقلة.
٣. السعي لتوحيد نظام التربية والتعليم والثقافة العربية العامة.
٤. وضع نظام مالي للمؤتمر العام ولجانه الفرعية.
٥. التعارف بين الأحزاب والجمعيات العربية[٣].

---

(١) رسالة من رشيد رضا إلى شكيب أرسلان في ١٩٣١م:

شكيب أرسلان، السيد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة، دمشق، مطبعة ابن زيدون، ١٩٣٧م، ص٦٧٦.

(٢) رسالة من رشيد رضا إلى شكيب أرسلان في ٢٩/ ٣/ ١٩٣٣م في:

أرسلان، السيد رشيد رضا، ص٨٤٦.

(٣) رسالة من رشيد رضا إلى شكيب أرسلان في ٢/ ٥/ ١٩٣٢م في: أرسلان، السيد رشيد رضا، ص ص٥٥٦- ٦٥٦.

إلا أن هذا المؤتمر الذي كان يجب أن ينعقد في بغداد خلال ربيع ١٩٣٣م، تأجل عقده إلى خريف ١٩٣٣م، وأدّت وفاة الملك فيصل المفاجئة في أيلول ١٩٣٣م إلى إرباك المشروع بكامله في نهاية ١٩٣٣م وخلال ١٩٣٤م، وبالتحديد إلى أن توفي رشيد رضا الذي كان لولب العمل فيه خلال آب ١٩٣٥م، حيث فقد اندفاعه بوفاته. ويبدو أن الطرف الذي كان يعوّل عليه رضا (الإنجليز) طيلة انشغاله بالحركة العربية لم يُردْ حينئذ لمثل هذا المشروع أوالمؤتمر أن يتحقق لاعتبارات عديدة[1].

(١) للمزيد حول الموقف الإنجليزي من هذا المشروع / المؤتمر انظر:
د. خيرية قاسمية، محاولة في العمل العربي المشترك لم تتم: المؤتمر القومي العربي العام ١٩٣٣م، في ناجي علوش، الحركة العربية القومية، ص ص١٥٢-٤٥٢.

محمد عزة دروزة
والحكومة/ الدولة العربية (١٩١٨-١٩٢٠)
المشارك والمؤرخ

أ- المشارك في تأسيس الحكومة/ الدولة العربية

يمثل محمد عزة دروزة (١٨٨٧-١٩٨٤) جيلا من المثقفين في بلاد الشام، من العلماء والمتعلمين، تميز وعيه الفكري وموقفه السياسي بأربع نقلات سريعة ضمن التحول من العثمنة إلى العروبة خلال العقدين الأولين من القرن العشرين:

١. التحفظ على نظام الحكم العثماني القائم، الذي كان يمثله الحكم الفردي للسلطان عبدالحميد الثاني بعد تجميد العمل بالدستور (١٨٧٧-١٩٠٨).

٢. تأييد الانقلاب على السلطان عبدالحميد وإعلان الدستور في ٢٤ تموز ١٩٠٨، والحماس للنظام الجديد الذي كان يسيّره حزب «الاتحاد والترقي».

٣. التحوّل إلى المعارضة نتيجة لممارسات حزب «الاتحاد والترقي» إزاء العرب والانضمام إلى الأحزاب المعارضة له في إطار العثمنة كحزب «الحرية والائتلاف» وحزب «اللامركزية» وغيرها.

٤. التخلي عن العثمنة والتحول للعروبة خلال الفترة (١٩١٦-١٩١٨)، التي أصبحت تتمثل في المطالبة بدولة عربية مستقلة.

وضمن هذا الجيل، يمكن ذكر الشيخ سعد مراد ومعين الماضي وأحمد حلمي عبدالباقي وإبراهيم القاسم عبدالهادي وغيرهم ممّن ساهموا في بناء الدولة العربية المعلنة في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠)[١].

وفيما يتعلق بدروزة بالتحديد، فهو يكشف في مذكراته بوضوح وتفصيل عن هذه النقلات الأربع التي عايشها خلال تلك السنوات.

وكان عمل دروزة المبكر في البرق والبريد (١٩٠٣-١٩٠٨) قد أتاح له أن يطّلع على الوضع الحقيقي للدولة في عهده. ففي كل يوم، كما يقول في مذكراته، كان يأتي تبليغ برقي لمدير البريد فيه أسماء الصحف والمجلات الممنوعة من الوصول، التي كانت تنشر عن الدولة «عمّا يقع فيها من شذوذ وظلم». وعن تلك السنوات يعترف دروزة بأنه «كان يقع حقاً شيء كبير من ذلك في الدولة من رشوات ومحسوبيات واختلاسات وتجني واعتقالات بدون حق أو جرم صحيح، وتعذيب ونفي وتوظيف بدون كفاءات وشهادات وتصرفات متنوعة مخالفة للقوانين»[٢].

وبعد إعلان الدستور في ٢٤ تموز ١٩٠٨ «صارت نابلس تجيش بالابتهاج»، كما يذكر دروزة في مذكراته، وتأسس فيها «نادي الاتحاد والترقي». في جوار دائرة البريد والبرق الذي تحول بسرعة إلى فرع رسمي للحزب، حيث «كان كثير من الشباب والرجال يجتمعون وينشدون الأناشيد الحماسية ويخطب الخطباء خطب تنوير وتوعية»[٣]. وقد اعترف دروزة

---

(١) لابد من الإشادة هنا ببادرة قسم التاريخ في جامعة اليرموك لتشجيع طلبة الماجستير على دراسة هذه الشخصيات المخضرمة في رسائلهم، وقد نوقشت مؤخرا رسالة ماجستير للطالبة صبا عبيدات عن «دور محمد عزة دروزة في الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩٠٩-١٩٣٩)».

(٢) مذكرات محمد عزة دروزة ١٣٠٥-١٤٠٤هـ/ ١٨٨٧-١٩٨٤م، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣، ج ١، ص١٧٦.

(٣) المصدر السابق، ص١٨٢.

في مذكراته أنه انضم وكثير غيره إلى هذا النادي أو الفرع من «موظفين وغير موظفين وعرب وغير عرب»[١].

ويبدو أن النقلة الثالثة لدى دروزة جاءت بعد حوالي سنة، وبالتحديد في صيف ١٩٠٩. ففي مذكراته، يذكر دروزة أنه خلال العطلة الصيفية عاد الطلاب من إسطنبول إلى نابلس، وأخذوا يروون كيف أن «روح العنصرية التركية أخذ يشتد في شباب الترك والاتحاديين، وصار يوحى لهم بأنهم أصحاب الدولة والسلطان، وأن لهم الحق في أن يكونوا متفوقين في المناصب والمظاهر على العناصر الأخرى ومن جملتها العرب»[٢]. ويعترف دروزة بعد ذلك أنه «قد سرت إلينا الروح القومية العربية وواجب المطالبة بالحقوق العربية في الدولة من هذه الأحاديث»، وأدى هذا «في نفسي ونفوس آخرين في نابلس إلى فتور علاقتنا بنادي الاتحاد والترقي وجمعيته ورجالاته»[٣].

ومع تصاعد معارضة العرب وغير العرب لسياسة الاتحاديين، تأسّس في إسطنبول خلال ١٩٠٩ أول حزب معارض (الحزب العثماني الديمقراطي) برئاسة د. إبراهيم تيمو الذي ضمّ غالبية من غير الأتراك ودعا إلى حرية واحدة وحقوق متساوية لكل الشعوب في الدولة، ووعد الشعوب غير التركية بحقها في التعليم بلغاتها القومية[٤]. وقد اندمج هذا الحزب في التجمع الجديد للمعارضة (الحرية والائتلاف) الذي تأسس في مطلع ١٩١٠ في إسطنبول من النواب العرب وغير العرب في البرلمان العثماني، الذي كان يطالب بتطبيق

---

(١) المصدر السابق، ص١٨٢.

(٢) المصدر السابق، ص١٩٢.

(٣) المصدر السابق، ص١٩٣.

(٤) أصدر هذا الحزب عدة صحف ناطقة باسمه في المدن العثمانية، ومن هذه كانت صحيفة «الأهالي» في حلب التي صدر عددها الأول في ١٢ أيار ١٩١٠ بالتركية، ثم صدر عددها الثاني في ١٩ أيار بالعربية والتركية. للمزيد حول هذا الحزب ومؤسسه انظر: د. حسن كلشي، الوجه الآخر للاتحاد والترقي، ترجمة وتقديم: د. محمد الأرناؤوط، إربد، قدسية للنشر، ١٩٩٠م.

حكم لامركزي يضمن للشعوب (الولايات) نوعاً من الحكم الذاتي في الإدارة والتعليم والقضاء[1].

وفيما يتعلق بدروزة، نجده يذكر في مذكراته عن نقلته الثالثة أنه بادر مع غيره إلى تاسيس فرع لهذا الحزب الجديد المعارض في نابلس في أوائل ١٩١٢ واختيار توفيق عبدالهادي رئيسا له ودروزة سكرتيرا له، حيث أخذوا يجتمعون ويكتبون الاحتجاجات ويقدمون المطالب بحسب مقتضى الحال[2].

وفي هذا الإطار أيضا، كان قد تأسس في القاهرة في ١٩١٣ حزب اللامركزية برئاسة حقي العظم وعضوية عدد من العلماء والمتعلمين الشوام (محب الدين الخطيب ورشيد رضا وإسكندر عمون وغيرهم) الذي كان يتشابه في برنامجه كثيرا مع «الحرية والائتلاف»[3]. ويذكر دروزة في مذكراته أنه بادر مع أربعة من رفاقه في نابلس إلى التفكير في تأسيس فرع لهذا الحزب في نابلس، وهو الأمر الذي لم يتحقق إلا في خريف ١٩١٤، أي بعد أن اندلعت الحرب وبطشت شكوك السلطة بأعضاء هذا الحزب في نابلس[4].

أما عن النقلة الرابعة والأخيرة، فقد جاءت عند دروزة كما عند غيره نتيجة لمحاكمات وإعدامات ١٩١٦ التي شملت نخبة من المطالبين بالحقوق العربية على الرغم من الموقف الحريص على الدولة خلال سنوات الحرب الأولى (١٩١٤-١٩١٦) لـ «إنقاذ الدولة من عواقب الحرب الأوروبية وإظهار الوحدة العثمانية بأتم مظاهرها»[5]. وقد تمّت هذه النقلة

---

(١) للمزيد حول هذا الحزب انظر:

S. Shan- W. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge ١٩٧٧, Vol. ٢, pp. ٢٨٢-٢٨٤ .

(٢) للمزيد حول حزب اللامركزية انظر: محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية — دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين (١٩٠٨-١٩٥٥م)، دمشق، دار الرواد، ١٩٥٥م، ص ص٣٢-٣٤.

(٣) مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص٢١٢.

(٤) المصدر السابق، ص١٢٩.

(٥) المصدر السابق، ص٣٠١.

في عوجة الحفير، في آخر حدود الدولة العثمانية في شبه جزيرة سيناء، إثر لقاء بين دروزة والدكتور أحمد قدري رفيقه في المدرسة الإعدادية بنابلس، حيث تصادف وجود كل منهما بمهمة عمل. وكان قدري من مؤسسي جمعية العربية الفتاة، وفاتح هناك دروزة بالتدريج وعرض عليه الانضمام للجمعية، حيث وافق وحلف اليمين في آب أو أيلول ١٩١٦[١].

وبعد انضمامه للجمعية، نُقل دروزة إلى بيروت ليعمل هناك في مديرية البرق والبريد، حيث اتصل هناك بأعضاء الجمعية حسب توصية الدكتور قدري (الدكتور بشير قصار ورفيق التميمي). وقد تلقى دروزة إعلان فيصل للحكومة العربية في ٥ تشرين الأول ١٩١٨، وهو في بيروت. وبعد عدة أيام، جاء إلى بيروت شكري الأيوبي حاكما على بيروت من قبل الأمير فيصل، ومعه الدكتور أحمد قدري، الذي التقى دروزة هناك. وبهذه المناسبة، يذكر دروزة أنه طلب منه التوجه إلى دمشق «لأن أعضاء جمعية العربية الفتاة يتوافدون من كل ناحية إليها ليبذلوا جهودهم ونشاطهم في تركيز الوضع والعهد، وإن الجمعية، التي فيصل منها، هي في الحقيقة عماد هذا العهد وحزبه»[٢]. إلا أن دروزة فضل الذهاب إلى نابلس لأسباب وطنية (احتلال الإنجليز لنابلس) وعائلية (مرض والده)[٣].

وبعد وصوله إلى نابلس، حيث كان يسود جو الشك والغموض بمصير البلاد بعد وعد بلفور، نشط أولا مع الدكتور حافظ كنعان معتمد العربية الفتاة في نابلس، وشارك في تأسيس جمعية على غرار الجمعية الإسلامية المسيحية في القدس للدفاع عن البلاد أمام الخطر

(١) المصدر السابق، ص٣٢٩.

(٢) المصدر السابق، ص٣٤٦.

(٣) تجدر الإشارة هنا إلى الكيفية التي كان يتم بها التمثيل (التوكيل) إلى المؤتمر في فلسطين، إذ لم تسمح السلطات الإنجليزية بإجراء الانتخابات، فالجمعية الإسلامية المسيحية في نابلس، التي كانت محور النشاط السياسي، هي التي وكّلت عزة دروزة وإبراهيم القاسم للذهاب إلى دمشق لتمثيلها في المؤتمر، بالإضافة إلى أمين التميمي الذي كان آنذاك في دمشق يشغل منصب معاون الحاكم العسكري. وبعد ذلك، ضمّ إلى الثلاثة عادل زعيتر ابن الشيخ عمر زعيتر رئيس بلدية نابلس لامتصاص توتر طارئ، فأصبح لنابلس أربعة موكلين (ممثلين) لها في المؤتمر السوري. المصدر السابق. ص٣٤٨.

القادم. وبعد اكتمال تأسيس مثل هذه الجمعية في المدن الفلسطينية الأخرى، دُعي إلى «المؤتمر الفلسطيني الأول» في القدس في كانون الثاني ١٩١٩، فقد شارك دروزة فيه مع أربعة آخرين باسم جمعية نابلس (إبراهيم القاسم ورامز النمر وأحمد الشكعة وإبراهيم عبدالنور). ويورد دروزة في مذكراته أن النقاش في المؤتمر جرى حين «كان حكم فيصل لسورية قائماً والآمال معلقة عليه»، ولذلك فقد أيّد مع الغالبية الاتجاه العروبي داخل المؤتمر الذي انبثق عنه الميثاق الذي تضمن ما يلي:

١. فلسطين هي سورية الجنوبية وجزء لا يتجزء من سورية.
٢. الاستقلال التام لسورية جميعا بلا حماية ولا وصاية ولا احتلال وضمن الوحدة العربية.
٣. رفض وعد بلفور ورفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ورفض كل دعوى لليهود عليها[١].

وفي غضون ذلك، كان الأمير فيصل قد عاد من مؤتمر الصلح إلى دمشق في مطلع أيار ١٩١٩ ليبشّر السوريين بقدوم لجنة لاستقصاء رأي السكان بمستقبل البلاد. وكلّفت جمعية نابلس الدكتور كنعان ودروزة بالسفر إلى يافا، باعتبارها أولى المدن التي ستصلها اللجنة، وغيرها من المدن الفلسطينية للالتزام بما ورد في الميثاق المذكور بمثابة موقف موحد لأبناء البلاد، والتركيز على أن اللجنة ستجد في دمشق مؤتمرا عاما يمثل سكان كل سورية، بما في ذلك فلسطين، ويجيب اللجنة عن رغبات السكان[٢].

وفيما يتعلق بالمؤتمر السوري المذكور، فقد بادرت حينئذ نابلس كغيرها من المدن الفلسطينية إلى توكيل ممثلين عنها للذهاب إلى دمشق والمشاركة في أعمال المؤتمر[٣]. وبناء على ذلك، فقد سافر دروزة إلى دمشق في أوائل حزيران ١٩١٩ بصحبة إبراهيم

---

(١) المصدر السابق، ٣٦٢.

(٢) المصدر السابق، ٣٨٥.

(٣) المصدر السابق، ٣٨٦.

القاسم، ليبدأ هناك فترة مهمة من حياته، ألا وهي مشاركته في بناء الدولة العربية الجديدة. وفي الواقع، يمكن منذ الأيام الأولى لوصول دروزة إلى دمشق تتبع مشاركته في مؤسستين مهمتين لذلك العهد: المؤتمر السوري والحزب الحاكم (العربية الفتاة / حزب الاستقلال).

١. المؤتمر السوري:

تقدّم لنا مذكرات دروزة معطيات مهمة عن مشاركته في المؤتمر السوري منذ اليوم الأول لوصوله إلى دمشق. ففي الفندق الذي نزل فيه تعرّف دروزة على الشخصيات التي جاءت من المدن السورية والتي كانت لها مشاركة مهمة في بناء الدولة الجديدة (هاشم الأتاسي ووصفي الأتاسي وسعد الله الجابري ورياض الصلح ورشيد رضا وغيرهم). ويبدو أنه من اليوم الأول ساهم النقاش بين الممثلين الموجودين في الفندق في تبلور ثلاثة تيارات حول الدولة التي يراد لها أن تساعد سورية في سيرها نحو الاستقلال:

١. التيار القومي الرافض لتسمية أي دولة، كما يسميه دروزة الذي يصنّف نفسه فيه.

٢. تيار تسمية بريطانيا ورفض فرنسا.

٣. تيار تسمية الولايات المتحدة[١].

وبعد اجتماع عدد كبير من ممثلي سورية الداخلية، الذين انتخبوا وسط تنافس قوي، وسورية الساحلية والجنوبية (شرقي الأردن وفلسطين) التأم المؤتمر السوري في ٣ حزيران ١٩١٩. وقد خُصّصت الجلسة الأولى للتعارف وانتخاب رئاسة وسكرتارية المؤتمر، فقد انتخب محمد فوزي العظم رئيساً للمؤتمر وعبد الرحمن اليوسف نائباً للرئيس ودروزة سكرتيراً للمؤتمر. وفي الجلسة الأولى الرسمية، ألقى الأمير فيصل الخطاب الافتتاحي له، حيث أوضح الظروف التي أدت إلى دعوته لمؤتمر سوري عام يمثل جميع مناطق سورية

---

(١) المصدر السابق، ٣٨٧. وانظر نص القرار الذي سلم إلى لجنة الاستفتاء الأمريكية في ٣ تموز ١٩١٩م، في: الدكتور أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، الطبعة الثانية، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٩٣، ص ص١٢٥-١٢٩.

ويكون معبرا عن رغبات السكان، ثم طلب من المؤتمر التداول ووضع القرار الذي يتضمن رغباتهم ومطالبهم. ومع أن هذا كان الهدف الأساسي من الدعوة إلى المؤتمر إلا أن الأمير فيصل اقترح أيضا لجنة لوضع مشروع دستور للدولة الجديدة[1].

ويذكر دروزة في مذكراته أنه بعد هذا فتح النقاش حول ما جاء في الخطاب. ويميز دروزة هنا بين ما يسميه «المسلمات» التي لم تثر النقاش وبين المواضيع الخلافية الأخرى. فعلى رأس المسلمات، كان استقلال سورية وطرح هذا بدوره موضوع نظام الحكم. وهكذا فقد «طُرح اقتراح بأن تكون مملكة تحت تاج الأمير فيصل لما كان من جهوده وجهاده في الثورة العربية وفي سبيل استقلال سورية، على أن تكون نيابية ديمقراطية يتساوى فيها الناس في الحقوق والواجبات على اختلاف الميول والمذاهب والأديان. وقد قُبل هذا الاقتراح بدون نقاش طويل»[2].

أما الموضوع الذي أثار النقاش والاختلاف الحاد فكان تسمية أو عدم تسمية الدولة المساعِدة - المنتدبة لسورية. فقد ظهرت خلال النقاش التيارات الثلاثة التي ذكرها دروزة، وشارك بدوره في الدفاع عن التيار الأول (القومي الرافض لتسمية أي دولة). وفي نهاية النقاش، تُوصِّل إلى نوع من التوفيق (رفض الانتداب واقتراح اسم الولايات المتحدة كدولة مساعِدة ثم بريطانيا إن اعتذرت الأولى ورفض فرنسا بشكل قاطع) وتأليف لجنة لصياغة قرار لمؤتمر في هذا الخصوص. وقد تألفت هذه اللجنة من يوسف الحكيم وسعيد حيدر وعزة دروزة، الذي كتب المسودة الأولى للقرار الذي نوقش في اللجنة ثم في المؤتمر قبل إقراره بصيغته المعروفة[3].

وبعد إقرار هذا القرار، ذهب وفد من المؤتمر ضم الرئيس العظم والسكرتير دروزة وبعض الأعضاء للقاء لجنة الاستفتاء في فندق فيكتوريا بدمشق، وقد استفسرت اللجنة عن

(١) المصدر السابق، ص٣٨٧.

(٢) المصدر السابق، ص٣٨٨.

(٣) المصدر السابق، ص٣٨٨.

كيفية تأليف المؤتمر ومدى تمثيله للسكان في مذاهبهم وأديانهم وميولهم، وعن سبب رفضهم لفرنسا ووعد بلفور وغير ذلك، إذ كان يتولي الرد على ذلك الرئيس العظم والسكرتير دروزة وأعضاء الوفد[1].

وبعد إنجاز المؤتمر للهدف الأول الذي اجتمع لأجله، عقد المؤتمر جلسة خاصة لانتخاب لجنة لوضع مشروع دستور للملكة السورية تحت تاج فيصل التي قرّرها وجعلها جزءا من قراره، وقد دخل في عضويتها هاشم الأتاسي وعزة دروزة وسعد الله الجابري والشيخ عبدالقادر الكيلاني ووصفي الأتاسي وإبراهيم القاسم عبدالهادي وسعيد حيدر وعثمان سلطان والشيخ عبدالعزيز الطرابلسي وتيودور أنطاكي. وقد عقدت هذه اللجنة أول جلسة لها في مقر المؤتمر (النادي العربي) حيث اتخذت لها غرفة خاصة، وانتخبت هاشم الأتاسي رئيسا لها[2].

وفي الواقع، إن عمل هذه اللجنة، التي شارك فيها دروزة بجدية، وما انتهت إليه من إنجاز مشروع دستور متقدم، يستحق المزيد من الاهتمام. ويروي دروزة بهذا الخصوص أن اللجنة قد استحضرت «دساتير كثيرة من بلاد عديدة لتستأنس بها في عملها، ومن جملتها الدستور العثماني»[3]. وفيما يتعلق بمشاركته، فيروي أنه «استحضر كتبا عديدة تركية في الحقوق على اختلاف فنونها» لكي يقرأها ويستفيد منها «ويكون من حصيلة ذلك عدة للمشاركة في البحث والدرس والتمحيص مع من كانوا متخرجين من مدارس الحقوق من أعضاء اللجنة مثل هاشم الأتاسي ووصفي الأتاسي وسعيد حيدر وعثمان سلطان»[4].

وقد استمر عمل هذه اللجنة عدة شهور، حيث كانت تعقد جلساتها يوميا تقريبا كما يقول دروزة في مذكراته، إلى أن أنجزت مشروع الدستور الذي قدمته للمؤتمر. وفي الواقع،

(١) المصدر السابق: ص٣٨٨.

(٢) المصدر السابق، ص٣٩٠.

(٣) المصدر السابق، ص٢٨٥.

(٤) المصدر السابق، ص٢٨٥، ص٣٩١، ص٤٦٢.

لقد كان المؤتمر قد دعي إلى دورته الثالثة في آذار ١٩٢٠، حين أعلن استقلال سورية بحدودها الطبيعية والمناداة بفيصل ملكا عليها في ٨ آذار ١٩٢٠، مما ألحّ على النظر في مشروع الدستور للدولة المعلنة. ولذلك، فقد اشتغل المؤتمر في الدرجة الأولى خلال تلك الدورة في مناقشة مشروع الدستور، وأقر كثيرا من مواده، حيث كان لدروزة والشيخ سعيد مراد وسعيد حيدر بخاصة مناقشات واسعة. وقد كان دروزة بشكل خاص يتولى الرد على الاعتراضات على بعض المواد، وشرح منطلقات اللجنة التي وصفت مشروع الدستور باعتباره سكرتير اللجنة[١].

وفي الواقع، لم تقر تلك البنود التي ذكرها دروزة دون مناقشات ساخنة أحيانا، كما في موضوع حقوق المرأة على سبيل المثال. وكان من أقوى المدافعين عن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل حينئذ الشيخ سعيد مراد وعزة دروزة. ويبدو من مذكرات دروزة أن المؤتمر كان ينقسم إلى أغلبية تقدمية مؤيدة للمساواة بين المراة والرجل وأقلية محافظة معارضة لذلك، مما كان يسمح بـ «إقرار مساواتها السياسية مع الرجل وحقها في الانتخاب والترشيح للمجلس النيابي»[٢].

ولكن دروزة وغيره رأوا أن يكتفوا بما حققوه داخل المؤتمر، وأن يقيدوه في المحاضر فقط كي لا يثيروا «المتزمتين والعوام» خارج المؤتمر، والاكتفاء بالنص الوارد في المشروع بصيغته المطلقة التي تشمل الذكور والإناث معا[٣].

ومن البنود التي أثارت مناقشات ساخنة في المؤتمر، كان البند الأول الذي يتعلق بدين الدولة، أو بالعلاقة بين الدين والدولة. وقد تأخر إقرار هذا البند حتى ١٢ تموز ١٩٢٠، فقد أقر بالنصّ على أن «حكومة المملكة العربية السورية حكومة مدنية عاصمتها دمشق الشام

---

(١) وردت تفاصيل حول ذلك في الفصل الأول للكتاب.

(٢) مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١، ص٤٦٢.

(٣) المصدر السابق، ص٣٩١.

ودين ملكها الإسلام»، أي أن العلاقة بين الدولة والدين (الإسلام) انحصرت في ملكها فقط[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد قامت حينئذ بتعليق جلسات المؤتمر لمدة شهرين، بسبب معارضة غالبية أعضاء المؤتمر لموقفها من الإنذار الفرنسي، ولذلك لم تُقر كل بنود مشروع الدستور الذي قُدّم إلى المؤتمر. وبشكل عام، يرى دروزة أن مشروع الدستور الذي عمل فيه مع اللجنة المذكورة «قد تكون فيه مواد تقليدية ولكن ذلك كان من وحي الظروف»، أما «المواد التي نوقشت وأقرّت يمكن أن تُعدّ بالإجمال تقدمية». وهي كذلك بالفعل إذا قورن مشروع الدستور (أو ما أقرّ منه حتى ١٢ تموز ١٩٢٠) بالدساتير اللاحقة في سورية.

٢. الحزب الحاكم (حزب العربية الفتاة، ولاحقا حزب الاستقلال):

مع دخول الأمير فيصل إلى دمشق وإعلان الحكومة العربية في ٥/ ١٠/ ١٩١٨، أخذ يبرز بسرعة الدور السياسي الكبير لجمعية العربية الفتاة. فقد كان الأمير فيصل ومستشاروه وكبار الموظفين في قصره منها، كما كان منها الحكام العسكري العام علي رضا الركابي ورئيس مجلس الشورى ياسين الهاشمي بالإضافة إلى كبار موظفي الحكومة الجديدة والكثير من أعضاء المؤتمر السوري، حتى صارت تعتبر «حزب عهد فيصل وعماده». فقد كانت الدولة بأميرها ورؤسائها يعتبرونها كذلك ويتعاملون معها على هذا الأساس، حتى إن الأمير لم يكن يقضي أمرا ويهمّ بعمل ويعيّن موظفا إلا وكان لها رأي أو يد فيه أو علم مسبق. وكانت تتقدم بالاقتراحات وتبلغ القرارات ويُطلب منها الرأي في شتى الشؤون السياسية والإدارية والتنظيمية، كما كان أعضاء الجمعية في قصر الأمير فيصل ودوائر

(١) د. سهيلة الريماوي، الحكم الحزبي في سورية أيام العهد الفيصلي (١٩١٨-١٩٢٠)، عمّان، مجدلاوي، ١٩٩٧م، وخاصة الفصل الثاني ص ص٦٩-٧٤.

الحكومة أعوانها لها على تنفيذ قراراتها وتبليغاتها وتوجيه الأمور في الاتجاه الذي تقرره[1]. ولذلك، لا يبالغ المؤرخون المعاصرون بوصفها (الحزب الحاكم) في دمشق خلال عهد الدولة العربية وحكومتها (١٩١٨-١٩٢٠)[2].

وكان دروزة قد التقى في اليوم الثاني لوصوله إلى دمشق عضو المؤتمر السوري/ عضو جمعية العربية الفتاة معين الماضي[3]، الذي بلّغه دعوة الهيئة المركزية للعربية الفتاة إلى اجتماع سري في بيت جميل مردم بك يحضره فقط الأمير فيصل والأعضاء المؤسسون، أي الذين انتسبوا إلى الجمعية قبل نهاية الحرب العالمية الأولى[4]. وقد حضر ذلك الاجتماع السري حوالي خمسين ممن اعتبروا الأعضاء المؤسسين، ومعظمهم لم يكن يعرف بعضهم بعضا إلا في هذا الاجتماع. وكان عدد من هؤلاء المشاركين في الاجتماع هم أعضاء أيضا في المؤتمر السوري، ولذلك كانوا يرغبون في معرفة الموقف المطلوب في تسمية أو عدم تسمية الدولة المساعدة لسورية خلال مناقشة الأمر في المؤتمر. ويذكر دروزة أنه خلال هذا الاجتماع سرعان ما تبلورت التيارات الثلاثة التي ذكرها (التيار القومي الرافض الذي تحدث باسمه دروزة والتيار المفضل لتسمية بريطانيا والتيار المفضل لتسمية

---

(١) معين الماضي: ينحدر من أسرة ذات مكانة في منطقة حيفا تعود في أصولها إلى الحجاز. كان من الجيل الشاب الذي تابع دراسته في إسطنبول (المدرسة الملكية العالية)؛ حيث بدأت اهتماماته بفكرة الحركة العربية. وانضم إلى «المنتدى الأدبي» و«جمعية العربية الفتاة». ومع اعتقالات وإعدامات سنة ١٩١٦ بلغه ورود اسمه فاختفى في دمشق حتى نهاية الحرب، حيث أرسلت له حيفا توكيلا لتمثيلها في المؤتمر السوري. وبعد انهيار الدولة العربية، شارك بفعالية في الحركة الوطنية الفلسطينية مع دروزة سواء في المؤتمرات أو في ثورة ١٩٣٦، ولجآ معا إلى تركيا (١٩٤١-١٩٤٥) واستقرا في دمشق عضوين في «الهيئة العربية العليا لفلسطين» وبقيا متلازمين في دمشق إلى وفاته سنة ١٩٥٦: مذكرات محمد دروزة، ج ١، ص ص٢٠٨-٢٠٩.

(٢) للمزيد حول الجمعية في ذلك الوقت انظر: د. سهيلة الريماوي، جمعية العربية الفتاة السرية -دراسة وثائقية ١٩٠٩-١٩١٨، عمّان، مجدلاوي، ١٩٩٦م.

(٣) مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ٣٦٧.

(٤) المصدر السابق، ص٣٦٧.

الولايات المتحدة)، ولما لم يتمكن أي تيار أن يعبّر عن الأكثرية فقد تُرك لكل واحد أن يعبّر عن نفسه في المؤتمر وتُرك للمؤتمر أن يفصل في هذا الأمر[1].

ومن الناحية التنظيمية، فقد كان لهذا الاجتماع أهمية خاصة. فقد حافظت الجمعية منذ تأسيسها على طابعها السري الذي اقتضته ظروف الحرب واستمر بعدها، ولم يعرف أعضاء الهيئة المركزية للجمعية إلا بعد وصول الأمير فيصل إلى دمشق وإعلان الحكومة العربية (علي رضا الركابي ونسيب البكري ورفيق التميمي وتوفيق الناطور)، بل إن أغلب المؤسسين الذين شاركوا في هذا الاجتماع السري تعرفوا على بعضهم بعضاً لأول مرة. وقد تقرر في هذا الاجتماع وجوب السير في التنظيم والحكم والاستعداد على مختلف المستويات سيراً جاداً، والاستمرار في توسيع نطاق الجمعية وضمّ العناصر الصالحة من رجال العرب وشبابهم الذين صاروا يتوافدون على دمشق[2].

وقد دعا الأعضاء المؤسسون إلى اجتماع عام جديد في آب ١٩١٩، وانتُخبت فيه هيئة مركزية جديدة للجمعية، تضم الدكتور أحمد قدري وشكري القوتلي وعزة دروزة وياسين الهاشمي ورفيق التميمي وأحمد مريود وسعيد حيدر. وقد عقدت الهيئة الجديدة أول اجتماع لها في بيت شكري القوتلي إذ اختارت دروزة سكرتيرا للهيئة المركزية (إذ لم يكن لها رئيس) والقوتلي أميناً للصندوق. ويذكر دروزة في مذكراته أنه لم يتسلم شيئاً يذكر من السكرتير السابق (توفيق الناطور)، ولذلك، فقد أنشأ أرشيفا جديداً يضم سجلات فيها أسماء الأعضاء القدامى والجدد وشيئا عن أحوالهم وظروف وتاريخ انتسابهم، مع الاحتفاظ بما يرد إليها من كتب وتبليغات وتدوين لمحاضر الاجتماعات[3].

وحتى تولّي دروزة سكرتارية الهيئة المركزية لم يكن لجمعية العربية الفتاة مقر دائم، ولذلك كانت الهيئة المركزية السابقة تعقد اجتماعاتها متنقلة بين بيوت أصحابها. أما الآن،

---

(١) المصدر السابق، ص٣٩٤.

(٢) المصدر السابق، ص٣٩٥.

(٣) المصدر السابق، ص٣٩٣.

فقد تقرر أن يكون للهيئة المركزية – العربية الفتاة مقر مستقر، فكلفت دروزة أن يستأجر بيتا ويفرشه، ويكون مسكنا له، ومركزا للهيئة المركزية. وقد وجد دروزة بيتا مناسبا في حارة دك الباب بالصالحية، وأصبحت اجتماعات الهيئة المركزية تعقد أسبوعيا في الأحوال العادية، ويوميا في الظروف الهامة والعصيبة [١].

وكان من حق الأعضاء المؤسسين الدعوة في أي وقت إلى اجتماع عام لنقاش عمل الهيئة المركزية، وتجديد أو عدم تجديد الثقة فيها. وهكذا، فقد دعا الأعضاء المؤسسون إلى اجتماع عام في تشرين الثاني ١٩١٩، حيث جرت مناقشة عامة، ووجهت بعض الانتقادات للهيئة المركزية، إلا أن الهيئة المركزية نجحت في الامتحان، واستمرت بفضل «الأجوبة الدفاعية والتوضيحية التي أجيب بها ردا على المنتقدين، وكانت مفحمة قوية» كما يذكر دروزة[٢].

وخلال هذه الدورة الثانية للهيئة المركزية، طرح موضوع تأسيس حزب سياسي علني يكون واجهة لجمعية العربية الفتاة التي فضّلت أن تحتفظ بسريتها. وكان التوسع في قبول الأعضاء الجدد في العربية الفتاة قد أدخل فيها بعض العناصر الوصولية التي تحولت إلى عبء عليها، ولذلك رأت الهيئة المركزية أن تؤسس حزبا علنيا باسم «حزب الاستقلال» يتعامل مع الأحزاب الأخرى على هذا الأساس ويرفع الحرج عن العربية الفتاة[٣]. وقررت الهيئة المركزية أن تطلب من الأعضاء القدامى والجدد في العربية الفتاة أن ينضموا إلى الحزب الجديد، الذي انتسب إليه عدد كبير مما جعله أكبر حزب سياسي من حيث عدد

---

(١) المصدر السابق، ص٤١٩.

(٢) يذكر نبيه العظمة، أحد رجال ذلك العهد والمسؤول عن تسجيل الأعضاء في الحزب الجديد أن عدد الأعضاء أو (الاستقلاليين) قدر بـ ٢٢ ألف عضو قُسّموا إلى فعالين (٢٥٠ عضواً فقط) ومؤازرين: د. خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين (١٩١٨-١٩٢٠م)، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢، ص٦٩.

(٣) مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص٤١٩.

الأعضاء[1]. وقد اجتمع المؤسسون وأقروا برنامجه الذي يؤكد على الوحدة العربية وبذل كل جهد للنهوض بالأمة العربية إلى مصافِ الأمم الراقية، كما انتخبوا هيئة إدارية أولى مؤلفة من عزة دروزة وسعيد حيدر وأسعد داغر وفوزي البكري وعبد القادر العظم وسليم عبدالرحمن وفائز الشهابي. وقد اجتمعت الهيئة الإدارية بعد ذلك، واختارت دروزة سكرتيرا لها[2].

وبالاستناد إلى مذكرات دروزة، فقد وصلت مشاركته إلى ذروتها في نيسان ١٩٢٠، إذ كان يتولى المهام التالية:

١- سكرتير المؤتمر السوري.

٢- سكرتير لجنة وضع الدستور السوري.

٣- سكرتير الهيئة المركزية للعربية الفتاة.

٤- سكرتير الهيئة الإدارية لحزب الاستقلال[3].

وكان الأمير فيصل لدى عودته آنذاك من باريس باتفاقية كلمينصو – فيصل التي وقّع عليها بالأحرف الأولى قد جوبه بمعارضة قوية من «الحرس القديم» للعربية الفتاة، ومنهم دروزة بطبيعة الحال الذي وجّه نقدا مُرًّا للاتفاقية المذكورة، مما جعل الأمير فيصل يضطر للتخلي عن الاتفاقية، والقبول بإعلان الاستقلال. وقد اتُّفق على دعوة المؤتمر السوري ليكون إعلان الاستقلال بقرار منه. وقد عُقد المؤتمر جلسة بـ٧ آذار ١٩٢٠، تبيّن فيها أن الأكثرية مع إعلان الاستقلال، ولذلك، اختيرت لجنة لصياغة قرار الاستقلال مؤلفة من عزة دروزة ويوسف الحكيم وعثمان سلطان وسعد الله الجابري ووصفي الأتاسي. وقد عُرض مشروع القرار على المؤتمر ذاته، إذ صُوِّت عليه بما يشبه الإجماع[4]. وفي صباح ٨

---

(١) المصدر السابق، ص٤١٩.

(٢) انظر نص القرار لدى قدري، مذكراتي عن الثورة العربية، ص ص١٨١-١٨٥.

(٣) مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص٤٥٠.

(٤) في مذكرات دروزة، لدينا استعراض وتقييم لعشرات الشخصيات الذين عرضهم دروزة، وممن شاركوا معه في الحركة العربية والدولة العربية. وفي سياق حديثه عن جميل مردم بك لا يخفي دروزة أنه

آذار ١٩٢٠، احتشد جمهور كبير أمام مبنى البلدية في دمشق، حيث تقدم إلى الشرفة الأمير فيصل ورئيس المؤتمر هاشم الاتاسي وسكرتير المؤتمر عزة دروزة الذي قرأ بصوت جهوري قرار المؤتمر بإعلان الاستقلال، فقُبل بأشد مظاهر الحماس والابتهاج، بينما كانت المدفعية تطلق مائة طلقة وطلقة تدشيناً للعهد الجديد[١].

وعلى الرغم من أن دروزة فقد موقعه المهم بصفته سكرتير الهيئة المركزية للعربية الفتاة في نيسان ١٩٢٠، إثر تحالف كتلة الركابي/ مردم بك الشامية ضده[٢]، إلا أن هذا لم يؤثر على مشاركته في المواقع الأخرى وخاصة في المؤتمر السوري، الذي أخذت تحتدّ فيه الأجواء خلال مناقشة بنود مشروع الدستور الجديد وخاصة مع ازدياد التهديد والخطر الفرنسي وتهاون الحكومة التي عمدت في ١٤ تموز ١٩٢٠ إلى تعليق عمل المؤتمر. وبعد هزيمة الجيش السوري في معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠، كان دروزة مع جملة رجال الدولة الذين انتقلوا في قطار خاص أُعدّ لهم في اليوم التالي إلى درعا، حيث «كانت النية اتخاذ مركز هناك للحكومة والمقاومة»[٣]. ولكن الملك فيصل الذي التحق بهم اضطر تحت التهديد الفرنسي لمغادرة درعا إلى حيفا في ١ آب ١٩٢٠، بينما تبعثر رجال الدولة في عدة اتجاهات. وهكذا، فقد توجه دروزة مع معظم الفلسطينيين إلى فلسطين ليتابع هناك نشاطه السياسي في مواقع أخرى.

كان «يحب البروز والوصول بأي وسيلة» ويتميز بـ«روح أو نعرة إقليمية». وكان «من أثر ذلك اندماجه مع الركابي في إسقاط هيأتنا المركزية ليصير عضوا في الهيئة وأمينا لصندوقها، وكان من أثر ذلك أيضا اندماجه في الحزب الوطني السوري الذي كان في الحقيقة حزباً شامياً أو دمشقياً ضد العراقيين والفلسطينيين البارزين في عهد فيصل الذين كانوا يسمونهم أغراباً ويتذمرون من بروزهم ونشاطهم وأثرهم في العهد الفيصلي»: المصدر السابق، ٣٨٢.

(١) المصدر السابق، ص٤٨٠.

(٢) المصدر السابق، ص٤٨٣.

(٣) المصدر السابق.

ب- مؤرخ الدولة العربية وحكومتها

اهتم دروزة بالتاريخ العربي منذ شبابه المبكر بدافع من مشاعره القومية التي طغت عليه. وحين تحوّل للتأليف كان يعد أن ما يقوم به هو «خدمة قلمية» للفكرة القومية التي آمن بها، ولذلك، حاول أن يقدّم التاريخ العربي بالمضمون والإطار الذين كان يراهما مناسبين ومفيدين لترويج الفكرة القومية التي بقي مخلصا لها حتى نهاية حياته المديدة. وهكذا نرى أن أول كتاب صدر لدروزة في بيروت سنة ١٩١١م كان مسرحية «وفود النعمان على كسرى أنو شروان» [١] التي أراد من خلالها توصيل «رسالة» إلى الشباب العرب حول تاريخهم المجيد كي يحرك فيهم المشاعر العربية. وقد تكرّر هذا في المسرحيات الأخرى التي كتبها لاحقاً كـ «عبد الرحمن الداخل» [٢]، و«آخر ملوك العرب في الأندلس» [٣] وغيرها.

وعندما انتقل دروزة إلى التأليف في التاريخ، ركّز في البداية على الكتب المدرسية لما كان يعني ذلك من أهمية خاصة في تنشئة الجيل الجديد الذي كان يعوّل عليه. وهكذا فقد ألّف أولا «مختصر تاريخ العرب والإسلام» الذي طبع الجزء الأول والثاني منه في القاهرة سنة ١٩٢٦م، وأعيدت طباعته مرتين خلال الفترة ١٩٢٧-١٩٢٨[٤]، والذي اعتمد في المدارس الفلسطينية والأردنية آنذاك. وعلى هذا النحو، صدر له في ١٩٣٠ كتاب «دروس

(١) محمد عزة دروزة، رواية وفود النعمان على كسرى أنو شروان، بيروت، مطبعة صبرا، ص٣٣١.

(٢) كتب دروزة هذه المسرحية (الرواية بلغة ذلك الوقت) في ١٩٢٤ ومُثلت في مدرسة النجاح الوطنية في نابلس ونواد فلسطينية أخرى، ولكن النص ضاع: مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص١٧ من المقدمة (توصيف موجز لمؤلفات محمد عزة دروزة حسب تسلسل تأليفها).

(٣) كتب دروزة هذه المسرحية (الرواية) في ١٩٢٥م، ومُثّلت في مدرسة النجاح الوطنية في نابلس ونواد فلسطينية أخرى، ولكن النص ضاع: المصدر السابق، ص١٧، من المقدمة.

(٤) محمد عزة دروزة، مختصر تاريخ العرب والإسلام ١-٢، القاهرة، (المطبعة السلفية)، ١٩٢٣-١٩٢٥م.

التاريخ العربي من أقدم الأزمنة حتى الآن» [1]، الذي طبع عشر طبعات خلال الفترة (١٩٣٠–١٩٣٩)، نظرا لأنه كان يُدرَّس في جميع المدارس الفلسطينية الخاصة، ويُعتمد لدى مدرسي التاريخ في المدارس الرسمية في فلسطين والأردن والعراق [2]. ويتّسم هذا الكتاب بشكل خاص بأسلوبه المبسّط والروح والرسالة القومية الواضحة فيه. وقد صدر له بعده كتابان آخران في ١٩٣٢، الأول «دروس في التاريخ القديم» [3] و«دروس في التاريخ المتوسط والحديث» [4].

لقد كان دروزة يؤلف وينشر مثل هذه الكتب حين كان في ذروة انشغالاته في الحركة العربية والدولة العربية والحركة الوطنية الفلسطينية التي أرادها أن تكون في إطارها العربي، ولذلك لم تكن الظروف آنذاك تسمح له بالتفرغ للبحث المنهجي في التاريخ، كما أن هذه الظروف كانت تجعله يعتبر أن التأليف في التاريخ هو «خدمة» أخرى يقدّمها للفكرة القومية التي كانت تسيطر عليه آنذاك. ولم يتغير الأمر إلا بعد نفيه وهجرته إلى تركيا خلال السنوات (١٩٤١–١٩٤٥)، إذ وفّرت له الإقامة هناك فرصة مناسبة للتفكير والتأليف بشكل مختلف، بنفَس أطول وعمق أوضح. وهكذا فقد أنجز خلال إقامته في تركيا مسودات كتاب «حول الحركة العربية الحديثة» الذي جاء نتاجا للذكريات والمشاركات في الحركة العربية والدولة العربية وما أعقبها، ونقّحه بعد عودته إلى دمشق سنة ١٩٤٥، وأصدره في ستة أجزاء

---

(١) محمد عزة دروزة، دروس التاريخ العربي من أقدم الأزمنة حتى الآن، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٩٣٠؛ الطبعة العاشرة، دمشق، مطبعة الترقي، ١٩٣٩م.

(٢) مذكرات محمد عزة دروزة، ص١٩ من المقدمة.

(٣) محمد عزة دروزة، دروس في التاريخ القديم، القاهرة (المطبعة السلفية، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣٢؛ الطبعة الثالثة القدس (مطبعة دار الأيتام الإسلامي) ١٩٣٦م.

(٤) محمد عزة دروزة، دروس في التاريخ المتوسط والحديث، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٣؛ الطبعة الثالثة، دمشق، مطبعة الترقي، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

خلال الفترة (١٩٥١-١٩٥٣)[1]. ويلاحظ هنا أن هذا الكتاب جاء في وقت أخذت تنبعث في المنطقة القومية العربية، مما جعل هذا الكتاب يتحول إلى مرجع لكل من كتب عن الفكرة -الحركة أو الدولة العربية. وقد شجعه هذا على المضي في التأليف التاريخي فأصدر خلال (١٩٥٨-١٩٦٣) كتابه الضخم في ثمانية مجلدات «تاريخ العرب في مختلف الأطوار والأدوار والأقطار»[2]، كما أصدر في عهد الوحدة بين مصر وسورية التي اعتبرها تجسيدا لآماله الأولى في الدولة العربية -كتابه «عروبة مصر قبل الإسلام وبعده»[3]، الذي يبدو فيه بوضوح طغيان ما هو قومي وأيديولوجي على ما هو تاريخي. وبعد هذا أصدر كتابه اللاحق «العرب والعروبة في حقبة التغلب التركي» في ثلاثة أجزاء خلال (١٩٦١-١٩٦٣)[4].

ومن بين هذه الكتب، يبدو دروزة في كتابه «حول الحركة العربية الحديثة»، الذي يهمنا بشكل خاص لما له من علاقة بموضوع البحث، أنه أقرب إلى الشاهد الموثق للأحداث الذي يعتمد على ذكرياته ومشاركته فيها منه إلى المؤرخ المحلل والمفسر للأحداث الذي يعتمد على المصادر المختلفة. ويلاحظ أن العنوان الفرعي للكتاب كان «تاريخ ومذكرات وتعليقات»، بينما يعلق عليه في المقدمة أن هذا «الكتاب ليس تاريخيًّا ولا مذكرات ولا تعليقات صرفة، ففيه شيء من ذلك كله». ومما يؤكد ما سبق القول إن الكتاب أقرب إلى الذكريات أن دروزة أعاد نشره مرة أخرى بعنوان أقرب إلى المضمون «مائة عام فلسطينية-

(١) محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة -تاريخ ومذكرات وتعليقات ١-٦، صيدا، المطبعة العصرية، ١٩٥٠-١٩٥٣م.

(٢) محمد عزة دروزة، تاريخ الجنس العربي في مختلف الأطوار والأدوار والأقطار ١-٨، صيدا، المطبعة العصرية، ١٩٥٨-١٩٦٤م.

(٣) محمد عزة دروزة، عروبة مصر قبل الإسلام وبعده، القاهرة (دار الكتب القومية) ١٩٦١، الطبعة الثانية، صيدا، المطبعة العصرية، ١٩٦٣م.

(٤) محمد عزة دروزة، العرب والعروبة في حقبة التغلب التركي ١-٨؛ دمشق، دار اليقظة العربية، ١٩٦٠-١٩٦١، الطبعة الثانية ١-٩، صيدا، المطبعة العصرية، ١٩٨١-١٩٨٣م.

مذكرات وتسجيلات سنة ١٩٨٦» [1]، ثم مرة ثالثة، بشكل موسع في «مذكرات محمد عزة دروزة» التي صدرت بعد وفاته سنة ١٩٩٣ حيث شغل حوالي نصف المجلد الأول.

ويلاحظ في هذه المذكرات ثغرات معينة، لأن دروزة كان يعتمد على الذاكرة أكثر مما يعتمد على الوثائق. ولا شك أن الظروف التي عاشها حتى تأليف هذا الكتاب كانت تتّسم بالانشغال في العمل السري واضطراب الأوضاع والانتقال من مكان إلى آخر والاعتقال والنفي، مما لا يسمح بأرشفة الأوراق التي لها علاقة بالأحداث التي شارك فيها. ومع أنه يذكر في هذا الكتاب المذكرات معلومة مهمة تفيد أنه حين تولى سكرتارية الهيئة التنفيذية لجمعية العربية الفتاة لم يتسلم شيئا يذكر من سكرتيرها السابق أسعد داغر، وأنه أسّس أرشيفا حسب الأصول لهذه الجمعية يتضمن القوائم بأعضاء الجمعية مع شيء عن حياتهم والمراسلات والمحاضر[2]، إلا أنه لم يحتفظ لنفسه بنسخة منها أو لم يستفد منها كما يجب إذ أن ما يذكره عن هذه الجمعية يعتمد على الذاكرة ويعترف بذلك أحيانا تجنبا لأي التباس قد يحصل[3].

وما يهمنا في هذا الكتاب بشكل خاص، تقييمه بوصفه مؤرخا لعهد الدولة العربية في دمشق بعد مضي حوالي ثلاثين سنة عليه، و«تطور» هذا التقييم بعد مضي ثلاثين سنة أخرى. فقد نشر دروزة تقييمه لذلك العهد في خاتمة كتابه «حول الحركة العربية الحديثة»

---

(١) محمد عزة دروزة، مائة عام فلسطينية -مذكرات وتسجيلات ١-٢، دمشق، مطبعة صامد، ١٩٨٦م.

(٢) مذكرات محمد عزة دروزة، ج ١، ص٣٩٤.

(٣) لا بأس أن نورد هنا بعض الأمثلة على ذلك. ففي حديثه عن أعضاء المؤتمر السوري من فلسطين نفسها، يذكر بعض الأسماء ثم يقول: «وقد أكون غلطت في بعض الأسماء أو نسيت بعض الأسماء، فأنا أكتب الأسماء من ذاكرتي، من دفتري القديم، بعد أكثر من خمس عشرة سنة من انعقاد المؤتمر» (ج١، ص٣٥٠). وفي حديثه عن أعضاء لجنة صياغة قرار المؤتمر السوري للجنة الاستفتاء الأمريكية يذكر اسمه مع يوسف الحكيم وسعيد حيدر باعتبارهم «أعضاءها أو من أعضائها» (ج١، ص٣٨٧). وفي حديثه عن لجنة وضع الدستور يذكر اسمه مع أعضاء اللجنة ويضيف: «ولا أقول يقينا أن هؤلاء هم فقط كانوا أعضاء اللجنة ولعلي نسيت بعضهم أو أخطات في تسمية بعضهم» (ج١، ص٣٨٨)، وغير ذلك.

وأعاد النظر فيه ليظهر بشكل معدل في مذكراته الأخيرة. وهكذا فقد خصّص دروزة في خاتمة كتابه «حول الحركة العربية الحديثة» فصلا مهما بعنوان «أثر انهيار العهد في الحركة العربية» قسّمه في الواقع إلى قسمين:

١. أثر انهيار العهد في الحركة العربية.

٢. أسباب انهيار العهد.

وفيما يتعلق بالقسم الأول، ينطلق دروزة من أن انهيار عهد فيصل كان «صدمة شديدة في تاريخ وطريق الحركة العربية، متناسبة مع خطورة هذا العهد الذي تكشفت فيه حركة الأمة العربية وآمالها على نجاحه في صدد تحقيق أهداف الفكرة العربية، وكان لهذه الصدمة أثر قوي متنوع المظاهر في سائر أنحاء البلاد العربية العثمانية، التي كانت مجال تلك الحركة ومنبت هذه الفكرة» [(١)]. وفي تفسيره لذلك، يركز على ما يسميه حرمان رجالات الحركة العربية من «المجال الحر الذي أمكن أن يكشفوا فيه جهودهم في سبيل تحقيق أهداف الفكرة، سواء بالنسبة لسائر الأقاليم الشامية أو الطرق... ولم يعد يتيسر لهم بعده جو مماثل لتنظيم عقدهم وجمع شملهم واستئناف جهودهم مجتمعين متضامنين» [(٢)]. فقد تشتت رجالات الحركة بعد انهيار العهد وذهبوا إلى أوطانهم الأصلية حيث «اندمجوا في مشاكلها المحلية، ووجهوا جهودهم النضالية ضد المحن التي هيِّئت لكل بلد من هذه البلدان والمشاغل التي جعلت شغلا خاصا تستنفذ قوى أبنائها وتصرفهم عن التفكير خارج نطاقها» [(٣)]. ولذلك، ينتهي دروزة في هذا القسم إلى أنه نتيجة لهذا الاختيار «أخذت الفكرة العربية والحركة في سبيلها تمرّان في أدوار امتحان ومحن صعبة قاسية، وأخذ يقام ويقوم في

---

(١) دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ص١٣٦.

(٢) المصدر السابق، ص١٣٦.

(٣) المصدر السابق، ص١٣٦.

وجههـا التيـارات المعاكسـة والحركـات المناوئـة التـي أعاقـت سـيرها أو كـادت تبـدل اتجاهها»[1].

أما القسم الثاني الذي خصّصه دروزة لتحليل وتحديد أسباب هذا الانهيار، فقد انتهى فيه إلى «الأسباب الرئيسية» التالية:

١. غدر الحلفاء وما بيتوه للعرب وبلادهم وبلاد الشام خاصة. وفي هذا الإطار يعتبر «تبعة الإنجليز أشد التبعات لأنهم استغلوا ثقة العرب وفيصل بهم».
٢. عدم انتظام واستمرار قوى الثورة العربية، وبالتحديد، التسرع في تسريح قوة الثورة العربية، التي دخلت دمشق مع الأمير فيصل.
٣. عدم تحلي فيصل إذ ذاك بصفات الزعيم القوي الناضج الألمعي المؤمن بزعامته وقوته والواثق بنفسه وشعبه، والذي ينفح فيمن حوله القوة والإيمان والحزم والإقدام، أو يحملهم على الفناء فيه والانصياع لما يقول.
٤. عدم النضوج في رجال الحركة والعهد، لأن الوقت الذي مر بين سير الحركة وعهد التجربة الفيصلية كان قصيرا جدا لا يعقل أن ينتج منه نضوج كاف يستطيع أن يضمن نجاح حركة أمة ضعيفة مفككة الأوصال[2].

وبعد أكثر من ثلاثين سنة، ضمّ دروزة هذه المادة إلى المذكرات، إلا أنه ترك «الأسباب الرئيسية» كما هي تقريبا مع بعض الإضافات هنا وهناك. وهكذا أضاف في خاتمة «الأسباب الرئيسية» ما ورد حينئذ من «تثريبات» من الأمير / الملك فيصل و«من وجهاء الشام ومن المعتدلين والمتهاونين من رجال العهد الفيصلي» ضد الموقف الصلب الذي وقفته «جبهة الرفض» (وبالتحديد جمعية العربية الفتاة) ضد الإنذار الفرنسي، حيث حُمّل هذا الموقف مسؤولية ما حدث لاحقاً. وهنا يدافع دروزة عن موقف العربية الفتاة ويعتبر أنها لم تكن

(١) المصدر السابق، ص١٣٦.

(٢) المصدر السابق، ص١٣٧–١٣٨.

وحدها، بل كانت معها «أكثرية الأحزاب وأكثرية المؤتمر وأكثرية الرأي العام»[1]، وهو موقف دفاعي لدروزة المشارك في الأحداث، وليس لدروزة المؤرخ للأحداث بعد مضي حوالي سبعين عاماً عليها[2].

ومن ناحية أخرى، يلقي دروزة الضوء في ثنايا المذكرات على سبب آخر دون أن ينقله إلى الخاتمة مع جملة الأسباب الأخرى، ألا وهو «النعرة الإقليمية الشامية الدمشقية». فبعد الشهور الأولى المفعمة بالحماس للعروبة والدول العربية، حيث كانت دمشق تعجّ بالمشاركين في هذا العهد من الحجازيين والعراقيين واللبنانيين والفلسطينيين والأردنيين دون أي تمييز بينهم سوى السبق والإخلاص للعروبة، بدأت تبرز تلك «النعرة» بالتدريج خلال سنة ١٩١٩، وتبلورت في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٠م، بتأسيس «الحزب الوطني السوري». ويعلق دروزة على هذا الحزب أنه كان يعمل في ظاهره على «استقلال ووحدة سورية» ولكنه في الواقع «أنشئ للدفاع عما سمي بحقوق الشاميين إزاء ما كان يسمى بالغرباء. وكانت هذه التسمية تعني الفلسطينيين والعراقيين، إذ كان رجال عديدون من

(١) من الصعب الحديث عن «أحزاب» وعن «أكثرية الأحزاب» لأن الحزب الرئيسي الحاكم (جمعية العربية الفتاة) كان قد أسس في مطلع ١٩٢٠ «حزب الاستقلال» واجهة علنية، وانشق عنه في ذلك الوقت أيضا «الحزب الوطني السوري»، أي أن المعارضة كانت تمثل في الواقع «الحرس القديم» للعربية الفتاة. وفيما يتعلق بالمؤتمر السوري فتؤكد د. الريماوي أن مقارنة أسماء أعضاء المؤتمر بجدول أعضاء العربية الفتاة تدل على أن ٨٠٪ من أعضاء المؤتمر هم من العربية الفتاة أو من واجهاتها العلنية: الريماوي، الحكم الحزبي في سورية، ص١١٤.

(٢) لمراجعة شاملة لأحداث ذلك العهد، لا بدّ من العودة إلى إسهامات المؤرخين العرب والأجانب كخيرية قاسمية وفيليب خوري ومالكوم رَسِّل وغيرهم. ومن هذه لدينا في مذكرات العمري، وهو من الشخصيات المشاركة في الأحداث حينئذ، ما يؤكد ذلك. فهو في تقييمه لأسباب سقوط الدول العربية يرى أن «الغلطة الثالثة» كانت تتمثل في اعتماد فيصل على الجمعية (العربية الفتاة) و«بمثل هذه الحالة يجد الحكام أنفسهم تحت تأثير دوي التصفيق فيظنونه التأييد من أكثرية الشعب»: صبحي العمري، ميسلون نهاية عهد، لندن، رياض الريس، ١٩٩٤، ص ص٢٠٦–٢٠٧.

هؤلاء قد تجمعوا في دمشق، وبرزوا في عهد فيصل، وصار لهم كلمة وشأن ونفوذ»[1].
ولذلك، فقد تنبّه دروزة لهذا العامل في إفشال تجربة الدولة العربية في دمشق، ولم يشأه أن يتكرر في التجربة الأخرى في العراق الذي أصبح يدعى «بروسيا العرب» بعد أن تولى الحكم فيه الملك فيصل. ففي سنة ١٩٢٣ جاءته رسالة من ساطع الحصري في بغداد، يدعوه فيها إلى الذهاب إلى هناك، والمشاركة في بناء الدولة الجديدة، إلا أن دروزة اعتذر، لأنه رأى أن ذلك قد يؤدي إلى «تنبيه الروح الإقليمية في العراق كما تنبهت في دمشق إذا ما استجاب لدعوته غيري، وصار رجال العروبة يتوافدون إلى العراق، ويشغلون فيه المراكز والمناصب»[2].

(١) مذكرات محمد عزة دروزة، ج١، ص٤٢٠.

(٢) المصدر السابق، ص٤٢١.

النظرة الأمريكية الولسونية
إلى «الدولة العربية» في بلاد الشام خلال (١٩١٨- ١٩١٩):
«الكتاب الأسود» ومآله

مقدمة

يُعتبر الرئيس الأمريكي وودرو ولسون Woodrow Wilson (١٨٥٦-١٩٢٤) حتى اليوم من أفضل عشر رؤساء حكموا الولايات المتحدة، وذلك بسبب البصمة التي تركها خلال سنوات رئاسته لولايتين (١٩١٣-١٩٢١) سواء في السياسة الداخلية أو الخارجية حتى أصبح يعبّر عن ذلك بـ «الولسونية» Wilsonianism. فقد خرجت الولايات المتحدة خلال عهده من سياسة العزلة Isolation التي وسمت السياسة الخارجية الأمريكية، وطرح مع اندلاع الحرب العالمية الأولى التي اعتبرها حربا بين القوى الإمبريالية رؤيته لنظام عالمي جديد، ولذلك بقي على الحياد إلى أن أعلن الحرب على ألمانيا القيصرية فقط بسبب مسّها للمصالح الأمريكية «لكي تنتهي بذلك كل الحروب»، ولذلك ربط دخوله للحرب مع نقاطه الـ ١٤ التي اعتبرها أساسا للنظام العالمي الجديد الذي يتضمن تأسيس منظمة دولية هي عصبة الأمم ترعى مصالح الشعوب الصغيرة وتضمن الأمن الجماعي عوضا عن المعاهدات السرية بين الدول الكبرى التي كانت تتقاسم العالم لأجل مصالحها، وهو الأمر الذي نال لأجله جائزة نوبل للسلام سنة ١٩١٩.

ومن أهم الأفكار الجديدة التي أطلقها ولسون لتكون أساسا لمؤتمر الصلح الذي سيعقب الحرب الدائرة كانت «حق الشعوب في تقرير المصير» الذي دغدغ مشاعر الشعوب في الإمبراطوريات الكبيرة في أوروبا وآسيا (الألمانية والنمساوية والعثمانية). ومن ناحية أخرى آمن ولسون بصفته أكاديميًّا معروفًا بالسلم العلمي أو القائم على العلم scientific peace، ولذلك وجّه بتشكيل لجنة سرية من كبار العلماء من أشهر الجامعات

الأمريكية: برنستون وييل وهارفارد وكولومبيا، لتعمل على جمع المعطيات عن لغات وثقافات وشعوب العالم ووضع الخرائط الدقيقة لها استعدادا لمؤتمر الصلح القادم الذي أراد منه ولسون أن يرسم خريطة جديدة للعالم بالاستناد إلى «حق الشعوب في تقرير المصير» و«الدول القومية» عوضا عن «الإمبراطوريات التي تقمع القوميات». وقد انتهت اللجنة من وضع خلاصة عملها عشية ذهاب الرئيس ولسون للمشاركة في مؤتمر الصلح بباريس في تقرير مفصّل بعنوان طويل: «**الخطوط العريضة للتقرير الأولي والتوصيات المعدة من قبل قسم المعلومات، وفقا للتعليمات، إلى الرئيس والمفوّضين**»، عُرف لاحقا باسم «**الكتاب الأسود**»، ليشكّل دعما قويا للمواقف الأمريكية في مواجهة المواقف البريطانية- الفرنسية- الإيطالية التي كانت تريد تقاسم العالم وفق الاتفاقيات السرية التي توصلت لها وهي معاهدة لندن سنة ١٩١٥ واتفاقية سايكس- بيكو سنة ١٩١٦.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتكشف عن مبررات تشكيل دولة عربية في بلاد الشام (سورية) وخريطتها كما وردت في التقرير المذكور، بشكل منفصل عن وصول الأمير فيصل إلى دمشق وإعلانه قيام الحكومة العربية هناك في ٥/ ١٠/ ١٩١٨، وعن إصرار الرئيس ولسون على إرسال لجنة دولية باسم عصبة الأمم إلى بلاد الشام للتحقّق من رغبات الشعب هناك في صيف ١٩١٩، وهو آخر ما يُسجل له قبل إحباط مجلس الشيوخ له في آذار ١٩٢٠ برفض إقرار معاهدة فرساي التي كانت تتضمن ميثاق عصبة الأمم. وكان أول من كشف عن هذا التقرير السرّي أو «الكتاب الأسود» بعد أن اختفت نسخه منذ ١٩٢٠ العالم الأنثربولوجي والجغرافي الأمريكي نيل سميث (N.Smith) في كتابه «الإمبراطورية الأمريكية – جغرافيو روزفلت والانعطاف نحو العولمة» الصادر سنة ٢٠٠٣، الذي خصّص له فصلا فيه، ثم جاء بعده ويسلي ريسّر (W.Reisser) أستاذ الجغرافيا في جامعة جورج واشنطن الذي خصّه بكتاب «الكتاب الأسود – خطة وودرو ولسون السرية للسلام» الصادر سنة ٢٠١٢، على حين أن كاتب هذه السطور أول باحث من خارج الولايات

المتحدة يصل إلى النسخة الوحيدة الباقية من هذا التقرير السري في مكتبة جون هوبكنز ويستفيد منه لأجل هذه الدراسة [١].

ولسون الرئيس

انشغل ولسون في بداية ولايته الأولى بالسياسة الداخلية واتخذ جملة من الإصلاحات التي تمسّ الاقتصاد والمال وصولا إلى التعديل ١٨ الذي سمح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات [٢]. ولكن تفاقم الوضع في أوروبا نتيجة للسباق على التسلح والمستعمرات والأحلاف وصولا إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى في صيف ١٩١٤ جعل الرئيس ولسون يتخذ موقف الحياد لأنه اعتبر هذه الحرب لا تقوم على المبادىء بل على المصالح الإمبريالية. وبالاستناد إلى ذلك أمّن لنفسه ولاية ثانية في انتخابات سنة ١٩١٦ بعد أن جعلت حملته الانتخابية شعارا لها «يكفي أنه جنّبنا الحرب» [٣].

ولكن نجاحه في الانتخابات جعل الرئيس ولسون أكثر تصميما على لعب دور أوضح في وقف الحرب وصنع السلام على أسس واضحة. ففي نهاية ١٩١٦ ظهرت إشارات في

---

(١) لا بد من الإشارة هنا إلى أن المؤرخ زين نور الدين زين قد وضع في أحد ملاحق كتابه المنشور سنة ١٩٦٠

The Struggle for Arab Independence-Western Diplomacy & the Rise of Faisal's Kingdom in Syria, New York ١٩٦٠.

مقطعا من تقرير اللجنة المذكورة عن سورية نقله عن يوميات ميلر الذي شارك في مؤتمر الصلح بباريس، دون أن يشير في متن كتابه المذكور إلى هذه اللجنة وظروف تشكّلها وعملها ومآل تقريرها المذكور:

David Hunter Miller, My Diary of the Conference of Paris ١٩١٨-١٩١٩,٢٢ vols, New York ١٩٢٤.

(٢) «كان مجرد ترشيح ولسون للرئاسة بعد خبرة سنتين فقط في السياسة تبدو منافية للعقل أو مدعاة للسخرية، ولكن الديمقراطيين وجدوا في حالة السخط بالبلاد وشخصية ولسون التقدمية فرصة لاكتساح الانتخابات والفوز بأغلبية الكونغرس والبيت الأبيض»:

Patricia O'Toole,The Moralist- Wodroo Wilson and the World He Made,New York (Simon & Schuster) ٢٠١٨,p. ٣٢ .

(٣) للمزيد حول ذلك انظر الفصل السادس عشر من كتاب كوبر:

John Milton Cooper, Woodrw Wilson- A Biography ,New York (Vilantage Books) ٢٠١١,pp. ٣٣٤-٣٣٦ .

ألمانيا توحي باستعدادها لقبول مسعى ما، ولذلك وجّه الرئيس ولسون رسالة إلى الأطراف المتحاربة داعيا إياها إلى توضيح مقاصدها من الحرب الدائرة على الرغم من معارضة بعض الوزراء في الحكومة على أساس أن هذه الدعوة قد تُفهم كرسالة تقارب مع ألمانيا [١]. وفي هذا السياق انشغل مع مستشاره الموثوق الكولونيل إدوارد هاوس (E. House) في عطلة رأس السنة على صياغة أسس السلام الذي بناه على الفكرة الرئيسية «حقّ كل الشعوب في أن تقرّر أي حكم تود أن تستمر في العيش فيه». وبناء على هذه الفكرة الرئيسية بدأت صورة أو خارطة العالم الجديد الحر ترتسم أمامه: يجب على بولونيا أن تستعيد حدودها وأن تكون حرة ومستقلة، وكذلك الأمر مع بلجيكا وصربيا، وأن تفكك الإمبراطورية العثمانية لتمكين الشعوب من حق تقرير المصير إلخ [٢].

وبعد أسبوعين آخرين من العمل الجاد في مطلع السنة الجديدة ذهب الرئيس ولسون إلى الكونغرس ليشرح موقفه الجديد أو الدور الجديد للولايات المتحدة في العالم، إذ تحدث عن واجب الحكومة الأمريكية في بناء هيكل جديد للسلام في العالم يتمثل في «عصبة السلام» أو «عصبة الأمم» كما ستُعرف لاحقا. ولكن، كما هو متوقع، كانت المعارضة الجمهورية له بالمرصاد وعبّر عنها عضو مجلس الشيوخ فرانسيس وارنر (F.Warner) بالقول «إن الرئيس يعتقد أنه رئيس العالم». ومن ناحية أخرى فقد تساءل بعض سفراء دول الحلفاء في واشنطن عن حق الرئيس ولسون في طرح شروط السلام في الوقت الذي لا يشارك فيه بالحرب الدائرة [٣].

وعلى الرغم من عدم ارتياح دول الحلفاء لأفكار الرئيس ولسون حول أسس السلام الجديد الذي يجب أن يعمّ العالم، إلا أن المفاجأة جاءت من ألمانيا القيصرية بعد عشرة أيام حين أعلنت في ٣١/ ١/ ١٩١٧ عن سياستها الحربية الجديدة بإطلاق حرب الغواصات

---

(١) Scot Berg,Wilson,p. ٤٢٠.

(٢) Ibid., p. ٤٢١.

(٣) Ibid., p. ٤٢٢.

واستهداف كل السفن، سواء التي تعود للحلفاء أو للدول المحايدة، التي تقترب من منطقة الحرب الدائرة حول بريطانيا [1]. ومع هذا التصعيد في الموقف الألماني والكشف عن عرض ألمانيا للمكسيك باستعادة الأجزاء الجنوبية من الولايات المتحدة في حالة تحالفها مع ألمانيا في الحرب الدائرة في مطلع ١٩١٧، لم يبق أمام الرئيس ولسون سوى الذهاب إلى الكونغرس وطرح مبرّراته لإعلان الحرب على ألمانيا في نيسان ١٩١٧ [2].

ويلاحظ هنا أن إعلان الحرب كان فقط على ألمانيا القيصرية، أي أنه لم يشمل إمبراطورية النمسا- المجر أو الدولة العثمانية، وبذلك لم ينضم إلى دول الحلفاء في حربهم الشاملة ضد دول الوسط بل اتخذت الولايات المتحدة صفة دولة مشاركة (associated) في الحرب وليست دولة حليفة (allied) [3]، مما أعطى الرئيس ولسون حرية الحركة لبلورة السلام الذي يريده لعالم ما بعد الحرب.

السلام العلمي أو السلام القائم على العلم

بالاستناد إلى خلفيته الأكاديمية والفكرية المثالية عن العلاقات الدولية كما كان يدرّسها في الجامعات، وبعد أن بلور فكرته الأساسية عن «حق الشعوب في تقرير السلام» في نهاية سنة ١٩١٦ وبداية سنة ١٩١٧، أي قبل أن تدخل الولايات المتحدة الحرب في مطلع نيسان ١٩١٧، جاءته المفاجأة الأولى مع زيارة اللورد بلفور وزير الخارجية البريطاني في نهاية نيسان في مهمة الغرض منها شكر الولايات المتحدة على دخولها الحرب وتنسيق العلاقات بين الدولتين. ففي العشاء بالبيت الأبيض الذي ضمّ الضيف والرئيس ولسون ومستشاره

---

(١) Cooper,Woodrow Wilson,pp. ٣٧٣-٣٧٤.

(٢) Ibid. ;Neil Smith,American Empire:Roosevelt's Geographer and the Prelude to Globalization,Berkeley (University of California Press) ٢٠٠٣,p. ١.

(٣) بحسب براندز فإن هذا الأمر أعطى الرئيس ولسون حرية التصرف والعمل في الدبلوماسية للتوصل إلى سلام بعد نهاية الحرب، وهو الأمر الذي لم يسرّ لندن ولا باريس:

H. W. Brands,Woodrow Wilson,New York (Times Book) ٢٠٠٣,p. ٩٤ .

الموثـوق الكولونيـل إدوارد هـاوس في ٣٠ نيسـان ١٩١٧ فـوجئ الـرئيس ولسـون بالضـيف يعرض عليه مضمون معاهدة لندن السرية ١٩١٥ واتفاقية سـايكس- بيكـو التي تقاسـم فيهـا الحلفـاء: روسـيا القيصـرية وبريطانيـا وفرنسـا وإيطاليـا أوروبـا الوسـطى والبلقـان والشـرق الأوسط، وهو ما جعل الرئيس ولسون يوضّح موقفه بأن ذلك يتعارض مـع «حـق الشـعوب في تقريـر المصـير» وأن السـلام القـادم يقـوم علـى الدبلوماسـية العلنيـة ولـيس المعاهـدات والاتفاقيات السرية [١].

ولكـن مفهـوم السـلام القـائم علـى «حـق الشـعوب في تقريـر المصـير» وعلـى «الـدول القومية» عوضا عن «الإمبراطوريات الخانقة للقوميات» بحسب الرئيس ولسون يُفترض أن يقـوم علـى العلـم، وبالتحديـد علـى المعرفـة الواسـعة والدقيقـة التـي تتـداخل فيهـا العلـوم الاجتماعية مثل التاريخ وعلم اللغات والإثنوغرافيا والاقتصاد والجغرافيا وغيرهـا للتعـرف على الشعوب المختلفة في العالم وأماكن انتشارها وعلاقتها مع الشعوب المجـاورة ورسـم الخرائط الدقيقة للدول القومية المحتملة، حتى يكـون الموقـف الأمريكـي قويـا ومقنعـا في مؤتمر السلام الذي يُنتظر أن يعقب الحرب الدائرة [٢].

---

(١) Smith,American Empire:Roosevelt's Geographer,p. ١١٨.

بعـد عـودة بلفـور مـن زيارتـه إلـى واشـنطن والـتحفظ الـذي لمسـه مـن الـرئيس ولسـون أعطـت الخارجيـة البريطانية الضوء الأخضر لبعض المثقفين اليهود لوضـع مسـودة تصـريح لتأسـيس وطـن قـومي لليهـود في فلسطين. وقد رأى أعضاء الحكومة البريطانية أنهم بذلك سيلمسون مدى تأثير اليهود الأمريكيين في توجيه السياسة الخارجية، حيث كانوا يرون أن كسب اليهود الأمريكيين يمكن أن يدفع ولسون أكثر للمشـاركة في الحرب:

Arthur Hermann,١٩١٧: Linin,Wilson and the Birth of The New World Disorder,New York (Harper Collins Publishers) ٢٠١٧,p. ٣١٣.

(٢) Wesley J. Reisser,The Black Book- Woodrow Wilson's Secret Plan for Peace,New York (Lexington Books) ٢٠١٣,,p. ٩ .

«لجنة الاستعلامات»

بالاستناد إلى هذا التوجّه الجديد للسلام العلمي أو القائم على العلم اهتمّ الرئيس ولسون بالمذكرة التي وصلته من وزير خارجيته إدوارد لانسينغ (E. Lansing) في آب سنة ١٩١٧ عن استعداد الدول الأخرى لمفاوضات السلام القادمة، إذ انطلق لانسينغ من أهمية وجود المفاوض الذي يمتلك معرفة كاملة لكي يقترح على الرئيس تشكيل فريق من الخبراء الذين تتجاوز معرفتهم حدود البلاد، والذين تشمل خبرتهم البلاد والعلوم المتعددة، حيث سيعدّ كل واحد منهم تقريرا يساعد الولايات المتحدة على تكريس دورها في مؤتمر السلام فيما يتعلق برسم حدود الدول الجديدة ومصير المستعمرات، واقترح أن يشرف مستشاره الموثوق إدوارد هاوس على هذا المشروع [١].

استجاب الرئيس ولسون بسرعة للاقتراح وعيّن في خريف ١٩١٧ هاوس، المتهم بمعاداة اليهود، مشرفا عليها مع توجيهه بضم المعارضة الليبرالية. وهكذا فقد عيّن هاوس بدوره سيدني ميزيس (Mezes. S). مديرا لها، كما واقترح الأمريكي اليهودي والتر ليبمان (W. Lippmann) الاشتراكي السابق سكرتيرا لها لكونه «يعمل بصمت على عكس غيره من اليهود» [٢]. واكتملت نواة اللجنة بانضمام إيزياه بومان (I. Bowman) العالم الجغرافي المعروف، المتهم أيضا بمعاداة اليهود، ورئيس الجمعية الجغرافية الأمريكية AGS التي كان مقرها في نيويورك [٣]. كان المدير ميزيس رئيسُ كلية نيويورك فيلسوفا معروفا ومتضلعا في التاريخ السياسي والاقتصادي، ويتمتعّ بنظرة تقدمية ومعرفة جيدة باللغات الفرنسية والألمانية والإيطالية والإسبانية. أما بومان، الكندي المولد والألماني- السويسري الأصل، فقد اشتهر بأبحاثه الميدانية في أمريكا الجنوبية ونشاطه الجم بعد أن أصبح رئيسا للجمعية الجغرافية الأمريكية، وعزّز انضمامه توجّه الرئيس للسلام العلمي أو القائم على العلم على اعتبار أن

---

(١) Smith,American Empire,p. ١١٩.

(٢) Scot Berg,Wilson,p. ٤٦٥.

(٣) Smith,American Empire,p. ١٢٠.

الجغرافيا الطبيعية والبشرية هي الأساس لرسم خرائط العالم الجديد الذي يقوم على «الدول القومية». ومن هذه النواة توسعت بسرعة اللجنة لتضم عشرات العلماء والخبراء من أشهر الجامعات الأمريكية: هارفارد وييل وكولومبيا وبرنستون... إلخ، ووصل عدد العاملين فيها إلى ما يقرب المئتين. أما اختيار مقر الجمعية الجغرافية الأمريكية مركزا لها فقد جاء لسببين؛ أما الأول فيتعلق بطابعها السري ولذلك رؤي أن تكون بعيدة عن أنظار الصحافة والكونغرس في واشنطن. وأما الثاني فيرتبط بطبيعة عملها في تقديم تصور جديد لخريطة العالم المنبثق عن الحرب، إذ إن أعضاء الجمعية كان في تصرفهم حوالي ٥٠ ألف مرجع وحوالي ٤٨ ألف خريطة [١].

كانت اللجنة سرية، ولإبعاد الانتباه عن عملها واجتماعاتها فقد اقترح العضو الجديد والمؤرخ المعرف جيمس شوتْوِل (J. Shotwell) أن تسمى «لجنة الاستعلامات» (Inquierity). كانت اللجنة مقسّمة إلى ستة أقسام (الإدارة والسياسة، الجغرافيا، التاريخ، العلوم الاجتماعية والقانون الدولي، والاستراتيجيا) ومرتبطة بمؤسسات الدولة المعنية، وخاصة الاستخبارات العسكرية، وأصبح بومان الذي تصاعد دوره باستمرار هو ضابط الارتباط بين اللجنة والاستخبارات العسكرية، وبين اللجنة ومثيلاتها في دول الحلفاء [٢].

كانت الشهور الأولى للجنة تتسم بجمع المعلومات ثم تحوّلت إلى تحليل المعلومات ورسم الخرائط وتقديم التقارير إلى الرئيس ولسون. في هذا السياق كان عمل اللجنة مرتبطا بالفكرة التي طرحها الرئيس ولسون حول «حق الشعوب في تقرير المصير» وتصور العالم الجديد بخرائط «الدول القومية» التي ستقوم على أنقاض الإمبراطوريات الألمانية والنمساوية والعثمانية. كانت المشكلة «العلمية» تدور حول تعريف الشعب (nation) والقومية (nationality) اللتين تبنى عليهما الدولة القومية (national state). وضمن النقاشات العلمية لأعضاء اللجنة كان الأبرز عضو الجمعية ليون دومينيان (L. Dominian)

---

(١) Reisser,The Black Book,p. ١٣ .

(٢) Smith,American Empire,pp. ١٢١-١٢٢.

الـذي كـان يـرى أن القوميـة هـي «منـتج مصـطنع (artificial product) مشـتق مـن العـرق والتـاريخ المشـترك» ويقـوم علـى ثلاثـة عناصـر: الشـعب (people) والتـاريخ والأرض (الجغرافيا). ومع ذلك فإن النقاشات العلميـة أفضـت إلـى أن يتبنـى دومينيـان والعديـد مـن أعضاء اللجنة اللغة كأفضل مؤشـر للهويـة القوميـة، وهـو مـا طرحـه أخيـرا في كتابـه «حـدود اللغة والقومية في أوروبا» الذي اعتُمد للتمييز بين الشعوب في أوروبا [١].

وفي الواقع كان الرئيس ولسون مدركا للمطبّات المحتملة مع إعلانـه لـ «حـق الشـعوب في تقرير المصير»، وخصوصا في المناطق التي تعيش فيها مجموعات متعددة من السكان في مكـان واحـد، وهـو مـا تركـه لأعضـاء «لجنـة الاسـتعلامات». وقـد أدرك الخـبراء في اللجنـة بدورهم هذه المطبّات، وبالتحديد وجود الأقليات ضـمن الشـعوب التـي تريـد «حـق تقريـر المصير» وإنشاء «الدولة القومية»، ولذلك اتفقوا في ما بينهم على أن الأقليات في كل «دولـة قومية» جديدة يجب أن تتمتع بحرية اللغة والدين مثل الغالبية [٢].

في هذه المرحلة المبكرة من عمل اللجنة جاء الإعلان عـن تصـريح اللـورد بلفـور بشـأن تأييـد بريطانيـا لإنشـاء وطـن قـومي لليهـود في فلسـطين في ٢ تشـرين الثـاني ١٩١٧ لـيخلط المفاهيم. فقد كان اللـورد بلفـور جـاء في أول زيـارة رسـمية بعـد تسـلمه وزارة الخارجيـة في «مهمة كبيرة» في نهاية نيسان ١٩١٧ لشكر الولايات المتحدة على دخولها الحـرب والتنسـيق معها، ولكنه عندما عرض على الرئيس ولسون مضمون معاهدة لندن السرية ١٩١٥ واتفاقيـة سايكس- بيكو التي تركت فلسطين لإدارة دولية، فوجئ برد الرئيس بأن الحدود بين الدول سـتناقش بشـكل علنـي في مـؤتمر السـلم في ضـوء مـا أعلنـه عـن «حـق الشـعوب في تقريـر المصير»[٣]. ومن هنا فقد اقترح عليه وزير الخارجية لانسينغ بعد الإعلان عن تصريح بلفور أن يمتنع عن اتخـاذ أي موقـف لأن الولايـات المتحـدة لـم تكـن في حالـة حـرب مـع الدولـة

---

(١) Reisser,The Black Book,pp. ١٠-١١ .

(٢) Ibid. ,p. ١١.

(٣) Smith,American Empire,p. ١١٨.

العثمانية، كما أن الكثير من المسيحيين «سيعارضون دون شك ترك المدينة المقدسة تحت السيطرة الكاملة للعرق المتهم بموت المسيح»، ولكن الرئيس ولسون أبلغه بأنه قد وافق على مضمون التصريح معتبرا أنه سيكون أمرا جوهريا بالنسبة للمنطقة[1]. وبالفعل إن هذا الموقف قد انعكس على عمل «لجنة الاستعلامات» حين انشغلت برسم خرائط الدول الجديدة في الشرق الأوسط كما سنرى ذلك لاحقا.

ومع انهماك أعضاء اللجنة في البحث والتحليل لأجل السلام العلمي أو القائم على العلم طلب الرئيس ولسون من اللجنة في مطلع كانون الأول ١٩١٧ وضع مسودة تصور أولى لمبادىء السلام التي سيطرحها الرئيس لاحقا تحت اسم «النقاط الـ ١٤». احتاج الأمر إلى جهد كبير، وقام أربعة من أعضاء اللجنة في الأسبوع الثاني من كانون الأول ١٩١٧ بوضع مسودة تعتمد على الخرائط الطبيعية والإحصائيات والجماعات اللغوية والإثنية والقومية مع مقارنتها بما ورد في المعاهدات والاتفاقيات السرية للحلفاء. شارك بومان بشكل فعال في العمل، وقد اكتمل التقرير قبيل عيد الميلاد تحت عنوان «أهداف الحرب وشروط السلام المقترحة» وقدّم إلى إدوارد هاوس مستشار الرئيس. أعاد الرئيس ولسن التقرير إلى اللجنة لإجراء تعديلات عليه، وأخذ المستشار هاوس التقرير إلى واشنطن في ٤/ ١/ ١٩١٨ وعمل فيه مع الرئيس عدة أيام، إذ عدّلوا فيه وأضافوا إليه المقدمة والمبادئ العامة قبل أن يعلنها الرئيس على العالم في ٨/ ١/ ١٩١٨ باسم «النقاط الـ ١٤». وقد ترك إعلان هذه النقاط صدى قويا في العالم لم يكن يماثله سوى قرار الولايات المتحدة بدخول الحرب في نيسان ١٩١٧، واكتسبت أهمية كبرى لأنها أصبحت هي الأساس لمفاوضات ومعاهدات السلام

(١) يوضح هرمان أكثر أن وزير الخارجية لانسينغ اقترح ذلك على الرئيس ولسون لجملة من الأسباب، منها أن الولايات المتحدة لم تكن في حالة حرب مع الدولة العثمانية، وأن اليهود أنفسهم منقسمون حول الموقف من الدولة اليهودية، كما أن الكثير من المسيحيين «سيعارضون دون شك ترك المدينة المقدسة تحت السيطرة الكاملة للعرق المتهم بموت المسيح»:

Herman,١٩١٧: Lenin,Wilson,p. ٤٦٧.

الجديدة[١]. وفي ما يتعلق بموضوعنا فقد خُصّصت النقطة (١٢) لمصير الدولة العثمانية بعد تفكيكها، وبالتحديد عن الدول المنبثقة عنها، وهو ما سنعود له لاحقا.

وفي الواقع إن هذا التقرير الذي قدّمته اللجنة للمستشار هاوس وصدر باسم الرئيس ولسون كان من بين مئات التقارير، التي كانت تتراوح من صفحات إلى مئات الصفحات، والخرائط التي رفعت للرئيس استعدادا لمؤتمر السلام، ولكن هذا التقرير كان نواة التقرير الأهم الذي عُرف لاحقا باسم «الكتاب الأسود» الذي يُعتبر هو المصدر الرئيس للورقة.

«الكتاب الأسود»

استمرّ عمل «لجنة الاستعلامات» بوتيرة أكبر وانضمام أعضاء جدد لها طيلة سنة ١٩١٨ بعد الزخم الذي أحدثه إعلان الرئيس ولسون لـ «النقاط الـ ١٤». وبالإضافة إلى عشرات التقارير التي كانت تُرفع للرئيس ومستشاره ووزير الخارجية إلا أن العمل الرئيس تمركز حول إنجاز تقرير شامل بالاستناد إلى «النقاط الـ ١٤» يعبّر عن «سلام علمي مستقل بشكل واسع»، كما عبّر عن ذلك دينامو اللجنة بومان[٢]، الذي اكتسب مكانة متزايدة سمحت له بالمشاركة الفاعلة في مؤتمر السلام في باريس.

وقد أنجز هذا التقرير الذي طبع على الآلة الكاتبة بعنوان طويل«الخطوط العريضة للتقرير الأولي والتوصيات المعدّة من قبل قسم المعلومات، طبقا للتعليمات، للرئيس والمفوضين». ولاعتبارات عملية سُحبت منه حوالي ٥٠ نسخة فقط قُدّمت لأعضاء الوفد الأمريكي إلى مؤتمر السلام في باريس بتاريخ ٢١/ ١/ ١٩١٩ ليعودوا إليه خلال المناقشات

---

(١) Smith, American Empire,pp. ١٢٣-١٢٤.

(٢) Ibid. ,p. ١٣١ .

يوضّح سميث هنا (ص١٢٩) كيف أن إدوارد هاوس مستشار الرئيس كان يزور اللجنة في مقرّ اجتماعاتها مرة كل أسبوع لمتابعة عملها، ومع اقتراب نهاية الحرب قام الرئيس ولسون نفسه بزيارة مقر اللجنة في ٨/ ١٠/ ١٩١٨.

في اللجان المختلفة التي كانت تناقش مصير الدول ومطالب الشعوب. ونظرا للون غلافه فقد اشتهر التقرير باسم «الكتاب الأسود» (The Black Book).

وفي الحقيقة لم يكن هذا الكتاب على أهميته هو ما وصل إلى باريس من العمل الدؤوب لـ«لجنة الاستعلامات». فمع استعداد الولايات المتحدة لإرسال وفدها الأكبر (الذي فاق الألف شخص) للمشاركة في مؤتمر السلام بباريس جاءت الشاحنات في مطلع كانون الأول ١٩١٨ إلى مقرّ اللجنة في الجمعية الجغرافية الأمريكية لتحمل مئات الصناديق التي تتضمن التقارير والإحصائيات والخرائط لكي تشحن مع أعضاء الوفد الذي انطلق مع الرئيس ولسون على ظهر البارجة جورج واشنطن في ١٣ كانون الأول ١٩١٨ (١).

وبالعودة إلى «الكتاب الأسود» الذي يهمّنا هنا فقد احتوى هذا الكتاب الذي يتضمّن ٩٨ صفحة و٢١ خريطة لـ «الدول القومية» الجديدة التي يمكن أن تنشأ بعد تفكيك الإمبراطوريات الثلاث التي كانت تمتد من أوروبا الوسطى إلى الشرق الأوسط (الألمانية والنمساوية والعثمانية). وفي الحقيقة قدّم الكتاب تحليلا موجزا ودقيقا ومرفقا بالخرائط عن الحالات والخلافات المتوقعة حول أراضي الدول المهزومة أو حول أراضي الدول المقترحة:

١. الأراضي الموجودة تحت الاحتلال العسكري التي يجب أن يطبق فيها «حق الشعوب في تقرير المصير» (الحدود الشرقية لألمانيا... إلخ).

٢. وجود دول تسعى لقبولها في عائلة الدول المستقلة مثل فلندا وأوكراينا والدولة العربية... إلخ.

٣. الدول التي تحتاج فيها الأقليات المضطهدة إلى حماية مثل تركيا ودول البلقان.

٤. ادعاءات وامتيازات لدول في دول أخرى مثل مطالبة بولونيا وصربيا بمخرج لها إلى البحر.

---

(١) Smith, American Empire,p. ١٤٥.

وفي الحقيقة كان لـ «الكتاب الأسود» تأثيره الكبير في مجريات مؤتمر السلام في باريس، سواء بسبب حرص الرئيس ولسون على الحضور (كان الرئيس الوحيد في المؤتمر) والنقاش بالاستناد إلى ما قامت به «لجنة الاستعلامات». وفي ما يتعلق بأوروبا يكفي أن نلقي نظرة على خريطة أوروبا قبل الحرب وبعده لنرى كيف أن الخرائط الواردة في «الكتاب الأسود» هي التي اعتمدت للدول القومية الجديدة مع بعض الرتوشات أحيانا مثل بولونيا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا ويوغسلافيا وألبانيا.

الدولة العربية في بلاد الشام في «الكتاب الأسود»

على الرغم من هذا التأثير الذي تركه «الكتاب الأسود» في رسم الخريطة الجديدة لأوروبا، إلا أن نقطة الضعف «العلمية» فيه هي في القسم والخرائط المتعلقة بالشرق الأوسط باعتبارها لا تنسجم مع المعايير «العلمية» التي أخذت بها اللجنة في ما يتعلق بأوروبا على سبيل المثال. وهنا لا بد من التنويه إلى أن الولايات المتحدة لم تعلن الحرب على الدولة العثمانية ولم تكن في حالة حرب معها حين أكملت اللجنة عملها. ومع ذلك فإن القسم المتعلق بتركيا والدول الأخرى المقترحة على أنقاض الدولة العثمانية تتسم بشكل واضح بعدم الانسجام مع «المعايير العلمية» المتبعة مع الدول الأخرى «المعادية».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن «لجنة الاستعلامات» في تقريرها المرفوع إلى الرئيس ولسن في الأسبوع الأخير من عام ١٩١٧، والذي أعلنه الرئيس بعد إدخال بعض التعديلات عليه في ١/ ٨/ ١٩١٨ باسم «النقاط الـ ١٤»، قد خصّص النقطة (١٢) لمآل الدولة العثمانية بعد تفكيكها مع أنها لم تكن تعتبر «دولة عدوة» للولايات المتحدة:

«لابد من توفير سيادة آمنة للقسم التركي من الإمبراطورية العثمانية الحالية، ولكن القوميات الأخرى التي هي الآن تحت الحكم التركي يجب أن تحظى بحياة آمنة وإمكانية

مؤكـدة لتطـور مسـتقل ذاتيـا (autonomous development)، ويجـب أن تبقـى مضـائق الدردنيل مفتوحة للمرور الحر للسفن والتجارة لكل الدول تحت ضمانات دولية» [1].

وبالاستناد إلى هذه النقطة الموجزة حول مصير الدولـة العثمانيـة اشـتغل أعضـاء «لجنـة الاسـتعلامات» أكثـر علـى تصـور أدق مشـفوع بـالخرائط للـدول التـي يمكـن أن تتشـكل في الفضـاء العثمـاني السـابق. ومـع أن الدولـة العثمانيـة لـم تكـن في حالـة حـرب مـع الولايـات المتحدة، وهذه نقطة مهمـة جـدا، إلا أن المقاربـة لرسـم وتبريـر الخريطـة الجديـدة للشـرق الأوسط لـم تكـن علميـة ولا موضـوعية حتـى بمعـايير اللجنـة ذاتهـا. فقـد حُصِـر الأتـراك أو «الدولة القومية» لهم في وسط الأناضول، بعـد أن رُسـمت خريطـة كبيـرة لأرمينيـا تمتـد إلـى شاطئ المتوسط تقريبا وبعد أن وُضعت منطقة المضائق تحت إدارة دولية وحصلت اليونان على الحق بضم بعض مناطق غرب الأناضـول وقـبرص، علـى حيـن أنـه لـم يظهـر أي كيـان للشعب الكردي وكأنه غير موجود في المنطقة (انظر الخريطة ١).

أما فيما يتعلق بالدولة العربية في بلاد الشام التي أطلـق عليهـا اسـم سـورية (Syria) فقـد رُسمت لها خريطـة تقـارب المنطقـة التـي بسـطت فيهـا الحكومـة العربيـة الفيصـلية سـلطتها باستثناء فلسطين التي خُصّصت لدولة يهودية، وبالتحديد من نقطة تبدأ من الحدود الحاليـة بين سورية وتركيا (شمال رأس البسيط) وتمتد جنوبا على الساحل حتى مصب نهر الليطـاني في لبنان وتمتد جنوبا في الداخل حتى الكرك في شرق الأردن، بينما تركت «البادية السـورية» خارج «الدولة السورية» (انظر الخريطة ٢).

وفيما يتعلق بالمعايير التي برّرت وضع مثل هـذه الخريطـة، التـي تشـمل سـورية الغربيـة ومعظم لبنان وشرق الأردن حتى الكرك جنوبا، فقـد قامـت علـى أسـاس لغـوي – ثقـافي أي بفصل بادية الشام وضمها إلى «بلاد العرب البدوية» وضم المناطق التي يسكنها العرب من مسلمين ومسيحيين وتميزها ثقافة حضرية لتكون ضمن دولـة واحـدة هـي سـورية: «مـع أن سـورية تنتمـي إلـى العـالم النـاطق بالعربيـة إلا أنهـا تشـمل عـددا غيـر مـألوف مـن السـكان

(١) Ibid.

الأوروبيين وعلاقات تجارية وثقافية قوية مع أوروبا، ووجود مسيحي قوي ونمط حياة مستقرة، ولذلك يجب فصلها عن بلاد العرب البدوية». وفيما يتعلق بالسنوات الأولى لـ«الدولة السورية» فقد تضمن التقرير في توصياته «تطبيق مبدأ الانتداب على الدولة السورية المقترحة، ولكن لا يوجد هناك توصية بعد عن الدولة التي يمكن أن يوكل إليها هذا المبدأ» [١]. ولكن مع اعتراف التقرير بوجود «عالم ناطق بالعربية» يضم «بلاد الرافدين» وشبه جزيرة العرب مع ما فيها من كيانات متنازعة، يترك الباب مفتوحا أيضا لإنشاء «كونفدرالية عربية» في المستقبل: «لا يوجد هناك عقبة تحول دون الانضمام النهائي للدولة السورية إلى كونفدرالية عربية، إذا ما نمت هذه الرغبة بذلك في البلاد» [٢].

وعلى حين أن «المعايير العلمية» التي استندت إليها «لجنة الاستعلامات» في عملها ركّزت على الجانب اللغوي- الثقافي، مع حماية الأقليات اللغوية والدينية إن وجدت ضمن «الدول القومية» المقترحة، إلا أن الأمر يبدو مختلفا فيما يتعلق بـ «فصل فلسطين عن سورية». ففي هذه الحالة فقط تمّ الاعتماد على المعيار الديني- التاريخي القديم، وليس على المعيار اللغوي- الإثني الحاضر، لتبرير إنشاء «دولة يهودية» فيها مع الاعتراف أن اليهود فيها لا يشكلون سوى أقلية بسيطة:

«نوصي بتأسيس دولة منفصلة في فلسطين. إن فصل فلسطين عن سورية يجد تبريره في الخبرة الدينية للجنس البشري. فقد ولدت اليهودية والمسيحية في فلسطين، وكانت أورشليم لوقت طويل في مراحل مختلفة عاصمة لكل منها. ومع أن علاقة المحمديين

---

(١) Outline of Tentative Report and Recommendations ,in accordance with the instructions, for the President and Plenipotentionries ,January ٢١,١٩٢١,MS. No. ٥٨,Bowman Papers,Library of John Hopkins University .

وأود أن أشكر هنا طاقم المكتبة في جامعة جون هوبكنز على التعاون الذي أبدوه لتمكيني من الحصول على نسخة رقمية من هذا التقرير.

(٢) المصدر السابق، ص٧٦.

بفلسطين ليست حميمة، إلا أنهم منذ البداية اعتبروا أورشليم مكانا مقدسا. ونظرا لهذه الحقائق يمكن للحق أن يتحقق فقط مع تأسيس فلسطين كدولة منفصلة...».

«ونوصي بدعوة اليهود للعودة إلى فلسطين والاستيطان هناك مع تأكيد المؤتمر لهم بتقديم كل المساعدة التي تشمل حماية الحقوق الشخصية (وخاصة الدينية) والملكية للسكان غير اليهود، والتأكيد على أن سياسة عصبة الأمم تقوم على الاعتراف بفلسطين كدولة يهودية في الواقع في أسرع وقت...».

«وعلى كل حال إن اليهود في الوقت الحاضر يشكلون سدس عدد السكان المؤلف من ٧٠٠ ألف نسمة، وإذا كانوا سيشكلون غالبية السكان، وحتى ضمن تعددية، في المستقبل فإن الدولة تبقى غير مؤكدة. وباختصار، إن فلسطين الآن بعيدة عن أن تكون دولة يهودية. ويمكن الاعتماد على إنجلترا كدولة منتدبة لكي تعطي اليهود مركزا مميزا يستحقونه دون التضحية بحقوق غير اليهود...».

«ونوصي بأن تكون الأماكن المقدسة والحقوق الدينية للجميع في فلسطين تحت حماية عصبة الأمم والدولة المنتدبة» [1].

وحول التساؤل المشروع عن اختلاف المعايير المبرّرة هنا لإنشاء دولة عربية في بلاد الشام ودولة يهودية في فلسطين يمكن أن نعيد ذلك إلى التغير في المزاج الأمريكي الذي حصل في صيف ١٩١٧ وصولا إلى موافقة الرئيس ولسون على تصريح بلفور على الرغم من تحفظات المحيطين به.

ويمكن القول إن تغيّر المزاج جاء في صيف ١٩١٧ بعد انكشاف المبادرة السرية التي وافق عليها الرئيس ولسون لأجل إخراج الدولة العثمانية من الحرب الدائرة وتوقيع صلح منفرد معها، مع أن الولايات المتحدة لم تكن في حالة حرب مع الدولة العثمانية مثل الحلفاء. ويبدو أن فكرة المبادرة جاءت من صديقه هنري مورغانتو (H. Morgenthau) (١٨٥٦-١٩٤٦) الذي ساعده في حملته الانتخابية وشغل منصب سفير الولايات المتحدة

(١) المصدر السابق، ص٧٨.

في إسطنبول خلال الفترة (١٩١٣-١٩١٦). وقد عُرف مورغانتو اليهودي غير الصهيوني خلال وجوده في إسطنبول بعلاقته الوثيقة مع قادة الاتحاد والترقي ومساعدته للأرمن واليهود خلال الحرب، ولذلك وثق من قدرته على إقناع أصحاب القرار في الدولة العثمانية (طلعت باشا وزير الداخلية والصدر الأعظم في ١٩١٧ وأنور باشا وزير الحربية) بالسماح لغواصات الحلفاء بعبور الدردنيل وضرب البارجتين الألمانيتين قرب إسطنبول، مما يحرر الدولة العثمانية من التهديد الألماني ويسمح لها بقبول صلح منفرد مع الحلفاء. وقد تم إعلام لندن بالهدف الحقيقي لبعثة مورغانتو، التي جرى تسويقها على كونها لمساعدة اليهود في فلسطين، بينما تم إخفاء الهدف الحقيقي لها عن الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان على الرغم من أن مورغانتو طلب لقاءه في جبل طارق في طريقه إلى إسطنبول [١].

ولكن وايزمان عرف بالهدف الحقيقي لبعثة مورغانتو قبل اللقاء المقترح، وهو ما جعله يستنفر كل علاقاته مع الشخصيات المؤثرة في وزارة الخارجية والحكومة البريطانية لأجل إفشال هذه المبادرة. فقد أدرك وايزمان أن خروج الدولة العثمانية بصلح منفرد مع الحلفاء يقوّض كل آمال الحركة الصهيونية بوطن قومي لليهود في فلسطين، بينما استمرار الحرب بعد دخول الولايات المتحدة يفتح الطريق لانتصار الحلفاء وتطبيق اتفاقية سايكس – بيكو لوضع فلسطين تحت إدارة دولية (بريطانية بالفعل) تسمح بتأسيس وطن قومي يهودي في فلسطين. ولذلك بعد أن أفشى سر المبادرة التقى مورغانتو في جبل طارق في ٤ تموز ١٩١٧ وناقش معه بحدة الهدف الحقيقي للمبادرة، وطلب منه في حالة التفاوض في إسطنبول على صلح مع الحلفاء أن تقبل إسطنبول بـ «فصل أرمينيا وبلاد الرافدين وسورية وفلسطين عن الإمبراطورية التركية». ولما شعر مورغانتو بانكشاف هدفه وتهديد وايزمان له فضّل أن يعود إلى واشنطن «ولم يسامح أبدا من سبّب له العار، وأصبح لذلك معارضا للصهيونيين». وقد عبّر عن ذلك بمعارضته لوطن قومي لليهود إنطلاقا من أنه «سيكون من المستحيل تماما

(١) Jonathan Schneer,The Balfour Declaration- The Origin of the Arab-Israeli Conflict,New York (Random House) ٢٠١٢,pp. ٢٦٤-٢٦٥.

توطين عدة ملايين من الشعب اليهودي في فلسطين (لأنه) سيكون هناك خطر كبير من العرب عليهم» [(١)].

ومع انكشاف هذه «الخدعة» للحركة الصهيونية التي سبّبت الحرج للرئيس ولسون، بادر وايزمان في لندن إلى استعجال إصدار تصريح بريطاني رسمي بوطن قومي لليهود في فلسطين، وهو الذي عرضت مسودته على الرئيس ولسون قبل الإعلان عنه رسميا في ٢/ ١١/ ١٩١٧ ووافق عليها على الرغم من اعتراض وزير خارجيته ليسننغ [(٢)].

الرئيس ولسون والدولة العربية في مؤتمر السلام

في أول زيارة لرئيس أمريكي إلى أوروبا استعد الرئيس ولسون جيدا مع وفد ضخم للمشاركة في مؤتمر السلام في باريس. وبالإضافة إلى كونه أول رئيس أمريكي يطأ أوروبا فقد كانت شهرته كـ «بطل السلام» قد سبقته وخرج الفرنسيون لاستقباله من ميناء بريست (Brest) إلى باريس، بل بدا أن كل فرنسا تجمعت في باريس لتهتف له. ولكن مع افتتاح المؤتمر في ١٨ كانون الثاني بدا أن الترحيب الحار بالرئيس ولسون ومبادئه (حق الشعوب في تقرير المصير... إلخ) في شوارع العواصم الأوروبية لا يعني بالضرورة الترحيب بها من قبل قادة الدول المنتصرة والمصرّة على إذلال الدول المهزومة وتقزيمها والتوسع على حسابها وفق المعاهدات والاتفاقيات السرية. ومع التصريحات الأولى لولسون التي عارض فيها توسع إيطاليا على حساب يوغسلافيا وتوسّع فرنسا على حساب ألمانيا المهزومة بدا التوتر

---

(١) Ibid., pp. ٢٧٠-٢٧١ .

ولأجل ذلك اختار المؤلف عنوان الفصل ١٩ من كتابه «**هنري مورغانتو وخداع حاييم وايزمان**».

(٢) كانت معارضة ليسننغ نابعة من أن اليهود أنفسهم منقسمون حول الموقف من الدولة اليهودية، كما أن الكثير من المسيحيين «سيعارضون دون شك ترك المدينة المقدسة تحت السيطرة الكاملة للعرق المتهم بموت المسيح»:

Herman,١٩١٧: Lenini,Wilson,p. ٤٦٧ .

بين قادة الحلفاء وولسون حتى إن الرئيس الفرنسي اتهمه بأنه «يمالئ العدو (ألمانيا) على حساب الشعب الفرنسي»[١].

وفي هذا السياق أدرك قادة دول الحلفاء في مؤتمر السلام أن الرئيس ولسون مضطر للرجوع لكي يختتم الدور التشريعي للكونغرس وأنه يحتاج إلى إنجاز لكي يعود به إلى بلاده في وجه المعارضة الجمهورية لذهابه إلى باريس وحماسه لـ«عصبة الأمم» التي اقترحها. وبعد خطابه القوي في المؤتمر في ٢٥ كانون الثاني ١٩١٩ رأى قادة دول الحلفاء إرضاءه بإقرار اقتراحه لتشكيل «عصبة الأمم»، على أن يمرّروا بعد ذلك رغباتهم في اقتسام الأراضي. وفيما يتعلق بالكيانات المنبثقة عن تفكيك الدولة العثمانية (ومنها الدولة العربية المقترحة) كان التدبير الوحيد الذي قام به الرئيس ولسون هو اعتماد مفهوم «الانتداب» (mandate) الذي اقترحه الجنرال جان سميتس (J. Smuts) من جنوب إفريقيا على الدول الجديدة. وبحسب هذا التدبير يمكن لهذه الدول الجديدة المنبثقة عن الدولة العثمانية أن توضع كأمانة لدى عصبة الأمم. ولكن الرئيس ولسون كان قلقا من أن تعامل هذه الدول الجديدة الموضوعة تحت الانتداب كمستعمرات[٢]، وهو ما حصل بالفعل.

وفي الأيام الأخيرة من وجود الرئيس ولسون في المؤتمر توصّل مجلس العشرة[٣] إلى تحديد ثلاثة مراتب للانتدابات التي تضمنتها المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم الذي أُقرّ في ٢٨ حزيران ١٩١٩:

١- الدول التي بلغت شعوبها مستوى من التقدم تسمح بالاعتراف بها مؤقتا كدول مستقلة، على أن تقدّم إحدى الدول المتقدمة المعونة لها بشرط أن تراعى رغبة الدولة التي

---

(١) Gene Simth,When the Cheerin Stopped- The Last Years of Wodroow Wilson,New York (Open Road) ٢٠١٨,p. ٤٧ .

(٢) Scot Berg, Wilson,pp. ٥٣٥-٥٣٦.

(٣) المقصود هو مجلس العشرة الذي شكّله مؤتمر الصلح في باريس للبحث في مصير مستعمرات ألمانيا في إفريقيا وولايات الدولة العثمانية وقام بوضع نظام الانتداب في ٣٠ كانون الثاني ١٩١٩ وأحاله لكي تنظر فيه لاحقا عصبة الأمم.

ترغب في الاستقلال في اختيار الدولة المنتدبة، وهي التي تخصّ الكيانات المنبثقة عن الدولة العثمانية.

٢- المستعمرات الألمانية في غرب وجنوب إفريقيا مثل توغو وبوروندي وغيرهما التي أُعطيت للدول المنتدبة صلاحيات أكبر في إدارتها.

٣- البلدان الألمانية في جنوب غرب إفريقيا وبعض جزر المحيط الهادئ التي تُركت لكي «تُدار بأفضل ما يمكن بقوانين الدول المنتدبة كجزء من أراضيها» [١].

وفيما يتعلق بالحكومة العربية في دمشق التي أعلنها الأمير فيصل، وأخذت تتصرف كنواة لدولة عربية [٢]، تجدر الإشارة إلى أن دول الحلفاء وافقت بشروط على حضور الأمير فيصل إلى مؤتمر السلام في باريس وإلقاء كلمة باعتباره ممثلا لوالده ملك الحجاز الحسين بن علي وليس باعتباره ممثلا للحكومة العربية التي أعلنها في دمشق [٣]. وعندما جاء دور الأمير فيصل لإلقاء كلمته في ٦ شباط ١٩١٩ قال في تلميح موجّه إلى الرئيس ولسون إن العرب يريدون حق تقرير المصير ويجب أن يحصلوا على الاستقلال، بينما قال عن الدولة العربية في دمشق إنه مستعد لاستثناء لبنان وفلسطين. وفي مداخلة له على كلمة الأمير فيصل سأله الرئيس ولسون: هل يفضل العرب أن يكونوا تحت انتداب واحد أو عدة انتدابات؟ وفي جوابه على ذلك قال الأمير فيصل إن العرب يفضلون الوحدة والاستقلال، وإذا قرّرت

---

(١) Scot Berg, Wilson,pp. ٥٣٥-٥٣٦.

(٢) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠، عمّان، وزارة الثقافة، ٢٠١٧، ص٥٥.

(٣) توضّح المؤرخة الكندية مرغريت ماكميلان كيف أن الأمير فيصل حظي باستقبال فاتر في باريس واستقبال دافئ في لندن، ولكن فوجئ بجملة مطالب منها أن يقبل بالسيطرة الفرنسية وأن يعترف بأن فلسطين ليست جزءا من سورية وأن يوقع اتفاقية مع حاييم وايزمن:

Margaret Macmilan,Paris ١٩١٩:Six Months that Changed the World, New York (Random House) ٢٠٠٣,p. ٣٩٠ .

القوى الكبرى اختيار انتداب واحد لمّح إلى أن العرب يفضلون الانتداب الأمريكي على أي انتداب آخر [1].

ولكن حين دُعي الأمير فيصل إلى لقاء خاص مع الرئيس ولسون، الذي شارك فيه ت. ا. لورنس (T. A. Lawrence) بصفته مترجما للأمير، وجد أن الرئيس الأمريكي غير مستعد للالتزام، مع أنه قال لاحقا (بعد انهيار المملكة السورية التي أعلنت استقلالها في ٨/ ٣/ ١٩٢٠)، إن الرئيس ولسون وعده إذا قامت سورية بإعلان استقلالها فإن الولايات المتحدة ستحميها [2].

ومع اضطرار الرئيس ولسون للسفر إلى الولايات المتحدة في ١٤ شباط ١٩١٩ لم يجر أي تقدم في غيابه فيما يتعلق بالدولة العربية في بلاد الشام. وفي الجولة الثانية للمفاوضات بعد عودة الرئيس ولسون أعيد طرح الدولة العربية في بلاد الشام بعد التباعد البريطاني- الفرنسي حول اتفاقية سايكس بيكو [3] فعند طرح وزير الخارجية الفرنسي بيشون (Pichon) اتفاقية سايكس- بيكو في مجلس الأربعة الكبار (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا) رفضها الرئيس ولسون باعتبارها «نموذجا لنهاية الدبلوماسية القديمة» التي كانت تقوم على المعاهدات السرية [4].

ومع تباعد المواقف خلال النقاش حول الدولة العربية في بلاد الشام، إذ كانت فرنسا تدّعي أن المسيحيين في لبنان لا يريدون أن يكونوا تحت حكم الأمير فيصل أو ضمن

---

(١) Macmilan,Paris ١٩١٩,p. ٣٩١.

(٢) Ibid.

(٣) توضّح ماكميلان كيف أن هذا التباعد وصل آنذاك إلى حدّ أن لويد جورج أعاد النظر في تفاهمات سايكس-بيكو واستخلص منها خريطة جديدة تاركا لبنان وميناء الإسكندرونة لفرنسا وأن تكون سورية مستقلة عمليا تحت حكم الأمير فيصل. وقد دفع هذا رئيس الحكومة الفرنسية كلمنصو إلى أن يشكو لويد جورج إلى إدوارد هاوس مستشار الرئيس ولسون لكونه «يخلف بوعوده دائما»:

Macmilan,Paris ١٩١٩,p. ٣٩٣.

(٤) Macmilan,Paris ١٩١٩,٣٩٤.

الدولة العربية بل يريدون دولـة مستقلة خاصـة بهـم تحـت حمايـة فرنسـا[1]، حـاول الـرئيس ولسـون أن يجـد حـلا وسـطا: لمـاذا لا يـتمّ إرسـال لجنـة تحقيـق تسـتطلع رأي العـرب فيمـا يريدون؟ فمؤتمر السلام، كما أضاف الرئيس ولسـون، يمكـن بهـذا أن يتوصـل إلـى «أفضـل أساس علمي ممكن للحل». كـان الاقـتراح مفاجئـا، ولـذلك قبـل بـه لويـد جـورج وجـورج كلمنصو تحت تأثير اللحظة، بينما عبّرا بعد ذلك بشكل مختلف عن مشـاعرهما [2]. وهكـذا حين جاء موعد تسمية أعضاء اللجنة الدولية للتحقيق في ما يريده العرب في بلاد الشام تلكـأ لويد جورج وكلمنصو عـن تسـمية ممثليهمـا في اللجنـة، بينمـا أصـرّ الـرئيس ولسـون في أيـار على المضي في الاقتراح وتسـمية عضـوين أمـريكيين في هـذه اللجنـة. وعنـدما عـرف الأمـير فيصل في المساء بخبر تشكيل اللجنة فرح كثيرا وشرب الشمبانيا لأول مرة في حياته [3].

---

(١) في الواقـع إن الأمـر لـيس مجـرد إدّعـاء بـل أن الصـحافة اللبنانيـة وحتـى المصـرية كانـت تنشـر مقـالات لكتاب لبنانيين وسوريين يعبّرون فيها صراحة عن عدم رغبة اللبنانيين (المسيحيين بالتحديد) أو السوريين في أن يكونوا ضـمن دولـة يحكمهـا الأمـير فيصـل أو أن يقـوم بضـمهّا إلـى مملكـة الحجـاز، وكانـت جريـدة «القبلة» في مكة تعيد نشرها وتردّ عليها. فقد نشر جـبران تـويني مقالـة في «المقطـم» المصـرية مقالـة بعنـوان «الأمـير فيصـل والوحـدة العربيـة» يطالـب فيـه بــ «فصـل المسـألة السـورية عـن المسـألة العربيـة» و«احـترام رغبات الأهالي والجلاء عن سورية (للقوات العربية) وترك البلاد لأهلها»:

الأمير فيصل والوحدة العربية: لماذا لا تطلبون فصل المسألة السورية عن المسألة العربية، جريدة «القبلة» عدد ٣٣٠، مكة ١٠ نوفمبر ١٩١٩، ص١-٢.

(٢) اعترف كليمنصو لاحقا للرئيس الفرنسي بوانكاريه أنه اضطر للقبول بهذا الاقتراح لكي يبقى لطيفا مع الرئيس ولسون ولأنه كان متأكدا بأن اللجنة ستلقى تأييد السكان (في لبنان على الأقل) لفرنسا «حيث لدينا تقاليد تعود إلى ٢٠٠ سنة». أما لويد جورج فقد تظاهر بالموافقة على الاقتراح ولكنه وصفه لاحقا في جلسة خاصة بأنه «مروع»:

Macmilan,Paris ١٩١٩,p. ٣٩٤.

(٣) Ibid. ,p. ٣٩٤.

لجنة كينغ - كرين وإخفاق الرئيس ولسون

مع إصرار الرئيس ولسون على تشكيل لجنة التحقيق الدولية كي تستطلع رغبة العرب في بلاد الشام، وتراجع بريطانيا وفرنسا عن تأييدها برفض تسمية ممثلين لهما في اللجنة، اقتصرت اللجنة الدولية على عضوين أمريكيين هما عميد كلية أوبرلين هنري كينغ (H. King) ورجل الأعمال والدبلوماسي تشارلز كرين (Ch. Crane). وقد وصلت اللجنة إلى فلسطين في حزيران ١٩١٩ وتجولت في سورية ولبنان، ثم رفعت تقريرها إلى عصبة الأمم في ٢٨ آب ١٩١٩، ولكنه أُهمل بشكل متعمد إلى أن تخلّت الولايات المتحدة عن عصبة الأمم وقرّر مجلس الحلفاء (في غياب الولايات المتحدة) في اجتماعه بسان ريمو في نيسان سنة ١٩٢٠ فرض الانتداب الفرنسي على لبنان وسورية والانتداب البريطاني على فلسطين والعراق. ولذلك لم ينشر تقرير اللجة الدولية (التي أصبحت تُعرف باسم لجنة كينغ- كرين) إلا في ١٩٢٢ لدى دار نشر في نيويورك تحت عنوان «تقرير كينغ- كرين عن الشرق الأدنى» (١).

ومن المؤكد أن كينغ وكراين قد اطلعا على ما في «الكتاب الأسود» عن الدولة العربية في سورية والدولة اليهودية المقترحة في فلسطين ولكن جولتهما الواسعة في المنطقة وتواصلهما مع مختلف الجماعات الإثنية والدينية والسياسية انعكست في التوصيات التي جاءت في نهاية التقرير. فقد أوصت اللجنة بتوحيد سورية وفلسطين في دولة واحدة مع تحديد للوطن القومي اليهودي، وأن تكون الدولة الموحدة تحت حكم دستوري برئاسة الأمير فيصل على أن يكون الانتداب عليها للولايات المتحدة أو بريطانيا (٢).

وفي غضون ذلك كان ولسون يواجه الإخفاق الأكبر في بلاده بعد أن حظي باستقبال شعبي لا يوصف في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا باعتباره «بطل السلام»، وذلك بعد أن خذله

(١) King-Crane Report on the Near East,New York (Editor & Publisher Co.) ١٩٢٢.

(٢) المصدر السابق، وانظر في العربية: جورج أنطونيوس، يقظة العرب – تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت، ١٩٦٦، ص ص٦٠٠-٦١٦ ; قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ص ص١١٨-١٢٠.

الكونغرس بعدم الموافقة على انضمام الولايات المتحدة إلى عصبة الأمم على الرغم من أن الرئيس الأمريكي كان أول من بشّر بفكرتها وفرضها في مؤتمر السلام في باريس.

وفي الواقع كانت المعارضة الجمهورية في الكونغرس بمجلسيه ترفض الفكرة من أساسها حتى قبل أن تنتهي الحرب ويسافر الرئيس إلى باريس للمشاركة في مؤتمر السلام. وقد جاء غياب الرئيس ولسون الطويل عن بلاده، الذي كان يحدث لأول مرة في التاريخ الأمريكي، ليصعّد أكثر من هجوم المعارضة الجمهورية على عصبة الأمم باعتبار أنها تنال من سيادة الولايات المتحدة في الحرب والسلام [١].

ووسط هذه الأجواء جاءت الانتخابات النصفية للكونغرس في تشرين الثاني ١٩١٨ لتمنح الحزب الجمهوري الغالبية في المجلس، وهو ما شكّل ضربة قوية للرئيس ولسون لأنه كان يتوقع أن تكون هذه الانتخابات النصفية بمثابة استفتاء لتأييد سياسته الخارجية. فبعد أن كان قد وعد الشعب خلال حملته الانتخابية سنة ١٩١٦ بالبقاء بعيدا عن الحرب، شعر الجمهوريون بالخيانة لانخراطه في الحرب وانغماسه في مشاكل العالم على عكس النزعة الأمريكية في الانعزالية. ومع شعور الرئيس ولسون بخطر رفض الكونغرس لانضمام الولايات المتحدة إلى عصبة الأمم وافق أن يتساهل قليلا ويعد الكونغرس بإدخال تعديل على ميثاق العصبة ينصّ على استثناء الشؤون الداخلية الأمريكية من اختصاص عصبة الأمم [٢].

ولكن المعارضة الجمهورية التي أصبحت تسيطر على الكونغرس عمدت أولا إلى إرجاء التصويت والاستمرار في نقد عصبة الأمم، مما أرغم الرئيس ولسون على القيام بجولة طويلة في الولايات وإلقاء عشرات الخطب لكسب التأييد لانضمام الولايات المتحدة إلى عصبة الأمم. وبسبب الإرهاق الذي لازمه خلال الجولة في أيلول ١٩١٩ تعرض الرئيس ولسون إلى أول جلطة دماغية في البيت الأبيض في ٢ تشرين الأول ١٩١٩

---

(١) Scot Berg,Wilson,pp. ٤٤٩-٤٥٠.

(٢) Herman,١٩١٧: Lenin,Wilson,p. ٣٨٧.

وأُصيب بشلل جزئي. وفي هذه الحالة حاول زعيم الأقلية الديمقراطية في الكونغرس جلبرت هيتشكوك (G. Hichcock) أن يقنع الرئيس بالقبول بتحفظات على المعاهدة على أساس «معاهدة مع تحفظات أفضل من لا معاهدة»، ولكن الرئيس ولسون رفض ذلك مما دفع ببعض الديمقراطيين إلى التصويت مع الغالبية الجمهورية ضد المعاهدة في جلسة ١٩ آذار ١٩٢٠ حيث صوّت لصالح التحفظات ٤٩ عضوا في مجلس الشيوخ، وهو ما جعل الرئيس ولسون يقضي الشهور الباقية من ولايته وسط الإحباط والشلل [١]. ومع هذه الحالة الصعبة لم يفقد ولسون الثقة بأفكاره وإيمانه بأن الشعب الأمريكي سيقدّر له ذلك وينتخب من يعمل لأجلها، ولذلك فقد صارح غرايسون (Grayson) بأن موضوع عصبة الأمم يجب أن يكون «الموضوع الرئيس في الانتخابات الرئاسية القادمة»[٢].

(١) H. W. Brands,Woodrow Wilson,New York (Times Book) ٢٠٠٣,pp. ١٢٥-١٣٠; Simth, When the Cheering Stopped,pp. ١٧٧-١٧٩.

(٢) Cooper, Woodrow Wilson,p. ٥٦١.


مراجعات

صورة من الداخل

للحكومة العربية في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠)*

نقترب الآن من الذكرى المئوية لإعلان الحكومة العربية في دمشق، الحدث الأهم على مستوى المنطقة، الذي حمل الكثير من التفاؤل للنخبة العروبية مع انحيازها للحلفاء في الحرب العالمية الأولى، بالاستناد إلى وعود غامضة، وهو ما تتوّج في الإعلان عن استقلال سورية بحدودها الطبيعية في ٨ آذار ١٩٢٠، ثم انتهى إلى إحباط مع معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠ وتفتت بلاد الشام إلى كيانات تحت الاحتلالات أو الانتدابات الأوروبية.

وإذا كان الحدث الأول إعلان الأمير فيصل للحكومة العربية في ٥/ ١٠/ ١٩١٨ يعد تتويجا لـ «الثورة العربية» خلال الفترة (١٩١٦-١٩١٨) فإن معركة ميسلون وسقوط الحلم العروبي هو الذي جعل الأمير عبدالله يستجيب لمناشدات العروبيين ويأتي إلى شرق الأردن في نهاية سنة ١٩٢٠ لـ «تحرير سورية من الاحتلال الفرنسي»، ويقبل بأن يكون على رأس كيان جديد تحت الانتداب البريطاني، ولكنه بقي يحلم بـ «سورية الكبرى» حتى اغتياله سنة ١٩٥١. ومن هنا بقي الأردن يحتفل كل عام بيوم ٨ آذار كل عام حتى سنة ١٩٦٣، أي حين وقع الانقلاب العسكري في دمشق وغطّى يوم الانقلاب في ١٩٦٣ على يوم الاستقلال في ١٩٢٠.

وكانت المؤرخة الفلسطينية خيرية قاسمية (١٩٣٦-٢٠١٤) قد اهتمت مبكرا بهذا الحدث، إذ اتخذته موضوعا لرسالتها للماجستير في جامعة القاهرة التي نشرتها عام ١٩٧١ في كتاب (الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠) الذي غدا المرجع الرئيس لعدة عقود. ومع أن د. قاسمية اعتمدت على مذكرات لمشاركين أو مجايلين للحكومة العربية إلا أن ما ينقص الكتاب كان الوثائق الخاصة بالحكومة العربية نفسها. وفي هذا السياق لدينا الآن

* مذكرات الأمير زيد بن الحسين مصدرا.

اكتشاف مهم يتمثل في الأوراق الخاصة للأمير زيد شقيق الأمير فيصل الذي ناب عن أخيه فترات طويلة في إدارة شؤون البلاد خلال وجود الأمير فيصل في أوروبا لمتابعة «الاستقلال العربي» مع الحلفاء خلال الفترة (١٩١٨-١٩١٩).

كان الأمير زيد الابن الأصغر للشريف حسين، الوحيد الذي ولد له من زوجته التركية في إسطنبول، وقد شارك بقوة في العمليات العسكرية للثورة العربية وصولا إلى التحاقه بالأمير فيصل إلى دمشق بعد إعلان «الحكومة العربية» في ٥/ ١٠/ ١٩٢٠. وبالمقارنة مع الأمير فيصل، الذي اعترف به الحلفاء على رأس حكومة دونما حدود أو ولاية واضحة ثم انتخبه المؤتمر السوري على رأس «المملكة العربية السورية» في ٨/ ٣/ ١٩٢٠، كان الأمير زيد أكثر حرصا على الاحتفاظ بالأوراق والوثائق سواء التي تتعلق بالثورة العربية (١٩١٦-١٩١٨) أو «الحكومة العربية» ١٩١٨-١٩٢٠. ومن هذه الأوراق والوثائق وصلت مجموعتان إلى المؤرخ الأردني سليمان الموسى الذي استفاد منها ليصدر كتابين مرجعيّين: الأول «المراسلات التاريخية: وثائق الثورة العربية الكبرى» (عمّان ١٩٧٣)، والثاني «مذكرات الأمير زيد: الحرب في الأردن ١٩١٧-١٩١٨» (عمّان ١٩٧٦)، ولكن المجموعة الثالثة التي تتعلق بـ«الحكومة العربية» لم تكشف إلا في وقت متأخر، ولم تنشر إلا مؤخرا في عمّان عن طريق أمانة عمّان الكبرى سنة ١٩١٦.

وكان الأمير زيد قد لحق بأخيه الأمير فيصل بعد أن أصبح ملكا على العراق وأصبح سفير للعراق في تركيا (١٩٣٢-١٩٣٥) ثم في ألمانيا (١٩٣٥-١٩٣٨) وأخيرا في بريطانيا (١٩٤٦-١٩٥٨) حتى الانقلاب العسكري في ١٤ تموز ١٩٥٨ الذي أطاح بالعائلة الهاشمية الحاكمة. ويبدو أنه بسبب الأحداث ترك الأمير زيد مبنى السفارة على عجل، وقد بقي المبنى مقرا لسفارة جمهورية العراق حتى ٢٠٠٨. ومع تنظيف مقر السفارة للمالك الجديد اكتشف أحدهم مجموعة من الأوراق، تبيّن لاحقا أنها المجموعة الثالثة من الأوراق والوثائق الخاصة بالأمير زيد، الذي توفي سنة ١٩٧٠ دون أن يعرف مصيرها، فقام ابنه الأمير رعد بتحويلها إلى أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية سعد أبو دية، الذي عمل على إصدارها مع فريق عمل.

مع هذا الكتاب الجديد الذي يضم الأوراق والوثائق المتعلقة بالحكومة العربية (١٩١٨–١٩٢٠) أصبح لدينا مرجع مهم يصدر في وقته عشية المئوية، التي تأتي أيضا في وقتها لاكتشاف ما تعنيه بالنسبة للهوية العربية أو الهوية الوطنية للسوريين.

في هذا الكتاب لدينا مجموعة من البرقيات من الأمير زيد وإليه، ومجموعة من مراسلات الأمير زيد مع أخيه الأمير فيصل وأخيه الأكبر الأمير علي بن الحسن الذي أصبح ملكا بعد تنحي والده عن الملك، ومع والده الشريف حسين، الذي اعترف به الحلفاء ملكا على الحجاز فقط، وغيرهم من الشخصيات المركزية في «الحكومة العربية» مثل: يوسف العظمة وجعفر العسكري ورفيق التميمي وصبحي الخضرا وغيرهم، وبعض المسؤولين العسكريين والمدنيين من الحلفاء.

ويمكن القول إنه في ضوء هذه الوثائق التي تنشر لأول مرة تتشكل لدينا صورة من الداخل عن الحكومة العربية، وبالتحديد عن مشاكلها الكثيرة وإحباطات النخبة العروبية من الحلفاء الذين توقّعوا منهم الكثير خلال الحرب العالمية الأولى. كانت المشكلة الأكبر هي نقص المال لدفع الرواتب للمقاتلين الذين جاؤوا مع الأمير فيصل إلى دمشق أو للقبائل التي أيدت الثورة العربية في الوقت الذي لم تكن فيه حدود «الحكومة العربية» واضحة ولم تكن لها ولاية أو سلطة على كل المناطق، وبالتالي لم تكن لها موارد. وفي هذا السياق نجد أن الأمير فيصل ترك شقيقه الأمير زيد على رأس الحكومة في أسوأ وضع مما جعله يطلب باستمرار الدعم المالي من أبيه الشريف حسين وأخيه الأمير علي، مما يبرز حقيقة أن الحجاز هو الذي كان ينفق من حين إلى آخر على «الحكومة العربية» في دمشق، إذ إن الأمير زيد كان يضطر إلى الاستدانة من التجار إلى أن تصل التحويلات من الحجاز. فالشعب ضمن الحدود المفترضة لـ «الحكومة العربية» لم يكن بعد يعي هذا التغير الكبير بين الدولة العثمانية الآفلة، التي كان يتهرب قدر الإمكان من دفع الضرائب لها، وبين الدولة الجديدة –الحكومة العربية، التي يفترض أن يشعر بالولاء لها ويدفع لها الضرائب عن رضى. ويبدو هذا بوضوح في ما حلّ بالجنود السوريين الذين شاركوا في معركة

ميسلون، إذ إنهم تعرضوا في طريق تقهقرهم إلى دمشق إلى السلب سواء من البدو أو الفلاحين على طول الطريق.

ولكن مع هذا تكشف الوثائق الموجودة في الكتاب عن بروز واضح في الوعي الوطني للسكان من مسلمين ومسيحيين بعد أن اتضح توافق الحلفاء على تقسيم بلاد الشام إلى كيانات تحت سيطرتهم. ففي رسالة بتاريخ ١/ ١١/ ١٩١٩ من الأمير زيد إلى الأمير فيصل الموجود في باريس للتفاوض ينقل له الأجواء الجديدة في دمشق بعد انتشار اتفاق الحلفاء على تجزئة بلاد الشام: «حصل تفاهم بين عموم الطوائف في جميع المنطقة بصورة فوق التصور والاتفاق الذي أبرم للدفاع عن الوطن فوق الطبيعة (جزى السيد لويد جورج وكليمنصو خيرا باتفاقهم الأخير الذي جمعوا كلمتنا منذ ثلاثة أيام). توالى ممثلين (كذا) كل الأحياء على عموم الطبقات وحلفوا الأيمان المغلظة في حديقة دار الإمارة بأنهم حاضرين للدفاع عن الوطن بكل غال ورخيص... ثم بدؤوا كل يذهب إلى محل مخصوص ليتعلم الرماية والحركات العسكرية في الأسبوع مرتين...».

ولكن حينما بدا ميل الأمير فيصل في باريس إلى حل وسط للتفاهم مع فرنسا نجد أن الأمير زيد يصارح أخيه الأمير علي في رسالة أخرى بتاريخ ٤/ ١١/ ١٩١٩ بشكل مختلف:«أما حالة الشعب هنا فقد بدت فيه روح الوطنية بصورة فوق التصور. والله إن فِرق المتطوعين في الجيش الملكي كل يوم في ازدياد، في الأسبوع مرتين يذهبون إلى ساحات الرمي والتعليم ويتعلمون الحركات العسكرية لا فرق بين المسيحي والمسلم. ولا شك أن الأمير فيصل سيشتد ساعده من أعمال الشعب... وإذا لم ينجح سموه في هذا الأمر سيكون مجبورا أن يعلم الشعب عن ما طلبه من الحلفاء باسم الشعب وما قرره الحلفاء على الشعب. عندئذ الشعب إما سيدافع ويموت في هذه الغاية المقدسة أو يسلّم الحكم».

ومن ناحية أخرى يبدو في هذه الوثائق الإحباط الكبير للنخبة العروبية من الحلفاء بعد اكتشاف الفارق الكبير بين الوعود العامة التي أطلقت للشريف حسين في ١٩١٥ والحقائق الجديدة (التجزئة) التي أصبحت تفرض على الأرض. وتبدو هنا شخصية الأمير زيد بشكل خاص الذي كتب في ٥/ ١١/ ١٩١٩ إلى أحد المسؤولين الإنجليز «لست أرغب أن

أبقى أميرا معظّما وأبناء جنسي يموتون ووطني يقسّم. لا شك أنني سأكسب الشرف الرفيع بين قومي أو أموت حرا».

ومع التقدير للعمل المبذول في إخراج هذه الوثائق إلى النور في هذا الكتاب الكبير نسبيا (٣٥٥ صفحة من القطع الكبير) إلا أنه كان من الأفضل لو أن هذه الوثائق أُعطيت لمؤرخ لكي يتعامل معها ويخرجها حسب الأصول العلمية. فعلى الرغم من حجم «الفريق» الذي ساعد د. أبو دية في إعداد هذه الوثائق (ستة أشخاص) إلا أن هذه الوثائق تفتقد إلى أصول العمل في الوثائق التاريخية وإخراجها، إذ إن اللغة غير مفهومة في بعض الأماكن وكان يجب التمييز بوضوح بين نص الوثيقة والتعليق عليها سواء لأجل تصويب الأخطاء أو التعريف ببعض الشخصيات الواردة في هذه الوثائق ونشر صور بعض الوثائق لأجل تبيان مصداقية العمل. وبالإضافة إلى ذلك لا يشير غلاف الكتاب إلى أهميته، أي أنه يضم وثائق الأمير زيد المفقودة بل بدا كأنه أحد كتب د. سعد أبو دية*.

* سعد أبو دية، المسعى النبيل- الأمير زيد والحكومة العربية في دمشق، عمّان، أمانة عمّان الكبرى، ٢٠١٦.

صورة أكثر واقعية عن الأمير- الملك فيصل

من الكتب التي صدرت عشية مئوية الثورة العربية والحكومة العربية في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠)، التي تتوّجت في ٨ آذار ١٩٢٠ بإعلان المؤتمر السوري استقلال سورية الطبيعية واختيار الأمير فيصل ملكا دستوريا عليها، لدينا كتاب «أوراق الملك فيصل الأول ملك العراق» من إعداد وجمع وتحرير محمد يونس العبادي المدير السابق للمكتبة الوطنية في عمّان*.

وعلى الرغم من عنوانه، الذي لا يتطابق مع محتواه كثيرا، إلا أن هذا الكتاب مفيد بما تضمنّته المقدمة التي كتبها المؤرخ المعروف سليمان الموسى، وبما جاء من جديد في بعض محتوياته.

في مقدّمة سليمان الموسى، وهو الذي اشتغل عدة عقود على تاريخ الثورة العربية والحكومة العربية في دمشق ونشر مصادر مجهولة (يوميات فيصل وخواطره، ومذكرات الأمير زيد) أفادت كثيرا من كتب عن الحكومة العربية بشكل خاص، لدينا إعادة اعتبار للأمير- الملك فيصل بعد ما لحق بالمشروع العروبي من إخفاقات وهزائم خلال القرن العشرين. ومن هنا، وبعد انشغال طويل بالتأريخ للحركة العربية، يخلص الموسى إلى اعتبار الأمير- الملك فيصل واحدا من أهم عشرة شخصيات مشرقية في القرن العشرين إلى جانب والده الحسين بن علي وعبد العزيز آل سعود وفيصل بن عبدالعزيز ونوري السعيد وجمال عبدالناصر وأنور السادات وغيرهم.

أما السبب في ذلك فهو سبق الأمير فيصل في التمرّس في السياسة بعد أن أصبح ممثلا لجدة في البرلمان العثماني (١٩٠٩-١٩١٢) وممثلا للعرب في مؤتمر الصلح في باريس

---

* محمد يونس العبادي، أوراق الملك فيصل الأول ملك العراق، عمّان، دار ورد الأردنية، ٢٠١٤.

(١٩١٩–١٩٢٠)، فقد خاض غمار الدبلوماسية معتمدا على القاعدتين المهمتين: «السياسة فن الممكن» و«خذ وطالب». في هذا السياق يقارن الموسى بين فيصل بن الحسين وجمال عبدالناصر، إذ يرى أن الأول «لم يدفع العرب للسير في دروب المغامرات والمزايدات (كما فعل عبدالناصر) بل كان يعرف حدّه فيقف عنده، ليس عن تخاذل بل عن واقعية وبعد نظر وعقلانية» (ص ٧). ولكن المقارنة بين الزعيمين المؤمنين بالعروبة تكتمل في أن كليهما توفي في الخمسينات من عمره بسبب الإرهاق من حمل العبء بين المثل الأعلى والواقع، وهو ما تكشف عنه بعض يوميات فيصل التي يشكو فيها من هذا العبء.

وربما هنا يجد الموسى ما يميّز فيصل عن بقية الزعماء في عصره، ألا وهو حرصه على تدوين يومياته وخواطره التي تكشف عن أفكاره ومبادئه السياسية ومعاناته أحيانا من انجرار الشارع إلى الانفعال للمطالبة بما لم تكن تسمح به الظروف الإقليمية والدولية. ولذلك، كما يقول الموسى، أخفق فيصل في سورية في مواجهة فرنسا خلال ١٩٢٠ بينما نجح بدبلوماسيته ملكا على العراق في ١٩٢١ أن يؤمن للعراق الاستقلال والانضمام إلى عصبة الأمم في ١٩٣٢ كأول دولة عربية تعبر الانتداب (بصورته المثالية في عصبة الأمم) إلى الاستقلال.

أما في ما يتعلق بعنوان الكتاب «أوراق الملك فيصل ملك العراق» فيلاحظ هنا أولا أنّ ما هو موجود هنا لا يتعلق بفترة حكمه للعراق (١٩٢١–١٩٣٣) بل أن أكثره يتحدث عن تجربته في سورية. ومن ناحية أخرى، وهي الأهم، إن تعبير «أوراق» لا يوضّحه العبّادي الذي قام بـ«إعداد وجمع وتحرير الكتاب» لأن بعضه مأخوذ من «المراسلات التاريخية» التي نشرها المؤرخ سليمان الموسى وبعضها مأخوذ مما نشرته الصحف العربية في حينه، ولذلك كان من المفروض في المقدمة أو في الهوامش أن يُشار إلى المكان التي نشرت فيه هذه اليوميات والخواطر.

وعلى كل حال إن «إعداد وجمع وتحرير» (وكان يكفي القول هنا جمع وإعداد) هذا الكتاب مفيد في هذه الحالة لما يشكّل ذلك من مناسبة للتعرف على الأفكار السياسية

الكبرى للأمير- الملك فيصل في فترته المبكرة في سورية (١٩١٨-١٩٢٠) وعلى مقاربته الدبلوماسية مع الحلفاء على اختلاف الحال بينهما (فرنسا وبريطانيا) ونظرته إلى ردة الفعل في الشارع السوري على حركاته الدبلوماسية التي لم تحقق المرام في نهاية الأمر.

في مراجعته لما حدث بين إعلان المؤتمر السوري للاستقلال وتنصيبه ملكا دستوريا على سورية في ٨ آذار ١٩٢٠ ومعركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠ التي انتهت إلى تقويض الاستقلال وترحيله عن سورية، يقول الملك فيصل «قبلتُ العرش وأعلنتُ السياسة التي يجب أن تسير عليها الحكومة الجديدة، وعنيتُ عناية خاصة أن لا ألعب بعواطف الشعب الوطنية وأن لا أخدعه، مع أنه كان في وسعي إذ ذاك - إذا أردت- أن أكون محبوبا من الشعب إلى أقصى حد. وقد أسرعتُ بعد هذا إلى الشروع في تنظيم الإدارة والحكم بشكل يتفق وطبيعة البلاد، فألفتُ حكومة كان للمسيحيين من يمثلهم فيها» (ص ٥٠). في هذه النقطة بالذات تبدو شخصية الملك فيصل في وعيه لمخاطر الانجرار إلى الشعبوية في وقت كان فيه مصير البلاد ينحصر بين تصميم فرنسا، بعد اتفاق ٣٠ أيلول ١٩١٩ مع بريطانيا، على تعزيز وجودها العسكري بدءا من الساحل اللبناني إلى الداخل السوري وبين هياج شعبي مقاوم لذلك مع افتقار القدرة العسكرية لمواجهة الجيش الفرنسي المتقدم نحو دمشق بالطائرات والدبابات.

في هذه الحالة، كان الأمير فيصل يدرك بواقعيته أن المواجهة العسكرية مع فرنسا لا تجدي مع وجود جيش سوري ناشئ في وضع مالي صعب عجزت فيه الحكومة عن دفع رواتبه مما أدى ببعض أفراده إلى بيع ملابسهم العسكرية في جوار القلعة بدمشق للحصول على قوت. ولذلك حاول بالدبلوماسية أن يجنّب سورية المستقلة ما تريده فرنسا من إذعان لها، واضطر بعد قبوله بإنذار الجنرال غورو في ١٤ تموز اتخاذ خطوات غير شعبية مثل تعليق جلسات المؤتمر السوري في ٢٠ تموز بعدما رأى أعضاءه «يرغبون في معارضة الفرنسيين بقوة السلاح» وقام بتسريح الجيش بعد أن رأى أن «الشعب يؤثر أن يحارب على أن يوافق على مثل هذه الشروط» التي طلبها الجنرال غورو.

مع تذرّع الجنرال غورو بوصول موافقة الملك فيصل متأخرة، مع أنها وصلت قبل ست ساعات من نهاية الوقت المحدد، تقدّم الجيش الفرنسي نحو دمشق فخرجت «الجموع من دمشق دون نظام ودون أسلحة للمدافعة عن المدينة» في مواجهة الطائرات والدبابات الفرنسية. ومع التعبئة الشعبية في شوارع دمشق خلال الأيام السابقة «لم يزد عدد هؤلاء الذين تجمعوا في خان ميسلون على الألفي رجل، واشترك مع هؤلاء مئتا رجل من رجال القبائل المسلحة.. وكان من الطبيعي أن يذهبوا ضحية المصفحات والطائرات الفرنسية. وقد كان من بين هؤلاء الذين سقطوا صرعى في ميسلون بعض رفاقي في معارك فلسطين، وأحني رأسي احتراما لجميع هؤلاء الذين ضحّوا بحياتهم في سبيل الاحتجاج على اعتداء لم يعرف له التاريخ مثيلا» (ص ٥٨).

ومع أن ما حدث من تقدّم عسكري فرنسي كان نتيجة للمقايضة التي حصلت في ٣٠ أيلول ١٩١٩ بين بريطانيا وفرنسا، وبالتحديد موافقة بريطانيا على سحب قواتها العسكرية من سورية بعد أن انتزعت من فرنسا ولاية الموصل الغنية بالنفط، إلا أن الملك فيصل بقي يؤمن بـ «الحليفة بريطانيا» – كما كان الأمر مع والده الشريف حسين وأخيه الأمير عبدالله – على اعتبار أنها «صاحبة العهد» بـ «الاستقلال العربي».

وهكذا بعد خروجه من دمشق إلى حيفا وصولا إلى إيطاليا ومنها إلى لندن فالقاهرة لدينا في هذا الكتاب صفحات مهمة من يوميات الملك فيصل، تلك التي دوّنها في إيطاليا من بداية كانون الثاني إلى بداية آذار ١٩٢١، والتي تتناول مراجعة تجربته في سورية ونظرته الجديدة إلى ما ينتظره في العراق.

في تلك الفترة تتناول اليوميات ما كان يصله من سورية من تجريح لشخصه بعد تمجيده من قبل الشخصيات نفسها «يقولونها في شخص رفعوه في أول أمرهم إلى أوج السموات وقالوا إنهم عاقدون آمالهم فيه. اليوم يخدشون آراءهم فيه بدون أن ينظروا إلى الأمر نفسه وإلى نتيجة أقوالهم ونفعها.. بل قصدي أن أشرح ضرر قولهم على المصلحة العامة، ولو كان في البلاد من تجتمع عليه الكلمة لكانت هذه الحالة لا تهم». ومع ما يصله من تجريح

من شخصيات تقول ذلك كي تكون مرشحة للحكم بعده يترّفع عن الردّ عليهم سوى بالقول «أمل النجاح يجعلني أتحمّل كلّ ما يمكن أن يحدث مؤملا أن النتائج عاجلا أم آجلا تبرئ ساحتي» (ص ١٤-١٥).

وما يقصده فيصل هنا هو متابعته للتطورات في لندن، وبالتحديد «في نزع السلطة على الشرق الأدنى والأوسط من وزارة الخارجية» و«أخذ تشرتشل زمام الأمور» والتحضير لمؤتمرٍ في القاهرة يتقرر فيه مصير المنطقة. ومع الإشادة بـ «تمسك لويد جورج بالصداقة» مع الأسرة الهاشمية التي يعتبرها «النقطة المهمة بصرف النظر عن كل شيء»، يبدو أنه كانت هناك اتصالات ومداولات بينه وبين وزير المستعمرات ونستون تشرشل سمحت له بالقول «الخلاصة إن شهر شباط كان شهرا تقرّر فيه مستقبل العرب، وقبِلَ تشرتشل بالمبادئ التي وضعتُها له، وذلك بفضل أصحابنا المعلومين ومعاونتهم والاجتهاد الجدي سواء في الصحف أو المنتديات» (ص ١٧-١٨).

ويلخّص لاحقا فيصل رحلاته إلى أوروبا ومساعيه للقضية العربية بالشكل التالي: «أول سياحة أجريتها عقب الحرب رجعتُ بنتيجة عظمى، وهي أخذ رغبات الشعب بقرار المؤتمر، ولكن انسحاب أمريكا أخمد مسعاي. ثم في السنة الماضية رجعتُ بعد أن عقدتُ مع فرنسا ما يمكن عقده، ولكن مخالفة الشعب أحبط عملي. ثم في هذه المرة رجعتُ بعد أن استحصلتُ على أعظم نتيجة للعالم العربي، وهو تشكيل العراق وشرق الأردن ومعاونة بريطانيا للحجاز» (ص ١٨).

ومع اعتقاده بأنه قام بـ «أعظم ما يمكن عمله بالنسبة للظروف الراهنة» توجّه إلى مصر والحجاز لإقناع والده وإخوته بما توصّل إليه. ولكن الملك فيصل كانت تنتابه الشكوك من تحفّظ أو رفض والده الشريف حسين بما توصّل إليه لأنه كان يتخيّل ما هي نتائج الرفض: قطع بريطانيا المعونة عن الحجاز، وإلحاق شرق الأردن بفلسطين، وترك سورية لفرنسا، وإلحاق العراق بتركيا أو تشكيل حكومة اسمية فيه». ومن هنا سجّل هذه اليومية النبوءة عن

مصير والده: «لا يوجد لدى والدي إذا عارض هذه الفكرة إلا الانسحاب وتسليم البلاد للوهابية والخروج هو وعائلته وذويه من أرض أجداده والهجرة إلى مصر» (ص ١٩).

وفعلا حصل ما كان يلمّح له الملك فيصل وعقد مؤتمر القاهرة خلال ١٢-٣٠ آذار ١٩٢١ برئاسة ونستون تشرتشل وخبراء بريطانيا في المنطقة مع حضور عربي للمعنيين، ورُسمت فيه خريطة الشرق الأوسط الجديد مع الكيانات الجديدة التي أعطيت للهاشميين: الحجاز وشرق الأردن والعراق، والإعلان عن ذلك من قبل مجلس الوزراء العراقي الذي رشّح في ١١ تموز ١٩٢١ فيصل ملكا دستوريا على العراق بشرط إجراء استفتاء شعبي عليه، وهو ما تمّ لاحقا وصوّت له ٩٦٪ من الشعب العراقي. ومع تتويج الملك فيصل في ٢٣ آب ١٩٢١ بقيت همومه كبيرة حول مستقبل العراق والعرب التي عبّر عنها في يومية ٩ نيسان ١٩٢٢ «الحاصل إني خائف من كل شيء بالنسبة لجهل الأمة، وقادتها، وتشتّت آرائهم وحبّهم للرئاسة واستئثارهم مصالحهم الشخصية المؤقتة على صيانة البلاد، وجهلهم السياسة العمومية في العالم» (ص ١٩-٢٠).

ماذا تضيف مذكرات تحسين قدري المرافق الخاص للأمير- الملك فيصل؟

في مقدمته لأوراق الأمير فيصل عن الحكومة العربية في دمشق، التي نشرت عشية الذكرى المئوية للثورة العربية والحكومة العربية في دمشق، يأخذ المؤرخ الأردني سليمان الموسى على مجايلي فيصل من الزعماء عدم اهتمامهم بتدوين يومياتهم ومذكراتهم لتفيد المؤرخين في دراسة تلك الفترة العاصفة بالأحداث في الربع الأول للقرن العشرين. ولكن كان لدينا ما يعوّض ذلك لدى أفراد الحلقة العروبية التي كانت تحيط بالأمير- الملك فيصل خلال الثورة العربية والحكومة العربية في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠) وحتى بعد انتقاله إلى العراق مثل أحمد قدري وعلي جودت ورستم حيدر وغيرهم، الذين تعتبر مذكراتهم مصدرا مهما في دراسة تلك المرحلة.

ومع ذلك لا يتوقف نهم المؤرخين، وخاصة بمناسبة المئويات، عن البحث عن المزيد من المذكرات لأفراد ذلك الجيل العروبي الأول، الذي انخرط في الجمعيات العروبية وشارك في الثورة العربية وفي تأسيس الحكومة العربية بدمشق (١٩١٨-١٩٢٠) التي كانت تعبيرا عن «الحلم العروبي» بدولة قومية تعيد العرب إلى المشهد بعد قرون من اختفائهم وراء الدول التي حكمت المنطقة.

ومن ذلك لدينا مذكرات تحسين قدري (١٨٩٢-١٩٨٦) المرافق العسكري للأمير- الملك فيصل، التي نشرها المؤرخ العراقي سيار الجميل أولا في جريدة «الزمان» العراقية سنة ٢٠١٧، ثم في كتاب مستقل أغناه بالشروح والتعليقات والملاحق صدر بعمّان في أواخر ٢٠١٨*.

* سيار الجميل، مذكرات تحسين قدري (١٨٩٢-١٩٨٦) المرافق العسكري الأقدم للملك فيصل الأول، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.

وتجدر الإشارة إلى أن تحسين قدري ولد في بعلبك لأسرة دمشقية معروفة وتخرج في المدرسة الحربية في إسطنبول وشارك في الحرب العالمية الأولى على جبهة القوقاز (١٩١٥) ثم خدم في حلب والمدينة والتحق سنة ١٩١٧ بالأمير فيصل الذي كان يقود الجيش الشمالي ودخل دمشق مع الكوكبة الأولى صباح ١ تشرين الأول ١٩١٨. وقد تأثر تحسين بأخيه الأكبر أحمد قدري، الذي كان من مؤسسي جمعية العربية الفتاة في باريس خلال دراسته للطب، وأصبح الطبيب الخاص لأمير- الملك فيصل. أما تحسين فقد أصبح المرافق الخاص للأمير فيصل منذ وصوله إلى دمشق ورافقه إلى مؤتمر الصلح في باريس، حيث كان شاهد عيان على كثير من الاتصالات والاجتماعات التي أجراها الأمير- الملك فيصل. وقد رافقه أيضا إلى العراق بعد ترشيحه للعرش هناك وبقي مرافقا له خلال الفترة (١٩٢١-١٩٣١) ثم رئيسا للتشريفات الملكية وسفيرا للعراق في باريس وطهران والقاهرة وبيروت.

ولكن ما هو متوقع من مذكرات شخصية مهمة كتحسين قدري لا نجده في هذا الكتاب. فالمؤرخ سيار الجميل يصف ما وجده «مذكرات مقتضبة» اعتنت بفترة طفولته وشبابه وحياته الأولى، ولذلك ترك الاحتمال لوجود مذكرات أو يوميات أخرى له (ص ٢٣). ولكن مع تمعّن النظر في القسم الأخير من المذكرات، الذي يتعلق بالحكومة العربية في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠)، تظهر لدينا الكثير من العناوين الجانبية التي دوّنها ليكمل ما يتعلق بها مما يدل على أن هذه المذكرات غير مكتملة. وهكذا على سبيل المثال نجد ما يلي:

- معاهدة سايكس- بيكو.
- قضية لبنان وفلسطين.
- عهود الإنجليز إلى الملك حسين.
- حب لورنس للعرب.
- ما هي الدوافع التي أدت إلى عدم صراحة لورنس في قضية فلسطين إلى الأمير فيصل؟

- الأسباب التي أدّت إلى واقعة ميسلون.
- هجوم غورو على دمشق.
- عدم كفاءة الاستخبارات العسكرية والحكومة السورية.

ومما يؤكد ذلك قوله بعد ذكرها «فهذه كلها نقاط أساسية تاريخية يجب أن أبدي رأيي فيها، وما أعلم إذا كان رأيي مصيبا أم لا؟ فهذا التاريخ والمستقبل يكشف عنه الستار» (ص١٧٥).

ومع ذلك إن ما هو موجود في المذكرات، التي توقفت فجأة عند وصول لجنة كينغ- كرين الأمريكية إلى دمشق في صيف ١٩١٩، يتضمن بعض التفاصيل الدقيقة التي يبثها أو يوثقها تحسين قدري من موقعه كمرافق خاص للأمير- الملك فيصل، وربما ينفرد في معظمها سواء فيما يتعلق بنفسه أو بالأمير، الملك فيصل.

من ذلك لدينا وصفه لدخول دمشق صباح ١ تشرين الأول مع الكوكبة الأولى للجيش العربي، إذ لدينا ما يعبّر عن مشاعر هذا الجيل الذي التف حول الأمير- الملك فيصل وبقي مخلصا للهدف البعيد الذي نذر أفراده أنفسهم له. في لحظة دخوله دمشق من جهة الجنوب نجد في المذكرات ما يلي: «دخلنا دمشق وكنت راكبا حصاني وبجواري جميل المدفعي (ضابط مدفعية ومستشار لاحق للأمير فيصل في سورية ثم وزير ورئيس وزراء في العراق) وكنا نتحدث عن الثورة العربية وعن نشوة النصر وعن الآمال في استقلال البلاد العربية والوحدة العربية... كنت أحلم بهذا الحدث التاريخي قبل حصوله وسادني شعور غامر بالوطنية والقومية العربية. كنت أعمل ليل نهار في سبيل إنجاح هذا الحدث. زمن أول يوم لدخول الأمير فيصل دمشق (٣/ ١٠/ ١٩١٨) باشرتُ وظيفتي كمرافق خاص وعسكري للأمير» (ص ١٧١).

ولكن بعد العناوين المذكورة، التي لم يدون تحتها ما كان يودّ أن يقوله، يقفز فورا إلى مرافقته للأمير فيصل إلى باريس للمشاركة في مؤتمر الصلح في ١٩١٩، إذ يوضح هنا بعض

الأمور التي شاهدها أو عايشها برفقة الأمير فيصل وتعليقاته على مساعيه هناك في سبيل القضية العربية.

من ذلك مثلا تصرّف الفرنسيين مع الأمير فيصل لإغرائه بالحياة الباريسية «كما كانوا يعملون مع باي تونس». وهكذا فهو يروي كيف أن الجانب الفرنسي دعاه إلى حفلة راقصة في بلدية باريس، وكان مع الأمير فيصل وزير الخارجية المسيو غو، حيث جاءت الراقصات بعد انتهاء رقصة الباليه إلى الطاولة التي يجلس عليها الأمير فيصل للترحيب به ومجالسته. ولكن الأمير نهَر تحسين قدري وقال له «هيا لنخرج ونذهب من هنا ! هل الفرنسيون يفكرون أنني جئت إلى هنا للتمتع بالراقصات والوَنْسة؟ لا، إنهم يغلطون في ذلك». وكما يضيف تحسين قدري فقد كان الأمير فيصل منفعلا و«ترك الحفل غاضبا، وقد بهت جميع الحاضرين عندما غادر الأمير الحفل» (ص ١٧٨).

كان هناك ما يشغل الأمير فيصل بالفعل: «كان الأمير كثير الاهتمام في نجاح الثورة العربية، وسماع أول صوت للثورة والأمة العربية في طلب استقلالها. وكان يطلب بإلحاح من الملك حسين أن يزيده من الإيضاح ويرسل له جميع مخابراته مع الإنجليز» (ص١٧٨). كانت مشكلة الأمير فيصل التي تسبّب له الحرج أنه كان يسمع شيئا من والده عن «العهود المكتوبة مع الحلفاء»، ولكنه يسمع الآن من الحلفاء غير ذلك. ومن هنا «قرّر فيصل الذهاب إلى لندن للاتصال بالبريطانيين وأخذ الوثائق التي كانت معقودة بينهم وبين أبيه الملك حسين»، ولكنهم «كانوا يماطلون بها ولم يجيبوه على مطالبه سوى بالمماطلة» (ص ١٧٩–١٨٠).

في هذه الحالة، التي لم يصل فيها إلى شيء مع فرنسا وبريطانيا، «لم يرد أن يضيع الفرصة في إيجاد دولة عربية كأساس لاستقلال جميع البلاد العربية في المستقبل» واتصل بالرئيس الأمريكي ولسن ووزير الخارجية تشارلز هيوز «وكانوا فعلا يساعدونه في هذه السياسة»، و«لكن السياسة الفرنسية والإنجليزية كانت تطغى على السياسة الأمريكية، ومع ذلك تقرّر إرسال هيئة استفتاء دولية إلى سورية» (١٨١–١٨٢ و١٨٦).

أما المسألة التي أثارت الآراء المختلفة حول الأمير فيصل في باريس فكانت اتصال زعيما الصهيونية وايزمن وسوكولوف به وتوصل الطرفين إلى ما يسمى «اتفاقية فيصل – وايزمان» كانون الثاني ١٩١٩. وحول هذا يقول تحسين قدري «إن الأمير فيصل كان بين مشاكل جمة: أولها فرنسا وطلبها الانتداب على سورية، ثم انكلترا ووجودها في فلسطين، ثم الدخول لمؤتمر الصلح، ثم نكث الإنجليز للعهود المقدمة للملك حسين.. وكان الأمير فيصل تجاه كل هذه المشكلات يعلم بما يضمره اليهود، ولكنه أراد أن يستفيد من هذه المناورة السياسية ويضع أساس فكرة القومية العربية واستقلال البلاد العربية» (ص ١٨٥). وبناء على تأكيد الإنجليز «أنه لا يمكن أن تكون دولة صهيونية في فلسطين، أما عن يهود فلسطين فهم مواطنون ولا بأس من ذكر اسم وطنهم ليس إلا، فكتب فيصل بخط يده... إلخ» (ص ١٨٥). والمقصود هنا هو التحفّظ الذي كتبه الأمير فيصل بالعربية على النسخة الإنجليزية للاتفاقية بالعربية ووقع تحته «بشرط أن يحصل العرب على استقلالهم كما طلبت بمذكرتي المؤرخة في الرابع من شهر يناير سنة ١٩١٩ المرسلة إلى وزارة خارجية حكومة بريطانيا العظمى. ولكن إذا وقع أقل تعديل أو تحويل يقصد بما يتعلق بالمطالب الواردة بالمذكرة فيجب أن لا أكون عندها مقيدا بأي كلمة وردت في هذه الاتفاقية التي يجب اعتبارها ملغاة لا شأن ولا قيمة قانونية لها ويجب أن لا أكون مسؤولا بأي طريقة مهما كانت».

وبهذه المناسبة أوصل الأمير فيصل إلى مرافقه المؤتمن فلسفته السياسية التي كان يعمل بوحي منها، وهي على إيجازها يمكن أن تساعد على فهم الأمير فيصل والحكم عليه: «كان يذكّرني شخصيا إني أريد أن أعمل نواة لجيل المستقبل وهذا الجيل يكمل ما بنيتُه. نعم هذا البناء فيه الكثير من الشوك، وعلى الجيل العربي القادم أن يزيله، وبدون أساس لا يمكن بناء القومية العربية لكي تتأصّل في الأجيال القادمة. سياستي أن نستفيد من كل فرصة مناسبة، ورويدا رويدا ستطغى الفكرة العربية، ولا بدّ من حرب ثانية أو فرصة ثانية، وهكذا سوف تستفيد الأمة العربية وتبني مجدها الغابر» (ص ١٨٥).

ففي هذه الفلسفة تبدو واضحة الفكرة الأساسية التي كان يؤمن ويعمل لها الأمير فيصل (إحياء العروبة وبناء الدولة العربية) والسياسة الواقعية التي كان يتبعها (أن نستفيد من كل فرصة مناسبة) وانتظار حرب قادمة تفيد العرب أكثر بعد أن تنبهوا إلى أهمية العلاقات الدولية مع مؤتمر الصلح في باريس. ولكن هذه الفرصة (الحرب العالمية الثانية) ضاعت بسبب انقسام الزعماء العرب ما بين المعسكرين (دول الحلفاء ودول المحور)، وهو ما أدى إلى ما حدث في ١٩٤٨ و«الحرب الباردة العربية- العربية» حتى حرب ١٩٦٧ إلخ.

في نهاية هذه المذكرات يشير تحسين قدري إلى جانب مهم يعلق بثقافة الأمير فيصل أو بقدرته على الانفتاح على الثقافات الأخرى لخدمة قضيته. ففي طريقه للمشاركة في مؤتمر الصلح باسم العرب كان الأمير فيصل يعتدّ بلباسه العربي، الذي حرص عليه خلال مقابلته للملك جورج الخامس (١٨٦٥-١٩٣٦) بلندن في أواخر ١٩١٨، ويعتمد في اللقاءات على لورنس للترجمة. ولكنه رأى أنه لا بدّ من التكيف فأوصى على أول بدلة مدنية لدى الخياط الفرنسي المعروف فاندوم ليلبسها تحت العباءة أولا، ثم «أصبح يلبس اللباس المدني بأناقة فائقة، حيث كانت رشاقته تساعد على أن يكون من أشيك رجال العرب بالأناقة والرشاقة والذوق السليم (ص ١٨٨)، وهو ما كان يعطي من يلتقيهم صورة مختلفة عن العرب.

في هذا السياق يذكر تحسين قدري أيضا موهبة الأمير فيصل في سرعة تعلّم اللغة الفرنسية خلال إقامته في باريس. فعند قدومه إلى باريس في مطلع ١٩١٩ «لم يكن يعرف من الفرنسية إلا القليل» و«لكنه بدأ بالاجتهاد في أخذ الدروس الفرنسية بكل جد ونشاط، وكان ينكبّ لتعلّم اللغة إلى منتصف الليل، والغريب أنه بعد مدة قليلة جدا أصبح يتكلم بطلاقة بل ويخطب بها أيضا» (ص ١٨٩). ومع هذا التطور أصبح يلتقي بالشخصيات الفرنسية المعروفة والمؤثرة بما في ذلك الكاتب أناتولي فرانس الذي فاز بجائزة نوبل للأدب في العام التالي (١٩٢١).

وللأسف توقف تحسين قدري في مذكراته فجأة عند قدوم لجنة كينغ- كرين إلى دمشق في صيف ١٩١٩، وهي التي اقترحها الرئيس ولسن في مؤتمر الصلح بعدما سمع خطاب

الأمير فيصل ودفاعه عن حق العرب بالاستقلال وعوّل عليها كثيرا الأمير فيصل بعد عودته إلى دمشق داعيا السوريين إلى أن ينتخبوا ممثليهم (المؤتمر السوري) ليعبروا عن رغبتهم أمام المجتمع الدولي. وبعبارة أخرى فقد حرمنا هذا التوقف المفاجئ من رواية تحسين قدري للأحداث اللاحقة وتحليله لها حتى معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٤ وسقوط «المملكة العربية السورية» التي أعلن المؤتمر السوري عن استقلالها واختيار الأمير فيصل ملكا دستوريا عليها في ٧ آذار ١٩٢٠، مع أنه كان يستعد لذلك بعد أن وضع الكثير من العناوين التي كانت تشمل تلك الأحداث المفصلية خلال الفترة (١٩١٩-١٩٢٠).

اليوم الذي شرب فيه الأمير فيصل الشمبانيا لأول مرة في باريس

قبل شهر من حلول مئوية الحكومة العربية في دمشق نظّم منتدى الفكر العربي بعمّان في ٢/ ٩/ ٢٠١٨ أول ندوة في سلسلة ندوات ستستمر في المنطقة خلال ٢٠١٨–٢٠٢٠ تتوافق مع إعلان الحكومة العربية في دمشق في ٥ تشرين الأول ١٩١٨ وصولا إلى إعلان استقلال «المملكة العربية السورية» وإعلان الأمير فيصل بن الحسين ملكا دستوريا على الدولة الجديدة في ٨ آذار ١٩٢٠.

ومن المأمول بطبيعة الحال ألا تكون هذه الندوات بروح احتفالية أو استعادية وتجترّ ما هو معروف ومنشور هنا وهناك، بل إن المئويات هي فرصة ثمينة للمراجعة التي تحفل بقراءة جديدة لمصادر لم تكن معروفة وتقدم جديدا وتوجّه أخيرا رسائل إلى الحاضر والمستقبل.

فبعد حوالي خمسين سنة على سقوط هذه التجربة العروبية الرائدة أمام جحافل القوات الفرنسية عقب معركة ميسلون نشرت د. خيرية قاسمية رسالتها للماجستير «الحكومة العربية في دمشق بين (١٩١٨–١٩٢٠) في ١٩٧١ لتصبح بطبعاتها المتكررة حتى ٢٠١٧ المرجع الرئيس للباحثين في هذا المجال. ولكن بعد خمسين سنة تقريبا على صدور كتاب د. قاسمية لا يجوز أن ندخل المئوية ونحن نجترّ ما فيه من معلومات مع إضافات محدودة هنا وهناك. ففي العقود الخمسة الأخيرة صدرت في أوروبا والولايات المتحدة كتب عديدة عن سقوط الدولة العثمانية وتَشكُّل الشرق الأوسط الجديد، التي تناولت بشكل أو بآخر الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨–١٩٢٠)، وخاصة مع مئوية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) التي كانت الحكومة العربية من مخرجاتها.

في هـذا السـياق لابـد أن نـذكر علـى سـبيل المثـال كتـاب المؤرخـة الكنديـة المعروفـة مرغريت ماكميلان «بـاريس ١٩١٩: ستة شـهور غيّـرت العـالم» الـذي خصّصـت فيـه فصـلا بعنـوان «الاسـتقلال العربـي»*. وكـان هـذا الكتـاب حينمـا صـدر سـنة ٢٠٠١ دخـل في قائمـة نيويورك تايمز للكتب الأكثر مبيعا وصدر بعدها في عدة طبعات. وعلى الرغم من أهمية هذا الكتاب، الذي يعتمد على الوثائق الموجودة في الأرشيفات الأوروبية والكندية والأمريكيـة وعلى الأوراق الخاصة والمذكرات، إلا أنه لم يترجم إلى العربيـة ولا أعـرف أحـدا اسـتفاد منه. ومن هنا قد يكون من المفيد أن نشير إليه بمناسبة مئوية الحكومة العربية.

هذا الكتاب يكسر ثنائية الأبيض والأسود التـي تسـهّل تبسـيط الأمـور وتفسـر كـل شـيء وفق شرق- غرب وحلفاء- أعداء إلخ. فالمؤلفة بالمناسبة هـي حفيـدة لويـد جـورج رئـيس وزراء بريطانيا الذي كان مع جورج كليمانصو رئيس الحكومة الفرنسية اللاعبـين الكبيـرين في مصير الشرق الأوسط بالاستناد إلى اتفاقية سايكس-بيكو التي اتفق عليهـا الطرفـان سـنة ١٩١٦. ولكـن الحفيـدة هنـا مؤرخـة، وهـي لا تجامـل جـدها بـل إنهـا تبـدأ الفصـل الخـاص بالاستقلال العربي بمشهد مـؤثر يمثـل كيـف كانـت تقسـم التركـة العثمانيـة (بـلاد الرافـدين وبلاد الشام) بين الطامعين فيها.

يعود الفضل إلى كشف هذا المشهد إلى المؤرخ أرنولد توينبي الذي كان في شبابه آنذاك يعمل مستشارا للوفد البريطاني إلى مؤتمر الصلح الذي بدأ في كانون الثـاني ١٩١٩. وفي أحـد الأيام كان يحمل أوراقا إلى الوفد الذي يرأسه لويد جورج، الذي لـم ينتبه إلى وجـود تـوينبي فتابع حديثه عن كيفية تقسيم التركة العثمانية: «بلاد الرافدين.. نعم.. النفط.. الري.. يجـب أن تكون لنا. فلسطين.. نعم.. الأرض المقدسة.. الصهيونية.. يجب أن تكون لنا. سـورية.. همم.. ماذا يوجد في سورية؟ ليأخذها الفرنسيون».

صحيح أن فرنسا وبريطانيا اتفقتا مع سايكس- بيكـو في ١٩١٦ علـى خطـوط عامـة إلا أن الكتاب يكشف عن خلاف شديد بينهما، أو عـن تغيـر مـزاج لويـد جـورج ورغبتـه في تقـزيم

* Margaret Macmillan,Paris ١٩١٩: Six Months That Changed The World, New York (Random House) ٢٠٠٣.

الوجود الفرنسي في بلاد الشام فأخذ منطقة الموصل منها (التي كانت من حصة فرنسا بحسب سايكس- بيكو) ليضمّها إلى بلاد الرافدين تحت الانتداب البريطاني، وأبعد فرنسا عن فلسطين (التي كانت متروكة لإدارة دولية في سايكس- بيكو) لتصبح تحت الانتداب البريطاني أيضا، وكان يسعى لحصر الوجود الفرنسي في لبنان فقط بإقناع كليمانصو أن يقبل بالأمير فيصل على رأس الحكومة العربية في سورية الداخلية، أي التي تشمل الآن معظم سورية وشرق الأردن وذلك مقابل أن يعترف الأمير فيصل بنوع من السيادة الفرنسية وأن يقرّ بأن فلسطين ليست جزءا من سورية ويوقع اتفاقية مع حاييم وايزمن رئيس المؤتمر الصهيوني آنذاك.

بضغط من لويد جورج وافقت فرنسا مرغمة على أن يشارك الأمير فيصل في مؤتمر الصلح وأن يلقي كلمة في ٦ شباط ١٩١٩ يتحدث فيها عن طموح العرب بالاستقلال. بعد كلمته سأله الرئيس الأمريكي وودرو ولسون، الذي كان قد دغدغ المشاعر العربية بدعوته إلى حق تقرير المصير وحق الشعوب في تقرير نوع الحكم الذي تريده، عما إذا كان العرب يفضلون أن يكونوا تحت انتداب واحد أو عدة انتدابات، فراوغ الأمير فيصل في الجواب بأن العرب يريدون الوحدة والاستقلال ولمّح إلى أنه إذا قررت القوى الكبرى اختيار انتداب واحد للعرب فإن العرب يفضلون الانتداب الأمريكي على أي انتداب آخر.

وقد حظي الأمير فيصل لاحقا بلقاء الرئيس ولسون، وهو اللقاء الذي شارك فيه لورنس مترجما. ومع أنه لا يوجد محضر لما دار في الاجتماع إلا أن الأمير فيصل قال لاحقا أن الرئيس ولسون وعده إذا قامت سورية بإعلان استقلالها فإن الولايات المتحدة ستدعمها في ذلك.

وقد تطور الموقف الأمريكي إزاء إصرار فرنسا على فرض نفسها على سورية الداخلية والمنطقة الساحلية فطرح الرئيس ولسون، الذي كان يعتبر اتفاقية سايكس- بيكو «نموذجا لنهاية الدبلوماسية القديمة»، إرسال لجنة تحقيق لسؤال العرب عما يريدون. كان ولسون يدعو إلى سلام عالمي يقوم على الحقائق الموجودة على الأرض وليس على «الحقوق»

المكتسبة بالمعاهدات السرية لاقتسام مناطق العالم. وبالرغم من عدم حماس كليمنصو ولويد جورج لهذه الفكرة إلا أن الرئيس ولسون أصرّ عليها في أيار ١٩١٩ إلى أن أُقرّت. كانت الموافقة على فكرة اللجنة تعني الكثير للأمير فيصل لأنه كان متأكدا من موقف غالبية السكان على الأقل ولذلك عندما عرف بإقرار فكرة اللجنة، كما تقول المؤلفة، شرب الشمبانيا لأول مرة في حياته (ص ٣٩٤).

إلا أن هذه الفرحة لم تطل لأن بريطانيا وفرنسا لم تسمّ ممثلين لهما في هذه اللجنة المقترحة، ولذلك اقتصرت على ممثلين أمريكيين فقط (هنري كينغ وتشارلز كراين) وعُرفت لاحقا باسم «لجنة كينغ - كراين». ومع أنها جاءت إلى بلاد الشام في صيف ١٩١٩ وتجولت فيه من شماله إلى جنوبه وقدّمت تقريرها إلى عصبة الأمم الذي يبيّن الرغبة العارمة في الوحدة والاستقلال لغالبية السكان، إلا أن هذا التقرير لم ينشر إلا في سنة ١٩٢٢ أي بعد أن أصبحت سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني!

رؤية أمريكية لتجربة الحكومة العربية في دمشق:
الولاء المنقسم بين قوميتين

في الذكرى الثمانين لإعلان تأسيس الحكومة العربية في دمشق (٥ تشرين الأول ١٩١٨) كان لدينا حدثان مهمان بالنسبة لهذه المناسبة. أما الأول فهو عقد أول ندوة علمية عنها في جامعة آل البيت الأردنية استقطبت مؤرخين معروفين ونشرت أوراقها في كتاب مرجعي بعنوان «تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق (١٩١٨-١٩٣٣)»، وهو الذي أعادت نشره وزارة الثقافة الأردنية في عام ٢٠١٨ بمناسبة الذكرى المئوية. وأما الحدث الثاني فكان صدور الكتاب المهم للمؤرخ الأمريكي جميس ل. غلفنت «الولاءات المنقسمة: القومية والسياسة الجماهيرية في سورية مع انهيار الإمبراطورية»*. وفي حدود علمي، مرّ هذا الكتاب المهم كأنه لم يكن، إذ لم يحظ بعرض ولم يطلع أو يستفد منه من كتب عن تجربة الحكومة العربية (١٩١٨-١٩٢٠) في اللغة العربية، بينما كان من الضروري ترجمته الفورية نظرا للمقاربة الجديدة له في محاولة تفحص أسباب فشل الحكومة العربية في تنفيذ أجندتها القومية العربية، التي كانت تهدف لبناء نظام سياسي جديد بالاستناد إلى جهود واضحة في حشد الشارع السوري بوسائل مختلفة لكي يدعمها في مواجهة دول الحلفاء في المطالبة بإنشاء دولة عربية مستقلة على نمط الدول المتمدنة.

ومن هنا كان صدور هذا الكتاب في الذكرى الثمانين لتأسيس الحكومة العربية في دمشق يؤمل منه أن يكون نقطة البداية لأجل الوصول إلى مراجعة شاملة ونقدية لتجربة الحكومة العربية في ذكراها المئوية، وليس مجرد احتفالية تجترّ المعلومات وتمجّد ما حدث وتلقى بمسؤولية فشل هذه التجربة العربية الرائدة على العنصر الخارجي فقط (التآمر الإنجليزي-الفرنسي).

---

* James L. Gelvin,Divided Loyalities: Nationanlism amd Mass Politics in Syria at the Close of Empire,London (University of California Press) ١٩٨٨.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الكتاب في الأصل رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث شارك في مناقشتها مؤرخان خبيران في هذا المجال (فيليب خوري وزخاري لقمان)، وقد مهّد له المؤلف، أستاذ التاريخ المساعد آنذاك في جامعة كاليفورنيا، في نشر عدة دراسات في مجلات علمية معروفة مثل: «استعراض الطوائف الدينية في سورية بعد نهاية الحكم العثماني» (١٩٩٤) و«الأصول الاجتماعية للقومية الشعبية في سورية» (١٩٩٤) و«قومية عربية أخرى: الشعبوية العربية السورية في إطارها التاريخي الدولي» (١٩٩٧).

ويبدو من عناوين هذه الدراسات أن المؤلف يتابع ما بدأه فيليب خوري في كتابه «أعيان المدن والقومية العربية» (١٩٨٣) بالحفر في الخلفيات الاجتماعية للشخصيات والحركات الفكرية- السياسية التي ظهرت في نهاية الحكم العثماني وتبلورت بشكل أوضح خلال عهد الحكومة العربية (١٩١٨-١٩٢٠)، قبل أن تدخل البلاد تحت حكم الانتداب الفرنسي- البريطاني، لكي يفهم ويفسّر انقسام السوريين في ولائهم بين طرفين اتّسعت الهوة بينهما خلال الفترة (١٩١٩-١٩٢٠) لتصل إلى الاشتباك المسلح في دمشق (٢٠-٢١ تموز ١٩٢٠) عشية معركة ميسلون التي تحولت إلى معركة رمزية بأسلحة بسيطة ضد الجيش الفرنسي المسلح بالدبابات والطيران والمدفعية.

وفي الحقيقة يقرّ غلفنت في البداية بأنه لم يرد أن يسلسل الأحداث التي جرت خلال عهد الحكومة العربية (١٩١٨-١٩٢٠)، على اعتبار أن هذه الأحداث غدت معروفة مع ما نشر في الإنجليزية أو العربية سواء مع كتاب ملكولم رَسِّل «الدولة العربية الحديثة الأولى: سويا تحت حكم الأمير فيصل (١٩١٨-١٩٢٠)» (١٩٨٥) أو مع كتاب خيرية قاسمية «الحكومة العربية في دمشق بين (١٩١٨-١٩٢٠)» (١٩٨٢) وكتاب علي سلطان «تاريخ سورية (١٩١٨-١٩٢٠): حكم فيصل بن الحسين» (١٩٨٧)، بل يريد أن يفهم ويفسّر ما حدث من سقوط لمشروع الحكومة العربية في الداخل (المواجهات المسلحة في أحياء دمشق مع ما بقي من «الجيش العربي» خلال الفترة ٢٠-٢١ تموز ١٩٢١) قبل سقوط هذا

المشروع أمام الجيش الفرنسي في ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠ وإرغام الملك المتوج فيصل بن الحسين على مغادرة دمشق إلى المجهول.

ولأجل هذا البحث (رسالة الدكتوراه) فقد تمكن المؤلف من الوصول إلى وثائق كثيرة سواء من مراكز الوثائق الأمريكية أو الأوروبية (التي عكست اهتمام الحكومات الغربية بما كان يجري آنذاك في سورية) بالإضافة إلى مذكرات المشاركين في الأحداث والصحافة اليومية التي واكبت الأحداث ووفّرت مادة غنية للمؤلف، مثل «الكوكب» التي كان يموّلها المكتب العربي في القاهرة و«العاصمة» الناطقة بلسان الحكومة العربية في دمشق... إلخ.

في المدخل النظري ينطلق المؤلف من مقاربة ديالكتيكية ترى أن ما تمّ حتى ذلك الحين من دراسات تركّز على حصر القومية في الشرق الأوسط في نطاق النخبة القومية غير مقنع أو غير كاف. فمع عدم التشكيك بدور تلك النخبة، التي يرتبط نجاحها بقدرتها على جعل شعاراتها تنسجم مع طموحات الفئات الأخرى في المجتمع، إلا أن هذه المقاربة غير كافية لأنها تركز على لحظة واحدة من الديالكتيك القومي (القومية العربية التي جاءت مع النخبة الجديدة إلى دمشق) وتستبعد اللحظة الأخرى (القومية الشعبية التي تتمثل في اللجنة الوطنية العليا). وبعبارة أخرى، إن إدماج اللحظة التاريخية الأخرى (الحركة السياسية الموازية والمنافسة للحركة القومية العربية) في الديالكتيك القومي مع ما مهّد لها ونتج عنها (أحداث ٢٠-٢١ تموز ١٩٢٠ في دمشق) للوصول إلى تركيب أو طباق جديد synthese «هو الهدف من هذا الكتاب» (ص ٩).

بالاستناد إلى هذه المقاربة يعتمد المؤلف في التحليل لمصادره الكثيرة والمتنوعة إلى التمييز بين الخطابين القوميين (الأول للنخبة القومية العربية التي كانت نواتها جمعية العربية الفتاة وكيانها الجديد حزب الاستقلال وتمحورت حول الأمير- الملك فيصل، والثاني للقومية الشعبية أو السورية التي تبلورت في اللجنة الوطنية العليا برئاسة الشيخ كامل القصّاب) من خلال تحليل أشكال المظاهرات والاستعراضات والشعارات واللافتات وافتتاحيات الجرائد والخطب والإشاعات والمسرحيات التي تباينت بين الطرفين

المتنافسين للسيطرة على الشارع. وبعبارة أخرى، يقوم المؤلف هنا بتفكيك الخطاب القومي لكل طرف كي يعود في النهاية إلى تركيب المشهد من جديد ليفسر ما حدث عشية معركة ميسلون في دمشق يومي ٢٠-٢١ تموز ١٩٢٠ حين استخدم السلاح في المواجهة بين الطرفين وسقط مئات القتلى والجرحى، وهو ما يشمل مراجعة «الأسطورة» المؤسسة للحكومة العربية في دمشق باعتبارها ضحية للتآمر الخارجي فقط.

كانت السيطرة في البداية للنخبة القومية العربية، المدنية والعسكرية، التي جاءت مع الأمير فيصل إلى دمشق بطموح كبير لتأسيس دولة عربية مستقلة. وقد نشطت هذه النخبة مع واجهاتها الحزبية والثقافية (حزب الاستقلال والنادي العربي... إلخ) في تأسيس البنية التحتية للدولة المنشودة (مدارس وجامعة ومجمع علمي وجيش وقوانين ومشروع دستور... إلخ) وفي تحشيد الشارع بتسيير مظاهرات واحتفالات في الأعياد القومية الجديدة (عيد الثورة العربية في ٢٧ نيسان، عيد الفتح أو تحرير دمشق في ٣٠ أيلول... إلخ) التي كانت تتميز بشعار «الدين لله والوطن للجميع» للإيحاء لدول الحلفاء والعالم بأن الشعب السوري منسجم ومتحد وراء قيادته المطالبة بالاستقلال. وفي هذا السياق كانت من المناسبات المهمة سفر الأمير فيصل إلى أوروبا للمطالبة بحق العرب في الاستقلال وعودته منها، حيث كانت تنظم المظاهرات المؤيدة له.

ومن ناحية أخرى شكّل وصول الوفد الأمريكي المؤلف من هنري كينغ وتشالز كرين، الذي كان جزءا من اللجنة الدولية التي اقترحها الرئيس ولسون بعد سماعه لخطاب الأمير فيصل في مؤتمر الصلح ورفضت فرنسا وبريطانيا تسمية ممثلين فيها، ذروة التحشيد للشارع من قبل النخبة القومية في صيف ١٩١٩ الذي أصبح له هيئة تمثله أيضا- المؤتمر السوري العام، وهو ما انعكس في تقرير الوفد الذي لم يصل إلى الجهة المعنية- عصبة الأمم، ولم ينشر إلا في سنة ١٩٢٢ بعد أن أصبحت الوقائع على الأرض مختلفة تماما.

في هذا السياق، يركز المؤلف عند الخلفية الاقتصادية- الاجتماعية التي تغيّرت منذ خريف ١٩١٩ وشكلت حاضنة لقومية أخرى هي اللجنة الوطنية العليا برئاسة الشيخ كامل

القصاب، تعبّر عن «عما هو موجود» وليس «عما هو منشود». والمقصود هنا الاتفاق البريطاني- الفرنسي في ١٥ أيلول ١٩١٩ على تعديل اتفاق سايكس - بيكو ١٩١٦، الذي أدى إلى ضمّ ولاية الموصل إلى العراق وسحب القوات البريطانية من سورية لكي تحلّ محلها القوات الفرنسية وتعمّد تأخير دفع المعونة الشهرية للحكومة العربية كأداة للضغط عليها. فقد أدت هذه الإجراءات بسرعة إلى تخلخل اقتصادي في الشمال، مع انفصال حلب عن مجالها الاقتصادي الحيوي في الموصل والأناضول، وضيق في النفقات في دمشق لمواجهة تدفق اللاجئين من الأناضول (السوريون المسرحون من الجيش العثماني والأرمن وغيرهم) بعد تمنّع بريطانيا عن دفع المعونة الشهرية (٧٥ ألف جنيه شهريا) في موعدها، إلى عجز الحكومة عن دفع رواتب الموظفين والجنود مما اضطر هؤلاء في بداية ١٩٢٠ إلى بيع ملابسهم العسكرية في سوق الخجا - الحميدية لشراء القوت لأسرهم. وفي هذا الوضع لم يعد أمام الحكومة سوى زيادة الضرائب ٥٠٪-١٠٠٪ والإعلان عن قرض عام مما زاد في أعباء المعيشة على السوريين. فقد كانت المشاركة في القرض تطوعية نظريا ولكن الحكومة كانت في حالة عجز دفعتها إلى دعوة الموظفين للمشاركة في القرض العام براتب شهر، وتفويض المخاتير في الأحياء بحضّ التجار على المشاركة (ص ٣٦-٣٩).

في هذا الإطار الجديد، وخاصة مع عودة الأمير فيصل إلى دمشق في كانون الثاني ١٩٢٠ بعد توصّله إلى الاتفاق مع رئيس الحكومة الفرنسية كلمنصو الذي اعتبرته المعارضة الصاعدة «خيانة»، لم يعد الشارع حكرا على النخبة القومية كما كان بل برزت فيه أيضا بقوة القومية الأخرى («اللجنة الوطنية العليا» بحسب المؤلف) التي كانت تعبّر أكثر عن الأحياء الدمشقية العريقة (حي الشاغور والميدان والقنوات وغيرها) التي أصبحت حاضنتها الشعبية والتي كانت لها أيديولوجيتها أو «نظرتها المختلفة تماما عن العالم» (ص ٢١).

كانت بداية نقطة الافتراق بين القوميتين حسب المؤلف في صيف ١٩١٩ مع اقتراب قدوم الوفد الأمريكي للجنة الدولية التي أقرتها عصبة الأمم لاستطلاع آراء السكان حول مستقبلهم. فقد أعدّت النخبة القومية العربية مظاهرات وحملات دعاية بهدف إقناع الرأي العام الخارجي بصورة أمة متطورة ومستعدة للاستقلال ولكنها «فشلت في أن تضم إلى

برنامجها القومي غالبية الشعب، إذ إنها لم تتفاوض مع الشعب حول أيديولوجيتها أو برنامجها القومي ولم تعدّ خطابا سياسيا مناسبا لغير النخبة، ولم تُقِم صلات مع السكان تشابه ما كان موجودا بين النخبة القومية والشعب في أرجاء العالم» (ص ٣٥).

وفي هذا السياق من تفاقم السخط بسبب تراجع الأحوال الاقتصادية والمعيشية جاء قرار الحكومة العربية بإصدار قانون التجنيد الإجباري في كانون الأول ١٩١٩ ليفجّر السخط لأول مرة على شكل احتجاجات ضد الحكومة العربية في دمشق ودرعا وحاصبيا وغيرها، وظهرت ملصقات على الجدران تجاوزت الخطوط الحمراء مع مقارنة الحكومة العربية بحكومة الاتحاد والترقي البغيضة، واضطرت الحكومة العربية إلى إرسال ٤٠٠ جندي لإخماد أعمال الشغب والاحتجاجات في حي الميدان (ص ٤٣)، الذي كان قد استقبل الأمير فيصل بالهتافات والزغاريد لدى دخوله إلى دمشق في ٣ تشرين الأول ١٩١٨.

ولذلك، في تحليله للتنافس على كسب الشارع، يلاحظ المؤلف أن «اللجنة الوطنية العليا» كانت أولا تسيّر المظاهرات الاحتجاجية التي تنتهي بتقديم عرائض الاحتجاج إلى الحكومة العربية لكي تسلّمها بدورها إلى ممثلي دول الحلفاء. ولكن مع تعاظم دور «اللجنة الوطنية العليا» في الشارع تجاوزت اللجنة الوطنية الحكومة العربية حيث أصبحت تقوم في نهاية المظاهرات بالتوجه إلى ممثلي دول الحلفاء لتقديم عرائض الاحتجاج بشكل مباشر، وسيّرت خلال ربيع وصيف ١٩٢٠ الكثير من المظاهرات الاحتجاجية في دمشق وحلب وحمص وحماه وغيرها التي كانت تندّد بالهجرة الصهيونية إلى فلسطين وسياسة فرنسا في لبنان ومقررات سان ريمو (ص ٢٨١)، بما يتجاوز موقف الحكومة التي كانت تعبّر عنه الصحافة الناطقة باسمها في دمشق وحلب.

ولكن الشارع لم يعد وحده المجال الذي تتنافس فيه القوميتان، بحسب تعبير المؤلف، أو النخبة القومية العربية الممثلة في الحكومة العربية والقومية الشعبية الممثلة في اللجنة الوطنية العليا التي أصبحت المسافة بينهما تتباعد. فقد غدت المقاهي والمسرحيات مجالا مهما لحشد الشارع أيضا نظرا لأن غالبية السوريين لم يكونوا يقرؤون الصحف الناطقة بلسان الحكومة أو المدعومة منها. وعلى حين أن الحكومة العربية دعمت عرض

المسرحيات التي تستلهم الثورة العربية سواء في المدارس الحكومية وحتى في المدارس الحربية نجد أن اللجنة الوطنية كانت مقصّرة في هذا المجال بسبب سلفية رئيسها الشيخ كامل القصاب، الذي كان في الوقت نفسه مديرا لـ «المدرسة الكاملية» التي أسّسها في حي البزورية العريق. فقد كان أسعد الحكيم معلما في المدرسة وانشغل أيضا على تدريب الطلاب على التمثيل، ولكن وجهاء الحي لم يرحبوا بذلك وقام رجال الدين بجمع الفتاوى التي تحرم مثل هذا النشاط (ص ٥٥٩).

في نهاية الكتاب يرى المؤلف أن الحكومة العربية برغم سبقها في الحشد الجماهيري لأجندتها القومية العربية من خلال الصحافة الناطقة بلسانها أو المدعومة منها وتسييرها للمظاهرات بالاعتماد على طلاب المدارس الحكومية «لم تنجح لأن هذه الأيديولوجية بدت غريبة للكثير من السوريين». ويبدو هذا في المظاهرات التي سيرتها الحكومة للترحيب بالأمير فيصل بعد عودته الثانية من باريس في كانون الثاني ١٩٢٠، التي بدت أقل حماسة من تلك المظاهرات الأولى التي خرجت للترحيب به عند عودته الأولى من باريس في نيسان ١٩١٩، بل إن هذه المظاهرات حملت شعارات تمسّ الأمير فيصل نفسه «الموت لمن خان فلسطين» في إشارة إلى توقيعه للاتفاق المذكور مع كلمنصو (ص ٥٧١).

ومع هذا الانعطاف تزايد تأثير «القومية الشعبية» بتعبير المؤلف أو «القومية السورية» التي كانت تشدّد على عدم التفريط بفلسطين واستقلال سورية الطبيعية في المؤتمر السوري العام، ولذلك يؤيد المؤلف ما قاله آنذاك الجنرال اللنبي المطلع على الوضع من أن الأمير فيصل كان يعرقل دعوة المؤتمر السوري العام إلى الانعقاد بعد عودته من باريس وتوقيعه على الاتفاق مع كلمنصو، الذي يمنحه نصف استقلال على المنطقة الشرقية أو سورية فقط، لعلمه بنتائج ذلك ولكنه رضخ أخيرا في ٦ آذار ١٩٢٠ ودعا أعضاء المؤتمر إلى الانعقاد بعدما أدرك أن زعامته أصبحت في خطر. ولكن يلاحظ المؤلف هنا أن الأمير فيصل في دعوته لأعضاء المؤتمر إلى الانعقاد طلب منهم اختيار نظام حكم مناسب لسورية في المستقبل دون الإشارة إلى إعلان الاستقلال، تاركا بذلك الباب مفتوحا لحل وسط مع فرنسا وبريطانيا. ولكن المفاجأة جاءت من رأس اللجنة الوطنية العليا الشيخ كامل

القصاب في اجتماع المؤتمر السوري يوم ٧ آذار ١٩٢٠ حين رفع السقف إلى الاستقلال الكامل لكل أرجاء سورية الطبيعية، بما في ذلك فلسطين، وهو الخطاب الذي بادرت اللجنة الوطنية إلى توزيعه في الأحياء عشية قرار المؤتمر بإعلان استقلال سورية الطبيعية بوصفه يعبّر عن الأمة الممثلة في المؤتمر السوري، التي هي مصدر الشرعية وليس الحكومة العربية (ص ٢٤٧).

كان كامل القصاب نفسه هو بطل المشهد في أحداث ٢٠-٢١ تموز ١٩٢٠ حين كان يجول الأحياء ليحث السكان على التجمع والتسلح والذهاب إلى ميسلون للدفاع عن الوطن، بعدما قامت الحكومة العربية بتعليق جلسات المؤتمر السوري وحلّ الجيش بعد إنذار الجنرال غورو المعروف. وبعبارة أخرى فقد كانت الحكومة العربية خسرت المعركة في دمشق مع اللجنة الوطنية قبل أن تخسرها بسقوط وزير الحربية يوسف العظمة في أرض ميسلون أمام الجيش الفرنسي. وهكذا يقول المؤلف في السطور الأخيرة من كتابه إن العهد الفيصلي في سورية على الرغم من قصره شهد «بروز سياسة القومية الشعبية في الشرق الأوسط العربي، وهي التي استمرت حتى الآن بشكل أو بآخر» (ص ٢٤٧).

المعركة في سبيل سورية (١٩١٨-١٩٢٠)*

يتميّز هذا الكتاب للمؤرخ البريطاني جون غرينر (١٩٣٩-) عن غيره بكون مؤلفه من المتخصّصين في التاريخ العسكري للمنطقة منذ الألف الأولى قبل الميلاد وحتى مطلع القرن العشرين، وبالتحديد من أوائل كتبه «فينيقيا الهلنستية» (١٩٩١) وحتى «نشوء الإمبراطورية السلوقية» (٢٠١٤) مرورا بـ «المعركة في سبيل فلسطين ١٩١٧» (٢٠٠٦) و«الإسكندر: الفشل الكبير» (٢٠٠٧) وغيرها. ومن ناحية أخرى يتميز أيضا عن غيره من المؤلفات التي تناولت تجربة الحكومة العربية بدمشق (١٩١٨-١٩٢٠) بكونه كُتب خلال الحراك الشعبي المطالب بالديمقراطية ٢٠١١-٢٠١٣، ولذلك يسوّق في الغلاف بكونه يتناول «المطامع الإمبريالية تجاه الطموحات القومية العربية لتشكيل سورية التي يجرى الصراع حولها الآن»، وهو ما انتهى إليه المؤلف في الخاتمة برأيه النقدي عن الدور السلبي لبريطانيا وفرنسا بخنق التجربة الديمقراطية العربية الأولى خلال (١٩١٨-١٩٢٠).

ويبدو من عنوان الكتاب (المعركة في سبيل دمشق) أن الموضوع يدور حول ثلاثة مستويات أو بين ثلاثة أطراف:

١. حرب الحلفاء (بريطانيا وفرنسا والعرب) ضد الأتراك والألمان بعد فشل الحملة على السويس وتحوّل الدفاع إلى هجوم عبر سيناء إلى فلسطين ومنها إلى دمشق، التي كانت تعني الكثير لكل الأطراف.

٢. الحرب الخفية بين بريطانيا وفرنسا لتقاسم بلاد الشام على الأرض خلال الفترة (١٩١٨-١٩١٩) بعد أن جرى تقاسمها على الورق سنة ١٩١٦ (اتفاقية سايكس – بيكو) حين كانت بيد العثمانيين.

٣. الصراع الذي توّج بالحرب (معركة ميسلون) بين فرنسا التي كانت تصرّ على «حقها» في بلاد الشام كما وردت في اتفاقية سايكس- بيكو والنخبة القومية العربية

* John D. Grainger, The Battle for Syria (١٩١٨-١٩٢٠), Woodbridge (The Bogdell Press) ٢٠١٣.

التي شاركت في تحرير دمشق في ١/ ١٠/ ١٩١٨ وسارعت إلى الإعلان عن تشكيل «حكومة عربية ديمقراطية» في ٥/ ١٠/ ١٩١٨، وصولا إلى إعلان استقلال سورية بحدودها الطبيعية في ٨/ ٣/ ١٩٢٠ واختيار الأمير فيصل ملكا دستوريا عليها.

في هذا السياق يُبرز المؤلف موقف فرنسا «التي كانت تدّعي بوجود مصالح لها في بلاد الشام أكثر من أي دولة أوروبية»، ولذلك مع بداية العمليات العسكرية في الحرب العالمية الأولى حرصت باريس على ضمان «حقها» في بلاد الشام باتفاقية سرية مع لندن. وتحت إصرار باريس تركت لندن المبادرة بين دبلوماسيين على مستوى منخفض إلى أن صادقت الحكومات على «اتفاقية سايكس – بيكو» في أيار ١٩١٦، أي في الوقت الذي كانت فيه لندن قد توصلت إلى تفاهم مع شريف مكة حسين بن علي. ويُبرز المؤلف هنا أن لندن كانت تعتبر هذه الاتفاقية أولية، كما هو الأمر مع ما انتهت إليه مع الشريف حسين، أي أنها تركت الأمور مفتوحة حسب نتائج الحرب، ولذلك خاضت لندن وباريس في نزاع دبلوماسي خلال ١٩١٩ حول تطبيق اتفاقية سايكس- بيكو أدى إلى رسم خريطة مختلفة للشرق الأوسط الجديد.

مع التحول من الدفاع إلى الهجوم عبر سيناء بقيادة الجنرال اللنبي تُرك لـ «الجيش العربي الشمالي» بقيادة الأمير فيصل بن الحسين مهمة التقدم على الجناح الشرقي باتجاه درعا. وبعد عبور نهر الأردن (الذي أطلق اسمه على الجسر الواصل بين ضفتي النهر) قرّر الجنرال اللنبي خطة المعركة بالنسبة لدمشق في ٢٥/ ١٠/ ١٩١٨ وأعلم بذلك الأمير فيصل. وهنا يُبرز المؤلف دور الضابط البريطاني لورنس «الذي كان قد تبنّى القضية العربية وأصبح يعتبرها قضيته»، ورأيه في ضرورة إحراز العرب لهدف قيّم يبرّر حصولهم على مكافأة مجزية بعد الحرب. كان لورنس يرى أن دمشق هي الهدف المناسب، ولذلك وافق الجنرال اللنبي على أن يمنح هذه الفرصة للجيش العربي بدخول دمشق من جهة الجنوب في الوقت الذي كانت فيه قواته تلتف حول دمشق لتلاحق الجيش العثماني المنسحب.

في هذه المناسبة يعتبر المؤلف أن النقاش حول من دخل دمشق أولا في ١/ ١٠/ ١٩١٨ سيبقى مفتوحا، ولكنه يركز على أولوية كل طرف. فقد اكتفى العقيد أولدن الذي وصل إلى مقر الحكم العثماني (السراي) بطلب دليل يرشده إلى طريق حمص لملاحقة القوات العثمانية، بينما كانت أولوية القوة العربية التي وصلت إلى السراي «تأسيس حكومة تكون حجة لهم عندما تحين مفاوضات السلام». وكان الجنرال اللنبي قد قرّر عشية دخول دمشق (٣٠/ ٩/ ١٩١٨) تقسيم بلاد الشام إلى ثلاثة مناطق عسكرية، وهو ما سمح بإنشاء «إدارة عربية» في دمشق وشرق الأردن لـ «تأمين مصالح السكان». ومع دخول دمشق في اليوم التالي فوّضت وزارة الحرب في لندن الجنرال اللنبي بـ «رفع العلم العربي في دمشق».

ويرى المؤلف هنا أنه لم يكن بوسع الجنرال اللنبي أن يوضح أكثر نوايا حكومة لندن «لأنها نفسها لم تكن تعرف بعد ماذا تريد لنفسها في الشرق الأوسط». كانت لدى الجنرال اللنبي نسخة من خريطة سايكس – بيكو، فرأى أن تكون دمشق للأمير فيصل والجيش العربي وعيّن ابن دمشق الجنرال علي رضا الركابي حاكما عسكريا على المنطقة الشرقية تحت قيادته. ومع وصول الأمير فيصل والجنرال اللنبي إلى دمشق في يوم واحد (٣/ ١٠/ ١٩١٨) جاء الاجتماع الأول بينهما ليضع الأمير فيصل في الوضع الجديد مع تفسير اللنبي بأن «الوضع الحالي مؤقت وأن مؤتمر الصلح فقط سيثبّت الحل النهائي».

ولكن الطرفين المتنافسين (فرنسا والنخبة العروبية التي جاءت مع الأمير فيصل بحلم استعادة مجد الدولة العربية في دمشق) كانا يعتبران ذلك إخلالا بتعهدات بريطانيا سواء للشريف حسين أو لاتفاقية سايكس- بيكو، ولذلك سعى كل طرف إلى تثبيت الأمر الواقع كما يريده لاستباق مؤتمر الصلح. فقد أعلن الأمير فيصل في ٥/ ١٠/ ١٩١٨ عن تأسيس «حكومة عربية ديمقراطية» في دمشق، كما أخذ الحكام العسكريون الفرنسيون في الساحل في إنزال الأعلام العربية وترهيب الأقليات (الموارنة والدروز) من «الحكومة العربية»، وهو ما استدعى احتجاج الأمير فيصل وتقديم استقالته الأولى للجنرال اللنبي الذي رفضها طالبا منه انتظار مؤتمر الصلح ليبت في الأمر.

كانت باريس تنظر بريبة إلى «تعاطف» الجنرال اللنبي مع الأمير فيصل و«الحكومة العربية»، وازدادت هذه الريبة عندما فُرض عليها القبول بمشاركة الأمير فيصل في مؤتمر الصلح، الذي عرف كيف يعرض قضية حق العرب بدولة مستقلة في حضور الرئيس الأمريكي ولسون الذي نادى بحق الشعوب في تقرير المصير، ولذلك اقترح إرسال لجنة دولية لاستطلاع رغبة السكان في بلاد الشام.

كانت هذه الفكرة، التي وافقت عليها أولا لندن وباريس ثم تخلت عنها، قد تمخضت عن إرسال لجنة أمريكية (لجنة كينغ- كرين) التي أثارت الحماس وأبرزت هيئة جديدة سيكون لها دورها في تطور الأحداث (المؤتمر السوري العام). ومع هذا التطور السريع في الأحداث رأت باريس ولندن تجاوز الشكوك والاتهامات بينهما وإعادة التفاوض حول اتفاقية سايكس – بيكو لاجراء تعديلات عليها لصالح بريطانيا (سواء في فلسطين أو العراق) باعتبارها صاحبة القوة العسكرية الأكبر، وهو ما أدى إلى التوصل إلى اتفاق ١٥/ ٩/ ١٩١٩ وانسحاب تدريجي للقوات البريطانية من المناطق التي خُصّصت لفرنسا التي سارعت لإرسال الجنرال غورو إلى بيروت لتطبيق سياسة القوة مع «الحكومة العربية» في دمشق.

في غضون ذلك نصحت لندن الأمير فيصل بالتفاوض مع باريس للحصول على ما يمكن، وهو ما دفعه للتفاوض الصعب مع رئيس الحكومة كليمانصو في نهاية ١٩١٩. كانت اتفاقية فيصل- كلمنصو، التي منحت سورية نصف استقلال، جاهزة للتوقيع في الأيام الأولى من ١٩٢٠ ولكن الإنذار الذي وصله من والده الملك حسين والأخبار التي كان يرسلها له أخوه الأمير زيد من دمشق جعلت الأمير فيصل يوقّع عليها بالأحرف الأولى فقط في ٦/ ١/ ١٩٢٠ لكي يطلب مهلة للتشاور مع الشعب. ولكن عندما وصل إلى دمشق وجد المعارضة متصاعدة ضد أي حل وسط مع باريس، ولذلك استسلم للأمر الواقع وافتتح المؤتمر السوري في ٦/ ٣/ ١٩٢٠ وهو يعرف النتيجة: إعلان استقلال سورية بحدودها الطبيعية أي مع لبنان وفلسطين، واختياره ملكا دستوريا في ٨/ ٣/ ١٩٢٠. أما رد فرنسا وبريطانيا فقد جاء بعد شهر في مؤتمر سان ريمو الذي كّرس الانتداب الفرنسي على سورية

ولبنـان والانتـداب البريطـاني علـى فلسـطين والعـراق، وجـاءت معركـة ميسـلون في ٢٤/ ٧/ ١٩٢٠ لتفتح الطريق للقوات الفرنسية لتدخل دمشق أخيرا بعد أن دخلتها بشكل رمزي مع القوات البريطانية في ١/ ١٠/ ١٩٢٠.

فيما يتعلق بـ «الحكومة العربية» في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠) يُظهر المؤلف هنا التعاطف والتقدير مع ما قامت به في ظروف صعبة جدا. فهو يعترف أن «حكومة فيصل كانت مقبولة على الأقل بشكل عام من الشعب»، ولكن «كانت لديه قلة من الإداريين الكفوئين الذين يمكن أن يؤسسوا نظاما جيدا باستثناء قلة من الضباط الذين خدموا في الجيش العثماني». ومع ذلك يقرّ المؤلف بأنه مع تلك الظروف «تم بشكل تدريجي إنشاء مؤسسات حكومية وعدة وزارات على النمط الأوروبي، واتخذت عدة مبادرات مفيدة»، وتتوّج ذلك بالتئام المؤتمر السوري العام «الذي انتخب أعضاؤه في بعض المناطق وتم تعيين أعضائه في مناطق أخرى»، دون أن يوضح المؤلف أن السلطات الفرنسية والبريطانية في لبنان وفلسطين منعت إجراء انتخابات هناك مما جعل السكان يختارون أسلوب التفويض، وهو الذي توّج عمله بطرح برنامجه المتمثل في «تأسيس حكم ديمقراطي ملكي يشمل سورية بكل أجزائها».

ولكن تقدّم الجيش الفرنسي عبر سهل البقاع وقيام الجنرال غورو بتوجيه إنذاره المعروف أبرز الارتباك في الحكومة العربية بدمشق، ما بين المتحمسين للقتال والميالين إلى التفاوض، ولذلك لم تتمكن بقية قوات الجيش والمتطوعين من وقف تقدم الجيش الفرنسي عند ميسلون في مواجهة الدبابات والطائرات أكثر من ست ساعات، وانتهت هذه المواجهة إلى دخول الجيش الفرنسي إلى دمشق في اليوم التالي وإرغام الملك فيصل على مغادرة البلاد في ٣٠ تموز ١٩٢٠ لتدخل سورية في مرحلة جديدة من تاريخها.

في الخاتمة يقول المؤلف إن خارطة الشرق الأوسط تغيّرت من العراق إلى مصر خلال الفترة (١٩٢٠-١٩٢١)، وبعد ١٩٤٨ «أصبحت هناك حكومات مستقلة ولكن لم تكن هناك حكومة مستقرة، بل كانت لدى هذه الدول جيوش وتقاليد انقلابات وشكوك في الدول

المجاورة»، و«كل هذه الخصائص يمكن إرجاعها دونما شك إلى كونها كانت مستعمرات للقوى الأوروبية، مع عدم استثناء إرث الحكم التركي أيضا».

وفيما يتعلق بموضوع كتابه عن سورية يعترف المؤلف أنه أنجز الكتاب خلال الحراك الشعبي المطالب بالديمقراطية الذي بدأ سنة ٢٠١١، وهو ما يعتبره مناسبة لتحليل النظام في ضوء المقاربة ما بعد الكولونيالية. وهكذا فهو يعتبر أن النظام هو «إرث من الماضي الكولونيالي مع شبكة المخبرين وشريحة العسكريين والمدنيين الجهلة والجنود المستقدمين من أي مكان، ولذلك لا يحظى النظام برضى المحكومين. فالنظام يستقدم الجنود من جهة ما في البلاد ليستخدمهم ضد الشعب في الجهة الأخرى، كما كانت بريطانيا تستخدم الهنود في فلسطين وتستخدم فرنسا السنغاليين في سورية». وبالاستناد إلى ذلك يقرّ المؤلف بالحق في لوم الإرث الكولونيالي البريطاني الفرنسي للممارسات الحالية للأنظمة الموجودة، ولكنه يقرّ أيضا بأن الديكتاتوريات الموجودة تقبّلت أو استثمرت بنجاح هذا الإرث الكولونيالي.

في النهاية لا يقبل المؤرخ السير في لعبة «ماذا لو...؟»، أي ماذا لو بقي الملك فيصل على رأس المملكة السورية التي أعلنت استقلالها في ٨/ ٣/ ١٩٢٠؟، لأنه «لا يبدو أن أفضل فرصة لحياة طبيعية لسورية كانت في إعلانها مملكة متحدة دستورية تحت حكم الملك فيصل»، مع أن السوريين أرادوا لاحقا (من ١٩٢٥ إلى ٢٠١١) نظاما دستوريا لبلادهم. أما السبب في ذلك فهو في رأي المؤلف بأن «إرساء نظام دستوري، سواء ملكي أو غير ملكي، لم يكن ليدفع بريطانيا وفرنسا للتخلي عن توجهاتهما الإمبريالية، والتخلي عن الوعود التي قطعوها لبعضهما البعض»، ومن هنا «فإنّ فيصل لم يكن يمثل فرصة للحفاظ على مملكة سورية متحدة لأن بريطانيا وفرنسا كانتا قد قرّرتا لمصالحهما الإمبريالية تقاسم أراضي مملكته فيما بينهما» (ص ٢٣٦).

صورة الحكومة العربية (١٩١٨–١٩٢٠) في الرواية:
رواية «كيف تقول وداعا» نموذجا

عشية الاحتفال بالذكرى المئوية لإعلان الأمير فيصل «الحكومة العربية» في دمشق في ٥/ ١٠/ ١٩١٨ صدرت في بيروت رواية محاسن مطر شبارو «كيف تقول وداعا»*، التي استندت إلى خلفية غنية من الأحداث المهمة في نهايات الدولة العثمانية وما آلت إليه بلاد الشام بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

الاسم المركب للروائية (مطر شبارو) يمثل نتاج تاريخ عائلتين تعكسان حالة الدولة العثمانية وتنقّل الأفراد والجماعات من البلقان إلى بلاد الشام عبر الأناضول وبالعكس، وحتى إلى بلاد اليمن وأفغانستان، سواء بسبب الأحول السياسية أو بسبب التعيينات في الوظائف والنفي من مكان إلى آخر كنوع من العقاب الذي كان شائعا.

وفي موازاة هذا التاريخ للأحداث الممتد من سنة ١٨٦٠ في سالونيك إلى سنة ١٩٣٨في دمشق، وحتى إلى سنة ١٩٧٨، لدينا مسار آخر مهم يتمثل في التاريخ الاجتماعي والثقافي، وبالتحديد في التعرف على تفاصيل المحيط الاجتماعي في كل بيئة تجري فيها الأحداث بما في ذلك من عادات وتقاليد ونظرة الوافد إلى ما هو موجود والمستجدات الثقافية بما في ذلك «التنظيمات العثمانية» التي حملت نفَسًا جديدا من الغرب تمثُّل أفكار المساواة وتعليم البنات وظهور المجلات والمسارح ودور السينما... إلخ.

هذه الخلفية التاريخية المتنوعة والبيئة الثقافية التقليدية والمتجددة أفادت الروائية مطر شبارو في تتبع مسار عائلتها المشوق، وبالتحديد جدتها نعيمة التي ولدت في سالونيك حوالي ١٨٦٠ وانتقلت إلى إسطنبول حيث تزوجت وأنجبت حكمت، بطلة الرواية، التي فرضت عليها الظروف الانتقال ما بين إسطنبول ودمشق إلى أن توفيت في دمشق سنة

* محاسن شبارو مطر، كيف تقول وداعا، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٧.

١٩٣٨. في دمشق قبيل وفاتها أنجبت ابنتها قدرية، التي سميت كذلك لأنها ولدت في ليلة القدر التي كان لها شأنها في الثقافة الشعبية، جدة الروائية التي تختزل الأحداث عنها بلقطة معبرة في سنة ١٩٧٨ حين ذهبت ابنتها ملك (والدة الروائية) لزيارة قبر والدتها حكمت لتكتشف أن القبر قد سُرق وبيع من قبل حارس المقبرة، وهي الظاهرة التي تضخمت في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع أثمان القبور إلى الملايين، لتواجه الواقع المرّ بكونها غدت دون أم.

ما بين المسارين التاريخي والاجتماعي – الثقافي، تمثل الرواية حكاية الحفيدة التي اختزنت التراث المحكي في العائلة واعتمدت على قراءات واسعة لتتبع مصائر الأفراد والجماعات التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد عبر ثلاثة أجيال على الأقل: نعيمة وحكمت وقدرية، وذلك في بيئات اجتماعية وثقافية مختلفة كانت تتقارب وتتباعد أحيانا بحكم امتدادها في الخريطة الواسعة للدولة العثمانية قبل انهيارها وتمخضها عن كيانات عديدة.

من الأحداث المهمة في الرواية، التي تركت أثرا لا يمحى على الأفراد والجماعات سواء في بلاد الشام أو في الأناضول، نشوب الحرب العالمية الأولى وما ارتبط بها من شحّ المواد الغذائية وحتى الخبز وصولا إلى مجاعات في بعض المناطق. وفي هذا السياق تبرز في الرواية أيضا مشاهد شنق القافلة الأولى من العروبيين في دمشق وبيروت خلال أيار سنة ١٩١٦، ثم توارد الأخبار عن الرصاصة التي أطلقها الشريف حسين بن علي على الثكنة العثمانية في مكة لإعلان «الثورة العربية» بمساعدة بريطانيا التي تتوجت بوصول الأمير فيصل إلى دمشق وإعلانه عن تأسيس «الحكومة العربية» في ٥/ ١٠/ ١٩١٨.

في تلك الأيام بالذات عادت حكمت من إسطنبول إلى دمشق إذ شعرت أنها «تدخل مدينة لا تعرفها، فالجنود الإنجليز موجودون بكثرة في شارع جمال باشا ومعهم عساكر هنود بلفات حول رؤوسهم، كانت الأعلام التركية قد اختفت وارتفعت بدلا منها أعلام جديدة لا تعرفها» (أعلام الحكومة الجديدة). وعندما تساءلت في وسط العائلة عن وجود الإنجليز «هل أنتم راضون عن وجودكم بعد أن أخرجتم العثمانيين من الشام؟»، كان

الجـواب يعبّـر عـن عـدم الرضـا والاسـتياء وحتـى عـن الشـكوك بتنفيـذ بريطانيـا لوعودهـا للشريف حسين.

ولكن مع ثبوت هذه الشكوك تحرص الروائية مطر شبارو على إبراز لقاء الأمير فيصل مع وجوه البلاد في النادي العربي بدمشق في يوم ٦/ ٣/ ١٩٢٠ حيث تحدث «عن حق العرب بالاستقلال وطلب من المؤتمرين وضع دستور للبلاد»، وانتهى الاجتماع الذي دام يومين بإعلان القرار «على استقلال سورية الطبيعية بما فيها فلسطين» و«تقديم العرش للأمير فيصل على أن تُعلن البيعة يوم الثامن من آذار». وهنا تنتقل الرواية من السرد التاريخي إلى السرد الروائي لتصف اندفاع الناس إلى ساحة المرجة لرؤية البيعة للملك فيصل، بما في ذلك ذهاب جدتها قدرية مع بنات الحارة، وتترك لقدرية أن تصف المشهد: «يومها ذهبتُ أنا وبنات القصاب حسن لمشاهدة الملك فيصل. كان يضع كوفية وعقالا أسود على رأسه، وعباءة سوداء مطرزة بالقصب، وكان يقف على درج البلدية المؤلف من ست درجات رخامية».

في تلك الأيام كان زوج حكمت خليل الدمشقي يعتدّ بالوضع الجديد قائلا: «نحن الآن نعيش في مملكة حرة مستقلة والبلاد تسير نحو الأحسن»، ولم يكن خليل وحده من يعتقد ذلك في الرواية، بل إن الملك فيصل نفسه يظهر كذلك لأنه «كان قد صدّق أن الإنجليز والفرنسيين قد ساعدوه بإخراج العثمانيين من بلاده لتكون بلادا حرّة مستقلة». ومع «إصرار القوى الوطنية في دمشق على استقلال سورية الطبيعية ورفض أي تدخل أجنبي» اتخذت فرنسا قرارها بإعداد حملة عسكرية بقيادة الجنرال غورو «لبسط حكمها على سورية مهما كلف الأمر».

وفي هذه الأحوال تعكس الرواية هياج الناس في دمشق ومسارعتهم لحمل أي سلاح لمواجهة الجيش الفرنسي الذي كان يقترب من دمشق، وحرص وزير الحربية يوسف العظمة على توديع زوجته وابنته قبل أن يتوجه إلى ميسلون وهو عارف بنتيجة المعركة

قائلا: «سأذهب إلى ملاقاتهم حتى لا يذكر التاريخ أن دمشق دخلها محتل ولم تقف في وجهه».

رواية محاسن مطر ليست أول رواية ولا آخر رواية في بلاد الشام تستعرض في السياق الروائي تجربة الحكومة العربية في بلاد الشام (١٩١٨-١٩٢٠)، ولكنها جاءت الآن عشية الاستعداد للاحتفال بالمئوية لتوفر مقاربة روائية تستحق أن تذكر مع غيرها في ورقة ضمن الندوات التي يُفترض أن تُعقد عن مئوية الحكومة العربية في دمشق.

ولكن لا بد من القول هنا إن رواية مطر شبارو كأي رواية ليست مصدرا للتاريخ بطبيعة الحال، بل تستند إلى أرضية تاريخية لتتبع مصائر أبطالها. ولذلك يحدث أن تنقل رواية عن حدث تاريخي ما لا ينسجم بالضرورة مع المصادر التاريخية المعروفة لدينا. ومن ذلك ما ورد على لسان أحد الأشخاص عن قيام لورنس «بتخريب سكة القطار أثناء مسيره إلى دمشق، ثم استقبل الأمير فيصل الذي جاء بسيارة إلى الشام»، على حين أن المصادر توضح أن الأمير فيصل استقل القطار من درعا ونزل في آخر محطة (محطة القدم)، ومنها سار في موكب إلى قلب دمشق، أي أن سكة القطار من درعا إلى دمشق بقيت سليمة حتى نهاية الحرب.

«الملك الأخير في دمشق»
رواية أمريكية جديدة عن الأمير- الملك فيصل

في الأدب العربي لدينا روايات استلهمت جزئيا أو كليا أحداث الثورة العربية وصولا إلى إعلان الأمير فيصل تشكيل الحكومة العربية في دمشق وإعلان الاستقلال في ٨ آذار١٩٢٠ وتتويج الأمير فيصل ملكا دستوريا على سورية ليكون بذلك الملك الأول والأخير. ومن ذلك لدينا روايات تشير بالعنوان إلى الأمير- الملك فيصل مثل رواية خالد زيادة «حكاية فيصل» التي صدرت عام ١٩٩٩، ورواية الكاتبة الأمريكية جنفر ل. أرمسترونغ «الملك الأخير في دمشق» التي صدرت عام ٢٠٠٨*.

وما نعرفه من معلومات عن المؤلفة أنها ولدت عام ١٩٨٣ ودرست اللاهوت في «كلية أمباسدور» في كاليفورنيا خلال السنوات (١٩٨٩-١٩٩٣)، وقامت خلال دراستها سنة ١٩٩٢ بالمشاركة في حملة تنقيب عن الآثار في موقع تل القضاة (تل هازور) شمال شرق صفد، وهو ما جعلها تتجه إلى الاهتمام بالشرق الأوسط من كل جوانبه. نشرت أول رواياتها «إنسان طيب» سنة ١٩٩٩، وفي سنة ٢٠٠١ أسّست دار نشر إلكترونية متخصصة بالرواية لكي تكون في تصرّف القراء والكتّاب معا** ومن رواياتها التي تستحق الذكر «اللنبي» (٢٠١١)، التي تدور حول رحلة شابة أمريكية إلى القدس تجمع بين الرومانسية والمغامرة. ومن كتبها الأخرى يجدر ذكر «الحلم بالعربية» (٢٠٠٩)، الذي يشتمل على استعراض خبراتها في الشرق الأوسط التي «غيّرت فهمها لإسرائيل وديانتها المسيحية».

وكما هو الأمر مع «اللنبي» لدينا في رواية «ملك دمشق الأخير» ما يجمع الرومانسية التاريخية والمغامرة ومقاربة العرب في رؤيتهم لحلمهم بالاستقلال و«خيانة الحلفاء» لهم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانتفاء الحاجة لهم. ومع ذلك يمكن القول إن هذا العمل

---

* Jennifer L. Armstrong,Last King of Damascus,San Francisco (Free- Online-Novels) ٢٠٠٨.

** free-online-novles.com.

الفني إنما هو أقرب إلى رواية لليافعين أو الشباب، خاصة وأنه يشتمل على صور فوتوغرافية من ذلك الوقت للشخصيات والمواقع المذكورة في السياق الروائي المشوق لساحة الشهداء والأمير فيصل ومشاهد من مسار الثورة العربية... إلخ.

تبدأ الرواية بوصول الشاب الكندي توماس لورنس إلى مطار دمشق، وسرعان ما نفهم أنّ أمّه سورية جاءت إلى كندا للدراسة وتعرفت إلى أبيه، وهي من شجعته الآن على الذهاب إلى سورية والتعرّف على جدّه عيد توما وخالته مريم المطلقة التي لا تجيد سوى التحدث «عن مرافقة والدها للأمير فيصل خلال الثورة العربية ضد الأتراك» (ص ٤).

كان جدّه عيد توما يعتقد أنه «طالما يعرف الإنجليزية فإن كل واحد في أمريكا الشمالية يعرف العربية»، ولكنه فوجئ بأن حفيده لا يعرف العربية ولا يعرف تاريخ العائلة، ومن ذلك مشاركة الجدّ في الثورة العربية مع الأمير فيصل، ولذلك يخطّط كي يعرف الأمرين. وفي المقابل اهتم الحفيد بمعرفة الكتاب الذي كان الجدّ يقرأ فيه، فلما عرف أنه الكتاب المقّدس فوجئ بأنه مترجم إلى اللغة العربية أيضا!

في اليوم الأول يبدأ مسلسل التشويق في الرواية حين تصل من تحت باب الشقة رسالة في العربية من فتاة تقول «سأكون في القاعة الخاصة بالمتحف الوطني في الساعة الواحدة، ساعدوني رجاء، لا تخبروا أحدا!». وهكذا في اليوم التالي يذهب توماس وابن خالته نيناد إلى المتحف حيث فوجئ توماس بما فيه من تحف، ومن ثم توقف عند صورة كبيرة للأمير فيصل، وسأل عنها فأجابه نيناد «إنه أحد أبناء شريف مكة» وحدّثه عما يعني ذلك وعن حالة البلاد تحت الحكم العثماني وإعدامات أيار سنة ١٩١٦، وصيحة الأمير فيصل المشهورة «طاب الموت يا عرب!» (ص ١٤).

وبعد ذلك انغمس نيناد في شرح ما جرى وصولا إلى وصول جيش الثورة العربية إلى دمشق في صباح الأول من تشرين الأول ١٩١٨: «دخل فيصل إلى دمشق كبطل، وقد قوبل بحماس جماهيري.. أعتقد أنه كان وراء فيصل حوالي ١٥٠٠ فارس بعد أن وصل جيش الثورة العربية قبله بعدة أيام، وأسقط العلم التركي ورُفع العلم العربي». ولكن هذه الفرحة

لـم تطـل، إذ تـابع نينـاد سـرده لمـا حـدث وصـولا إلـى «خيانـة الحلفـاء»: «اسـتدعى القائـد البريطاني الجنرال اللنبي الأمير فيصل والتقاه في أحد الفنادق وقال له، إن لفرنسا مصـالح في سورية.. بعد ذلك عُقد مؤتمر عربي وجعلوا فيصل ملكا على سورية. وبعد ذلـك اجتمعـت القوى الأوروبية في مكان يدعى سان ريمو وقسّمت سورية. أخـذت فرنسـا هـذا القسـم مـن سورية ولبنان، بينما أخذت بريطانيا فلسطين وشرق الأردن والعراق. انظر.. كـل هـذه علـى الخريطة هنا». ولكن تومـاس كـان يركّـز علـى مقـال حـول مـؤتمر الصـلح في فرسـاي الـذي حضره فيصل «ولكن لـم توافق أي قـوة أوروبيـة علـى مـنح الاسـتقلال للعـرب الـذي قـاتلوا لأجله» (ص ١٥).

وضمن المـواد المعروضـة في القاعة كانت صورة متفجرات تستخدم لتدمير سـكة حديـد الحجاز، وهنا تدخل نيناد للشرح بأن القطارات كانت تحمل المـؤن للحاميـة المحاصـرة في المدينة، ولذلك حاصروا قطارا كان يحتوي «على طعـام وشـراب ودخـان». وهنـا تـبرز مـن جديد صورة الأمير فيصل ببعد جديد. فنظرا لأنه كـان مـدمنا علـى الـدخان فقـد قـدّر وضـع الجنود المحاصـرين في المدينـة، ولـذلك سـمح فقـط بحمـل الـدخان علـى بغـال وإيصـالها للحامية العثمانية هنـاك. ولمـا اسـتغرب تومـاس هـذا التصـرف «مـع الأعـداء» أجابـه نينـاد: «نعم، هذا ما جعل فيصل قائدا جيدا.. أعتقد أنه قوته الأهـم كانت في قدرتـه علـى جمـع كـل قادة العرب معا والقتال تحت علم واحد» (ص ١٦).

وبعد هذا الحديث انتبه نيناد وتومـاس إلـى أن الوقـت فـات علـى وصـول الفتـاة صـاحبة الرسالة المحتاجة للمساعدة، ولذلك اقترح نينـاد علـى تومـاس أن يقومـا بجولـة في المدينـة شملت ساحة الشهداء (المرجة) ومحطة الحجاز وجامعة دمشق وساحة الأمويين... إلخ.

في اليـوم الثـاني كانـت الجولـة في دمشـق القديمـة مـع الجـد واشـتملت علـى «الشـارع المستقيم» – شارع مدحت باشا، وحديث الجدّ عـن وجـود المسـيحيين هنـا وعـن التعـايش الديني. وفي بحثهم عن مكتبة ورد ذكر «شارع الملك فيصل» ولـما أراد توماس التأكد من أن

ذلك يخصّ الملك فيصل الذي سمع عنه البارحة أجابه نيناد: «نعم، كان الملك الأخير لسورية، وهو يستحق ذلك بالتأكيد» (ص ٣٢).

عند رجوعهم للبيت وجدوا رسالة أخرى من الفتاة المحتاجة للمساعدة تطلب منهم أن يلحقوا بها إلى «خان ميسلون». ولما سأل توماس عن هذا الموقع أجابه نيناد: «إنه مكان لموقعة معروفة. كلّ ما أعرفه أن يوسف العظمة توفي هناك. أنه شهيد معروف لأنه قاتل القوات الفرنسية التي حاولت احتلال دمشق. كان ذلك الوقت الذي كان على الملك فيصل أن يغادر» (ص ٣٥).

مع هذه المعلومات الجديدة فوجئ توماس في اليوم التالي حين وصل إلى ميسلون بعدم الاهتمام بالمكان: «لا يوجد هنا سوى التراب والصخور.. إنه ليس بمقصد سياحي. ما الذي حدث هنا بالضبط؟». في هذه الحالة تولى نيناد توضيح ما حصل: «حين جاء الوقت لنحصل على الاستقلال أُعطيت فلسطين لليهود وسورية لفرنسا. مع ذلك كان العرب قد أعلنوا فيصلا ملكا على سورية الكبرى. هل تعرف أن سورية كانت آنذاك أكبر من ذلك بكثير؟ فرنسا طلبت من فيصل الرحيل عن البلاد، وطلب فيصل من رجاله عدم القتال، ولكن وزير الحربية يوسف العظمة أصرّ على القتال، وها هو هنا ضريح وزير الحربية يوسف العظمة» (ص ٤٢).

في خضمّ هذا الشرح عن التاريخ يدخل عنصر التشويق مرة أخرى بتوقّف سيارة أجرة صفراء اللون ويقوم السائق بتسليم نيناد مغلّفا فسارع لفتحه ليجد الاستغاثة من الفتاة المجهولة «لقد خُطفت إلى وادي رم، لا أعرف متى سأرى دمشق مرّة أخرى. أنتم أملي الوحيد. أنتم الوحيدون القادرون على مساعدتي». وعندما يتحمس توماس للذهاب إلى وادي رم فورا يكتشف أنه في دولة مجاورة هي الأردن، وبالتالي عليهم العودة إلى البيت والاستعداد للسفر في اليوم التالي. وهنا يقترح نيناد أن يذهب الجد توما معهم ليحدثهم عن «الثورة العربية»، وحين يسأل توماس عن علاقة وادي رم بـ «الثورة العربية» يوضّح نيناد «إنه أحد الأمكنة التي كان فيها لورنس» ليفتح بذلك الحديث لاحقا عن لورنس ودوره في «الثورة العربية».

في الطريق كان لا بد من المرور بعمّان والتوقّف هناك عند يوحنا صديق الجدّ توما، حيث يقوم بدوره في توضيح «خيانة الحلفاء» للعرب. يسرد يوحنا ما لديه بالقول: «عقدت بريطانيا اتفاقيتين، الأولى مع فرنسا والثانية مع العرب. كانت الأولى تشمل تقسم سورية وبلاد الرافدين بعد نهاية الحرب، أما الثانية مع العرب فتنصّ على نيلهم الاستقلال بعد نهاية الحرب». ولكن الجد عيد تدخلّ بالقول: «في الواقع كانت ثلاث اتفاقيات إذا ضممتَ إليها الاتفاقية مع اليهود». وهنا يتابع يوحنا حديثه قائلا:«نعم، كانت تعطي فلسطين لليهود. كانت فلسطين آنذاك موطنا للعرب، وكان الكثير منهم نصارى خاصة في القدس وبيت لحم والناصرة. وبسبب ذلك خسر العديد من إخواننا وأخواتنا أملاكهم في النزاع مع اليهود» (ص ٥٠).

مع الوصول إلى وادي رم لم يجدوا الفتاة المجهولة، وحين يسأل توماس عن سبب اختطافها يوضّح الجدّ عيد: «حدسي يقول إنها متزوجة مع أحد لم تكن تريده. إن هذا لا يزال يحدث، ليس كما في الماضي ولكن الناس لا تزال تحتفظ بتقاليدها» (ص ٥٤).

في الطريق إلى العقبة يقترح الجدّ عيد السير في الطريق الموازي لسكة حديد الحجاز، مما يسمح له بالحديث عن دور السكة في «الثورة العربية» ولورنس بشكل خاص. يقول الجدّ عيد هنا: «ها هو القطار الذي كان ينقل الحجاج إلى مكة ولكنه كان ينقل أيضا القوات التركية لقتال العرب في الحجاز. كان لورنس مع فيصل في أحد الأيام عندما شعر بالمرض. وبينما هو يتعافى في خيمته خطرت له فكرة: أفضل وسيلة لمهاجمة الأتراك هي مهاجمة قطاراتهم، أو تشكيل مجموعات صغيرة تقوم بتفجير سكة الحديد مما يخلق المشاكل للأتراك بحرمانهم من المؤن» (ص ٥٧).

كان الحديث عن لورنس فرصة لتوماس لكي يسمع رأي العرب فيه. وحين يسأل الجدّ عيد عن حدوث معارك مع الأتراك يجيبه: «نعم، ولكن لورنس كان حريصا على حياة المقاتلين العرب. لذلك كانت خطته تقوم على خلق أكبر قدر من المشاكل للأتراك دون خسارة أي واحد من رجاله»، وهو ما جعل توماس يعبّر عن إعجابه بـ «فلسفة لورنس» (ص ٥٨).

بعد زيارة العقبة ووادي موسى وسماع المزيد عن «الثورة العربية» يعود الجميع إلى دمشق. وفي اليوم التالي يزور توماس مع نيناد دمشق القديمة، وبالذات الرموز الموحية للعلاقة بين الشرق والغرب مثل الجامع الأموي وضريح القديس يوحنا المعمدان وضريح صلاح الدين الأيوبي، ثم يبحث في السوق المجاور عن شطرنج مطعّم بالصدَف هدية لوالده في كندا، وهي كانت فرصة ليتعرف على «ثقافة المساومة» في السوق (ص ١٠٣). ولكن «الرسائل المجهولة» لا تنقطع، حيث تصل آخر رسالة تقول فيها «الفتاة المجهولة»: «قابلوني في الشرفة غدا الساعة ١٢». وفي اليوم التالي لم يأت أحد ثم يكتشف توماس أن الجدّ عيد كان وراء هذه الرسائل ليجعل حفيده يتعرّف على تاريخ المنطقة التي بدأت تتغير بسرعة مع «الثورة العربية» التي شارك فيها الجد عيد لتنتهي الرواية بتصميم توماس على الاستمرار في الزيارة وتعلّم اللغة العربية (ص ١٠٩).

في الرواية حرصت المؤلفة على أمرين غير مألوفين. فقد وضعت في الحوار الكثير من التعابير العربية (عفوا، مرحبا، عمّة، مدرسة، أهلا وسهلا، بدّك تشرب قهوة؟ اسكتْ، هُس! بعدين... إلخ) جمعت ما بين الفصحى والعامية لتوحي بمعرفتها بالمنطقة ولغتها وثقافتها، ولكنها كانت أحيانا تشمل بعض الأخطاء التي لا تتّسق مع النسق أو الأصل العربي. وأما الأمر الآخر فيتمثل في حرصها على وضع العديد من الصور الفوتوغرافية، التي حرصت على أن تكون من بداية القرن العشرين التي تدور فيها الأحداث عن الثورة العربية والأمير- الملك فيصل ومعركة ميسلون... إلخ)، مما يجعلها مع الحبكة المفتعلة أقرب إلى رواية مناسبة لليافعين أو الشباب، دون أن يغيب عن هذا هدفها المباشر: النجاح في جذب الشاب توماس إلى أصوله العربية وقراره بتعلم لغة أمه السورية.

ملاحق

(١) بيان تأسيس الحكومة العربية في ٥/ ١٠/ ١٩١٨.

(٢) خطبة سمو الأمير فيصل في دار الحكومة بالشام.

(٣) قرار المؤتمر السوري المقدم إلى لجنة كينغ -كراين في ٣ تموز ١٩١٩.

(٤) تقرير مجلس الشورى إلى لجنة كينغ -كراين في تموز ١٩١٩.

(٥) قرار المؤتمر السوري بإعلان استقلال سورية، والمناداة بسمو الأمير فيصل بن الحسين ملكا عليها.

(٦) مبايعة رؤساء الطوائف المسيحية وحاخام اليهود للملك فيصل بن الحسين في دمشق ٨/ ٣/ ١٩٢٠.

(٧) الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي التي وضعتها لجنة المؤتمر السوري.

(٨) القانون الأساسي للمملكة العربية السورية الذي نوقش في المؤتمر السوري وأقرت أهم بنوده حتى ١٧ تموز ١٩٢٠.

(١)

بيان تأسيس الحكومة العربية

في ٥/ ١٠/ ١٩١٨م

إلى أهالي سورية المحترمين:

أشكر جميع السوريين على ما أبدوه من العطف والمحبة وحسن القبول لجيوشنا المنصورة، والمسارعة للبيعة باسم مولانا السلطان أمير المؤمنين الشريف حسين نصره الله، ثم أبلّغهم المواد الآتية:

١- تشكّلت في سورية حكومة دستورية عربية، مستقلة استقلالا مطلقا لا شائبة فيه، باسم مولانا السلطان حسين شاملة جميع البلاد السورية.

٢- قد عهدتُ إلى السيد رضا باشا الركابي بالقيادة العامة للحكومة المذكورة؛ نظرا لثقتي باقتداره ولياقته.

٣- تتألف إدارة عرفية لرؤية المواد التي يحيلها القائد إليها. بناء عليه، أرجو من الأهالي الكرام المحافظة على الهدوء والسكون، والطاعة للحكومة الجديدة والانقياد لأوامرها، والإصغاء لتبليغاتها، وأبلغكم بأني سأكون شديد العقاب على من يجرؤ على مخالفة أوامرها والعبث بقوانينها، وإيقاع العراقيل في سبيل رقيّها وسيرها.

ولذلك، فإني آمل من أهالي سورية الذين برهنوا على محبتهم لنا بترحيبهم بنا، بأن يكونوا مثالا حسنا للطاعة والسكون، حتى يثبتوا للعالم أجمع أنهم أمة لائقة بالاستقلال، قادرة على إدارة شؤونها بنفسها.

وليعلم جميع الناس أن حكومتنا قد تأسّست على قاعدة العدالة والمساواة، فهي تنظر إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظرا واحدا، لا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي، فهي تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتحكيم

دعائم هذه الدولة التي قامت باسم العرب، وتستهدف إعلاء شأنهم، وتأسيس مركز سياسي لهم بين الأمم الراقية.

والله نسأل أن يوفقنا جميعـاً إلى ما فيه خير العرب، وإعلاء كلمتهم والسلام.

في ٥ تشرين أول سنة ١٩١٨

التوقيع:

الشريف فيصل

المصدر: ساطع الحصري، يوم ميسلون – صفحة م تاريخ العرب الحديث، بيروت، مكتبة الكشاف، د. ت، ص ص ١٩٤–١٩٥.

(٢)

خطبة سمو الأمير فيصل في دار الحكومة بالشام
(أخذت حرفيًّا)

أعماله في المؤتمر- الاستقلال التام للعرب- الحكم الديمقراطي في البلاد- طلب مؤازرة الأمة- زعماء العرب يلقون إليه مقاليد أمورهم

أيها الإخوان

أتشرّف بأن ألقي بعض كلمات على مسامعكم الكريمة، وهذه الكلمات ستكون تاريخية بالنسبة لحياة الأمة العربية الجديدة في ماضيها واستقبالها. وأرجو العفو والعذر إذا سمعتم بعضَ أغلاط تقع مني في أثناء الحديث لكوني لست من رجال هذا الموقف، وأرجوكم أن تنظروا إلي بعين العذر. وقد دفعني إلى الكلام:

أولاً- إن أكثر هؤلاء الكرام الذين أتشرّف بمخاطبتهم يجتمعون هنا من كافة أنحاء سورية، أتوا إلى بيروت لملاقاتي وأداء التحية باسم جميع المواطنين الذين ينتدبون عنهم لأنهم أتوا ليسمعوا مني ما حصل في الغرب في مؤتمر السلام بخصوص بلاد العرب عامة وسورية خاصة. ولا شك في أنني مكره على إلقاء هذه الكلمات لأطمئن أهل البلاد على بلادهم وعلى استقلالهم، مع أني بعض الأحيان لا يمكنني أن أصرح بكل شيء لبعض الموانع السياسية التي تجبرني على السكوت عنها للوفد القادم. ولما كان أكثر الذوات لا يعرفون ما هي الحركة الثورية التي قامت في الحجاز وما هو السبب، ولربما أنهم قبل يومنا هذا كانت أفكار بعض من لا يعلم السياسة العمومية داعية إلى اتهام هذه الثورة بتهم لا محل لذكرها بقوله إن من قام بها (الحركة) أتى بخيانة للوطن أو للأمة أو للجامعة العثمانية التي كنا من أفرادها. ولكن على انكسار الاتحاديين وتشتت شمل الاتحاد الجرماني علم

المجموع أن من قام بالثورة هو رجل أو رجال عالمون بسير الحركة السياسية والعسكرية في العالم، وأنّ من قام بهذه ما قام إلا لحفظ قسم من جسم البلاد العثمانية وإنقاذه مما سيقع بعد الحرب. ولا شك أن المسؤول في الحركة، أي الحركة الثورية العربية، هو أولاً والدي ثم الحجازيون الذين قاموا بها فعلاً. أما(الـ)مادة فالمسؤولية على السوريين الذين شوّقوا الحجازيين على القيام بها، فترى، ولله الحمد، أن الفخر، وإن كان أولاً للحجازيين، فهو فخر للجميع لأن هذه الثورة هي قومية لا يمكن أن نسندها إلا إلى الأمة جمعاً. ثم أن والدي قام بالثورة في أثناء النزاع العظيم الدنيوي بعد ما رأى أن الأتراك انقادوا إلى التيار الألماني وأوردوا الأمة العثمانية موارد الهلاك، رأى أن دوام العرب في الحرب مع الأتراك المتحدين مع الألمان سيوقع البلاد التركية في ذات الموقع، وأراد أن الأمة العربية التي طالما تمنّت قبل هذا الخروج من نير الاستبداد والنهوض إلى ما كانت عليه في سابق التاريخ فقام بالحركة بعد أن أتيتُ إلى سورية وقابلتُ بعض الرجال الذين منهم كثيرون في مجلسنا هذا، سواء من البدو أو الحضر، عقب مجيئي إلى هنا، ولا شك في أنهم يذكرون ذلك. بعد مجيئي إلى هنا رأيت الأفكار السورية ميّالة إلى التخلّص من الترك، وكان والدي ينظر إلى العرب وإلى الجامعة السورية نظر اليأس لأننا كنا لا نعلم ما يقع، لأن الأمة كانت غير حاضرة للقيام بهذا العمل العظيم.

لما وصلتُ إلى دمشق ورأيت ما رأيته من رجال الثورة رجعتُ إلى الحجاز وأخبرتُ والدي كيف أنهم قاموا بواجبي وعليه قام. ولكن تقدير الباري جعل السوريين في موقف لا يمكّنهم من مؤازرة بما قام به لأسباب تعلمونها، وهو ضغط الأتراك ومظالمهم، تلك الحالة التي سيسطر التاريخ من قتل ونفي واستشهد فيها من السوريين بخط ذهبي.

قام والدي وفكّر فيما يقع على الحجاز والحجازيين من القيام ضد الأتراك ولم يتيقن من النتيجة، إلا أنّ الباري، سبحانه وتعالى، يسّر هذه الأمور فجلا الأتراك عن سورية كافة.

لا شكّ أنه قبل ذلك أتى ببعض مذاكرات أو معاهدات بينه وبين الأمم المحالفة، أمم الحلفاء، واتكالاً على الباري، سبحانه وتعالى، وعلى العهود التي أخذها قام إلى أن أنهى

الحرب وبدأ في الصلح. أتيتُ عن والدي إلى باريس عقب جلاء الأتراك، ولتنفيذ الخطط العسكرية في البلاد المحتلة جُعلت البلاد السورية مقسّمة إلى ثلاث مناطق وهذا لتنفيذ الخطط العسكرية ليس إلا، وأسّست الحكومة العربية العسكرية في داخلية سورية وهي ليست حكومة دائمة. ولذلك ذهبتُ إلى المؤتمر الذي انعقد في باريس لأخذ كلّ مستحقّ حقّه. وصلتُ باريس ودخلتُ المؤتمر وجمعية الأمم لبثّ رغائب الشعب على قدر اجتهادي، وتمكّنتُ من قول ما أريد. وعند ذهابي رأيتُ أمم الغرب في حالة جهل عميق عن العرب. كانوا لا يعرفون العرب إلا بالتاريخ. كانوا يعرفون عن حكايات ألف ليلة وليلة ليس إلا. كانوا يظنون العرب عبارة عن الأمم السالفة العربية، ولا يفتكرون بوجود الأمم العربية الحاضرة، ولا يعرفون شيئًا عن الأفكار السامية والنهضة التي حصلت فيها. يفتكرون العرب هم عبارة عن العرب البادية الذين يسكنون الصحراء، وأما باقي سكان البلاد المعمورة فهم يعدّونهم غير عرب. ولا شك أن جهلهم هذا جعلني أصرف وقتًا طويلاً لأفهّم هذه الأمم الحقيقة، وأثبت أن العرب أمة واحدة تقطن في البلاد التي تحدّها البحار من الشرق والجنوب والغرب وتحدّها جبال طوروس من الشمال.

قلت هذا للمؤتمر، وأخبرتهم بمقاصد العرب ونواياهم. وبما أنهم قاموا لإنصاف المظلوم، فبعد أن فهموا المقاصد والمطالب وما فعله العرب من المعاونة للحلفاء في هذا الحرب اعترفوا باستقلال العرب مبدئيًا. ولكونهم ليسوا عالمين الدرجة التي حازتها الأمة العربية اليوم من الرقي الأدبي والسياسي ولتأمين السلم في البلاد بأجمعها رأوا أن ينتدبوا هيئة دولية لترى الحقيقة بأبصارها وها هي قادمة إليكم.

كانت مدافعتي عن بلاد العرب على قسمين:

القسم الأول - أن العرب عرب لا يمكن تجزئتهم.

القسم الثاني- بما أن البلاد العربية بين سكانها اختلافات في طبقات العلم والتعليم ليس إلا، فإن الظروف ليست كافية لتجعلهم أمة واحدة وحكومة واحدة، لذلك رأيت الدفاع كما يلي:

إن سورية والحجاز والعراق قطعات عربية وكل قطعة فيها يطلب أهلها الاستقلال، وقلتُ أن نجداً والبلاد المساوية للحجاز من الأقطار العربية هي تابعة للحجاز ليس إلا وهذه يرأسها والدي. أما سورية فيجب أن تكون مستقلة، وكذلك العراق يريد استقلاله ولا يريد معاونة أو حماية. نحن لا نرضى في سورية أن نبيع استقلالنا بما نحتاج إليه من المعاونات في ابتداء تشكلنا، بل إن الأمة السورية هي أمة تريد أن تستقل وتأخذ ما تحتاجه من المعاونة بثمنه، أي بدراهم معدودات.

دافعتُ هذا الدفاع ولا حاجة إلى غير ذلك، ولأن مجلسي هذا هو خاص بسورية فإنني أقول عن سورية: دافعتُ عن سورية بحدودها الطبيعية، وقلت إن السوريين يطلبون استقلال بلادهم الطبيعية ولا يريدون أن يشاركهم فيه شريك.

وقد توفقنا والحمد لله. العراق بلاد مستقلة بلا علاقة بسورية، كما أن سورية لا علاقة لها بسائر البلاد العربية، مع أن العرب أمة واحدة. وكلنا يعلم أن المقاطعات العربية بالنسبة للتاريخ والجغرافيا والصلات القومية هي بلاد واحدة، وأن هذه المقاطعات تكون جماركها ومصالحها الاقتصادية موحدة لا حاجز يحجز المناسبات الودية والاقتصادية بينها.

كانت مدافعاتي عن البلاد بهذه الصورة، وكانت الأمم تنظر إلى طلباتي نظر الارتياح والقبول. وما حصل من الجدال ما هو إلا من عدم فهم تلك الأمم مقاصد العرب ونواياهم خوفاً من وقوع مالا تحمد عقباه بما بذره الأتراك، ولكون الأمم الغربية تنظر إلى المجموع التركي العثماني بوصفه مجموعا واحدا، وما يحصل من الأتراك يظنونه من العرب لأنهم لا يعتدّون بوجود العرب. وهذه المشكلات التي صادفتها من عدم علم ليس إلا، وهب أن علموا ما هو حاصل وما هي مقاصد السوريين، فقد أذعنوا وأعطوا كل مطالب السوريين. وها أنا بين أيديكم قد قدمتُ إليكم من مؤتمر السلم أبلّغكم ذلك، وستصل إليكم الهيئة الدولية وتخبركم بما أخبرتكم به. ويتطلب منكم أن تعربوا لها عن ضمائركم بأية صورة كانت، لأن الأمم لا تريد اليوم أن تحكم أمة أخرى إلا برضاها إن أرادت الحكم الذاتي أو

العبودية. وقد جعلت جمعية الأمم مانعاً للحرب ووكلته بحل الاختلافات والنظر فيها. وسيكون للعرب مندوب في جمعية الأمم هذه التي تنظر إلى ما هو حاصل أو ما يحصل بين الأمم من الاختلافات بعد رجوع هذه الهيئة، التي سيبدي كل شعب من الشعوب التي كانت تحت يدي الترك، وتعلن مطالب العرب وغيرهم إما استعباداً أو حكماً ذاتياً استقلالياً، على قدر علم وعرفان واقتدار الأمم التي انسلخت عن الأتراك.

فاليوم الموقف هو بيدكم. إنّ التسويات الخارجية قد تمّت بفضل الباري، سبحانه وتعالى، وبحسن نية من حالفنا من الدول العظام الذين لا يمكنني أن أفرق بين الواحدة والأخرى في حسن النية وهم بكل ارتياح قد قبلوا ما نثرت بين أيديهم من الأقوال.

أنا الآن سأبتدئ في قولي عما يجب علينا عمله، ولكن قبل كل شيء يلزمني أن أرجع ثانياً إلى الماضي فأقول:

إن الثوار قاموا ولم يستشيروا الأمة لعدم مساعدة الوقت، فتحملوا المسؤولية وعملوا ما عملوه حتى اليوم.

والآن ذكرتُ ما حصل في السابق إلى تاريخنا هذا، وأريدُ ممن حضر من ممثلي الأمة الذين في حالتهم الحاضرة ليسوا ممثليها بالصورة الحقيقية، ولكنهم بموقعهم الأدبي يمثلون الأمة تمثيلاً معنوياً، أطلبُ منهم أن يصرّحوا لي بأفكارهم وأن يقولوا لي هل ما قمنا به في السابق هو حسن أم لا؟ (فأُجيب الأميرُ على سؤاله «حسن حسن» وأعقب بالتصفيق والهتاف).

وهل هو موافق لرغائب الأمة أم لا؟ (فأجابه الحضور «موافق موافق» مع الهتاف الشديد). وهل أعمالنا هي مقرونة برضا الأمة أم لا؟ فأجاب الجميع:«نعم نعم، وكل الرضا وفوق الرضا» (تصفيق وهتاف).

هذه أعمالنا في السابق، ولكن بعد اليوم يجب على رجال الثورة أو رجال الحكومة الحاضرة (قولوا ما شئتم) أن يظلوا سائرين بأعمالهم لأننا إلى الآن ما تمكّنا من تشكيل

حكومة أساسية. ولكن بما أن الوقت ساعد واجتمعت هذه الوفود فلا يمكنني أن أرجعهم قبل الاطلاع على أفكارهم الخصوصية

هل يريدون أن نداوم على عملنا أم لا؟ الجواب: ندوام نداوم نداوم (مع الهتاف).

هل الأمة معتمدة على من هو قائم بأمرها أم لا؟ فأجابوه: «معتمدة معتمدة معتمدة».

أرجوكم الإصغاء لبعض كلمات تجول في خاطري.

هل تسمح الأمة بأنني أدير الحركة السياسية الخارجية والداخلية بعد اليوم أم لا؟ («نعم نعم نعم» مع تصفيق شديد). (وهنا قوطع بالهتاف الشديد وقال الجمع «فليحيَ أميرنا فيصل» تكراراً ويتكلم بعض الحضور باختصار) ثم عاد إلى الكلام فقال:

أشكر هذه الهيئة وأشكر هؤلاء الذوات على ما هم ناظرون إلي به من الارتياح والطمأنينة، ولكنني أيضًا أجلب نظرهم إلى مسألة وهي:

لا شك أن الوكيل أو الشخص الذي يدافع في الحقوقيات لا يمكنه المدافعة عن حقوق موكّله إلا إذا كان بيده وثائق تخوّله ذلك. كذلك السياسيون لا يمكنهم الدفاع عن الأمة إلا إذا كانوا حائزين على الشروط التي تمكّنهم من العمل. فالهيئة الحاضرة تسأل الأمة هذا السؤال وتريد الإجابة عليه وهو:

هل الأمة تؤيد كل أعمالي في الداخل والخارج قولاً وفعلاً؟ وهل تساعدني بإعطاء جميع ما أطلب منها بدون شرط ولا قيد أم لا؟ فأجيبَ «نعم لك الأمر....».

هذا الذي أريد، لا شك أن هذه النقطة الأساسية التي تكون مستنداً للشخص أو للذوات أو للهيئة التي سيعملون لتدبير الشؤون بعد اليوم إلى حين انعقاد المؤتمر السوري، الذي سينعقد في هذه الأيام. ولكن لكي أعمل إلى ذلك الوقت يلزمني الاعتماد، وقد طلبته منكم وأعطيتموني إياه وسأعمل.

أرجو الباري (سبحانه) أن يوفقنا إلى ما فيه الخير، وأني أريد من الأمة أن تنظر إلي بالنظر السابق. وأنتظر من الأمة أن لا تغتر وتقول الأمم أعطتنا استقلالنا، فإن اعتراف تلك الأمم ما هو إلا اعتراف معنوي لا يعطينا شيئًا بأيدينا أبداً. فالأمر بيد الأمة وعليها القيام،

وإن لم تقم واتبعنا الأهواء وقلنا نحن مستقلون وكل منا تقاعد عن واجبه الوطني فلا استقلال لنا.

أقول هذا لأني رأيت الأمة عند قدومي قابلتني بكل ترحيب، وأريد أن الأمة تؤيد أقوالها بفعلها إذا طلبتُ منها ما تقول.

هذا طلبي وهو مختصر جداً، ولعدم علمي بما سأطلبه لا يمكن أن أقول شيئاً. ولكن بعد أخذي التفويض من الأمة فإنني على قدر ما أراه من الحاجة سأطلب من الأمة أن تؤازرني معاً. فقام أحد موفدي حوران (سعد الدين أفندي الخليل) وقال إن حوران تقدّم لسموه ما يطلب. وقام موفد آخر وتكلم بحماسة شديدة. ثم قام أحد موفدي فلسطين وقال أن دماء الفلسطينيين وأموالهم للأمير. وقال أحد موفدي العامريين «إنا قد لبسنا للحرب. فنحن وجميع العرب غدونا من لم يقتل فليمت». فقال له الأمير: أرجوك التوقف لأن ما قيل بلسان العموم، أريد أن ينتدب أحد منكم للكلام. فقام الزعيم العربي الشيخ نوري الشعلان فاستأذن من الأمير وتكلم بكلام حماسي مؤثر وقال:نضرب القول بالفعل إلخ فحدثت ضجة، إلى أن بدا من الأمير أنه يريد الكلام. قال: كلامي أوجّههُ إلى سكان دمشق، فأريد من الدمشقيين أن يجيبوا ثم أسأل كل فئة فرداً فرداً فليخبرني أهل دمشق. فتكلم أحد الدمشقيين بلهجة ملؤها الإخلاص.

ثم سأل الأمير غبطة بطريرك الروم الأرثوذكس فأجابه «اعتمدنا على حضرتكم في جلسة قبل هذه على شرائط لم تغرب عن ذاكرتكم الشفافة ونحن على ذلك مستمرون».

ثم سأل بطريرك الروم الكاثوليك فقال: «نحن تحت أمر سموّك ونصادق على قول غبطة بطريرك الروم الأرثوذكس».

وسئل مطران السريان أيضاً فأعاد الكلام عينه. وسأل الأمير كل وفد بدوره فقال واحد من كل من وفود بعلبك وحمص وجبل لبنان وحلب والمعرة وبيروت والشراكسة وصيدا واللاذقية والسلط ومسلمي جبل لبنان ودروزه وحصن الأكراد والبلقاء. وقام أيضاً حاخام

يهود دمشق مظهراً أشد عواطف الوطنية والمفاداة في سبيل الأمير المفدى. ثم تلاه مطران الأرمن وتكلم بالتركية شاكراً معاونة العرب للأرمن عنه.

واستأنف الأمير للأمة فقال: لا شك أنني بعد ما أخذت هذا الاعتماد من هذه الهيئة سأداوم وأثابر على أعمالي كما سبق لحين انعقاد المؤتمر العام الذي أخبرتكم عن انعقاده في هذه الأيام، والذي سيسنّ القوانين التي توضع لإدارة شؤون سورية كافة.

ولا شك أن فكري في إدارة سورية هو بأنني أرى مطالب الأقلية من الشعب تكون مرجحة على آراء ورغائب الأكثرية. وهذا أولا بالنسبة لما بذل الأتراك من الشقاق والنفاق بين العناصر. فالبلاد ستقسّم إلى مناطق بموجب الحالة الجغرافية والسياسية التي اكتسبها السكان بالنسبة إلى اختلاف مناطقهم. وإنني أعلم يقينا أن القسم الجنوبي من البلاد السورية لا يدار كما يدار الساحل، ولا يدار الساحل كما يدار داخل سورية مثلاً وحوران وجبل الدروز والمنطقة الجنوبية. وقولي هذا قول شخصي لأنني فرد ولكنني أؤثر على المجموع بما له من الاعتماد علي، وإن شاء الله أرى منهم اعتماداً دائماً ويأخذون أقوالي يعملون بها لأن النتيجة حسنة إن شاء الله (تصفيق وسكون برهة).

وإني أطلب من الجميع كبيراً كان أم صغيراً أن يعتمدوا على الباري (سبحانه) ثم على من هو منهم، أي شخصي الحقير، لأني سأدافع عنهم وسأنظر إليهم على اختلاف أديانهم نظرة واحدة.

لا تفريق عندي بل أرى الصالح والمتعلم مقدمين في نظري.

أقسم على هذا بشرف آبائي وأجدادي، كما أني أطلب من الأمة أن لا تنظر إلى شخصياتها في المعاملات العامة، وليس لأحد منا أن يقول كنت كذا ناظراً لشأنه العائلي، بل لينظر كل منا إلى النفع العام في جميع الأمور التي يجب أن تقدّم على المصالح الخاصة. ولا شك أن الشخص بذاته محترم عند الجميع، ولكن العمل يجب أن يكون بالعلم. فقد يكون الرجل وجيهاً في البلاد وهو غير قادر على إدارة وظيفة. فليعلم كلُّ إنسان أنني لا أتحزب لشخص لأنه من عائلة أو أسرة ذات شأن وقوة، بل أنظر إلى اقتداره الشخصي، لا

لمقامه الاجتماعي في الأمة، فأستخدمه في العمل الذي يليق به لأن الحرمة الشخصية معنوية والعمل عائد للأمة جميعها، فلا يمكن إدخال الشخصيات في العموميات.

وأرجو أن تعتمد الأمة على الأمم التي حالفتها وناصرتها، والتي لولاها لم نستطع الاجتماع الآن، ولكنا واثقين أن حلفاءنا لا يريدون لنا إلا الفلاح ولا طمع لهم بغير نجاحنا. فعلينا أن نثبت لهم أننا أمة تريد أن تستقل وتحافظ على كبيرنا وصغيرنا وجارنا ومستجيرنا، ومحترم كل من يأتينا من الأمم الغربية لخدمتنا في بلادنا.

هذا وأرجوكم رجاء خاصاً فإنه أمر أساسي في علمنا، وأدعوكم إلى الاتحاد وجمع الكلمة فهذه وظيفة الأمة لا وظيفتي الخاصة وأنا فرد منكم. ولا استقلال لكم إلا إذا لزمتم السكون وعملتم بما أقوله من ما أنتم معتمدوه.

هذه أقوالي وربما أطلتُ أو أخطأتُ، ولو خطبَ في هذا الموقف غيري لتكلّم الساعات الطوال، ولكن عجزي يجعلني أقول: السلام عليكم.

المصدر: جريدة «القبلة» عدد ٢٨٤، ص ٢-٤، مكة ٢٢ شعبان ١٣٣٧/ ٢٢ مايو ١٩٩١

(٣)

قرار المؤتمر السوري المقدّم
إلى لجنة كينغ – كراين في ٣ تموز ١٩١٩

إننا نحن الموقعين أدناه بإمضاءاتنا وأسمائنا أعضاء المؤتمر السوري العام، المنعقد في دمشق الشام والمؤلف من مندوبي جميع المناطق الثلاث الجنوبية والشرقية والغربية، الحائزين على اعتمادات سكان مقاطعاتنا وتفويضاتهم من مسلمين ومسيحيين وموسويين، قد قرّرنا في جلستنا المنعقدة نهار الأربعاء المصادف لتاريخ ٢ يوليو/ تموز ١٩١٩ وضع هذه اللائحة المبينة لرغبات سكان البلاد الذين انتدبونا، ورفعها إلى الوفد الأمريكي المحترم من اللجنة الدولية:

أولا– إننا نطلب الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية التي تحدّها شمالا جبال طوروس وجنوبا رفح فالخط المار من جنوب الجوف إلى جنوب العقبة الشامية والعقبة الحجازية وشرقا نهر الفرات فالخابور والخط الممتد شرقي أبي كمال إلى شرقي الجوف وغربا البحر المتوسط، بدون حماية ولا وصاية.

ثانيا– إننا نطلب أن تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية، مدنية، نيابية، تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة وتُحفظ فيها حقوق الأقليات على أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل، الذي جاهد في سبيل تحرير هذه الأمة جهادا استحق به أن نضع تمام الثقة بشخصه، وأن نجاهر بالاعتماد التام على سموه.

ثالثا–بما أن الشعب العربي الساكن في البلاد السورية شعب لا يقلّ رقيا من حيث الفطرة عن سائر الشعوب الراقية، وليس في حالة أحط من حالات شعوب البلغار والصرب واليونان في مبدأ استقلالها، فإننا نحتج على المادة (٢٢) الواردة في عهد جمعية الأمم، والقاضية بإدخال بلادنا في عداد الأمم المتوسطة التي تحتاج إلى دولة منتدبة.

رابعا- إذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج العادل لاعتبارات لا نعلم كنهها فإننا بعدما أعلن الرئيس ويلسن أن القصد من دخوله في الحرب هو القضاء على فكرة الفتح والاستعمار، نعتبر مسألة الانتداب الواردة في عهد جمعية الأمم عبارة عن مساعدة فنية واقتصادية لا تمسّ باستقلالنا السياسي التام، وبما أننا لا نريد أن تقع بلادنا في أخطار الاستعمار، ولأننا نعتقد أن الشعب الأمريكي هو أبعد الشعوب عن فكرة الاستعمار، وأن ليس له مطامع سياسية في بلادنا، فإننا نطلب هذه المساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية على أن لا يزيد أمد هذه المساعدة عن عشرين عاما.

خامسا- إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من قبول طلبنا هذه المساعدة منها فإننا نطلب أن تكون هذه المساعدة من دولة بريطانيا العظمى، على أن لا تمسّ استقلال بلادنا السياسي التام ووحدتها وعلى أن لا يزيد أمدها عن المدة المذكورة في المادة الرابعة.

سادسا- إننا لا نعترف بأي حقّ تدّعيه الدولة الفرنسية في أي بقعة كانت من بلادنا السورية، ونرفض أن يكون لها مساعدة ويد في بلادنا بأي حال من الأحوال.

سابعا- إننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين وطنا قوميا للإسرائيليين، ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا لأنه ليس لهم فيها أدنى حق، ولأنهم خطر شديد جدا على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي. أما سكان البلاد الأصليون من إخواننا الموسويين، فلهم ما لنا وعليهم ما علينا.

ثامنا- إننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان عن القطر السوري، ونطلب أن تكون وحدة البلاد مصونة لا تقبل التجزئة بأي حال كان.

تاسعا- إننا نطلب الاستقلال التام للقطر العراقي المحرّر ونطلب عدم إيجاد حواجز اقتصادية بين القطرين.

عاشرا- إن القاعدة الأساسية من قواعد الرئيس ويلسن التي تقضي بإلغاء المعاهدات السرية تجعلنا نحتجّ على كل معاهدة تقضي بتجزئة بلادنا السورية أو كل وعد خصوصي

يرمي إلى تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا. ونطلب أن تلغى تلك المعاهدات والوعود بأي حال كان.

هذا وإن المبادئ الشريفة التي صرح بها الرئيس ويلسن لتجعلنا واثقين كل الثقة في أن رغائبنا هذه الصادرة من أعماق القلوب ستكون هي الحُكم القطعي في تقرير مصيرنا. وأن الرئيس ويلسن والشعب الأمريكي الحر سيكونون لنا عونا على تحقيقها فيثبتون للملأ صدق مبادئهم السامية وغايتهم الشريفة نحو البشرية بنوع عام ونحو شعبنا العربي بنوع خاص. وإنّ لنا الثقة الكبرى في أن مؤتمر السلام يلاحظ أننا لم نثر على الدولة التركية، التي كنّا وإيّاها شركاء في جميع الحقوق التمثيلية والمدنية والسياسية إلا لأنّها تحاملت على حقوقنا القومية، فيحقّ لنا رغباتنا بتمامها فلا تكون حقوقنا قبل الحرب أقلّ منها بعد الحرب بعد أن أرقنا من الدماء ما أرقناه في سبيل الحرية والاستقلال، ونطلبُ السماح بإرسال وفد يمثلنا في مؤتمر السلام للدفاع عن حقوقنا الثابتة تحقيقا لرغباتنا والسلام.

المصدر: أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، المجلد الثاني، النضال بين العرب والفرنسيين والإنجليز، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د. ت، ص ص ٤٨-٥٠.

(٤)

تقرير مجلس الشورى
إلى لجنة كينغ – كراين في تموز ١٩١٩

نحن الموقّعين بأسمائنا أدناه أعضاء مجلس الشورى للحكومة العربية بصفتنا من أعيان الأمة السورية، وبحسب وقوفنا على حالة البلاد المادية والمعنوية واختباراتنا الكثيرة وتجاربنا الطويلة في أصول الإدارة وأعمال الحكومة في هذه البلاد، التي ربينا فيها وأشغلنا مراكز مختلفة في دوائرها، نقدّم لحضراتكم هذا التقرير معربين فيه عن رأينا بخصوص شكل الحكومة الذي نعتقد فيه صلاحها ونجاحها.

ونحن على ثقة تامة من أن لجنتكم الموقرة لا تفعل إلا بعوامل الإخلاص ولا تحيد عن جادة الإنصاف الذي هو رائدها، وإنها تعمل بالمبادئ الشريفة التي وضعها حضرة الرئيس ويلسن وأيدها الشعب الأمريكي العظيم لحماية الأقوام الضعيفة وحفظ حرية الشعوب وتحرير الأمم المهضومة والعناصر المظلومة، وفتح بذلك للبشر تاريخا جديدا قائما على دعائم الحق ووضع حدا لمطامع القوي الذي يحاول أن يعلو على جثث الضعفاء، وبذلك أثبتت الأمة النجيبة أنها حَريّة بالعظمة الحقيقية في بني الإنسان وجديرة بالزعامة في مضمار الأخلاق العالية والمبادئ الشريفة الحرة.

بناء على ما تقدّم، نقترح الأمور الآتية:

١. تكون سورية بحدودها الطبيعية من برية سيناء وحدود الحجاز جنوبا إلى جبال طوروس شمالا ومن البحر المتوسط غربا إلى بادية العراق شرقا منطقة واحدة.

وهذا الطلب نراه لازما لحياة الأمة السورية والاقتصادية والاجتماعية؛ لأن الروابط العنصرية وتداخل الحدود وكثرة العلائق الصميمة بين الأهالي تجعل وحدة سورية السياسية أمرا لابد منه. فالبلاد الداخلية لا يمكنها الحياة بدون ساحلها، كما أن

الساحل لا يعيش بدون الداخل، وسكان الساحل والداخل هم شعب واحد بل عائل واحدة بينهم من الصلات ما يجعل تفريقهم أمرا منكرا. هذا فضلا عن صعوبة إدارة الحكومة وتعذر تقرير الأمن إذا تفرقت سورية إلى مناطق تابعة لإدارات مختلفة، ويسهل بذلك قرار المجرمين من منطقة إلى أخرى، وبه يهون ارتكاب الجرائم ويختل الأمن العام، وتتعذر جباية الواردات وتطبيق القوانين المالية بما يحصل عن هذا التفريق من سهولة التهريب بالنظر لطول الحدود الفاصلة وعدم إمكان حمياتها وتنقص واردات الحكومة نقصا فاحشا، ويصبح تنظيم الميزانية متعذرا، هذا فضلا عن المشاكل التي تحصل في جباية الرسوم الجمركية وتقسيمها بين المناطق على نسبة عادلة. وفوق ذلك، فإن مثل هذا التفريق يفضي إلى منازعات ومخاصمات مستمرة على الحدود يؤدي إلى عداوات مؤلمة بين المناطق، وقد يؤول إلى مواقعات دموية تكون سببا لاختلال السلم العمومي. ولذلك، نحن نطلب بإلحاح تأسيس الوحدة السورية.

٢. يكون لسورية الكبرى حكومة مركزية واحدة مستقلة، يرأسها الأمير فيصل عاصمتها دمشق تؤسّس على الأصول الديمقراطية، وتكون مدنية محضة تنفصل فيها السياسة عن الدين، وتجري فيها المساواة مع الحقوق بين جميع الأفراد.
٣. تُقسم سورية الكبرى إلى مناطق تديرها حكومات محلية على قاعدة اللامركزية مرجعها جميعا إلى الحكومة المركزية.
٤. تُنتدب دولة الولايات المتحدة الأميركية لمساعدة حكومة سورية الكبرى وفقا لحقوق الانتداب وواجباته التي يعيّنها مؤتمر الصلح وجمعية الأمم.
٥. تكون مدة هذا الانتداب خمسا وعشرين سنة فقط، وبعد ذلك تكون سورية مستقلة استقلالا تاما في الإدارة والسياسة.

٦. تنظم مقاولة عهدية بين الحكومة المركزية والدولة المنتدبة للمدة المذكورة، تتضمن واجبات الدولة المنتدبة وحقوقها، ويكون إنفاذ هذه المقاولة العهد مضموناً من جمعية الأمم.

وعليه، نلتمس أخذ تقريرنا هذا بنظر الاعتبار، واتخاذ الوسائل الكاملة لبلوغ هذه النتيجة.

المصدر: أوراق فارس الخوري، تنسيق وتحقيق وتعليق: كوليت خوري، ج٢، دمشق، دار طلاس، ١٩٩٧، ص ص ٣٥-٤١.

(٥)

قرار المؤتمر السوري العام بإعلان استقلال سورية والمناداة بسمو الأمير فيصل بن الحسين ملكا عليها

إنّ المؤتمر السوري العام الذي يمثل الأمة العربية السورية في مناطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية (فلسطين) تمثيلا تاما يضع في جلسته العامة المنعقدة نهار الأحد الموافق لتاريخ ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨هـ، وليلة الاثنين التالي له الموافق لتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢٠ القرارَ الآتي:

إنّ الأمة العربية ذات المجد القديم والمدنية الزاهرة لم تقم جمعياتها وأحزابها السياسية في زمن الترك بمواصلة الجهاد السياسي ولم ترق دم شهدائها الأحرار وتثر على حكومة الأتراك إلا طلبا للاستقلال التام والحياة الحرة بصفتها أمة ذات وجود مستقل وقومية خاصة لها الحق في أن تحكم نفسها أسوة بالشعوب الأخرى التي لا تزيد عنها مدنية ورقيا.

وقد اشتركت في الحرب العامة مع الحلفاء استنادا على ما جهروا به من الوعود الخاصة والعامة في مجالسهم الرسمية وعلى لسان ساستهم ورؤساء حكوماتهم وما قطعوه، خاصة من العهود مع جلالة الملك حسين بشان استقلال البلاد العربية وما جهر به الرئيس ويلسن من المبادئ السامية القائلة بحرية الشعوب الكبيرة والصغيرة واستقلالها على مبدأ المساواة في الحقوق وإنهاء سياسة الفتح والاستعمار وإلغاء المعاهدات والسرية المجحفة بحقوق الأمم وإعطاء الشعوب المحررة حق تعيين مصيرها، مما وافق عليه الحلفاء رسميا كما جاء في تصريحات المسيو بريان رئيس وزراء فرنسا بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ أمام مجلس النواب، واللورد غراي وزير خارجية بريطانيا العظمى في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ أمام لجنة الشؤون الخارجية وتصريح الحلفاء في جوابهم على مذكرة الدول الوسطى التي رفعها المسيو بريان بواسطة السفير الأمريكي في باريس، وجواب الحلفاء على مذكرة الرئيس

ويلسن بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩١٧، وبيان مجلس الشيوخ في ٦ منه أيضا وما جاء في الخطاب الذي ألقاه المستر لويد جورج في غلاسكو بتاريخ ٢٩ سنة ١٩١٧.

وقد كان ما قام به جلالة الملك حسين المعظم من الأعمال العظيمة في جانب الحلفاء، هو الباعث الأكبر لتحرير الأمة العربية، وإنقاذها من ربقة الحكم التركي فخلد لجلالته في التاريخ العربي أجمل الآثار وأفضلها.

وقد أبلى أنجاله الكرام مع الأمة العربية في جانب الحلفاء البلاء الحسن مدة ثلاث سنوات، حاربوا خلالها الحرب النظامية التي شهد لهم بها أقطاب السياسة وقواد الجند من الحلفاء أنفسهم وسائر العالم المدني، وضحى العدد الكبير من أبناء الأمة الذين التحقوا بالحركة العربية من أنحاء سورية والحجاز والعراق، فضلا عن ما قام به السوريون خاصة في بلادهم من الأعمال التي سهّلت انتصار الحلفاء والعرب مع ما أصابهم من الاضطهاد والتعذيب والقتل والتغريب، تلك الأعمال التي كان لها الأثر الكبير في انكسار الترك وجلائهم عن سورية، وانتصار قضية الحلفاء انتصارا باهرا حقّق آمال العرب بوجه عام، والسوريين منهم بوجه خاص، فرفعوا الأعلام العربية، وأسّسوا الحكومات الوطنية في أنحاء البلاد قبل أن يدخل الحلفاء هذه الديار.

ولما قضت التدابير العسكرية بجعل البلاد السورية ثلاث مناطق، أعلن الحلفاء رسميا أن لا مطمع لهم في البلاد السورية، وأنهم لم يقصدوا من مواصلتهم تلك الحروب في الشرق سوى تحرير الشعوب من سلطة الترك تحريرا نهائيا، وأكدوا أن تقسيم المناطق لم يكن إلا تدبيرا عسكريا مؤقتا، ليس له تاثير في مصير البلاد واستقلالها ووحدتها، ثم أنهم قرّروا ذلك رسميا في الفقرة الأولى من المادة الثانية والعشرين من معاهدة الصلح مع ألمانيا، فاعترفوا فيها باستقلالنا لما وعدوا به من إعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها، ثم أرسلوا اللجنة الأمريكية للوقوف على رغائب الشعب، فتجلّت لها هذه الرغائب في طلب الاستقلال التام والوحدة التامة.

وقد مضى نحو عام ونصف والبلاد ما تزال رازحة تحت الاحتلال والتقسيم العسكري الذي ألحق بها أضرارا عظيمة وأوقف سير أعمالها ومصالحها الاقتصادية والإدارية وأوقع الريبة في نفوس أبنائها من أمر مصيرها، فاندفع الشعب في كثير من البلاد وقام بثورات أهلية منتفضا على الحكم العسكري الغريب، ومطالبا باستقلال بلاده ووحدتها.

فنحن أعضاء هذا المؤتمر رأينا، بصفتنا الممثلين للأمة السورية في جميع أنحاء القطر السوري تمثيلا صحيحا نتكلم بلسانها ونجهر بإرادتها، وجوب الخروج من هذا الموقف الحرج استنادا على حقنا الطبيعي والشرعي في الحياة الحرة، وعلى دماء شهدائنا المراقة وجهادنا المديد في هذا السبيل المقدس وعلى الوعود والعهود والمبادئ سالفة الذكر، وعلى ما شاهدناه ونشاهده كل يوم من عزم الأمة الثابت على المطالبة بحقها ووحدتها والوصول إلى ذلك بكل الوسائل فأعلنّا بإجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالا تاما لا شائبة فيه على الأساس المدني النيابي وحفظ حقوق الأقلية، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود، أو محل هجرة لهم.

وقد اخترنا سمو الأمير فيصل ابن جلالة الملك حسين، الذي واصل جهاده في سبيل تحرير الأمة التي ترى فيه رجلها العظيم، ملكا دستوريا على سورية بلقب صاحب الجلالة الملك فيصل الأول، وأعلنا إنهاء الحكومات العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث، على أن تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية مسؤولة تجاه هذا المجلس في كل ما يتعلق بأساس استقلال البلاد التام، إلى أن تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي، على أن تدار مقاطعات هذه البلاد على طريقة اللامركزية الإدارية، وعلى أن تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في كيفية إدارة مقاطعاتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة، بشرط أن يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي.

ولما كانت الثورة العربية قد قامت لتحرير الشعب من حكم الترك، وكانت الأسباب التي يستند إليها في استقلال القطر العراقي، وبما أن بين القطرين صلات وروابط لغوية

وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية تجعل أحد القطرين لا يستغني عن الآخر، فنحن نطلب استقلال القطر العراقي استقلالا تاما، على أن يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي اقتصادي.

هذا وإننا باسم الأمة العربية السورية التي انتابتنا عنها، نحتفظ بصداقة الحلفاء الكرام، محترمين مصالحهم ومصالح جميع الدول كل الاحترام، وأن لنا الثقة العامة بأن يتلقى الحلفاء الكرام وسائر الدول المدنية عملنا هذا المستند إلى الحق الشرعي والطبيعي في الحياة، فيما نتحققه فيهم من نبالة القصد وشرف الغاية فيعترفوا بهذا الاستقلال، ويجلي الحلفاء جنودهم عن المنطقتين الغربية والجنوبية، فيقوم الجند الوطني والإدارة الوطنية بحفظ النظام والإدارة فيها، مع المحافظة على الصداقة المتبادلة، حتى تتمكن الأمة العربية السورية من الوصول إلى غاية الترقي، وتكون عضوا عاملا في العالم المدني.

وعلى الحكومة السورية التي تتألّف استناداً على هذا الأساس تنفيذ هذا القرار.

المصدر: يوسف السيوفي، ذكرى استقلال سورية، القاهرة، مطبعة برلادي، ١٩٢٠.

(٦)

مبايعة رؤساء الطوائف المسيحية وحاخام اليهود للملك فيصل ابن الحسين في دمشق ٨/ ٣/ ١٩٢٠

باسم الله

إننا نحن الواضعين إمضاءاتنا وأختامنا بذيله الرؤساء الروحيين للملل التابعة لنا نقرّر مايأتي:

لما كان قد وقع اختيار الأمة السورية على تمليك سمو الأمير فيصل بن جلالة الملك حسين الأول على سورية بحدودها الطبيعية حضرنا اليوم في دار بلدية دمشق لتأدية فرض المبايعة. فبالأصالة والنيابة نقرّ بأنه مع مراعاة الشروط السبعة التي ارتبطنا فيها مع سموه في أول مقابلة بيننا يوم الاثنين في السادس عشر من تشرين الأول ١٩١٨ وهي: طاعة الله، احترام الأديان، الحكم شورى على مقتضى القوانين والنظامات التي تُسنّ لذلك، المساواة في الحقوق، توطيد الأمن، تعميم المعارف، وإسناد الوظائف إلى أكفائها، وقبول سموه بها واحدة فواحدة نبايعه ملكا على هذه البلاد متعهدين بالطاعة والإخلاص لجلالته والمعاونة لحكومته بكل ما تصل إليه القدرة. وعليه أعطينا هذا الصك تحت إمضاءاتنا وأختامنا مسترحمين صدور إرادة جلالته بنشره في الجريدة الرسمية، تصديقا منه وقبولا بمضمونه، داعين لجلالته بطول العمر واستمرار التوفيق لما فيه خير البلاد ورقي أهلها.

الاثنين في ٨ آذار سنة ١٩٢٠

حاخام الإسرائيليين يعقوب دانون

وكيل بطريرك الموارنة الخوري بشارة الشمالي

مطران دمشق على السريان إقليميس ميخائيل الخماش

بطريرك الروم الكاثوليك ديمتريوس

بطريرك الروم الأرثوذكس غريغوريوس

الرئيس الروحي للسريان القديم الراهب ميخائيل انطوان

رئيس دار الأرمن بالشام أستور سركسيان

رئيس الأرمن الكاثوليك جرجس

وكيل جماعة بروتستان الروحي في سورية أنيس سلوم

المصدر: الجريدة الرسمية «العاصمة»، عدد ١٠٨، دمشق، ١١ آذار ١٩٢٠، ص ٣

(٧)

مضبطة الأسباب الموجبة لوضع لائحة القانون الأساسي التي وضعتها لجنة المؤتمر السوري العام

حضرات مندوبي البلاد وممثليها في المؤتمر السوري العام:

إنّ أمتنا السورية اليوم تتأهب لحياة استقلالية جديدة. وإذا كانت راغبة في تحقيق أمانيها الحقة ببذل كل ما لديها من حول وقوة، فقد ارتأى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل المعظم أن يضع المؤتمر السوري العام، الذي يضمّ لفيفا من ممثلي الأمة والحائزين على ثقتها من عموم أنحاء البلاد، قانونا أساسيا للمملكة السورية الجديدة، تتخذه دستورا في تنظيم أمورها الداخلية، وتعيين شكلها الجديد الذي تتجلى به روح الرعاية، والمحافظة بنوع خاص على حقوق الأقليات من المواطنين. وأفاض سموه العالي ببيان شدة الحاجة إلى هذا القانون، وضرورة تدوينه منذ الآن، ليكون سلاحا مدنيًّا تتقي به الأمة، وهي في بداية استقلالها صدمات السياسة الاستعمارية التي يتذرع دعاتها بوسائل وهمية للاستئثار بالسلطة في بلادنا تحت أسماء مختلفة كالوصاية والتدريب والانتداب والتهذيب أو الحماية وما شاكل ذلك، وليكون برهانا جليا لدى العالم المتمدن على أن السوري كما أنه على جانب لا يستهان به من الرقي فهو على استعداد لأن يخطو خطوات واسعة في سبيل إصلاح شؤونه، وتنظيم إدارة بلاده بنفسه، من غير أن يحتاج إلى وصي أو ولي يقبض على زمام أموره، ولا سيما أنه قد جاهد الجهاد المجيد حتى رفع عن عاتقه نير الاستعباد، وتاقت نفسه للحياة الحقيقية، حياة الحرية والاستقلال. ووافق المؤتمر على ضرورة وضع هذه اللائحة القانونية، على أن يصير تدقيقها في مجلس المؤسسين (نواب الأمة) التشريعي، الذي سيعقد في العاصمة، ونشرها بعدئذ قانونا أساسيا مرعي الإجراء، نافذ الأحكام. وانتخبت لجنتنا المؤلفة من عشرين عضوا من أعضائه لإعداد اللائحة المذكورة، وتقديمها لهيئة المؤتمر العامة للنظر فيها، وتقرير قبولها بعد التدقيق والتحرير الذي تحصل عليه

الموافقة ويراه ضروريا. فباشرت اللجنة عملها بكل جد ونشاط باحثة منقبة في أحدث مدونات الحقوق الأساسية، مقتبسة كل ما رأته ملائما لحالة البلاد وأهلها، وضامنا لاستقلالها ونجاحها، ومؤيدا لحرية أبنائها، وليكون سهل التطبيق من غير أن ينشأ عنه في إدارة الأعمال أقلّ خلل، وأن يلحق بأحد من جراء أحكامه أدنى ضرر، حتى أتمت تنظيم اللائحة بما في وسعها من الجهد وهي ترفعها للهيئة العامة ليرى كل مفكر من أبناء الأمة رأيه فيها، فيقرر قبولها ونشرها وتكون برهانا ساطعا على نيات الشعب السوري الحر، وأمانيه الحقة المبنية على أساس العدل والمساواة، وحب التدرج في مراقي الحياة الاستقلالية، كمن تقدّمه من الشعوب الراقية، ليبلغ بذلك ذرى مجده القديم الذي لم تزل آثاره باقية للعيان في سائر أقطار المعمورة.

أما اللائحة، فتحتوي على اثني عشر فصلاً، الأول منها في المواد العمومية، والثاني في حقوق الملك، والثالث في حقوق الأفراد والجماعات، والرابع في الحكومة العامة واختصاصاتها، والخامس فيما يتعلق بالمجلس العمومي، أي النواب والشيوخ، والسادس في المحكمة العليا، والسابع في مالية المملكة، والثامن في ديوان المحاسبات، والتاسع في الموظفين، والعاشر في المحاكم، والحادي عشر ينص على المقاطعات، والثاني عشر في مواد شتى لا بد منها.

وقد سلكت اللجنة في عملها هذا سبيل الباحث المدقق عن الأصول والأساسات، التي تتجلى بها الحياة الديمقراطية، مع ملاحظة حالة البلاد والشعب على اختلاف مذاهبه ومشاربه، وتذرّعت بما يلائم ذلك من الاحتياطات والتقييدات، التي لا مندوحة عنها حرصا على المصلحة العامة وحياة الوطن العزيزة بصورة ليس فيها إفراط بالحرية الشخصية، ولا تفريط في حقوق الأفراد والجماعات، مع حفظ الموازنة بقدر الإمكان بين الأمة والحكومة لتأمين سير النظام من غير عوائق تقف في سبيل القوانين. فجعلت القرار التاريخي الذي وضعته هيئة المؤتمر العامة في مستقبل البلاد السورية، وأيّدته أغلبية الشعب المطلقة في عموم الأنحاء أساسا لشكل الحكومة. فوضعت مواد أيّدت فيها الحكم النيابي

المدني، الكافل للمساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، بحيث لم يدع ثمة فرقا بين الوزير وغيره من عامة الناس في الجرائم العادية والحقوق الشخصية والتضمينات المالية، إذ من مقتضاه أن تجري محاكمته بهذه الأمور في المحاكم العمومية كسائر الأفراد، والضامن لحرية الرأي والانتخاب والمدافعة عن الحقوق وحرية الاجتماع والمراسلة والتدريس والطباعة والنشر والخطابة واستقلال المحاكم والحكام وصيانة حقوق الموظفين والمساكن والأموال من أي تجاوز يُحتمل وقوعه، ومنع السخرة والنفي الإداري، ومنع استيفاء أي مبلغ كان من أي شخص كان باسم إعانة أو رسم بدون مسوغ قانوني، ومنع تشكيل محكمة أو لجنة ما عدا المحاكم القانونية ولجان التحكيم التي ينص عليها القانون، إذ لا يُخفى أن ذلك يمنع استبداد الموظفين والحكام في أمور الشعب ومصالحه.

هذا ومع أن طراز الحكومات النيابية لا يخلو من محاذير عند بعض الشعوب لا يمكن إنكارها، غير أن اللجنة رأت أن هذا النوع من الحكم أكثر ملاءمة لشعبنا السوري، وهو الذي قبلته هيئة المؤتمر العمومية بقرارها المودع إلى اللجنة الأمريكية. ولا ريب في أنّ هذا الشكل يجعل الأمة تعتاد على الحاكمية الملِّية تجاه الحكومة بعد أن قضت أيامها أمام حكومة قوية مستبدة. ولم تر اللجنة بدا من قبول هذا الشكل في الظروف الحاضرة، حتى إذا حصلت فيما بعد الموازنة التامة بين الشعب والحكومة يمكن حينئذ التوسل لتعديله بشكل جديد، وهو طراز الحكم الذي ما يزال موضوع البحث عند علماء الحقوق دفعا للمحاذير التي يرونها ناشئة عن الحكم النيابي في بعض الأحيان.

ولهذا، فقد جعلت المادة الأولى من اللائحة «أن حكومة البلاد العربية السورية حكومة ملكية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام».

أُريدَ بذلك أن تكون البلاد نيابية مدنية، تتجلى فيها حاكمية الأمة لتكون حاكمة نفسها بنفسها، وألا يترك للعوامل الدينية البحتة مجال في السياسة والأحكام العمومية، مع احترام

حرية الأديان والمذاهب التي في البلاد بلا تفريق بين طائفة وأخرى، والاحتفاظ بما يتعلق بالاعتقادات المذهبية والمعاملات الشخصية، حتى تبقى حرة تبعـًا للطقوس والتعاليم الدينية بلا أدنى تقييد أو معارضة.

وإذ كانت بلادنا السورية تابعة منذ القدم لسلطان مسيطر عليها، وقد اعتاد أبناؤها هذا النوع من الحكم، وهي تستقبل اليوم فجر حياة جديدة كي تتمتع بنعيم الحرية والاستقلال، لا بد أن يخطر للبعض أن أرجحية الحكم جمهوري ليتسلى به الشعب عما كان يعانيه من الشدائد في عهد السلطة المستبدة القاسية. ربما إنّ التربية الاجتماعية والسوية العلمية في بلادنا ما زالتا غير كافيتين لتأمين السلوك في هذا السبيل، الذي يكون والحالة هذه خطرا على الأمة ومدعاة لانتشار الفوضى وحلول الدمار، فكان من الرأي والحزم أن تتمشّى البلاد في أول أمرها على الطريقة النيابية الملكية، فتكون حينئد تدرجت في حياتها من الإدارة الملكية المستبدة إلى الملكية المفيدة، فنالت أمانيها بالحاكمية الملِّية، ودفعت عنها شرّ الإدارة الاستبدادية بدون أن تعرّض نفسها لأخطار الفوضى. ولما كان لابد بهذا النوع من الحكومات وجود ملك أو سلطان يرأس القوة الاجرائية، ويكون وسطا بينها وبين الأمة وممثلا للملكة تجاه الحكومات الأخرى من البشر، وكان من الضروري أن يتساءل مفكرو الأمة عمن تتوفر فيه الصفات والمميزات التي تؤهله لان يتبوأ عرش المملكة ويكون كفؤاً لإدارة دفة السياسة، فينهض بالشعب نهضة تنسيه ما كان عليه من الانحطاط بسبب الحكم القديم، رأى المؤتمر السوري بجلسته العامة أن خير كفؤ يجدر بالشعب السوري أن يُقدّم له تاج المملكة هو الأمير فيصل ابن الملك حسين الأول ملك الديار الحجازية ومنقذ الأمة العربية، وذلك للأسباب التي توفرت بذاته الكريمة أهمها أن الأمير المشار إليه سليل أكرم وأشرف بيت قام في العرب إلى الآن وابن مليك أجمعت الأمة العربية على احترامه وإجلاله لما ظهرمنه من الجرأة والإقدام في سبيل إنقاذها من قيود الاستعباد. والذي قاد الجيوش العربية في سبيل الوطن السوري ودخله منقذا وحاكما عادلا، وما فتئ يناضل ويدافع عن القضية السورية بكل ما لديه من قوة وخبرة، فبرهن في مواقفه السياسية عن

مقدرة وحنكة فائقتين، كما برهن في ميادين الوغى عن بسالة وشجاعة يعجز القلم عن وصفها حتى شهد له بذلك أعظم دهاقين السياسية والقواد في أوروبا وأمريكا، كيف لا وهو الأستاذ الأكبر لأبناء البلاد في تلقينهم دروس الوطنية الصحيحة، والتمسك بمبادئ الحرية والاستقلال، التي يعشقها كل من يفقه معنى الحياة الحقيقية.

وهو الذي جمع بدهائه كلمة العرب من بدو وحضر على هذه المبادئ المقدسة. وعدا هذه الأوصاف والمميزات التي تؤهله لأن يعتلي عرش المملكة السورية فهو بالوقت نفسه ابن الحجاز. وهذه الميزة وحدها مدعاة لترجيحه عن سواه دفعا للاختلافات التي قد لا تعلم لها نهاية فيما إذا دار البحث عن مليك ينتخب من بين أبناء القطر السوري. ومهما كان من أمر الذي قد تتوق نفوس البعض لترشيحه أو ترويجه لأن يتولى عرش سورية، فليس له ما للأمير فيصل من المجد والسؤدد والأيادي البيضاء على البلاد، عدا ما هو عليه من المقدرة العسكرية والسياسية وما امتاز به من جليل الخصال والشرف والإباء مع الحلم والوقار. وهيهات أن تتوفر مثل هذه الصفات في نابغة غيره من رجال اليوم. إذاً فالأمير فيصل هو خير من يليق بالأمة أن تنادي به ملكا على سورية، كما جاء ذلك في المادة الخامسة من اللائحة.

أما وراثة الملك، فقد اختارت اللجنة في شأنها أنسب ما وجدته من الطرق المتبعة في بعض الدول الأوروبية، وهو أن ينحصر الملك بالابن الأكبر من سلالة الملك على خط عمودي. وإن لم يكن له ولد، فالأقرب إليه من الذكور، وإن لم يبق من صلبه ذكر، فينتخب من سلالة أبيه الملك حسين. وجدير بالأمة السورية أن تحصر وراثة ملكها بهذه الأسرة المالكة العريقة بالمجد والشرف.

ولمّا كان الشكل النيابي للحكومة يستلزم أن تكون تبعة الأعمال والإجراءات العامة في المملكة ملقاة على عاتق الوزارة فيها، فلا يمكن أن تتوجه مسؤولية ما على الملك من جراء أعمال الحكومة إذا كانت مخالفة للشرائع والقوانين ومنافية للمصالح الوطنية مهما

كان نوعها، ولذا، فقد جاء في المادة التاسعة من اللائحة القانونية أن الملك محترم وغير مسؤول.

ودفعـًا لما يحتمل من الالتباس في تعيين حقوق العرش وما يحتمل أن يحصل من التشويش في إدارة المملكة وسياستها، كان من الضروري معرفة الحقوق المختصة بسدة الملك على ألا يكون ذلك مخلا بحقوق الأمة وحاكميتها، فيحتفظ الملك في حق إعلان الحرب وعقد الصلح وإبرام المعاهدات متى قضت الظروف السياسية بذلك. وهذا الحق مقيّد استعماله بوجوب إطلاع المجلس العمومي ومصادقته على ما يجري بمقتضاه. وللملك أيضا أن يعلن العفو العمومي متى وجد ذلك لازما، بشرط موافقة مجلس الأمة عليه. ومن حقوق الملك وحده تعيين الوزراء، وقبول استقالاتهم، والمصادقة على القوانين التي تسنّها مجالس التشريع في المركز والمقاطعات بشرط إعادتها في خلال مدة معينة، وإصدار العفو الخصوصي، وتخفيف الجزاء عن المحكومين، وافتتاح المجلس العمومي وفضه ودعوته بغير أوقاته المعينة وتمديد أمد اجتماعه حين الضرورة وفسخه متى حصل اللزوم القانوني لذلك، وإعطاء النياشين لمستحقيها، وضرب النقود باسمه، وتوجيه الرتب العسكرية والمناصب الملكية وفقا لأحكام قوانينها الخاصة. وبهذا تعيّنت حقوقه ولا سبيل بعده لما يخشى وقوعه من الاستبداد ولا ما ينافي حاكمية الأمة في شؤونها الداخلية والخارجية.

ولتوثيق عرى الأخاء القومي بين أبناء المملكة جميعا، فقد قبلت اللجنة أساس الوحدة السياسية للبلاد السورية، على أن تكون مؤلفة من مقاطعات مستقلة استقلالا إداريا داخليا لما في ذلك من الفائدة باتحاد أواصر هذه المقاطعات بعضها ببعض، فتتبادل المنافع الاقتصادية فيما بينها وتتجمع كلمة الجمهور السوري وتتألف قلوب أبنائه حول عرش المملكة، فيزداد هذا قوة ومنعة لصيانة الحدود من الطوارئ الأجنبية وتنظيم أعمال الحكومة العامة إداريا واقتصاديا وعسكريا. وعلى هذا الأساس المتين، تبقى البلاد السورية كجسم واحد في مجموع مقاطعاتها، وتظل أجزاؤها متلاحمة لا يتسنى لقسم من

أقسامها أن يفترق عن الآخرين، ويرتفع بذلك خطر التجزئة والتشتت، في حين أن كل مقاطعة من المقاطعات تكون حائزة الاستقلال الداخلي التام يجمعها مع باقي المقاطعات ارتباطها بالحكومة العامة في الخصوصيات السياسية والاقتصادية والعسكرية العامة، التي جعلت من اختصاصاتها كالجندية والبحرية والخارجية وإدارة البرق والبريد والتلفونات العمومية التي تُمدّ بين المقاطعات والجمارك والسكك الحديد والمرافئ والفنارات والمناجم وضرب النقود وإصدار الأوراق المالية وطوابع الدمغة وصنع الأسلحة والأدوات الحربية والمواد المتفجرة وإنشاء الطرق العمومية والإشراف على أساس وحدة التربية والتعليم وتوحيد الأوزان والمقاييس والمكاييل وأسعار النقود على الطريقة العشرية، وتحديد أسعار النقود الأجنبية عند اللزوم في جميع أنحاء المملكة.

وفي القوة التشريعية، وهي القوة التي تمثل الشعب السوري أجمع، وتنطق بلسانه في كل المقاطعات لتسهيل وحدة المعاملات التي ينشأ عن مباينة بعضها بعضا ضرر على مجموع الشعب، وتحول دون ارتقائه الاجتماعي، وتأييدا لهذه الوحدة قبلت اللجنة أن تكون اللغة العربية لغة الحكومة في المركز والمقاطعات، وأن تكون أساسا للتعليم والتربية في جميع المدارس الرسمية والخصوصية وأحد المبادئ الوطنية والقومية الحرة، وأن تكون القوانين المدنية والجزائية والتجارية والقوانين المتعلقة بالصحة والتأليف والاختراع والمطبوعات والمهاجرة والتأمين (سيكورتاه) والقوانين التي تحدد بها ساعات العمل للعمال وتصان بها حقوقهم واحدة في جميع المقاطعات، إذ لا يخفى ما يحدث من المشاكل في تنفيذ الأحكام وما ينجم من الأضرار الاقتصادية والصحية وما ينشأ عن هذا كله من الاختلافات والمناقشات بين المقاطعات فيما إذا كانت هذه القوانين في إحدى المقاطعات مختلفا بعضها عن أمثاله في المقاطعات الأخرى. وهناك بواعث التنافر والتباعد بين المقاطعات، وأن يسن لتشكيلات المحاكم ودرجاتها ووظائفها وصلاحيتها وانتخاب الحكام وتعيين أوصافهم ودرجاتهم وكيفية ترقيتهم وانضباطهم قانون خاص يشمل جميع المقاطعات لتاييد وحدة القضاء ودفع المحاذير التي لا ريب في وقوعها، وما ينجم عنها من التشويش في

كثير من المعاملات بين المقاطعات، الأمر الذي لا تحمد عقباه ولا يتفق مع الغاية الوطنية التي ينشدها كل سوري مخلص في حب وطنه وأمته.

ويستثنى من ذلك العشائر، فإنه يُسنّ قانون خاص لحل الاختلافات التي تحدث بينها نظرا لحالتها الخصوصية وعوائدها المألوفة بين أفرادها، إذ يتعذر معها تطبيق الأحكام القانونية المدونة لأبناء المدن الحضريين. وهذا طبيعي للتمكن من إدارة عموم طبقات الشعب بما يناسب حالاتها الخصوصية، ولا يقع صعبا عليها ولا مخالفا لعاداتها وتقاليدها.

وإن مملكة تؤسّس حديثا لا بد لها من قاعدة تكون واسطة لعقد انتظام أجزائها ومقرا لاجتماع نوابها ومركزا لعيش مليكها، فقد ارتأت اللجنة أن مدينة دمشق تصلح أن تكون عاصمة البلاد بالنظر لوجودها وسطا بين ساحلها وداخلها، ولمنعة موقعها واتصالها بجهات القطر السوري الثلاث بالخطوط الحديدية مما يكفل سهولة المواصلة بينها وبين سائر الجهات، وهذه الاعتبارات التي لم تتوفر بغيرها من المدن السورية، هي التي تبعث على اتخاذها عاصمة للمملكة الجديدة.

ولكي تتمكن الحكومة العامة من القيام بما يجب إجراؤه من الخصوصات والإجراءات العامة المتعلقة بمصالح المملكة وتأمين حياتها ووحدتها السياسية، وإذا كانت الحكومة العامة لا يمكنها القيام بالواجب من غير أن تحصل على موارد للنفقات التي تحتاجها في هذا السبيل، رأت اللجنة أن تؤلف ميزانية الحكومة العامة من أجور أراضي الدولة وأملاكها، ومن دخل الجمارك والبرق والبريد والتلفونات العمومية، ومصرف الحكومة ومن رسوم الملح والمواد الكحولية والمناجم والمرافئ والفنارات والدمغة ومن ريع السكك الحديدية وواردات البارود وسائر المواد المتفجرة، وذلك لأنه فضلاً عن الضرورة التي تقضي بتخصيص واردات معينة للحكومة العامة، فإنّ هذه الرسوم والمداخيل ليست سواء في جميع المقاطعات، على أن اجتماع هذه الحاصلات في الحكومة العامة يعود بالنفع على جميع المقاطعات بالسوية، إذ تنفق في سبيل المصلحة المشتركة بين الجميع.

وأنه من أهم المظاهر التي تتجلى بها الحياة الاستقلالية والحاكمية الملِّية حق الرأي والانتخاب، وصيانة هذا الحق من كل الشوائب التي يحتمل أن تؤثر عليه فتخدشه مهما كان شكلها؛ دفعًا للمحاذير التي تلحق به في بعض الأحيان. ومعلوم أن طريقة الانتخاب هذه لم تجر على نسق واحد في كل الممالك الدستورية، بل تختلف الطرق المتبعة فيها باختلاف طرز الحكم المتبعة في المملكة وباختلاف حالات العناصر المؤلفة منها إذا كان ثمة عناصر وطوائف متعددة، أو كان فيها من الدواعي والأسباب الأخرى التي تبعث على اتخاذ أساس غير الأساسات المرعية في بقية الممالك النيابية. وإذا كانت بلادنا السورية لا تماثل غيرها من البلاد الغربية الدستورية وكانت تضم طوائف عديدة ذات مذاهب مختلفة وتقاليد متباينة، وكان من الضروري ملاحظة هذه الأمور الجوهرية في تعيين الخطة الواجب اتباعها في الانتخابات النيابية لتصان معها حقوق الأقليات من الشعب ولا يقع حيف ما على طائفة من الطوائف القاطنة في القطر السوري، فقد قبلت اللجنة تأليف لجنة عاملة من الشبان المتعلمين النشيطين يستعان بها تنفيذ ما تودعه إليها اللجنة أساسا تقسّم بمقتضاه المملكة السورية إلى مقاطعات مستقلة، ويقسّم كل من هذه المقاطعات إلى متصرفيات مربوطة أساسا بمركز المقاطعة وكلّ متصرفية تقسم إلى مديريات بنسبة جسامتها. وتكون هذه المديريات مربوطة بها وفقا لقاعدة التسلسل المعروفة في التشكيلات الإدارية وأن تعتبر كل مديرية من هذه المديريات دائرة انتخابية بنفسها، سواء في انتخابات النواب للمجلس العمومي الذي يُعقد في العاصمة وسواء في انتخابات المجلس النيابي المحلي الذي يجتمع في مركز المقاطعة، وأن ينتخب نائب واحد عن كل أربعين ألفا من السوريين الساكنين ضمن الدائرة الانتخابية. وإن الكسر المعتبر فيما دون النصاب هو عشرون ألفا، وأن الدائرة الانتخابية التي لا يبلغ عدد سكانها أربعين ألفا ولا ينقص عن عشرين ألفا تنتخب نائبا واحدا وأن تضم الدائرة الانتخابية التي يقل عدد سكانها عن عشرين ألفا إلى أقرب دائرة انتخابية (مديرية) لها.

ومن هنا يظهر أن الدائرة الانتخابية التي يزيد عدد سكانها على الستين ألفا تنتخب نائبين، والدوائر التي يكون سكانها من العشرين ألفا حتى الأربعين ألفا تنتخب كل منها نائبا واحدا، والتي يقلّ عدد سكانها عن الحد الأصغر من النصاب أي عن العشرين ألفا فتلتحق في انتخاباتها بأقرب دائرة انتخابية لها كيلا تضيع أصوات أهاليها سدى، ولا يلحق بهم غدر من جراء قلتهم.

هذا ما يتعلق بالطوائف التي تتشكّل منها الأكثرية، وأما الأقليات من أي طائفة كانوا، وأينما وجدوا، فإنه يجب أن تراعى حقوقهم الانتخابية وتحفظ أصواتهم بدون أن يخسروا منها شيئا، وذلك بالنظر لوجودهم في كثير من البلدان والقرى متفرقين بنوع يتعذر معه تعيين كثافة معينة لهم في مناطق محدودة. ولذلك، وجدت اللجنة أن تكون كل مقاطعة بطولها وعرضها دائرة انتخابية واحدة بالنسبة للأقليات القاطنين فيها كي يتسنى لهم أن يحصلوا على مجموع كاف لانتخاب نواب من بينهم بنسبة المجموع العمومي للسكان من طائفتهم مهما كانوا متفرقين في سائر المديريات والقرى الكائنة ضمن حدود مقاطعتهم، فينتخبون عن كل أربعين ألفا من كل أقلية نائبا واحدا والكسر المعتبر في ما دون النصاب عشون ألفا كما مرّ. والمقاطعة التي تحتوي على أقلية لا يبلغ مجموعها العشرين ألفا تضم تلك الأقلية التي فيها إلى أقلية إحدى المقاطعات المجاورة لها كي لا تذهب أصوات أهلها سدى، فتشترك مع أبناء طائفتها المجاورين لها في حقوق الرأي والتصويت ولا تفقد شيئا من هذا الحق مهما كانت كثافتها قليلة في محل من المحلات. وإذا كان انتخاب الأعضاء لمجلس الشيوخ بنسبة ثلث عدد نواب كل مقاطعة فإن الشيوخ من الأقلية أيضا يكونون بنسبة ثلث عدد نوابها في كل مقاطعة، وإذا كان نواب الأقلية في إحدى المقاطعات أقل من ثلاثة، فينتخب عنها واحد. وإذا كانوا أكثر من ثلاثة وأقل من ستة ينتخب اثنان وهلم جرا كما هو الحال في انتخاب الشيوخ عن الطوائف التي تتشكل منها الأكثرية. وهذه الطريقة على ما أظن ليس فيها ما يقال له غبن في حقوق الأقليات بل تحفظ لهم حقوقهم الانتخابية مع الرعاية التامة، وهي أكثر ملاءمة من غيرها من الطرائق التي ربما تخطر على بال البعض

وقد لا تخلو من محاذير تلحق بطائفة دون الآخرين فتدعو للتذمر منافية لمبدأ المساواة التي جعلته الأمة رائدها في الحقوق والواجبات.

والمقاطعات المستقلة التي تتألف من مجموعها المملكة السورية، يرأس كل منها حاكم يعيّنه الملك، بشرط أن يكون هذا الحاكم سوريًّا عربيا مستجمعا للأوصاف المشروطة بأعضاء مجلس الشيوخ. ولهذا الحاكم أن يعيّن مديري دوائر المقاطعة الرئيسية خلال موظفي الدوائر المربوطة بالحكومة العامة بالنظر لارتباط هؤلاء الموظفين بميزانيتها، ولأن تعيينهم منوط بها. ويصادق الحاكم العام على تعيين الموظفين في حدود مقاطعته والعائد تصديقهم إليه بحسب النظامات المخصوصة. ومع هذا، فله حق الإشراف على الدوائر المربوطة بالحكومة العامة بحث يكون مستقلا في مقاطعته ورقيبا على جميع شعباتها، كما هو نفسه تحت مراقبة مجلس النواب الذي يمثل عامة الشعب القاطن في تلك المقاطعة. وهذا المجلس يسنّ للمقاطعة القوانين والأنظمة المحلية، بشرط أن لا يكون فيها ما يخالف القانون الأساسي أو القوانين العمومية، ويضع القوانين المقتضية لانتخاب المقاطعات. فتقسم بموجبها المقاطعة إلى دوائر انتخابية يبيّن فيها عدد نواب الأقليات والدوائر الانتخابية التي ينبغي أن يكون منها أولئك النواب، وفقا للطريقة المار ذكرها في انتخاب المجلس العمومي، على أن يكون نواب المجلس النيابي المحلي في المقاطعة بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألفا من نفوسها والكسر المعتبر في ما دون النصاب عشرة آلاف. وفي هذه الانتخابات، لا يختلف انتخاب نواب الأقليات عن الأكثريات، لأن المقاطعة كلها معتبرة دائرة انتخابية واحدة لا يحتمل أن يضيع على الأقليات شيء من أصواتهم فيها، مهما كان أفراد طائفتهم متفرقين في أرجائها. وقد رأت اللجنة أن تكون القوة التشريعية العامة التي تتوثق بواسطتها عرى الاتحاديين جميع المقاطعات مؤلفة من هيئتي نواب وشيوخ على طريقة الانتخاب الشعبي. فالنواب يُنتخبون من الشعب رأسًا بواسطة الناخبين الثانويين، والشيوخ يُنتخبون من قبل أعضاء مجالس المقاطعات النيابية. وانتخاب أعضاء هذه المجالس يكون على درجة واحدة فيكون حينئذ انتخاب كل من الشيوخ

والنواب للمجلس العمومي على درجتين، وهذا مما يضمن سلامة الانتخابات. غير أنها جعلت انتخاب النواب للمجالس النيابية في المقاطعات وعلى درجة واحدة ابتغاء اعتياد الناس على طريقة الانتخاب الشعبي البحت بدون أن يكون بين الأهلين ونوابهم المحليين واسطة، ربما تكون سببا للمداخلة والتأثير على الانتخابات التي تجري ضمن مقاطعة ضيقة المجال لا تتحمل التطويل في المعاملات. ولكي تكون حرية الانتخابات مصونة من شوائب المداخلة والضغط والتأثير، ومحافظة على حقوق الشعب الذي ما يزال حديثا في حياته الاستقلالية، وكان ما زال يرى الكثير من أبنائه آلة في أيدي المتغلبين ذوي النفوذ والتاثير، سواء كان هؤلاء من أرباب الوظائف والمناصب، وسواء في غيرهم من أصحاب الوجاهة والمكانة، فقد اقتنعت اللجنة بلزوم منع الجنود المنخرطين في الخدمة الفعلية العسكرية من الاشتراك بالانتخابات ناخبين كانوا أو منتخبين إلا إذا استقالوا قبل البدء بمعاملات الانتخاب، وأن تكون الانتخابات حرة، ولا يجوز للحكومة أن تتداخل بها، كل ذلك دفعا لما يحتمل أن يحصل من المداخلة والتأثير فتهضم وتغتصب حقوق، فلم يكن ثمة تمثيل حقيقي وتكون الأمة آنئذ مقادة بأيدي التغلب، وكفاها تجارب ما رأته في العهد الماضي وما كانت نتائج ذلك التغلب وتلك المداخلات.

وتعزيزا لصوت الشعب، وترصين بنيان حاكميته فقد اختارت اللجنة أن يكون الشيوخ منتخبين لا موظفين، خلافا لما هو متبع في بعض الحكومات النيابية. فإنّ أعضاء مجلس الشيوخ في مثل تلك الحكومات يعينّون من قبل الملك، وفي البعض منها ينتخب قسم منهم انتخابا والقسم الآخر يعين تعيينا. وهذه الصورة لا تخلو من محاذير قد يلحق ضررها بحقوق الشعب، إذ إن الشيوخ الموظفين يكونون في غالب الأحيان جانحين لإرادة القوة الإجرائية، فتضعف تجاهها قوة النواب وباقي الشيوخ المنتخبين، وتختل بذلك الموازنة بين القوتين ويفسح مجال لاستبداد الحكومة بأمور الأمة بقدر ما يمكنها. وهذه الحال، لا تتفق طبعا مع الشكل النيابي المرغوب. وفوق ذلك، فقد خوّلت الشيوخ صلاحية النظر في الخلاف الذي يقع بين حكام المقاطعات وبين مجالسهم النيابية، ليكون القول الفصل

لممثلي الأمة، فتبقى آمنة من الاستئثار بالسلطة عليها في مثل هذه الحالات أيضا، وجعلت مدة عضوية الشيوخ محددة كي يتدرج المجلس في جميع المفكرين من الأمة أرباب التجارب والاختبار ممن يظهرون في البلاد حينا بعد آخر، ولكي ينال كل ذي كفاءة نصيبه من القيام بالخدمة في هذا المعهد السامي، فلا تبقى مراكزه محصورة بأشخاص معينة طول الحياة. ولتزداد حاكمية الأمة جلاء وانكشافا فقد قبلت اللجنة أساس التحقيق البرلماني، الذي يخوّل كل نائب من النواب في العاصمة أو في المقاطعات إذا اطلع على حادثة من الحوادث المهمة في إحدى الوزارات أو الدوائر أو المقاطعات أن يطلب من المجلس المنسوب إليه تشكيل لجنة للتحقيق في تلك الحادثة ويعزّز طلبه بالأدلة والقرائن المقنعة. فإذا قُبل الطلب منه بالأكثرية تتشكل اللجنة وتباشر عملها ثم ترفع نتائج تحقيقها إلى المجلس بدون أن تمد يدها إلى الأعمال الإجرائية، والمجلس بعد أن يطلع على تقريرها يجري ما يراه لازما. فإن كانت الحادثة في إحدى الوزارات أو المقاطعات أو في إحدى الدوائر، وكانت اللجنة موفدة من قبل المجلس النيابي في إحدى المقاطعات وكانت الحادثة في إحدى دوائر الحكومة أو في ناحية من أنحاء المقاطعة، يستوضح المجلس من الحاكم العام لتلك المقاطعة أو يتخذ قرارا آخرا حسبما يراه لازما.

وقبلت اللجنة أيضا أساس ضرورة تشكيل ديوان للمحاسبات لتبقى مالية الحكومة ونفقاتها تحت مراقبة دائمة. ولا يخفى ما في ذلك من الفائدة في تأمين الانتظام لتنفيذ مواد الميزانية المالية، التي هي بمثابة حياة الحكومة والأمة. ولكي يكون أعضاء هذا الديوان في مأمن من تسلط القوة الإجرائية المكلفين بمراقبتها فلا يضطرون لممالأتها، فقد جعل تعيينهم منوطا بمصادقة مجلس الأمة ومدة وظائفهم طول الحياة على ألا يُعزلوا ولا يُبدَّلوا إلا بموافقة ثلثي أعضائه متى وجدت أسباب العزل أو التبديل. وطبيعي أن الحكومة التي تُترك بلا مرقبة على تصرفاتها في مال الأمة قلما يسود الانتظام بها، ولذا وُجد من الضروري قبول هذا الأساس من أجل هذه الغاية الحيوية. ومن هذه الطرق والأساسات التي اختارتها

اللجنة لتأكيد الحاكمية الملِّية نرى أن السلطة العليا والكلمة النافذة مع المراقبة على أعمال الحكومة الإجرائية هي لممثلي الأمة في مجلسها العام.

إلا أن بعض الظروف الاضطرارية تقتضي أحيانا بأن تتوسع الحكومة الإجرائية في صلاحيتها، فلم يكن بد من إطلاق يدها في مثل تلك الظروف كي لا تكون مغلولة اليد عاجزة عن القيام بواجبات مبرمة يتحتم عليها القيام بها في بعض الأحيان. ولذلك، فقد أبيح لها أن تتخذ المقررات التي تراها لازمة إذا باغت المملكة أخطار وأمور تخلّ بالأمن العام في أثناء عطلة المجلس ولم تكن مهلة لاستدعائه لأجل أن يضع ما تقتضيه الحال من القوانين، وأن تنفذ تلك المقررات بحكم قانون بعد أن يصادق عليه الملك بشرط أن تعرضه على المجلس العمومي في أول اجتماعه، وأن تعلن الإدارة العرفية مؤقتا في المحلات التي يتأكد لها بإمارات وشواهد كافية ظهور اختلال بها وتعين كيفية إدارتها عندئذ بنظام مخصوص، ولها أن تتدارك وتنفق الأموال التي تحتاجها خارجا عن حدود الميزانية العامة في أثناء عطلة المجلس، وظهور أحوال اضطرارية وأسباب مبرمة، وأن تطبق أحكام ميزانية السنة السابقة إذا فُسخ المجلس قبل المصادقة على الميزانية، وذلك بمقتضى قرار يصادق عليه الملك ويقدم للمجلس العمومي عقب انعقاده. ومن هذه الصلاحية، نرى أن الحكومة قد تقوم أحيانا بأعمال المجلس العمومي، ولكن متى تأملنا الشروط والقيود الاحترازية المقيد بها عملها يعلم أن ذلك كله لا ينافي أساس الحاكمية الملِّية.

ويمكن للحكومة أن تستعمل هذا الحق في الظروف الاضطرارية فقط، وليس لها أن تستعمله متى شاءت. ومع ذلك، فهي مجبرة على أن تعرض مقرراتها في مثل هذه الخصوصات على المجلس عقب انعقاده، والمجلس حينئذ صاحب القول الفصل، فأما أن يقتنع بضرورة اتخاذ تلك المقررات ويجيزها، وأما أنه يرى الحكومة تجاوزت بها حدود صلاحيتها فيرفضها وينقضها ويلقي عليها تبعة العمل. ومن القواعد الكلية أن الضرورة تقدّر بقدرها، فلا مندوحة إذا في حال عطلة المجلس وظهور أسباب اضطرارية وأحوال غير اعتيادية من إطلاق يد الحكومة الإجرائية أن تقرر وتنفذ ما تراه ضروريا لدرء الأخطار التي

تتهـدد الـوطن وضـامنا لسير الأعمـال والمصـالح العامـة وتقريـر الأمـن في جميـع أنحـاء المملكة. ثم لا مشاحة بأن النواب والشيوخ والوزراء والحكـام العمـوميين في المقاطعـات، وهم أصحاب السلطة والتصرف بشؤون الأمة والحكومة، مهما كانوا على غاية من الأمانـة والثقة فلا يبعد أن يظهر من بينهم أحيانا من يغلب عليه حب الذات فيطوح بالأمانة المودعة إليه ويضرب بالثقة المعطاة له عرض الحائط فيسوقه الطمع وفساد الأخـلاق إلـى ارتكـاب خيانـة أو إتيـان عمـل مـن شـأنه أن يضـرّ بمصـلحة الـوطن والأمـة. وإنّ مـن كـان علـى هـذه الشاكلة لا يجـوز قطعـا تركـه بـلا عقـاب يكـون قصاصـا لـه وإرهابـا لغيـره. ولـذا، فقـد رأت اللجنة ضرورة تشكيل محكمة عليا عند مسيس الحاجة لمحاكمة من يتحقق ارتكابـه خيانـة وطنيـة مـن النـواب في المجلـس العمـومي أو المقاطعـات والشـيوخ والـوزراء أو حكـام المقاطعات. وتؤلف هذه المحكمـة مـن ست عشـر عضـوا نصـفهم مـن الشـيوخ والنصـف الآخر من رؤساء محكمتي الاستئناف والتمييـز وأعضـائهما بـأمر مـن الملـك، وتحكـم بمـا تقضي به القوانين الموضـوعة العامـة بصـورة قطعيـة لا تقبـل الاسـتئناف ولا التمييـز. ولـئلا يكون هـؤلاء الـذوات تحـت تهديـد دائـم فيحجمـون عـن الإقـدام في وظـائفهم، ويضـطرون للمحاباة ورعاية الخواطر ليأمنوا على شرف أنفسـهم شـر الافـتراء علـيهم بـين حـين وآخـر، فقد أنيط أمر محاكمتهم بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الأمة وذلك متى ظهرت عند التحقيـق العميق صحة التهمة المسندة إليهم بجلاء ليس فيه محل للريبة والشك.

وإذا كانت التشكيلات البلدية في كل بلد من ضروريات الحياة الاجتماعية، ومن بواعث العمـران للـبلاد، واسـتكمال أسـباب الراحـة والرفاهيـة للسـكان، وكانـت الـبلاد السـورية يختلـف بعضـها عـن بعـض في كثيـر مـن الاعتبـارات الجوهريـة، رأت اللجنـة أن يُـترك لكـل مقاطعة من المقاطعات الحق في أن تضع القـانون الـذي تـراه مناسـبا لحالـة بلادهـا، وكـافلا لتأمين راحة أهلها وعمرانها، وحافظـا للصـحة العموميـة فيهـا، إذ إن وحـدة القـانون في هـذا الموضوع لا بد أن تـأتي بعكـس المطلـوب، وتكـون مـدعاة لصـعوبات جمـة تقـف في سـبيل البلديات، إذ يكونون مقيدين بمواد قانونية، وبعضـها لا تلائـم محلاتهـم ولا تتفـق أحكامهـا

مع مشارب مكان مناطقهم، فتتولد منها المشاكل وتتعرقل بها المساعي بدلا من رواجها، والحصول على الفائدة المنتظرة منها، وهذا أمر محسوس لا أظن أن أحدا من الهيئة المحترمة يجهله.

وعند هذا الحد تنتهي مباحث لائحتنا القانونية. وهي قد لا تكون سالمة من الشوائب ومواضع الانتقاد، إلا أنها لا تختلف طبعا عن غيرها من اللوائح القانونية التي تسنّها أيدي البشر، يتدرجون في إلقائها وبالوقوف على شوائبها، لذلك نرجو غضّ الطرف عما يرى فيها المفكرون من التقصير والهفوات، والعصمة لله وحده هو الذي نسأله أن يلهمنا السداد لخدمة الأمة والبلاد، ويوفقنا جميعا لنيل أمانينا ويحقق آمالنا التي من ورائها سعادة الوطن المحبوب.

مُحرّر المضبطة باسم اللجنة مندوب طرابلس: عثمان سلطان

المصدر: حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي (١٩١٥-١٩٤٦)، بيروت، دار صادر، ١٩٧٤، ص ص ٢١٤-٢٢٨.

(٨)

مشروع القانون الأساسي للمملكة العربية السورية الذي وزّع على أعضاء المؤتمر السوري لإقراره

الفصل الأول
في المواد العامة

المادة (١) إنّ حكومة المملكة العربية السورية حكومة ملكية مدنية نيابية عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام.

المادة (٢) المملكة السورية تتألف من مقاطعات ذات وحدة سياسية لا تقبل التجزئة.

المادة (٣) المقاطعات مستقلة استقلالا إداريا بمقتضى هذا القانون. ويسنّ المؤتمر قانونا خاصا يبيّن فيه حدود هذه المقاطعات.

المادة (٤) اللغة الرسمية في جميع المملكة السورية اللغة العربية.

الفصل الثاني
في الملك وحقوقه

المادة (٥) ينحصر مُلك المملكة السورية في الأكبر فالأكبر من أبناء الملك فيصل الأول، متسلسلا على هذه القاعدة، وإن لم يكن لأحدهم ابن يكون المُلك للأكبر من أقرب عصابته الذكور، وإن لم يبق من صلب الملك فيصل الأول ولد ذكر ينتخب المؤتمر مجتمعا بموافقة ثلثي أعضائه ملكا لسورية من سلالة الملك حسين الأول ملك الحجاز.

المادة (٦) يجلس الملك على سرير المُلك عندما يتم السنة الثامنة عشرة من عمره. فإذا انتقل إلى من هو دون السن، ينتخب المؤتمر بالأكثرية المطلقة نائبا له يدير المملكة باسم

الملك ويشترط أن يكون النائب من صنف الجند، وعلى نائب الملك أن يقسم يمين الاحترام للشرائع الإلهية والأمانة للأمة والملك والمراعاة للقانون الأساسي.
المادة (٧) على الملك حين جلوسه أن يقسم أمام المؤتمرين يمين الاحترام للشرائع الإلهية وبالأمانة للأمة وبمراعاة القانون الأساسي.
المادة (٨) الملك محترم وغير مسؤول.
المادة (٩) الملك هو القائد العام، وهو يعلن الحرب، ويعقد الصلح والمعاهدات، على أن يعرض ذلك على المؤتمر ليصدق عليه. ولا تكون المعاهدات نافذة إلا بعد التصديق عليها، وله أن يعلن العفو العام بعد موافقة المؤتمر، وهو يعين رئيس الوزراء، ويصدق على تأليف الوزارة، ويقبل استقالتها، ويرسل السفراء إلى الدول، ويقبل سفراءها، ويصدق على القوانين والنظم، ويعفو عفوا خاصا، ويخفف الجزاء على المحكومين، ويفتتح المؤتمر ويفضه، ويدعوه في غير أوقاته العادية، ويحدّد أمد الاجتماع حين الضرورة، ويفتتح المجلس النيابي، ويضرب النقود باسمه، ويمنح الأوسمة، ويوجه الرتب العسكرية والمناصب الملكية بموجب قوانينها الخاصة.

الفصل الثالث
في حقوق الأفراد والجماعات

المادة (١٠) يطلق شعار سوري على كل فرد من أهل المملكة العربية السورية، ويسوّغ الحصول على الجنسية السورية وفقدانها بحسب الأحوال التي يعينها قانون التابعية.
المادة (١١) السوريون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.
المادة (١٢) الحرية الشخصية مصونة من كل تعد، ولا يجوز توقيف أحد إلا بالأسباب والأوجه التي يعيّنها القانون.
المادة (١٣) لا يجوز التعذيب وإيقاع الأذى على أي شخص كان لأي سبب كان.

المادة (١٤) لا يجوز مطلقا التعرّض لحرية المعتقدات والديانات، ولا يعارض بإجراء الحفلات الدينية لجميع الطوائف، على أن لا تخل بالأمن العام، ولا تمس شعائر الأديان والمذاهب الأخرى.

المادة (١٥) كيفية إدارة المحاكم الشرعية والمجالس الطائفية التي تنظر بحسب شرائعها في الأحوال الشخصية المذهبية وكيفية إدارة الأوقاف العامة تعيّن بقوانين تصدر من المؤتمر.

المادة (١٦) للأهالي أن يرفعوا شكاويهم الخطية العامة والخاصة منفردين ومجتمعين للمراجع الإيجابية وللمجالس النيابية.

المادة (١٧) تأليف الجمعيات وعقد الاجتماعات وتأسيس الشركات حر في ضمن قوانينها الخاصة التي يسنّها المؤتمر.

المادة (١٨) جميع المساكن مصونة من التعدي، ولا يجوز دخولها إلا في الأحوال التي يعيّنها القانون.

المادة (١٩) أموال الأفراد والأشخاص لضمان القانون، ولا يجوز للحكومة نزع ملكية مالك إلا للمنافع العامة بعد دفع التعويض وفقا لقوانينها الخاصة.

المادة (٢٠) المطبوعات حرة ضمن دائرة القانون، ولا يجوز تفتيشها ومعاينتها قبل الطبع.

المادة (٢١) يجب أن يكون أساس التعليم والتربية في المدارس الرسمية والخصوصية واحدا، على أساس المبادئ الوطنية في جميع المقاطعات السورية.

المادة (٢٢) التعليم الابتدائي إجباري وفي المدارس الرسمية مجاني.

المادة (٢٣) تأسيس المدارس الخصوصية حرّ ضمن قانونها الخاص الذي يسنّه المؤتمر.

المادة (٢٤) لا يجوز إجبار أحد على دفع شيء من المال باسم ضريبة أو رسم أو إعانة أو غير ذلك إلا بالاستناد إلى مادة قانونية.

المادة (٢٥) السخرة والمصادرة ممنوعان.

المادة (٢٦) لا يجوز محاكمة أحد إلا في المحاكم التي يعينها القانون.

المادة (٢٧) النفي الإداري ممنوع بتاتا.

الفصل الرابع

في الحكومة السورية العامة

المادة (٢٨) الحكومة العامة للمقاطعات السورية تتألف من هيئة الوزارة وهي مسؤولة عن أعمالها أمام المجلس النيابي العام.

المادة (٢٩) رئيس الوزراء ينتخب الوزراء، ويعرض أسماءهم على الملك.

المادة (٣٠) على كل وزارة أن تبيّن خطتها للمجلس النيابي العام.

المادة (٣١) كل وزير مسؤول عن وزارته تجاه المجلس النيابي العام.

المادة (٣٢) لا ينشر قانون ولا قرار ما لم يكن موقعا عليه من رئيس الوزراء والوزير الذي يعود إليه تنفيذ ذلك ومصدقا عليه من قبل الملك.

المادة (٣٣) يجب أن تكون أوامر الملك موقعة من رئيس الوزراء والوزير الذي يعود إليه تنفيذ ذلك الأمر.

المادة (٣٤) لا يجوز دخول أحد من الأسرة المالكة في هيئة الوزارة.

المادة (٣٥) الجندية والقوى البحرية والخارجية وإدارة البرق والبريد والجمارك والتليفونات العامة بين المقاطعات وسكك الحديد والمرافئ والمنائر البحرية والمناجم وضرب النقود وإصدار الطوابع والأوراق المالية وتأسيس المصرف الرسمي وصنع الأسلحة والأدوات البحرية والانفجارية وإنشاء الطرق العامة وإدارتها هي من خصائص الحكومة العامة.

المادة (٣٦) على الحكومة العامة تأسيس كليات العلوم والفنون العالية، وهي تقوم بإدارتها ونفقاتها ولها حق الإشراف على وحدة أساس التعليم والتربية في جميع أنحاء المملكة.

المادة (٣٧) الحكومة العامة توحد الأوزان والمقاييس وأسعار النقود على الطريقة العشرية وتحدد أسعار النقود الأجنبية في جميع أنحاء المملكة.

المادة (٣٨) الواردات التي تخصّص للميزانية العامة، هي الريع المتحصل من أجرة أراضي الخزينة العامة وأثمانها، وواردات الأحراج العامة والجمارك والتليفونات العامة والبرق

والبريد ومصرف الحكومة ورسوم الإبل والغنم والانحصارات والامتيازات والمواد الكحولية والمناجم والمرافئ والمنائر البحرية والدمغة والحجر الصحي العام وسير السفن البحرية والصيد البحري وواردات المواد الانفجارية وريع السكك الحديدية ما عدا السكة الحجازية وفروعها التي هي من الأوقاف الإسلامية.

المادة (٣٩) لا يجوز للحكومة العامة أن تبيع أو تؤجر أراضي الخزينة العامة إلا بقانون خاص تراعى فيه منفعة زراعها أولا ومنفعة مقاطعتها ثانيا.

المادة (٤٠) إذا ظهرت أخطار وأحداث تهدد الأمن العام في المملكة خلال عطلة المؤتمر ولم يكن الوقت كافيا لدعوة المؤتمر بغية تقرير القوانين التي يقتضيها الموقف، وجب على مجلس الوزراء أن يتخذ القرارات اللازمة وينفذها بموجب قانون يصادق عليه الملك، على أن تعرض القرارات المذكورة على المؤتمر في أول اجتماع له.

المادة (٤١) إذا ظهرت في أحد أنحاء المملكة ثورة أو دخلت الحكومة في حرب أو أعلنت النفير العام، فللحكومة العامة أن تعلن الأحكام العرفية مؤقتا، بموجب قانونها الخاص الذي يصدر من المؤتمر، على شرط أن تكون الإدارة العرفية في حال ظهور الثورة مقتصرة على المنطقة التي تظهر فيها.

المادة (٤٢) يحق لكل وزير من الوزراء أن يحضر مذاكرات كل من مجلسي الشيوخ والنواب متى أراد، وله حق التقدم بالكلام.

المادة (٤٣) على كل وزير من الوزراء أن يجيب دعوة كل من مجلسي الشيوخ والنواب وأن يعطي بنفسه أو من خلال نائبه من أحد رؤساء دوائره المعلومات المطلوبة في مادة من المواد العائدة إلى وزارته.

المادة (٤٤) إذا دُعي أحد الوزراء إلى المجلس النيابي للاستيضاح منه عن قضية ولم ينل اعتماد الأكثرية بنتيجة الاستيضاح يسقط من الوزارة. وإذا سقط رئيس الوزراء تسقط معه الوزارة. وللوزير أو الوزارة أن تطلب تأخير الجواب على مسؤوليتها.

المادة (٤٥) إذا رفع تقرير من خمسة نواب فأكثر بحق هيئة الوزراء أو أحدهم عن عمل يوجب للمسؤولية، ووافقت أكثرية المجلس على إجراء التحقيق في ذلك، فإن المجلس يودع ذلك التقرير بالقرعة إلى إحدى شعبه، وهذه تجرى التحقيق وتستدعى الوزراء أو الوزير وتستوضح منهم مايلزم، ينبغي ثم تقدم تقريرها إلى المجلس، فإذا وافق ثلثا الأكثرية على لزوم المحاكمة تحال إلى المحكمة العليا وتعيّن أصول المحاكمة بقانون خاص.

المادة (٤٦) متى تقرّر في المجلس النيابي وجوب محاكمة هيئة الوزارة أو أحدهم، يسقط من الوزارة.

المادة (٤٧) لا فرق بين الوزير وغيره في الجرائم العادية والحقوق الشخصية والتضمينات المالية، فتجرى محاكمة في هذه الأمور في المحاكم العامة.

الفصل الخامس
في المؤتمر

المادة (٤٨) يتشكل المؤتمر من مجلسي الشيوخ والنواب.

المادة (٤٩) يجتمع المؤتمر في أول شهر أيلول من كل سنة. ومدة اجتماعه أربعة أشهر، ويجوز تمديد أمده ودعوته في غير وقته المعين حين الضرورة.

المادة (٥٠) يفتتح الملك المجلس بخطاب ملكي يتضمن جميع الحوادث السياسية والإدارية المهمة التي حدثت خلال عطلة المجلس، وما يجب إجراؤه بالسنة القادمة وذلك بحضور الوزارة والمؤتمر معا.

المادة (٥١) كل من مجلسي الشيوخ والنواب يسنّ نظاما خاصا لإدارته، ومذاكراته الداخلية، وينتخب كل سنة من أعضائه الرئيس الأول ونائبه والكتّاب وهيئة الإدارة بمقتضى ذلك النظام.

المادة (٥٢) كلّ من مجلسي الشيوخ والنواب يدقق في مضابط أعضائه الانتخابية وفي قبول استقالاتهم وفي إسقاط أحدهم، إذا طرأت عليه أسباب الإسقاط القانونية.

المادة (٥٣) مذكرات كل من المجلس علنية، ويجوز عقد جلسة سرية إذا اقترحها عشرة من الأعضاء أو طلبتها الوزارة، ووافقت أكثرية المجلس عليها.
المادة (٥٤) إن أعضاء كل من المجلسين أحرار فيما يبدونه من الأفكار والمطالعات في المجلس، ولا يتوجب عليهم أي مسؤولية من جراء ذلك، على شرط أن لا يخالفوا نظام المجلس الداخلي.
المادة (٥٥) لا يجوز البدء بالمذاكرات في أحد المجلسين ما لم يكن أكثر من نصف أعضائه حاضرا. وتتخذ القرارات بأكثرية الموجود إلا في المسائل المشروط فيها موافقة ثلثي الأعضاء.
المادة (٥٦) آراء الأعضاء في اتخاذ القرارات تكون بتعيين الأسماء أو بإشارة مخصوصة أو بالرأي الخفي ويشترط في الأخير موافقة الأكثرية.
المادة (٥٧) إذا عزي إلى أحد الشيوخ والنواب خيانة وطنية، ووافق ثلثا أعضاء مجلسه على لزوم محاكمته، فإنه يحال إلى المحكمة العليا.
المادة (٥٨) لا يجوز توقيف أحد الشيوخ أو النواب ولا محاكمته بسبب جرم من الجرائم العادية في مدة اجتماع المجلس إلا بموافقة ثلثي أعضاء مجلسه، ويستثنى من ذلك الجرائم المشهودة. ولا بد في مثل هذه الحال من إخبار المجلس المنسوب إليه العضو حالا.
المادة (٥٩) لا يجوز لأحد من الشيوخ أو النواب عقد المقاولات مع الحكومة العامة ولا الحكومات المحلية والبلديات ولا الدخول في الالتزامات، ولا أخذ نوع من الامتيازات أصلا أو شراكة.
المادة (٦٠) لكل من مجلسي الشيوخ والنواب أو الوزارة حق تكليف لوائح القوانين التي يراد وضعها، وحق تكليف تعديل القوانين الموجودة. والقوانين المقترح وضعها أو تعديلها تدقّق بداية في مجلس النواب ثم في مجلس الشيوخ.
المادة (٦١) القوانين المدنية والجزائية والتجارية والبحرية والقوانين المتعلقة بالصحة العامة والتأليف والاختراع والمطبوعات والتعليم الرسمي والخصوصي والجمعيات

والاجتماعات والشركات والمهاجرة والتأمين والتابعية ووحدة المكاييل والمقاييس والموازين والنقود وقوانين العمال والقوانين التي تتعلق بالأمور الداخلة في اختصاصات الحكومة العامة تصدر من المؤتمر وتكون نافذة الحكم في جميع المقاطعات.

المادة (٦٢) إذا عدل مجلس الشيوخ قانونا أقرّه مجلس النواب وأعاده إليه، وأصرّ مجلس النواب وأصرّ على رأيه الأول ولم يرجع مجلس الشيوخ عن تعديلاته، يعاد المشروع إلى المجلس النيابي للمرة الثانية، فإذا أصر المجلس على بعض التعديلات ألفت لجنة من المجلسين للفصل في الخلاف، على أن يكون عدد الأعضاء متساويا، وإذا لم تتوصل هذه اللجنة إلى اتفاق يصبح قرار المجلس النيابي نافذا، شريطة أن يكون قد نال موافقة ثلثي أعضاء المجلس المذكور.

أما قانون الميزانية فليس لمجلس الشيوخ أن يعيده إلا مرة واحدة، وإذا أصر المجلس على رأيه الأول فإن قراره يكون نافذا.

المادة (٦٣) إذا وقع اقتراح بتعديل القانون الأساسي ووافق على لزوم التعديل ثلثا كل من المجلسين، فيجتمع المجلسان هيئة عامة، ويقرران بالأكثرية المطلقة شكل التعديل.

المادة (٦٤) إن القوانين التي يتم تدقيقها في مجلسي النواب والشيوخ ترفع إلى الملك للمصادقة عليها، والأمر بإجرائها. فإما أن يصادق عليها ويأمر بإجرائها خلال شهر واحد فتكون قطعية نافذة، وإما أن تعاد إلى مجلس النواب مصحوبة ببيان الأسباب الموجبة للنظر فيها مرة أخرى.

أما القوانين التي أعطى قرار بكونها مستعجلة فمدة تصديقها وإعادتها أسبوع واحد، وإذا أعيدت القوانين نظر المؤتمر فيها مرة أخرى، وبعد المذاكرة الثانية يصادق عليها الملك ويأمر بإجرائها خلال المدة المعينة آنفا.

المادة (٦٥) لا حق في الكلام لأحد في المجلسين من غير أعضائهما إلا للوزراء أو من ينيبونه عنهم.

مجلس الشيوخ

المادة (٦٦) ينتخب المجلس النيابي في كل مقاطعة أعضاء لمجلس الشيوخ بنسبة ربع نوابها في المجلس النيابي العام، ويعين الملك عددا مساويا لنصف عدد الأعضاء المنتخبين.

المادة (٦٧) إذا كان عدد نواب المقاطعة في المجلس النيابي العام غير قابل للتربيع، فيجبر ثم يتعين العدد الذي يجب انتخابه من قبل مجلس نواب المقاطعة بعد الجبر. وكذلك إذا كان عدد الأعضاء المنتخبين لمجلس الشيوخ من المقاطعات غير قابل للتنصيف، فيجبر ثم يتعين العدد الذي يعينه الملك بعد الجبر.

المادة (٦٨) الأعضاء المنتخبون لمجلس الشيوخ من الأقلية يكونون بنسبة ربع نوابها عن جميع المملكة في المجلس النيابي العام، ويفرزون من مجموع العدد الذي يخصّ كل مقاطعة. ويسنّ قانون خاص من قبل المؤتمر يبين فيه كيفية انتخاب شيوخ الأقلية وعددهم بالنسبة إلى المقاطعات. وكذلك تراعى النسبة فيما يعينه الملك بعد الجبر.

المادة (٦٩) مدة عضوية مجلس الشيوخ تسع سنوات ويتجدد ثلث الأعضاء في كل ثلاث سنين، أما تجديد الثلثين الأول والثاني في السنوات الست الأولى فيكون بالاقتراع، على أن لا يدخل الثلث المجدد الأول في القرعة الثانية. وبعد ذلك يتجدد الأعضاء الذي يتمّون مدتهم القانونية ويجوز إعادة العضو المنقضية مدته أو الذي وقعت عليه القرعة.

المادة (٧٠) إذا وقعت القرعة على المعينين فيعين مكانهم من قبل الملك. وإذا وقعت على المنتخبين فينتخب من قبل مجالس المقاطعات.

المادة (٧١) لا تجتمع عضوية الشيوخ والوظيفة في شخص واحد إلا في الوزراء.

المادة (٧٢) تجب مراعاة الأوصاف الآتية في أعضاء مجلس الشيوخ:

(أ) أن يكون العضو سوريًّا متمّما سن الأربعين، غير محكوم عليه بجنحة، وغير مفلس لم يعد اعتباره، وغير ساقط من حقوق المدنية.

(ب) أن يكون ممن سبقت لهم الخدمة في الوظائف العالية إدارية كانت أو عسكرية أو سياسية أو قضائية أو من النواب الذين تكرر انتخابهم أو ممن اشتهروا بسعة العلم والفضيلة.

المادة (٧٣) إذا مات أحد الشيوخ أو استقال أو سقط من عضوية المجلس وكان من المنتخبين ينتخب مجلس مقاطعته بدلا منه، وإذا كان معينا يعين الملك مكانه وتكون مدة العضو الجديد توفية لمدة سلفه.

مجلس النواب

المادة (٧٤) ينتخب أعضاء المجلس النواب بالرأي الخفي وعلى درجتين.

المادة (٧٥) الانتخابات النيابية العامة للمجلس النيابي تجري في كل أربع سنين مرة، تبتدئ من أول حزيران، وتنتهي في نصف شهر آب.

المادة (٧٦) مدة النيابة أربع سنوات، ويجوز تجديد انتخاب النائب المنقضية مدته.

المادة (٧٧) تبقى نيابة النائب معتبرة إلى أن تتم الانتخابات الجديدة بموجب المادة (٧٥).

المادة (٧٨) الانتخابات حرة، لا يجوز للحكومة أن تتداخل فيها.

المادة (٧٩) لكل سوري أتم العشرين من سنّه ولم يكن ساقطا من حقوقه المدنية حق في أن يكون ناخبا أول، ويكون لحائزي شهادة المدارس العالية رأيان. وكل سوري أتم الخامسة والعشرين من سنّه ولم يكن فاقدا حقوقه المدنية ولا محكوما عليه بالسجن شهرا فأكثر يجوز أن يكون ناخبا ثانيا. ويشترط أن يكون الناخب الثاني ممن يحسنون الكتابة والقراءة وأن لا يكون موظفا ولا ضابطا ولا خادما خاصا.

المادة (٨٠) لكل سوري أتم الثلاثين من عمره، ولم يكن ساقطا من الحقوق المدنية ولا مفلسا لم يعد إليه اعتباره ولا محكوما عليه بجنحة، حق في أن ينتخب نائبا.

المادة (٨١) لا يشترك في الانتخاب الجنود الموجودون في الخدمة الفعلية، أما المأذون منهم في دائرته الانتخابية فيشترك بها.

المادة (٨٢) لا يجوز ترشيح ولا انتخاب الموظف للنيابة عن الدائرة الموظف فيها، إلا إذا استقال قبل البدء بمعاملة الانتخابات بشهرين على الأقل.
المادة (٨٣) لا يجوز للضباط ولا أمراء الجيش وأركانه الموجودين في الخدمة الفعلية أن ينتخبوا أو أن يُنتخبوا للنيابة، إلا إذا استقالوا من سلك الجندية قبل البدء بمعاملة الانتخاب.
المادة (٨٤) لا تجتمع النيابة والوظيفة في شخص واحد إلا في الوزارة.
المادة (٨٥) لا تجتمع النيابة وعضوية الشيوخ في شخص واحد.
المادة (٨٦) كل نائب يعتبر ممثلا للسوريين.
المادة (٨٧) ينتخب نائب واحد عن كل أربعين ألفا من السكان السوريين والكسر المعتبر في ما دون النصاب عشرون ألفا.
المادة (٨٨) كل مديرية تعد دائرة انتخابية والمديرية التي لا يبلغ عدد سكانها أربعين ألفا ولا ينقص عن عشرين ألفا تنتخب نائبا واحدا. أما المديرية التي يقل عدد سكانها عن عشرين ألفا فتضم إلى أقرب مديرية لها.
المادة (٨٩) تعتبر كل مقاطعة دائرة انتخابية واحدة بالنسبة إلى الأقليات ويكون النصاب لها ثلاثين ألفا والكسر المعتبر فيما دون النصاب خمسة عشر ألفا.
المادة (٩٠) لكل مائتي ناخب أول أن ينتخبوا ثانيا والكسر المعتبر في ما دون النصاب مائة نائب.
المادة (٩١) تقسّم المديريات إلى مناطق انتخابية على أن لا ينقص عدد الناخبين الأولين في كل منطقة عن المئتين.
المادة (٩٢) يسنّ للانتخابات قانون خاص تبيّن فيه كيفية إجرائها وسائر المعاملات المتفرعة عنها، وتبين فيه أيضا القاعدة التي يجري عليها انتخاب الأقلية.
المادة (٩٣) إذا مات أحد النواب أو استقال أو سقط من النيابة، فالناخبون الثانويون في دائرته ينتخبون غيره، وتكون مدة النائب الجديد توفية لمدة سلفه.
المادة (٩٤) إذا اختلف مجلس النواب مع الوزارة ولم ينلها اعتماده سقطت. وإذا أصرت الوزارة الجديدة على رأي سالفتها يحوّل الخلاف إلى مجلس الشيوخ ليعطي رأيه فيها.

فإذا أيد مجلس النواب تجبر الوزارة على الامتثال، وإلا فالملك يفض المجلس على أن يتجدد الانتخاب ويجتمع المجلس الجديد في مدة ثلاثة أشهر. فإذا أصرّ المجلس على قرار سلفه فقراره هو النافذ.

المادة (٩٥) مدة المجلس الذي يتجدد انتخابه بموجب المادة الرابعة والتسعين هي أربع سنوات كاملة ما عدا الاجتماع الذي يعقده هذا المجلس على إثر انتخابه توفية لمدة الاجتماع السنوي الذي انفسخ فيه المجلس السابق.

المادة (٩٦) لكل نائب أن يطلب تأليف لجنة من النواب لتحقيق حادثة من الحوادث المهمة التي تقع في إحدى الوزارات أو الدوائر أو المقاطعات، فإذا قبل الطلب بالأكثرية تؤلف اللجنة وتباشر عملها ثم ترفع نتائج تحقيقاتها إلى المجلس، وليس لها أن تدخل في الأعمال الإجرائية.

الفصل السادس

في المحكمة العليا

المادة (٩٧) تتألف المحكمة العليا عند الحاجة بأمر من الملك من ستة عشر عضوا، نصفهم من الشيوخ ونصفهم من رؤساء محاكم التميز والاستئناف، وأعضاء التمييز فقط ينتخبون من الهيئات المنسوبين إليها بالقرعة.

المادة (٩٨) تنقسم المحكمة العليا إلى قسمين: «اتهامي» ويتشكل من سبعة أعضاء، أربعة من الشيوخ وثلاثة من التمييز والاستئناف، ويكون انتخاب هؤلاء بالقرعة من بين الستة عشر عضوا، و«حكمي» ويشكل من التسعة الباقين.

المادة (٩٩) قرار الاتهام ينبغي أن يكون بموافقة خمسة من أعضاء القسم الاتهامي، وقرار الحكم يكون بموافقة ستة من أعضاء القسم الحكمي.

المادة (١٠٠) أحكام المحكمة العليا قطعية، وتطبق معاملاتها وأحكامها على القوانين الموضوعة.

الفصل السابع

في المالية

المادة (١٠١) يجب على الحكومة أن تقدم في كل عام ميزانيتها للسنة المقبلة إلى المجلس النيابي في أوائل اجتماعه السنوي.

المادة (١٠٢) الميزانية العامة قانون يبيّن فيه الدخل والخرج السنويان على وجه التقريب في مواد مرتبة على فصول ويحتوي على مواد أخرى في كيفية تطبيقها.

تدقق المواد القانونية في المجلس مادة مادة، وتدقق وتقبل فصول الميزانية فصلا فصلا.

المادة (١٠٣) لا يجوز للحكومة أن تتجاوز حدود الميزانية المصدق عليها. أما إذا حصلت أسباب اضطرارية وأسباب مبرمة تقضي بإنفاق شيء خارج عن الميزانية في أثناء عطلة المجلس، فيجوز للحكومة حينئذ تدبيره وإنفاقه بموجب قرار يصادق عليه الملك على أن يقدم ذلك القرار للمجلس النيابي حين انعقاده.

المادة (١٠٤) حكم كل ميزانية سنوية نافذ في تلك السنة فقط. أما إذا فسخ المجلس قبل التصديق على الميزانية فللحكومة العمل تطبيق حكم الميزانية السابقة بقرار يصادق عليه الملك إلى أن يجتمع المجلس.

المادة (١٠٥) على الحكومة أن تقدم للمجلس النيابي الحساب القطعي لكل سنة في السنة التي تليها. ويتضمن هذا الحساب ما تحقق تحصيله من الدخل وما تحقّق إنفاقه عن الخروج، ويكون مرتبا بحسب مواد الميزانية وفصولها.

الفصل الثامن

في ديوان المحاسبات

المادة (١٠٦) يتألف ديوان المحاسبات من رئيس وأربعة أعضاء تنتخبهم الحكومة ويصادق عليه مجلس النواب. ثم ترفع أسماؤهم إلى الملك للمصادقة على وظائفهم، وتمتد وظائفهم مدة حياتهم ولا يبدلون ولا يعزلون إلا بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين في جلسة النواب ومصادقة الملك. وإذا وقع منهم ما يستوجب محاكمتهم من جراء وظيفتهم، فإنهم يحاكمون بالمحكمة العليا بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين في جلسة النواب أيضا.

المادة (١٠٧) يدقق ديوان المحاسبات النظر حسابات الحكومة العامة السنوية وحسابات المحاسبين ويراقب تطبيق الميزانية العامة، ويرفع في كل عام إلى مجلس النواب عند افتتاحه تقريرا عاما يبين فيه نتيجة تدقيقه ومراقبته في تلك السنة. وكذلك يرفع للحكومة العامة في كل ثلاثة أشهر مرة تقريرا عن الأحوال المالية، ويقدّم إلى المجلس النيابي صورة هذه التقارير.

المادة (١٠٨) تنظيم أقلام هذا الديوان وأوصاف أعضائه وتفصيلات وظائفه وسائر ما يعود إليه من المعاملات تُعيّن بقانون خاص.

الفصل التاسع

في الموظفين

المادة (١٠٩) يشترط في أساس انتخاب الموظفين الجنسية السورية والكفاءة والاستحقاق.

المادة (١١٠) يسنّ قوانين عامة تعيّن فيها وظائف الموظفين ودرجات صفوفهم وطرق تعيينهم وترقيتهم وحدود مسؤوليتهم.

المادة (١١١) كل موظف مسؤول عن أعماله في وظيفته ضمن القوانين والنظامات الموضوعة.

المادة (١١٢) لا يجوز عزل موظف ولا تبديل غيره إلا بالأسباب المعينة في القوانين والنظامات.

المادة (١١٣) على الموظف إطاعة أوامر آمره فيما لا يخالف القوانين والنظامات.

الفصل العاشر

في المحاكم

المادة (١١٤) المحاكم مستقلة ومصونة من كل تعرض.

المادة (١١٥) تشكيلات المحاكم ودرجاتها ووظائفها وصلاحيتها تعيّن بقانون خاص يشمل جميع المقاطعات.

المادة (١١٦) انتخاب الحكام وتعيينهم وأوصافهم ودرجاتهم وكيفية ترقيتهم وانضباطهم تعيّن بقانون خاص يشمل جميع المقاطعات.

المادة (١١٧) الحاكم لا يعزل ولا يجازى إلا بحكم.

المادة (١١٨) المحاكمات تكون علنية ما عدا المحاكمات التي يجيز القانون إجراءها سرا.

المادة (١١٩) لكل إنسان الحق بالدفاع عن نفسه لدى المحاكم بالوسائل المشروعة.

المادة (١٢٠) الدعاوى بين الدوائر الرسمية والأشخاص ترى في المحاكم العامة.

المادة (١٢١) لا يجوز في أي حال كان تشكيل محاكم عدا المحاكم القانونية، ولا تشكيل لجان يكون لها صلاحية القضاء ما عدا لجان التحكيم التي ينصّ عليها القانون.

المادة (١٢٢) لا تجتمع الحاكمية ووظيفة رسمية أخرى في شخص واحد.

الفصل الحادي عشر
في المقاطعات

المادة (١٢٣) المقاطعات تدار على طريقة اللامركزية الواسعة في إدارتها الداخلية، ما عدا الأمور العامة التي تدخل في خصائص الحكومة العامة كما هو مصرح في مواد هذا القانون.

المادة (١٢٤) لكل مقاطعة مجلس نيابي يدقق ميزانية المقاطعة ويسن قوانينها ونظماتها المحلية وفقا لحاجاتها ويراقب أعمال حكومتها. وليس له أن يسنّ قانونا يخالف نصّ هذا القانون الأساسي والقوانين العامة المعطى حق وضعها للمؤتمر.

المادة (١٢٥) يشترط في أساس تقسيم المقاطعات على أن لا تقل مساحة كل مقاطعة منها عن خمسة وعشرين ألفا من الكيلومترات المربعة، وأن لا يقل عدد سكانها عن خمسمئة ألف، وأن تراعى فيها الارتباطات الطبيعية والاقتصادية.

المادة (١٢٦) انتخابات المجلس النيابي للمقاطعة تكون على درجة واحدة وأوصاف الناخب الأول وأوصاف النائب المعينة في المادة ٧٩ والمادة ٨٠ من هذا القانون، تراعى

أيضا في انتخاب نواب مجالس المقاطعات، ماعدا سن النائب في مجلس المقاطعة، فإن الحد الأصغر لها يجب أن يكون خمسا وعشرين سنة.

المادة (١٢٧) مدة أعضاء مجلس المقاطعة النيابي سنتان، وتدوم نيابة النائب إلى أن تتم الانتخابات الجديدة، ويجوز إعادة انتخابه.

المادة (١٢٨) ينتخب نواب مجالس المقاطعات بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألفا من نفوس المقاطعة، والكسر المعتبر فيما دون النصاب عشرة آلاف.

المادة (١٢٩) يعيّن عدد نواب الأقليات في مجالي المقاطعات النيابية بنسبة مجموع نفوسهم في المقاطعة، وباعتبار نائب واحد عن كل خمسة عشر ألفا عشر نائب واحد، والكسر المعتبر فيما دون النصاب سبعة آلاف وخمسمئة.

المادة (١٣٠) المقاطعات تسنّ قوانين لانتخاب مجالسها النيابية.

المادة (١٣١) الانتخابات لمجالس المقاطعات النيابية تجري مرة في كل سنتين في أول شهر تموز، وتجتمع هذه المجالس في شهر أيلول من كل سنة وتستمر منعقدة مدة شهرين، ويجوز تمديد مدة المدة بناء على طلب الحكومة أو سبعة من أعضاء المجلس شريطة أن يوافق على هذا الطلب ثلثا النواب الحاضرين في الجلسة.

المادة (١٣٢) القوانين التي تسنّها مجالس المقاطعات ترفع بواسطة الحاكم العام إلى الملك للتصديق عليها والأمر بإجرائها على أن يصدق عليها وتعاد إلى المقاطعات خلال شهر واحد.

المادة (١٣٣) إذا أعيدت القوانين المرفوعة من قبل المقاطعات دون تصديق من الملك بدعوى مخالفتها للقانون الأساسي أو القوانين العامة، نظر مجلس نواب المقاطعة فيها مرة أخرى، فإذا أصر على الشكل الأول ولم يصادق عليه الملك في المرة الثانية حكم مجلس الشيوخ وكان حكمه هو النافذ. ويشترط تصديقه في المرة الثانية أو إيداعه إلى مجلس الشيوخ خلال أسبوعين.

أما قانون الميزانية فيشترط تصديقه أو إعادته إلى مجلس الشيوخ خلال أسبوع واحد فقط.

المادة (١٣٤) مجلس نواب المقاطعة يضع نظامه الداخلي، وينتخب في كل سنة رئيسه ونائبي رئيسه ومجلس إدارته.

المادة (١٣٥) يدير المقاطعة من قبل والٍ يعيّنه الملك، ويجب أن يكون الوالي سوريًّا عربيا حائزا على الأوصاف التي تؤهله لعضوية مجلس الشيوخ.

المادة (١٣٦) يعيّن الوالي رؤساء مصالح المقاطعة ما عدا التي هي من اختصاصات الحكومة العامة، ويصادق على تعيين الموظفين طبقا للأنظمة المرعية وله سلطة المراقبة على المصالح التي هي من اختصاصات الحكومة العامة أيضا.

المادة (١٣٧) الوالي مكلّف بإدارة المقاطعة، وتنفيذ الميزانية والقوانين.

المادة (١٣٨) يقدّم الوالي كل سنة إلى مجلس النواب تقريرا عاما في الأعمال التي قامت بها حكومة المقاطعة خلال السنة وعن الأعمال التي ستقوم بها في السنة التالية ويقدّم نسخة من تقريره هذا إلى الحكومة العامة.

المادة (١٣٩) إذا حدث خلاف بين الوالي ومجلس نواب المقاطعة فإنه يعود الفصل في الأمر إلى مجلس الشيوخ في هذا الخلاف. وللمجلس المذكور أن يطلب فصل الوالي إذا رأى لزوما لذلك.

المادة (١٤٠) إذا وقع من الحاكم العام ما يستوجب محاكمته من جراء وظيفته فإنه يحاكم في المحكمة العليا.

المادة (١٤١) يحق للوالي ولنواب المقاطعة أن يقترحوا القوانين على مجلس المقاطعة.

المادة (١٤٢) إذا طلب سبعة من نواب المقاطعة تأليف لجنة للقيام بالتحقيق في قضية مهمة حدثت في أي مصلحة من مصالح الحكومة وفي أي ناحية من نواحي المقاطعة، وقُبل الطلب بأكثرية الآراء فإنها تتألف اللجنة وتبدأ أعمالها، ثم تقدم نتائج تحقيقاتها إلى المجلس من غير أن يكون لها الحق في اتخاذ تدابير تنفيذية.

المادة (١٤٣) إذا اتهم أحد نواب المقاطعة بالخيانة الوطنية وقرر أكثرية ثلثي زملائه محاكمته جرت محاكمته في المحكمة العليا.

المادة (١٤٤) للمقاطعات حق تأليف المحاكم من جميع الدرجات.

المادة (١٤٥) تقسم المقاطعة من الوجهة الإدارية إلى متصرفيات ومديريات، ويضع مجلس نواب المقاطعة نظاما خاصا يبيّن فيه تشكيلاتها ويحدد صلاحيتها ويوضح ما يترتب على ذلك في أمور تنظيم القرى وتعيين المختارين وتحديد واجباتهم.

الفصل الثاني عشر

في مواد شتى

المادة (١٤٦) يضع المؤتمر نظاما لإدارة العشائر وحسم الخلافات التي تحدث بينها.

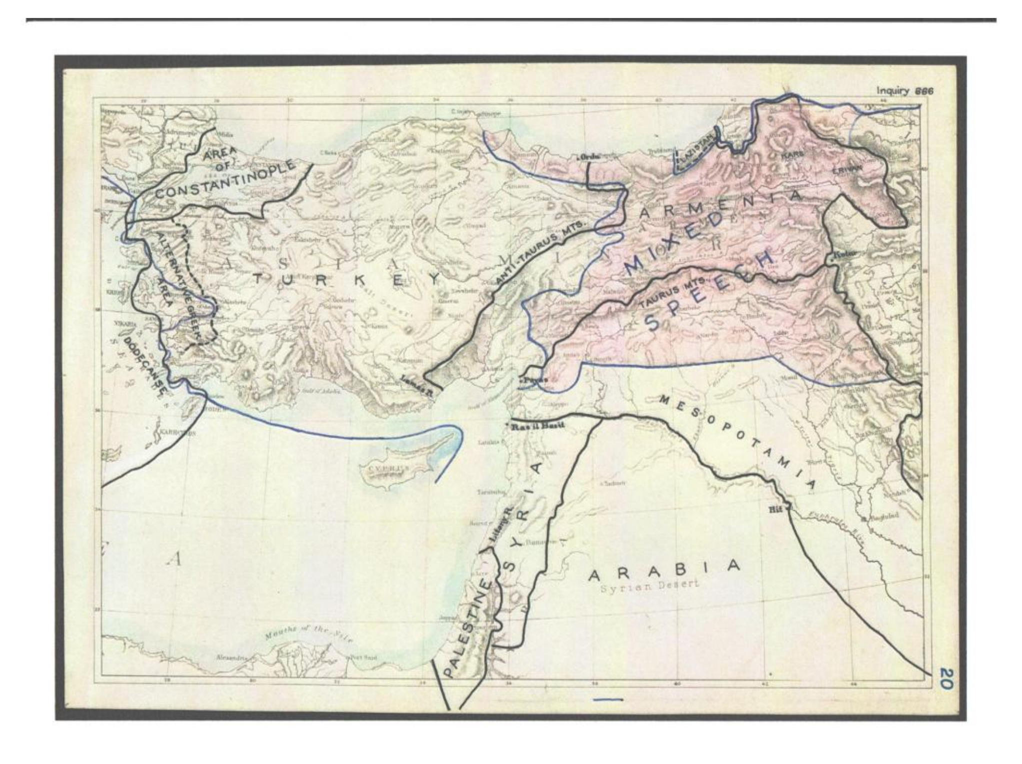
المادة (١٤٧) تضع كل مقاطعة قانونا لإدارة بلدياتها على أساس النظام الانتخابي، ويعين هذا القانون صلاحيات مجالس البلدية أيضا.

المادة (١٤٨) القوانين الحالية تبقى مرعية الإجراء إلى أن يجري تعديلها أو إلغاؤها.

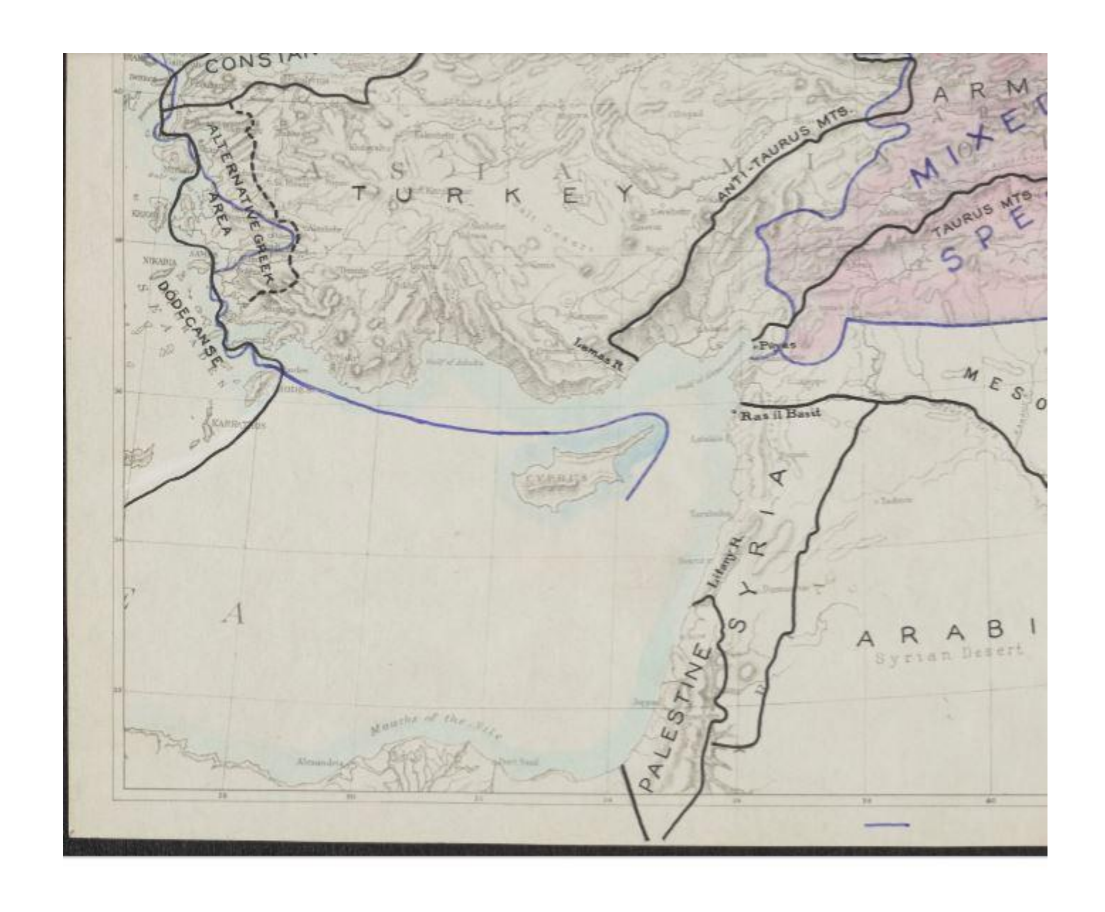
المصدر: دار الوثائق الرقمية التاريخية – مجموعة المحامي علاء السيد.

خريطة الشرق الأوسط الجديد بحسب الرؤية الأمريكية الولسونية

المقدّمة إلى مؤتمر الصلح في باريس

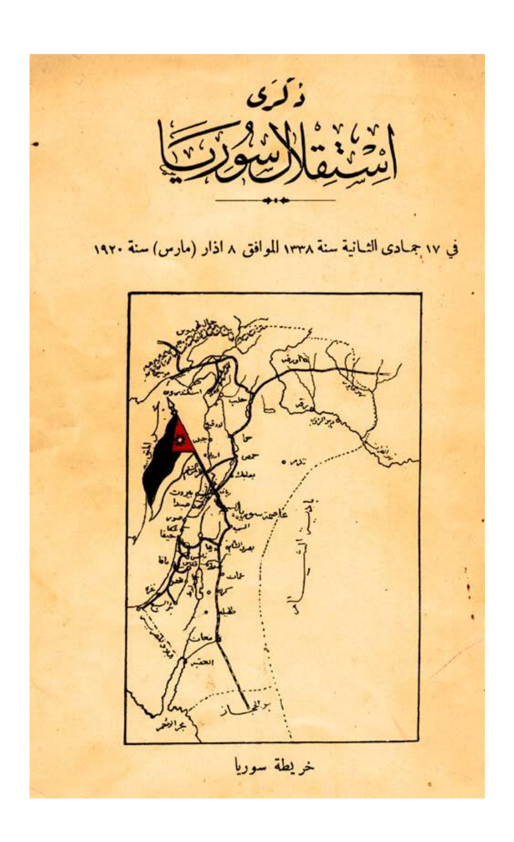


حدود الدولة العربية المقترحة في بلاد الشام بحسب الرؤية الأمريكية الولسونية المقدمة إلى مؤتمر الصلح.



غلاف كتاب «ذكرى استقلال سورية» الذي صدر في القاهرة ١٩٢٠

مع حدود «الدولة المنشودة» التي لم تتحقق.



الأمير فيصل يحيّ المحتشدين لاستقباله أمام فندق فكتوريا في يوم وصوله إلى دمشق في ٣/ ١٠/ ١٩١٨.

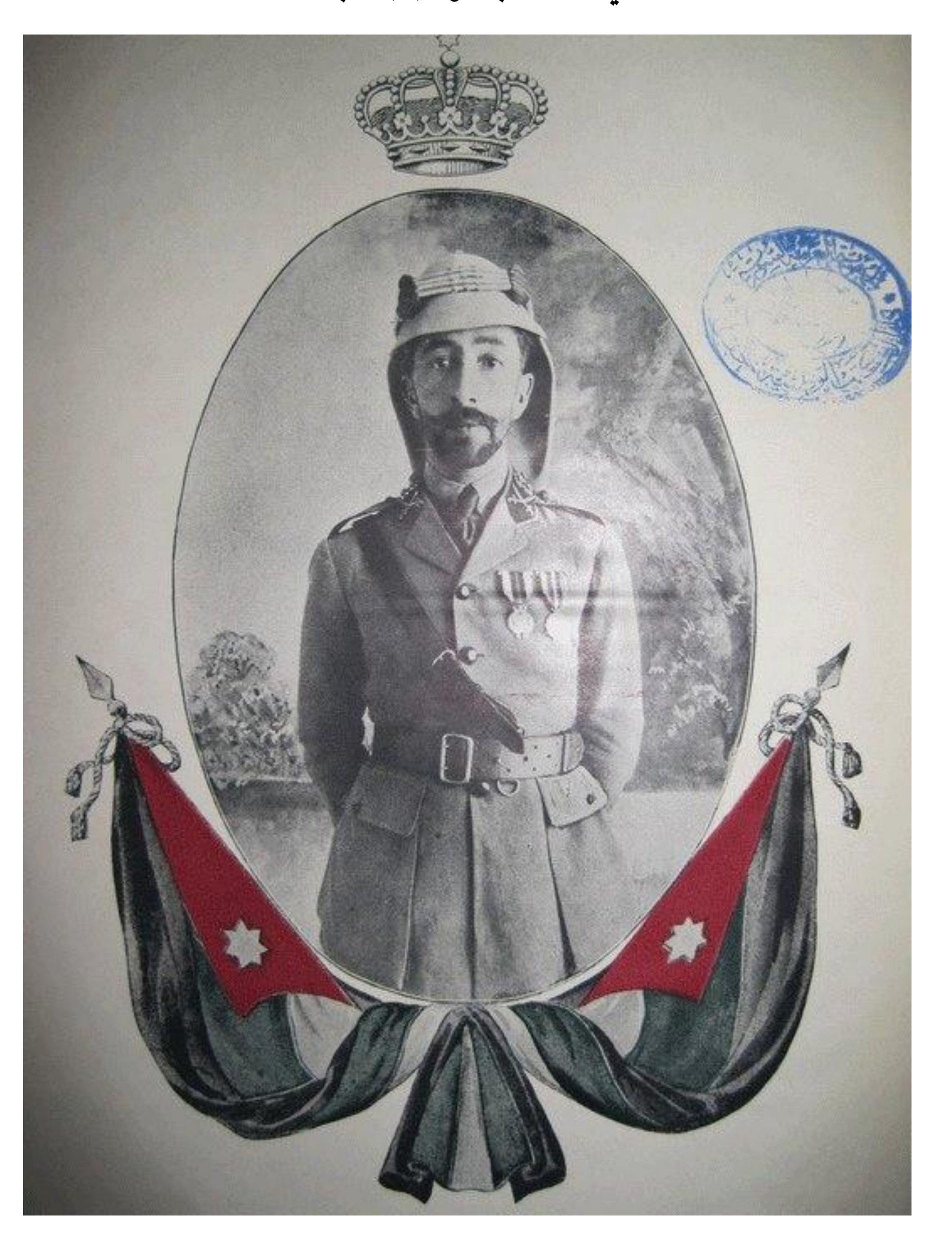


الأمير فيصل في مؤتمر الصلح في باريس ووراءه من اليمين:

تحسين قدري ولورنس ونوري السعيد ورستم حيدر.



الصورة الرسمية للملك فيصل بعد تتويجه على رأس «المملكة العربية السورية»، المحفوظة في دار الكتب الوطنية بحلب.



الصفحة الأولى من «القانون الأساسي للمملكة العربية السورية»

الذي وُزِّع على أعضاء المؤتمر السوري في نيسان ١٩٢٠ لإقراره

القانون الأساسى

للمملكة العربية السورية

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة ١ — ان حكومة المملكة العربية السورية حكومة ملكية مدنية نيابية، عاصمتها دمشق الشام ودين ملكها الإسلام.

المصدر: دار الوثائق الرقمية التاريخية – مجموعة المحامي علاء السيد.

ملاحظات ببلوغرافية

* **من الحكومة إلى الدولة قضايا المرحلة المستجدة الراهنة (١٩١٨م – ١٩٢٠م)**، مقدّمة إلى الحلقة البحثية التي عُقدت في جامعة آل البيت الأردنية في ٧/ ١٠/ ١٩٨٨ بمناسبة الذكرى الثمانين لتأسيس الحكومة العربية في دمشق.

* **علماء دمشق والحكومة/ الدولة العربية (١٩١٨– ١٩٢٠م)**، ورقة مقدّمة إلى الندوة التأسيسية «بناء الدولة العربية الحديثة» التي عُقدت في جامعة آل البيت الأردنية خلال الفترة ٢٨–٢٩/ ٤/ ١٩٨٨.

* **التنوّع والتعدّد الديني والإثني في سورية وموقف «الحكومة العربية» خلال السنوات (١٩١٨–١٩٢٠)**، ورقة مقدّمة إلى ندوة منتدى الفكر العربي «دولة النهضة العربية»، عمّان ٢٠١٨/٩/٢.

* **من إنجازات الحكومة العربية/ المملكة السورية: إصلاح وتشغيل سكة الحديد بين دمشق والمدينة١٩١٩–١٩٢٠**، ورقة مقدّمة إلى المؤتمر الدولي «تجربة النهضة العربية ١٩١٦-١٩٢٠» الذي أعلنت عنه جامعة العلوم الإسلامية في عمّان خلال الفترة ٣-٤/ ١٠/ ١٩١٨ وأجّل إلى موعد لاحق لم يحدد بعد.

* **الحدود الجنوبية للحكومة/ الدولة العربية تشرين الأول ١٩١٨– تموز ١٩٢٠**
ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الحادي عشر للجمعية المتوسطية التونسية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية «الحدود والمناطق الحدودية»، المنستير ٢٨–٣٠ نوفمبر ٢٠١٨.

* **دستور «المملكة العربية السورية» ١٩٢٠ موقف العلماء من الدستور وما أُقرّ منه حتى ١٧ تموز ١٩٢٠** محاضرة في منتدى الفكر العربي في عمّان بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٨.

❋ **من العثمانية إلى العروبة: مشاركة رشيد رضا في الحركة/ الدولة العربية الحديثة** ورقة مقدّمة إلى ندوة «محمد رشيد رضا: دوره الفكري ومنهجه الإصلاحي» التي عقدت في جامعة آل البيت الأردنية بتاريخ ٢٨/ ٧/ ١٩٩٨.

❋ **محمد عزة دروزة والحكومة/ الدولة العربية (١٩١٨–١٩٢٠) المشارك والمؤرخ** ورقة مقدمة إلى ندوة «المؤرخون النابلسيون» التي عقدت في جامعة النجاح الفلسطينية بتاريخ ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٠.

❋ **النظرة الأمريكية الولسونية إلى «الدولة العربية» في بلاد الشام خلال (١٩١٨ – ١٩١٩): «الكتاب الأسود» ومآله** ورقة مقدّمة إلى المؤتمر السادس للدراسات التاريخية للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٦–٢٧/ ٤/ ٢٠١٩.

أعمال أخرى للمؤلف

١. كتب مؤلفة:

- معطيات عن دمشق وبلاد الشام الجنوبية في نهاية القرن السادس عشر، دمشق، دار الحصاد، ١٩٩٣.
- دراسات في التاريخ الحضاري لبلاد الشام في القرن السادس عشر، دمشق، دار الأبجدية، ١٩٩٥.
- مداخلات عربية- بلقانية في التاريخ الوسيط والحديث، دمشق، اتحاد الكُتاب العرب، ٢٠٠٠.
- دراسات حول الحكومة/ الدولة العربية في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠)، عمّان- إربد، دار الشروق ومؤسسة حمادة، ٢٠٠٠.
- دراسات في الصلات العربية البلقانية في التاريخ الوسيط والحديث، بيروت، دار جداول، ٢٠١٢.
- الجالية المخفية – فصول من تاريخ الألبان في مصر، القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٨.
- من التاريخ الحضاري لبلاد الشام في القرن الأول للحكم العثماني، عمّان، الآن ناشرون وموزعون، ٢٠١٩.

٢. كتب مُحققة ومُحرّرة:

- الدولة العثمانية: بدايات ونهايات، تحرير وتقديم بالاشتراك مع د. هند أبو الشعر، جامعة آل البيت، ٢٠٠١.
- محمد بن محمد الخانجي، أخبار مصر، تحقيق وتقديم بالاشتراك مع أمين يوسف عودة، دمشق، دار الحصاد، ٢٠١٠.

- شوكت سليمان غاوجي، ذكرياتي عن ألبانيا ومصر وبلاد الشام في القرن العشرين، تحقيق وتقديم، بيروت، دار جداول، ٢٠١١.
- العلاقات العربية- البلقانية، الدوحة، منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٥.

٣. كتب مترجمة:

- حسن كلشي، الوجه الآخر للاتحاد والترقي، ترجمة وتقديم، إربد، مؤسسة قدسية، ١٩٩٠.
- دراسات ووثائق حول الدفشرمة، ترجمة وتقديم، إربد، مؤسسة قدسية، ١٩٩١.
- خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة وتقديم، بيروت، دار المدار الإسلامي، طبعة أولى ٢٠٠٢ وطبعة ثانية ٢٠١٤.
- قيصر فرح، السلطان عبدالحميد الثاني والعالم الإسلامي، ترجمة وتقديم، بيروت، دار جداول، طبعة أولى ٢٠١٢، وطبعة ثانية ٢٠١٥.
- مذكرات ملك ألبانيا أحمد زوغو في مصر ١٩٤٦-١٩٥٥، بيروت، دار جداول، ٢٠١٥.



من الحكومة إلى الدولة

تجربة الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨-١٩٢٠)

محمد م. الأرناؤوط

يتناول هذا الكتاب حُلْمَ النخبة التي دخلت دمشقَ مع جيش الثورة العربية برئاسة الأمير فيصل، الذي سارع في ٥ تشرين الأول ١٩١٨ إلى الإعلان عن "تأسيس حكومة عربية ديمقراطية"، وتحوُّلَ هذه الحكومة إلى دولة أعلنت استقلالها في ٨ آذار ١٩٢٠ في ظروف معقّدة محليّاً وإقليمياً ودولياً. ومع أن هذه التجربة أُجهضت بعد أقلّ من سنتين، إلّا أنها ظلّتْ ملهمة حتى ذكراها المئوية، سواء في المؤسسات الجديدة التي بنتها أو في مشروع الدستور الذي أسّس لأول نظام مدني ديمقراطي في المنطقة.

يضمّ الكتاب في قسمه الأول دراسات تراجع بعض الأساطير التي استمرت، ومن ذلك أسطورة خراب سكة حديد الحجاز، ويضمّ في القسم الثاني مراجعات لكتب صادرة مؤخراً باللغتين العربية والإنجليزية حملت جديداً، بينما يضمّ في القسم الثالث الوثائق المؤسِّسة للحكومة/ الدولة العربية ومن ذلك دستور ١٩٢٠ الذي يُعدّ الأكثر تقدّمية في حينه.







